







سائل اخبار المصبي ١

في الطهارة ٢

في سائل الصلوة ٢

في سائل الصوم ٥

سائل الاكرام ٨٧

سائل الجنائز ٨٨

سائل الزناجح والافنية ٩٥

سائل الوقف وبنها الايمان وتعرف الاب والجد والوصي والقاضي في نوال الصغار ١٠٠

سائل النكاح ٧

بيان حد الشبهة وتحويل المهر ١٤

مباحث الرضاع ١٦

مباحث النفقة ١٥

سائل الحفنة ٢٣

سائل الطلاق ٢٤

سائل الخلع ٢٦

مباحث العدة ٢٧

سائل البلوغ ٢٨

سائل الابان ٣٦

سائل العاق ٢٨

سائل الابان ٣٠

سائل الحدود والسرقة ٣١

سائل السير ٣٢

سائل الكراهة ٣٤

سائل الغصب والضياع ٣٦

سائل اللقيط ٣٥

سائل الودعة ٣٨

سائل العارية ٤٠

سائل البتة ٤١

سائل بيع والشوى ٤٤

سائل بيع نفس الصبي وماله واجبار عبد المحمدي عليه نفسه ٥٣

سائل القسمة ٥٧

سائل النفقة ٦٠

سائل المضاربة ٦٢

مباحث المزارعة ٦٤

مباحث الرهن ٦٦

مباحث الصالح ٦٨

مباحث التوكيل ٦٩

سائل الحوالة ٧٣

مباحث الكفالة ٧١

مباحث الماذون والمجور ٧٢

مباحث الشهادات والدعاوى والتقص ٧٦

سائل ادب القاضي وفيها بيان من يكلف ومن لا يكلف ٨٢

مباحث من يجلس ومن لا يجلس ٨٤

مباحث من ينسب بالافراد او شهادة القابلة ٨٦



لنامه  
عقد در فی الصفا والنظام  
ربنا جعل من الفقه ختمه بها جری النجا

ابو جعفر محمد محمود بن الحسن البزنجی صاحب الفقه فی الحنفی  
ورود بغداد سنه ١٠٥٠ و اربعه فقهه علی الضمیر و علی القاضی  
القضاة الی عبد الله الدامغانی ثم توطن ببيت المقدس و ورد  
بغداد سنه ١٠٥٠ و اربعه فقهه علی الضمیر و علی القاضی  
الاکبر سنه ١٠٥٠ و اربعه فقهه علی الضمیر و علی القاضی  
سنه ١٠٥٠ و اربعه فقهه علی الضمیر و علی القاضی

احکام الصغار

ض  
مرکز العهد محمد الرقی  
وظیفه سابقه عمره  
مدته



۱۷۴



Süleymaniye Kütüphanesi	
KİTAP NO	AMCA ZADE
YAZAR	MUSEYİN PASA
Eski Kayıt No	174



کتاب احکام الصغار للامام الشافعی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
يقول العبد الضعيف محمد بن محمد بن الحسين الائمة وشي مائة الله عما اباه وجل من الفايدين والاب  
احمد بن النزيل هرت حجة وظهرت على الخلايق بحجة اسبغ جميع العباد بنعمته ورض اهل  
الغفار منهم نعمة اشكره على نعمه واولى فانه اجد الشكر واولى ولا الحمد في الاخرة  
والاولى واستهدة لا الا الله وحده لا شريك له شهادة تبسط خافه رجائي  
وتقبض الخافه على ارجائي ويوفقي لنفسي وبين على عندتها فونبي واستهدة  
محمد عبده ورسول الصديق وعبد ووعده اوضح سبيل الهدى وبين نهج وراج  
ظلام الشك وسكن وجه فضلات الله على الاله الاحمد بن واصحابه البررة المحمدين  
صلواته على العاقب والتوالي وتودوم مدر الايا والديك **وبعد** فانه الناس في  
اجوابهم مختلفون في طبعهم واربابهم متباينون وعليه مقاديرهم كيدون وكل  
حب بالديهم فزحون **شعر** كل باعند مستبشر فرح برى السعد فاما واعند  
فقوم يبع علماء وبعد خاؤون ويعز به قوم وهم به خاؤون واسرف العلم علم الفقه  
والاحكام وبيادة الحلال والحرام الذر سحت به دعابم الاسلام وعلت به شريعة  
محمد عليه السلام ولاجل شرف علم الفقه وسببه وفراشه دعا على الخلق الى طلبة وكاه العلماء  
اجل الانام منقته واعلهم درجة ومرتبة وافضلهم دينا وامانة وافضلهم  
وارجهم عقلا ورزاة بلغ الله الماضين الى جنة وصان الباقي منهم بحسنة ولا الى  
الدين عن امثالهم ومن علمهم في الدين بحسن احوالهم واليوم تقامت لاهل الحق  
واشتغل كل امرء بما خافه واهله وابتلوا بقوم لا يرقوه في مؤمن الا ولا ذمة ولا يرقون لبري

خفا ولا حجة • وراهم محبوب الدين عذره • وانقلاب المحن لظلمه • وهم جالوا الى اذ انصفوا  
من الدنيا ثم غلب • وركبوا من الدهر ظلمهم • ومارنوا الالعين التيسر **شعر**  
ربى كخانة سوة آل جرب • بمقدار سمدن زه سمودا • فرد شعور من السود بصفاء •  
ورد وجههن البين سوادا • **ولا** فقدت ههناهم بجانهم مع حرامهم اردت اذ اورد  
خلة من لبيل واورد ما مجردة عن العنج • والدلائل فانية الوضع والاساس فنية الدرك  
والاناس ترغب لاهل ودوب • وخرقوا للزغبين فيه بل نشيط النفس على مطاوعة الكف  
ودراسة الاشعار التي اندرست وانت عليه تحققت فاستقيت منها احكام الصغار  
والصغار واودع ترا في هذه الاوراق القصار • وذكرت كل مسألة منها في جنسها تبسرا  
وتسهيلا واسأل الله التوفيق اذ اشترصا وافضل كل نوع منها تفصيلا وتبنت هذا المجموع  
**جامع احكام الصغار** • وارجوا لا يكونه وسبلة الى الهوان والصغار وعلمت فيه  
عمل الطبيب المحب • وما توفى الاباء عليه لوكلت واليه انيب **في مسائل اخار**  
**الصبي** • ذكر في النوازل صبي سميع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر فانه اذ برور عن الحديث فرق  
بين هذا وبين ما اذا فرغى على الصبي • وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز اذ يشهد والفرق  
اذ الصبي في هذا الامر كالبالغ والبالغ اذا فرغ على صبي • ولا يفهم فانه لا يجوز اذ  
يشهد ولو سمي الاحاديث ولم يفهم معناه جازله ان يروى **وذكر السيد الامام**  
الاجل ابو طييب الحسين الحسين الذي روي في جامع الادلة في باب الا  
الاحاد لا خلاف في قبول رواية من سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد  
البلوغ لانه كثير من الصحابة كانت هذه حاطمة اما رواه قبل البلوغ بغير  
مقبول عنه فهو راحة طريق العلم بالحق الواحد الدليل الشرعي وهو انفق الاجماع  
ولم يثبت ذلك في خبر الصبي فنعى كل على الاصل الدافع للعقل الظن ولاة النفس  
لا يثبت بصدقه غالبا **وقال** بعض المتكلمين اذا كانه مرافقا عند ما روي قبل  
روايته وادعى اذ ذلك وجه في عصر الصحابة لكننا نقول لم يثبت والطاهر مني  
عادا منهم خلافة **وفي** في سنن ابن خزيمة صغيرة صغيرة حوا ولو لم  
ابن جارية يسمع اذ يشتري منه قبل السؤال فانه سأل عنه حاله فقال انه  
مادوزله في البخارة فانه يخرجه من قبل السؤال فانه سأل عنه حاله فقال انه ماذوز  
في البخارة فانه يخرجه فانه البصير عدا فانه لم يقع كونه على شئ بغير ما كاه على  
ما كاه قبل التخرج وكذلك لو اذ هذا الصغير اذ انز بهب ما اني به لرطل او يصدق



او يتصدق في ربه فبني لذلك الرجل ان لا يقبل منه ولا صدقة حتى ان عذ فاه قال  
 انما زادني في الجنة والصدقة والفاتحة بخير وبنيتي الحسنى على ما يقع تحريمه عليه وان لم  
 يقع تحريمه على شئ مني ما كان عليه ما كان قبل التحريم **قال** محمد ربح وانما يصدق في الصبي فيما  
 يجزى بعد ما تحرم ووضع تحريمه ان صار في اذنا هذه الايام ان ابي او مال فلانة الاجنبى  
 او مال سولاى قد بعث به اليك بهت او صدقة فاما اذا قال هو مالي وقد اذن لي  
 ابي ان تصدق به عليك او ابيه لك فانه لا ينبغي ان يقبل **وقال** الشيخ الامام  
 شمس الدين الحلواني يقول الصبي اذا ابي بقا لا يفلوس شئ من شئ واخبره ان  
 انه امره بذلك فانه طلب الصابونة وكوزه فلما باس باه سبعة واة طلب الرب  
 وما باه الصابونة عادة سننى ان لا يسبع منه هذه الكلمة في شئ من الصبي وباتى شئ  
 منه في مسائل الكراهية ان شئت **في الطهارة** **رات** ذكر الصدق الامام الاجل في وفاة  
 الدين ربح في باب احكام الماء المستعمل من الحيط اذا دخل الصبي به في الماء على  
 قصد اقامته القريبة هل يصير الماء مستعملا كاذكر هذه المسألة في شئ من الكتب وقد  
 وصل التباة هذه المسألة صارت واقعة الفتن والفتن فيها فتوى الصبي الشهيد  
 ختم الدين عفي وضوء الفاضل الامام جمال الدين الرعد مولى خالي رحمه الله والاشبه  
 ان يصير مستعملا اذا كان الصبي عاقلا لانه من اجل القرينة ولكن هذا صحيحا به وصحت  
 عبالا ان حتى يور بالصلوة اذا بلغ سبعا ويضرب عليها اذا بلغ عشرة او ذكر في  
 ايضا الصبي اذا دخل به في كوزه او رجليه فاه علم ان به طهارة بغير جاز  
 التوضي بهذه الماء وان علم انه نجس لا يجوز وان لم يعلم انه طاهر او نجس نجس  
 ان يتوضأ بغيره لانه الصبي يتجمل عن النجاسة غالبا ولو توضأ به جاز لانه الطهارة  
 اصل في النجاسة شك **وقال** محمد الفاضل في ان كان مع الصبي رقب  
 فالما طهره وظهور وان كان مسبا في السكة فالما يكره كسور الدخالة المخللة  
 وهذا اذا لم يرد به القرينة فاما اذا اراد به القرينة فقد ذكرناه في الحيط **وفي قاي**  
 الفاضل طهر الدين الصغير اذا جامع البالغة لا غسل عليه وعليه الغسل وغيم ابو يوسف  
 انه يوجب الغسل على من لم يدرك **قال** الفقيه ابو الليث لم يصح قور غيبى  
 والصبية اذا كانت لا تشتمى الغسل على الفاعل اذا انزل **وفي الحيط** والذخيرة غلام  
 ابن عشر سنين جامع امراته البالغة فعليه الغسل لوجود السبب في حقها وهو توارى  
 الخشفة بعد توجه الحيط ب ولا غسل على الغلام لعدم الخطب الا انه يور بالغسل

في الحيط

تحلفا واعتبارا كما يور بالصلوة تحلفا واعتبارا ولو كان الرجل بالغ والمرأة صغيرة  
 جامع مستدفع الرجل الغسل ولا غسل عليها والابلاخ في الصغيرة البني لا جامع لها  
 لا يوجب الغسل كذا ذكره في الاجناس وفي شرح الشافعي في كتاب النكاح وان  
 عليه الغسل وان لم ينزل **ذكر في** النخيس الصبي اذا فرغت في صلواته وكثر في التوازل  
 ان لا يقبل الوضوء لانه فعل الصبي لا يوجب نجاسة فتعذر في القياس وفي حقا  
 قاي لوى فافهم طهر الدين الصبي اذا فرغت في الصلوات قبل بانه لا يشترط وضوءه  
 ونفس صلواته اذا كانت في الصلوات فخرقة **قال** شمس الدين ابو حنيفة  
 نفس صلواته ولا ينفذ وضوءه لانه سنة وردت وردت في القبط وهو التفسير  
 في معنى التفسير **وقال** الحكيم الكعبي والفقيه عبد الواحد بن الوضوء والصلوة لوجود  
 الفهم في الصلوة وفيها ايضا الطفل اذا قاد على ندرانه ثم امتصه ثلث مرات  
 طهر وفي النخيس صبي ارتفع من امه ثم قاضى صاب الام ان كان ملاذقه فهو نجس  
 اذا زاد على قدر درهم ينجح جواز الصلوة وروى عن الحسن ان لا يمنع ما لم  
 ينجس لانه لم ينجس من كل وجه فكانت نجاسة دور نجاسة البدل بخلاف المرأة  
 متغابرة من كل وجه كذا ذكر في غريب الرواية لا ينجس وهو صحيح وان كان  
 اقل من ملا درهم فليس ينجس اعتبارا بالبالغ وفي المتنقضي بلغ ان شئ جلس على ظهر  
 المصلي وعليه نجاسة كثيرة لم يفسد صلوة ورايت في موضع اخر الصبي اذا كان تونبه  
 حتى اوهر نجس جلس على ظهر المصلي وهو نجس او الحية النجس اذا وقع على الراس المصلي  
 وهو ينجس كذلك جازت صلوة وكذا الحيت والحيت اذا حمله وانما جازت صلوة  
 لان الذي على المصلي يستعمل في طهر المصلي فاما النجاسة فلا خذ الطير واخذ  
 في كذا لا يجوز صلواته ولو صلوات امرأة ومعه صبي معنى حاملة للصبي جازت صلواته  
 صلواته ولكنها مسبة لانها استغلت باليس من اعمال الصلوة وفي عبون  
 المسائل امرأة صلوات ومعه صبي ميت فاه كانه لم يسترل فصلاتها فاسدة  
 غسل ولم يقبل لان الغسل انما يطهر الميت الذر كان جبا وكذا ان شتم ولم  
 بغسل فصلاتها مائة **ذكر** في الحيط اذا صلوات ومعه صبي نرضه ان مص  
 الثدي ولم ينزل منه لبن لا نفث صلواتها وان نزل فسدت صلواتها وكذا الوصلت  
 وزوجها قبلها او لمسا به شهوة فسدت صلواتها **وقال** طهارة الحيط قبل  
 نوع الاغتسال كره بعض مشايخنا رحمهم الله رفع المصحف واللوح الذي عليه القرآن

تحلفا



الى الصبي وعامة من لم يروا به لم ينسب اليه غير طين بالوضوء وفي النسخة يفسح القرائن  
واذ في النسخة الذي اذ بلغ الصبي واحتسب كان بالغ تمام على غيره سنة وادى السن الذي  
اذا بلغت الصغرة وراث الدم كان حيفا شبع سنين وهو قول محمد بن مغفل وعليه  
اكثر المتكلمين وقال ابو نصر بن سلام بنت سنين اذا رأت الدم ونادى بها  
تحت ايام ولم يكن نزول عن ابي يكون حيفا ومنهم من قدر سبع سنين وقدره ابو  
عليه الدقان بنتي عشرة سنة والعوس على ما قال محمد بن مغفل **رج ٢ سبيل الصلاة**  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سوا صبيائكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا واضروهم  
عليها اذا بلغوا عشرة **وذكر** الذي في مسائل العادة في الصلاة وغير الصلاة من صلاة  
المنقط اذا بلغ الصبي عشر سنين يضرب لاجل الصلاة باليد لاجل الحنف والحاو والملك  
وكذلك المعلم لاجل الثلاث قال عليه السلام لا تضربون في وقت الصلاة  
فانك تضربون في وقت الصلاة تضرب في وقت الصلاة **وذكر** في الذخيرة واذا اذن صبي لا يقبل  
او يجوز بعد ان لا يقبل وهو الاعلام لا يحصل باذنها لان الناس لا يعتبرون كلام  
غير العاقل فهو صوت الغير سواء **وذكر** في المبسوط لشيخ الاسلام ابي بكر صبي يبلغ العاشرة وهو من  
عشرة سنة ثم نام فاحتمل فانتبه قبل ان يذهب وقت الصلاة لا يجوز ما صلى عن الغرض  
عليه الاعادة عندنا وعند الشافعي الاعادة قياس على ما في قوله من مضى في  
سفره وقباص على الصبي اذا غلب ركعة بالفضل حولان حول وقت ادى الواجب قبل  
الوجود سبب الوجود فلا يجوز قياس على البالغ اذا اورد الظاهر من الزوال خلاف المسافر  
لا وجه سبب الوجوب في حقه برئيل انه يدرى الفناء واما الصبي فوقت الصلاة  
ليس بسبب في حقه للوجوب بل لئلا لا يدرى الفناء ثم فرق بين هذا وبين الصبي  
اذا خاضت في احوال الوقت حتى حكم ببلوغها لا يدرى الصلاة وهيها يجب على الصبي  
الصلاة اذا اورد ركعتين من الوقت وذلك لان الحنف اذا طأ على البلوغ  
اسقط الصلاة فاذا اقرن البلوغ اولى بمنع الوجوب فاما هنا فلم يقرن  
بلوغ الصبي بمنع الوجوب فوجب عليه الصلاة **وذكر** في المنقط والصغرة الحرة  
ان تصلي في وقتها والاخر ان تصلي بقضاء **وفي** التجنيس حوز صلاة الصغرة بقضاء  
استحسنه لانه لا يخطب مع الصبي ذكره في القسم والاخر ان تصلي بالقضاء لانها انما  
تؤمر بالصلاة للنعوذ فتؤمر على وجه يجوز ادا وباعد البلوغ وفي صلاة فتؤمر  
القاضي الامام طه الدين رح الصغرة جدا لا يكون عورة ولا لباس بالنظر لها وسواها لال

تاريخه الصبي والمجنون

فيما روي عنه عن النبي عليه السلام انه يقبل من كل صبي ما روي انه كاه  
ياخذ من احد جانبيه **والصبي** يفتي **وذكر** في الفصل الثامن من صلاة الذخيرة  
اذا اقترب البالغ بالصبي في الطلوع هل يصيرت رعايته كح عليه الفناء قال  
بعضهم يصيرت رعايته كح عليه الفناء وهو الصحيح هو الاول وهو نظير اقترب القاري  
بالا في وفي التجنيس اما الصبي البالغ في النواحي يجوز ما بعض المشايخ والحار  
عند مشايخنا رحمهم الله ما انزلنا لا يجوز لانه نقل البالغ مضروب وتصل الصبي  
غير مضمون فيكون بنا الاقوى على الاضعف سبيل المستغنى رح لا حاز امانة  
الصبي قلما لا يجوز امانة قال لان امانة اخبر بان له واحد والعقد في  
في خبره مقبول كما اذا قال هذا انما رويته يوم الجمعة وصلاة ايجاب وهو  
نفس من اهل الايجاب وقد ايضا ولو مع صبي نذر امرأة فضيلة ان يخرج اللابز  
فصلانها فاسدة وان لم يخرج فصلانها ما منه لان في الوجه الاول صارت  
مضغ والارضاع على كسر وفي الوجه الثاني لا وذكر في المنقط الصبي ذالم في  
السجدة لاجب عليه ويجب عليه من سمع ذلك وكذا الكافر والكاظم **وفي**  
وفي الذخيرة والصبي الذي يقبل اذا قرأ السجدة ارايه سجدة وان لم يسجد  
لم يكن عليه الفناء **وفي** الخمس ولو تلاه سجدة في نومه فسمع رجل يدرى  
السجدة كما لو سمع من اليقظة **قال** شيخ الاسلام برادة الدين رح هكذا ذكر  
الامام الكلواني رح وقد قرأنا على شيخنا منهاج السجدة ارايه سجدة من النائم  
او من المجنون لا يدرى سجدة لان السبب سماع تلاوة صحيحة وصحة التلاوة  
بالتحسين ولو اخرج هذا النائم بعد ما اسقط انه قد قرأ السجدة لا يدرى سجدة  
وهو الصحيح وكذا الموقر عندنا في فائده فاجزى ذلك فهو على هذا وقد ايضا  
صبي ونصرتني خواجه الى ميرة تلاه ايام فلما سارا في ميان سلم النصراني وبلغ  
الصبي فاة النصراني بقصر الصلاة فتابعت من سفره والصبي سمع لانه نذر النصراني  
لأنه كانت يحكيه فصار معافا من وقت خوضه ونسب الصبي كانت  
قاسدة لانه ليس من اهل السنة **وفي** فوابد القاضي ابي علي الشافعي الكا فاداسم  
وهو مسافر بين وبين وطنه اقل من ثلثة ايام يكون حكمه حكم المقيم يصلي له بعد  
وكذلك الصبي يكون منسا فزا بغيره ثم يبعث بغيره كما يها يصلي اربعاً وهو حار  
القاضي الامام طه الدين رح وهكذا في طريق الحج وقال بعض المشايخ انزل اسم

الصبي

الصبي قبل التلاوة



ببلى كفنين والذى بلغ بصلى اربعه وهو اخبار الصدقه و قال بعضهم لابل كلاهما  
ببصله ركعتين والحايفين اذا طهرت وبينها وبين الفصل من ملائمة انما بصل  
اربعا و رأت في فوائد شيخ الامام به ان الدين رجع بسبيل عن صبي و حافض  
وكا فرجوا الى سفر فلما نفي من الفصل فل من ميرة الف اسم التكا فر وطهرت  
الحايفين وبلغ البص من بعض من يتم **اجاب** رجع البص بنم والكافر والحايفين  
بقصر ان واد علم **وفي** الذخيرة صبي طلب يوم الجمعة ولم يشور و صلى بالناس جاز  
كذا ذكر في فتاوى حارزم **وفي** فتاوى القاضي طهر الدين رجع ولو خطب البص في خلاف  
الشيخ فيه وخلاف في صبي مغل في السبي عن عمر رجع في النسيان اذ انتمو من فاسم  
ليس له بصل بالناس وكذا البص اذا استغنى في تلغ كخارج اليه جدي و وجع البص  
رواياته وسئل شيخ الامام به ان الدين رجع السطة المولى اذا كان قريبا فبلغ  
بص في سبطنا ام كخارج بقية جدي **اجاب** كخارج اليه بقية جدي ذكر في مجلس السقط  
لا بصل عليه بالانفاق وفيه خلافات والحايفين وبذل من ملغوف بخروقه  
وذكر في المنقط وقال محمد فيسمى وفيه الذخيرة اذا ولد ميت لا بصل ولا بصل عليه  
كذا ذكر في تحفة المصنف وفي شرح الطحاوي اذ اخرج انه الولد جيا ثم مات بصل عليه  
والا فلا سواء خرج من جانب الاس ومن جانب الرجل **وفي** شرح احمد رجع المولود  
لا بصل الا ان يكون جيا او ميت فانه ولد ميت فبصل عليه ويرث ويورث  
ويسمى وان ولد ميت لا بصل وفي رواية الكرخ رجع ولا بصل عليه ولا يسمي ولا يرث  
ولا يورث وان ولد ميت لا بصل وفي رواية الكرخ رجع ولا بصل عليه وعن محمد  
انه يسمي وفي الحديث اذا سب مع احد ابويه مات لم بصل عليه لانه مع لهما الا اذا  
بصر بالاسلام وبفضل لانه صبح اسلامه **اجاب** ما اولم يسلم احد ابويه لانه يبيع فيه  
الابوين دنيا و ايم لم مع احد الابوين صبي عليه لانه يبيع له الحكم بالسلامه  
كما في النقط البص والجموع اذا استشهد بقتل عن ابيهم وعند ما لا بصل وهو معروف  
وفي الخفيس مسمى على في سقط على دابة فبصل عليه لا يجوز صلواته كالبالغ ولا حق للنساء  
والصبيان والذين في الصلاة على الميت ذكره في شرح الطحاوي **وفي** شرح المحقق علكر  
فقال انما في الضغار فلان لا فرض عليه فلا يغني لفتق الولايه بهم وانما البت فليس من  
اهل الولايه طهارة الصلاة فلا يغني عن فيها فلا يغني باه نجل الصغير جمل واحد على يديه  
وبنه ولونه على ابيه بهم والرايين في حق الكفنين كالجمل ولا يغني عن الكفن البص

فقيه

في ثوب واحد وكرة كفن الاثني في ثوبين وكذا المراهقة ولا بأس بثلثين البص  
في ثوبين لانه الكفن كسوة بعد الموت فيغني حال الطهارة وذكر في شرح الطحاوي واذا  
احد اخمص جنازة الرجل والبص والمراهة بجل الرجل مما يلي الامم والبص عليه  
والنساء مما يلي القبلة هكذا روى عن علي وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم وان اجمع  
الرجل والجو والمهوك كيف ما يوضع جاز على طاهر الرواية وان كان جدي او اذاعة  
فالصبي في الامم والمراهة خلفه وان كان صبي او مملوكا ذكر في الجرد انه بقدم  
الصبي الجدي على العبد وهذا على رواية اخرى خيفة انما على طاهر الرواية في الرجل الجدي  
والمهوك كيف ما يوضع جاز البص اذا ام في صلاة الجنازة سعى ان لا يكون وهو  
الطاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس بآداء الفرض ولكن بكمال السلام  
اذا سلم على قوم فردد صبي جواب السلام وينظر في الكراهية والذخيرة وفي فتاوى  
طهر الدين رجع واذا اراد الزوجان والمراهة حامل فوضعت الولد ثم مات  
الولد لا بصل عليه وحكم الصلاة عليه بخلاف حكم الميت وهل للاطراف سوال  
في القبر روى الشيخ ك عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم ب الوضوء عن الميت في  
الاول فاجاب الاطراف عن ذلك بقية قول المحقق في جوابهم فانه  
ايح موقف في اول الاطراف وكذا ب موقف في اول الجنازة اما على مذهب من  
انهم خدم اهل الجنة فكما جوابهم على الصواب على ما كان في الميت والاول  
والله اعلم البص اذا ادرك في وقت الصلاة لانه من الوقت ولو صلي  
في اول الوقت ثم ادرك في اخر الوقت اعاد الصلاة جاز في لم يحسن وقد  
زاهقت ومع وقد قامت في الصف فمات صلاة من خسر اخسنا اذا  
نور الامام امامنا اما اذا صلت وقد راهاقت بغير فباع لا يومر بالاعادة  
استحبنا وان صلت عيانه بعبد وفي كل موضع بعد النية الصلاة فخير  
بعبد على سبيل الاعتناء بالامم اذا احدث يوم الجمعة ما خطب فانه  
صبي او متعونا او كافرا او اذاعة فبصل بالناس وهو لا يخطا لم كثر وان امر  
جنا فادعوه اجابهم اذاعة معا صبي ميت ان لم يكن استل فبصلها فانه  
غير او لم بصل وان كان قد استل ولم بصل فكذلك وان كان قد عمل جاز  
صلواتها واستحب لها بصل على هذه الحالة **وفي** الفتاوى الامم ابو صفير الاسترشاد  
في جنازة الزوجة لا بصل بماله البص عندنا وعن الشيخ كاجب على البالغ ولا

سئل عن ماله كره



ولا خلاف ان الامانة لا يجب على الصبي وكذا اذا لم يصح اسلامه وعندك في الاصح ولا  
 انه لا يجب عليه الصوم والصلاة والحج والجهاد ولا خلاف ان نفقة زوجته ونفقة والديه  
 ونفقة ما سكته يجب في ماله ولا خلاف ان اذا كان للصبي ارض عنده او حراج يجب عليه  
 العترة او الحراج لان العترة او الحراج يجب في الارض والزكوة يجب في الزمعة واما صدقة الفطر  
 قال ابو يوسف وابو يوسف والشافعي رحمهم الله يجب في مال الصبي وقال محمد وزفر رحمهما الله  
 لا يجب في مال الصبي ولا على الاب اذا كان للصبي مال وان لم يكن له مال يجب على الاب  
 بالانفاق هذه الجملة في مال الصبي في حق المالكين ومنه وبات في جس هذا في غير بعد ان  
 شالكتك **وذكر** ذكر في المنقط اذا دفع الزكوة الى الصبي رسم العترة او اليه من غيره او  
 او وقعها اليه من يده ركبورة او غلاما لا بوي شيئا يجوز عن الزكوة الا اذا انصر  
 على التبرع ولذلك صدقة الفطر والصدقات المنذورة وفي الزكوة ولا يجوز ان  
 يعطى من الزكوة ولد غني اذا كان صغيرا وان كان كبيرا فغيره اجاز الدفع اليه هكذا ذكره  
 القندور وفي شرح الحاشي مع الصغير لبعض مشايخنا ان على قوله ان يجوز الدفع الى الاولاد  
 الغني اذا كان قاصدا صغيرا كان الاولاد او كبارا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز  
 الدفع الى الكبار ولا يجوز الدفع الى الصغار **قلت** ولو دفع الزكاة ماله الى ولد  
 زوجته او هو صغير لا يجوز عند ابو يوسف كانت واقعة الفتوى في قولها لا شك ان يجوز  
 وعلى قول الشافعي ان قبل لا يجوز فله وجه وان قبل يجوز فله وجه ايضا وفيه وجه والشافعي  
 طهر الدين رج لو دفع ماله زكوة ماله الى صبي صغير وان كان يعقل يجوز وكذلك لو دفع الى  
 مفعول يجوز والي يجوز لا يجوز وذكر الشافعي الامم محمد بن وكوفين الصغير وهو ما بين جنة  
 وكذا لو قبل البنين باه كان لا يري به ولا يجمع عنه ولو دفع اليه مفعول غير جاز ولو دفع  
 الزكوة اليه يجوز او صغير لا يعقل فدفع الصغير اليه او وصيه قالوا لا يجوز كما لو وضع زكوة  
 ثم جاء صغيرا فانه لا يجوز والاب والوصي يقبضان الصدقة للصبي ويجوز ان يكون في  
 في غير من الاب والابا من الذين يقولون والمنقط يقبض المنقط ولو دفع زكوة  
 ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد نفسه الكبير او الصغير او اذنه وهم يخافون  
 جاز ولا شك في نفسه شاة هذه الجملة من فن ورفضنا في ذكر في الزكوة واذا كان الرجل  
 يعول صبي فحمله يكوه ويضعه ويده مع يده ويحبب ما ياكل عنده ويكويه من زكوة  
 ماله لا شك ان زكوة يجوز بطريق القيمة لو وجد ركنه وهو التملك واما الطعام فما بدع  
 اليه سبه يجوز بطريق القيمة لا قنن وما باكله بطريق الاباحة والتمكين في قوله ابو يوسف يجوز

بطريق القيمة ايضا وعلى قول محمد لا يجوز وذكر قول ابو يوسف في نوادرهم  
 وقال في الزبادات فمن وجب عليه الزكاة فاشترى طعاما ودخل اليه كان  
 وغدا هم وقت هم لم يكر ذلك من الزكوة لم يملك فيه خلاف قال الشيخ ابو عبد  
 الله الجرجاني عندنا في هذا قول محمد ما قول ابن ح وابي يوسف في قوله فانه  
 الزكاة على صدقة الفطر فانه في صدقة الفطر الاطعم جاز عند ابي ح وابو يوسف  
 خلافا لمحمد وادفع من الفاضل النفقة له في رواية فاعطى طعامهم النفقة سبوا  
 من زكاة ماله فعلى قوله ان يجوز خلافا لمحمد وفيه وجه والشافعي طهر الدين  
 وجب العترة في ارض الوصف وارض الصبي والمجنون والمكانب والاذن المذنب  
 وفي زكوة الطهارة في احوال باب زكاة الذروع والنار في ارض الصبي والمارة  
 النفلين ما في ارض الرجل نفع العترة المضعف في العترة والواقع الواحد في الحارة  
 لان الصبي في مضعف الصدقة وفي المونة كحفنة ثم على الصبي والمارة اذا كانا  
 من المسلمين العترة فيضعف ذلك اذا كان منهم وجب على الرجل صدقة فطر الاولاده  
 الصغار لانه السب راس مونة وعلى عليه وهذا اذا لم يكن للصغير مال فان كان  
 لهم مال يودون ما منهم عند ابي ح وابي يوسف خلافا لمحمد لا لا يسرع اجراء محرمي  
 المونة فاشبه النفقة كذا في طهارة واما ما وجد قال اب هرهب عليه صدقة فطر  
 الصغير على طهارة الرواية لا يجب وعلى رواية الحسن يجب هنا اربع مسائل كلها  
 على الروايتين احدا هذه والثانية ان يرضى الاسلام شيئا لمجد التلثة هو الاول  
 الرابعة الوصية للقراءة وقد عرفت في من المنة ذكر في النخبة ولو كان الاب  
 جبالا فغير ولهم جد غني لا يجب عليه الجدة على الروايات كلها لانه لا ولاية على الجدة  
 حاز فيم الاب وان كان له عبد المونة وعندك في يجب ولا يجب على الوصي  
 وان كان له ولاية لانه لا يجب عليه المونة وكذلك لا يجب على الاب صدقة فطر الاب و  
 وكذلك الزوجة على الزوج وعندك في تنسب على المونة لا غير وعندنا على المونة  
 والولاية ولو كان الاب الفقير مجنونا يجب صدقة فطره عليه ابنة بالاجماع لو وجد  
 الولاية والمونة جميعا الصبي اذا بلغ مجنونا لا يسقط صدقة فطره عن الاب واذا  
 بلغ عاقلا ثم جن او عتة لا يجب صدقة الفطر مذكوز في باب اذن الصبي من ما ذكوز  
 شيخ الاسلام جواهر زاده وفيه فقا والفاضل طهر الدين الصغير اذا كان له عترة كحفنة  
 فالاب يودر صدقة فطر عبده من ماله بغير من ماله الصغير وذكر في فصل صدقة الفطر



من صوم الذخيرة واذا كان للولد الصغير ملوك وللصغير مال سوى الملوك فعند الضيق  
وابو يوسف يؤد عن عبيد الصغير من مال الصغير كما يؤد عن الصغير من مال له وعند محمد  
رجع لا يؤد من مال الصغير كما لا يؤد عن الصغير من مال له ولو لم يكن للصغير مال سوى العبيد  
لا يجب على الاب صدقة فطر ملوك الصغير كذا ذكر محمد رج في الاصل وهذا الجواب  
لا يتكلم على قول ابي ح و ابي يوسف رحمهما الله لان عندهما صدقة فطر الصغير يجب  
باعتبار المونة والولاية جميعا حتى لا يجب على الاب صدقة الفطر عن الصغير اذا كان للصغير  
مال لعدم المونة وقد انعمت المونة هنا ايضا لانه لا يجب على الاب بعهده ملوك الصغير  
وانما يتكلم على قول محمد رج لانه اوجب على الاب صدقة الفطر عن الصغير باعتبار الولاية  
حتى لا يرى انه اوجب على الاب صدقة الفطر عن الصغير اذا كان للصغير مال وتمام هذا  
يعرف في الذخيرة في هذا الموضع وفي الذخيرة واذا كان للصغير مال وصدقة الفطر في مال  
عند ابي ح و ابي يوسف رحمهما الله وان لم يكن له مال صدقة الفطر على الاب وروى  
عن محمد رج ممن بلغ نحو ثمان مائة صدقة الفطر على ابيه وان كان مقيما ثم من لم يجب عليه  
وفي زادات نوادر الفقهاء ان من في صغره فلم يزل نحو ثمان مائة ولم يكن عليه صدقة  
الفطر من ولده وقال ابو عبد الله الجرجاني وعنده من على قول ابي ح و ابي يوسف  
بمزمه فطرة كما يزمه عن عبيده وعند محمد رج لا يزمه فطره ولده كما لا يزمه فطرة  
عبيده والله اعلم **في مسائل الصوم** ذكر الشيخ الامام محمد بن النعمان في  
فتاوى سئل عن ائمة يطعون بخاف عليه مونة بهذا الذور خيرة رسم الاطباء ان الفطر اذا  
شربت هذا الذور وادبر هذا الصغير وذلك في شهر رمضان هل يساح لها الا فطر بهذا العذر  
قال نعم اذا كان الاطباء يصرحون بذلك وذكر القاضي الامام محمد بن النعمان ان هذا الجمل على الطبيب  
المسلم دون الكافر كما شرع في الصلاة بالنية فوعده كافر اخطا لا فانه لا يقطع الصلاة  
لعل غنم افاد الصلاة عليه هكذا في الصوم **وفي** محصر الفقه وروى طائفة من الرضا عن ابي حنيفة  
على نفسه ما اوتي ولد بها فطرنا وقضنا ولا فدية عليها وذكر في المتن الفطر اذا بلغ في  
يوم رمضان فليس عليه قضاء ذلك اليوم **في** مساوي القاضي طهر الدين رج حتى يبلغ قبل الزوال  
او كافر اسم ونوبا الصوم قبل الزوال لا يجوز صومها عن النقص عن ان يصيب يكون صابا عن النقص  
بخلاف الكافر فقد لا يهتبه في صفة وعن ابي يوسف ان صوم العبيد يجوز عن النقص وقبل جوابه في  
الكافر كذلك في النسخ في ظاهر الرواية فرق بين هذا وبين الجوز اذا في في  
سها رمضان قبل الزوال ولم يكن اكل شيئا فحوى الصوم جاز عن الفقه لان الجوز اذا لم

ينبغي

ينبغي كان بمنزلة الرمن والارض لا ينافي وجوب الصوم بخلاف الصوم والجفص والكفر  
لانها منافية للصوم ولو اسلم النهران في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم النطوع كان  
صا بما عند ابي يوسف من لو افطر لزمه القضاء خلافا لفرج وفي محصر الفقه وروى اذا  
بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان لم يزمها قضاء ذلك اليوم واسما بقية اهل  
يوهم من مسافة السفر هل يجب عليه الصوم ام يكون مسافرا وكذا حكمه في سبل الصلاة  
والله اعلم ولا يقبل شهادة الصبي الا من على هلال رمضان وقبل شهادة العبد والرافة  
في مشرق صوم صا ورفا في طهر الدين الصبي اذا افطر صومه لا يقضي له بغيره بذلك  
مشقة بخلاف الصنف فانه يوم بالاعادة لانه لا يحتمل مشقة في اجاب قد اقرادة في الصلاة  
من شرح الطحا في مسائل الحج ذكر القاضي الامام محمد بن النعمان في فقهنا واذ ايج الرمن باهله وولده  
الصغير فالواجب من الصغير من كان اقرب اليه حتى لو اجمع والده واخ جرم عن الولد ووزر الاخ  
وفي الذخيرة قال محمد رج في المال والصبي الذي لم يولد له ابو يقضي المناسك وروى الجاروانه  
عليه وجعين الاول اذا كان صبي لا يقفل الا اذا سقط وفي هذا الوجه اذا اخرج من تحت  
ابوه جاز وان كان يقفل الا اذا سقط يقضي المناسك كلها يقفل مثل ما يقفل البالغ ولو  
ترك هذا الصبي بعض اعمال الحج كوالى وما استبه لم يكن عليه شيء قال في الاصل يقضي وكذا  
وكل جواب عوفية في الصبي جرم عن الاب ملوك الجواب في الجوز في الاب اذا اجمعت من ابنه  
الصغير وان كان يقفل بعض محظورات الاحكام لم يزمه نسب احوام الصغير كذا في الذخيرة  
واذا بلغ الصبي او اسلم النهران في وقت لا يقدر على الحج ثم مات ذكر احدنا في زفر ومفتوح  
انه لا يجب الحج على قول ابي يوسف خلافا لفرج روى عن ابي يوسف انه يجب فطر عن ابي حنيفة  
روايتا وقيل عن ابي ح و ابي حنيفة وكذا اذا اصابه لاء واستهلكه او هلك ثم اصاب  
مالا في وقت لا يقدر على الحج ولا يظهر له لا يجب وعليه الفطور في النواذر البالغ اذا  
جن بعد الاحكام ثم اركب من محظورات فاة عليه فيها كفارة فرق بينه وبين الصبي  
والفرق ان الاحكام يجوز قبل ان يحسن كما يصحح لانه بخلاف احوام الصبي وهذه المسئلة في احوام  
في الذخيرة وفي وقت وبر القاضي طهر الدين رج الصبي اذا حج مع الاب لا ينوب ذلك عن حجة  
الاسلام وبمزمه الاعادة وكذا العبد اذا حج ثم اعين بمزمه الاعادة وكذا الكافر بخلاف  
الفقه والفرق ان الفقير من حصل من مالك نيت الاستنطاق فثبت له بخلاف العبد لانه  
لم يثبت الاستنطاق لانه لم يملك له عبده وفي فتاوى فاضل خاير واهام العبد قبل العتق ثم جدد  
الاحكام بعد العتق وكذا لا يجوز ذلك عن حجة الام بخلاف الصبي لانه احوام الصبي لم يكن لازما محصر

مسألة







ثم السطحة ثم القاع ومن قبله القاع اذا سطر طرئ بزوح الصغار والصفين في مشوره ولا واذا لم يطرأ  
فلا وما دام قريب فالقاع ليس له فاه زوحها القاع ولم ياذن والسطحة ثم اذن له بذلك فاجاز  
القاع ذلك النكاح جازا حتى نأوذك في بعض المواضع اذ لا يجوز الصحيح هو الاول وقال محمد رح  
لا ولاية لاه وقومها ولا لاحد من ذوبر الارحام وقول ابو بصير مصطرب والاصح انه منع بيع  
وذكر في مجموع التوازل انه ولاية الاخت لاب وام مقدم على ولاية الام بهذه الجملة في قنوي  
القاع ظهر الدين وذكروا في الذخيرة واشار الى مجموع التوازل بسبل شيخ الامام عن رجل غاب عنه  
منقطعة وله بنت صغيرة تزوجها اخوها لاب وام اولاب والام حاضرة قار انه لم يكن لها  
عصمة اوله الاخت جاز النكاح قبل الا يكون الام اولي من الاخت فالولاية للاخت لاب وام  
اولاب من قوم الاب والاب الدواني من قبل الام فلهن ولاية عند بيع وعنده محمد لا ولاية  
لهن وقد ذكرنا قبل هذا انه ولاية ذوبر الارحام على الخدات فيها ذكروا في صحيح الاسلام ان اب الدواني  
من قوم الاب طعن ولاية النكاح عن عده العقب باجماع بين اصحابنا مستقيم في الاخت لانه  
الغنى وبنت الاخت لانهن من جلد ذوبر الارحام بعض هذه المسئلة من شرح الفقيه وبعضها  
من الذخيرة وبعضها من قنوي والفاقي ظهر الدين **والوصي لا يملك النكاح الصغير**  
**والصغيرة** او وصي اليه الاب ذلك اوله بوض لانه الموت قطع ولاية من اوصى اليه في ادا الصغير  
ورويهم عن ابي حنيفة رح انه اوصى اليه الاب كوز في قنوي والقاع ظهر الدين ومن يقول صغيرة او  
او صغيرة لا يملك تزويجها والحاربة بين اثنين اذا جازت بولد فادعيها بنت الميت منها ويغزو  
كل واحد منها بالنزوح واذا اجمعت للصغيرة والصغيرة وليه يغزو كل واحد منها بالنزوح وقاله  
رح لا يغزو احد الوثنين كاحد المتقين هذه الجملة في قنوي والقاع ظهر الدين وفي شرح الطحاوي  
اذا اجمعت في الصغير والصغيرة وليه وهما في الدرجة سواء وزوجها احدهما جاز سواء جاز الا  
اوسح خلاف الجارية بين اثنين اذا زوجها احدهما لا يجوز الا باجازه الا فاه زوج كل من الوثنين  
جلا على حدة فلا ولا يجوز ولا يجوز الا في جميعها سواء واحدة او كل واحد منها فيل الا  
الاذا لا يدرك الاب في الاصح لا يجوز كلاهما لانه لو جاز بالحق في الغزو جاز هذا اذا كان  
الولاية في درجة واحدة فاه كان احدهما قريب من الاخر فانه يجوز نكاح الاخر ولا يجوز نكاح  
الاخر تقدم اونا الا اذا كان الاخر غائبا غيبه منقطعة فنكاح الا بعد جواز اذ وقع قبل  
عقد الاخر وان وقع معا فانه لا يجوز كلاهما وكذا اذا كان الاخر ابين من الاصح ثم تكلموا  
في الغيبة المنقطعة واكثر الكلام فيها وكذا كيف اختلف الروايات في والآخر على ان الاخر اذا كان  
موضع الانتظار الكفو الخا طيب في الخبر منه فغيبه منقطعة واستاذن في الكتاب الى ادمي هذه السور على ما قطع

كفى لا ينقطع ومن المتبع من تجاوز وقال لا ينظر الكفو ايا كثره وينظر قريبا فلا بد من هذا  
سما فغذرنا ذلك بسلامة ايم ولها بها وهذا قول محمد بن قنول الرازي وعنه سعد بن محمد  
الرومي وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم الفقيه الامام ركن الامام ابو علي النسفي والقاع  
الامام علي السدي وقال في محارر الى نصف غيبة منقطعة وان كان الاخر من الاسباب  
لا سوفت على اثره وان كان مفقودا لا يعرف مكانه او كان مستخفا لا يعرف محله فهو بمنزلة  
المنقطعة ولو تزوجها الاخر حيث هو خطبا فيه والظاهر هو الجواز واذا كان للصغير وليا احدهما  
اقرب والاخر بعد تزوجها الا بعد حال قيام الاقرب حتى توقف على اجازة الاقرب ثم غاب  
الاخر وتحولت الولاية الى الابعد لا يجوز ذلك النكاح باثمه الا بعد الولاية جازة منه بعد  
محول الولاية اليه كذا ذكر في قنوي والفاقي ظهر الدين وفي قوايد صلح سلام طاهر بن محمود رح  
اذا زوج الرجل اخاه وابوهما حتى قامت الاب قبل الاجازة واجاز الاخ المزوج جاز ولو  
سكت ولم يجر لا يجوز ويمتد نوباع مال ابيه ثبات الاب ولا وارث له غيره لا ينفذ البيع  
الا بتجديد العقد لما عرفت ان الملك اليات اذا طرأ على الموقوف ابطه والنكاح ولاية وليس  
بتملك وذكروا في الذخيرة بسبل شيخ الامام الاورق من عن صغرة لها اخ لا يزوجه فزوجه القاع  
بغير ام الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ غائبا او عاصلا وفي طحاوي صغرة تزوجه القاع  
ولها ابن عم حاضر قال لا يصح لقوله عليه السلام **السلطة** وليه من لا ولي له ورايت قوايد التواليد  
رح انه اذن القاع للصغرة يجوز وانما الاب ذكره في باب الجرح من الاصل وجعل ملك  
القاع تزويج الصغير والصغيرة بدو زوحه الاب حتى عن القاع الامام محمد بن ابي حنيفة  
انه كان يقول ينبغي ان يملك قاع على هذه المسئلة **ولاية القاع** بغيره ولاية الاب  
الامام ابو الفضل الكرماني يقول ليس له ذلك فانه ذكر في الاصل تحت الحان عند البزوح الا  
في الاب والمجد واذا انت الطارفي تزويج القاع لا يكون مضاهيا وفي المنقطعة وعن محمد رح  
انه الام اذا رقت ادانتها الى القاع في النزوح وابو يام في قنوي والقاع غيبه زوجها وانكره  
الاب وفي نكاح شرح الطحاوي والولد اذا استغنى تزويج الصغير وقد وجد لها خا طيب كفو كان  
للقاع ان تزوجه لانها عصمتها وفي ذلك ما ضرار بها ام اذا كان تزويج الصغير والصغيرة ابا او جدا  
فلا خيار لهما اذا بلغا وان كان غير الاب والمجد من الاولياء فلهما الخا اذا بلغا وفي  
المنقطعة اذا كان للصغيرة والد او جدهم تزوجه القاع وان كان الاب والمجد فاستغنى ينبغي  
للقاع ان تزوجه الكفو كذا في الذخيرة ولو تزوجه فلها الخا وفي اظهر الروايات عن ابي حنيفة رح وهو  
قول محمد ولو كان الوصي وليا وزوج الصغير او الصغيرة فلها الخا اذا بلغا ولو تزوج الصغير



اذا كان المهر غير الابل والحمد وقدر من قبل وفي الجامع الكبير لا يغير الاستر وشعر الابل والحمد  
اذا زوج صبيته من صبي فادركت قبل ادراك زوجها فانها رت الفوق وتعتاد ما الى المص  
لا ينظر كبر الزوج وكان له ثلثا من نفقته منها عشرة اذ كان له ولد او وصى حضرة واحدة من حضرة  
ان ياتي بكنه الصغيره كان له ثلثه والافق منها بحضرة ولب ولو بلغت واخترت نفسها وزوجها  
غائب است زوج الجامع الى ان لا يفوق فيها ما لم يحضر الغيب لان قضاء على الغيب وبات في بعد  
هذا في مسائل العامين والعمه اذا زوج الصغير والصغيرة فلهما خيارا اذا بلغ في نكاح الرواية  
وروي في الدرس صحيح غير انهما لا خيار لهما وكما ثبت حب البسوغ لاني ثبت للزوج على  
قول النجاشي ومحمد بنهما لست لاني ثبت لهما حب البسوغ في غير زوج الابل والحمد فانها اذا نكحت  
فهما على النكاح وانما اخذ الفوق وقفت الفوق اذا نكحت الفوق بينهما وبطل هذا الخيار في  
جانبها لكونه اذا كانت بكر الا ان الزوج لو بنى بها لم ينفذ عنه الزوج لا يبطل حبها بالكون  
ولا ينفذ اليها المهر لو سكت كما بلغت وبكره يبطل خيارها وان كانت ثيبا في الاصل او كانت  
بكر الا ان الزوج قد بنى بها لم ينفذ عنه الزوج لا يبطل خيارها بالكون ولا ينفذ عنها المهر  
وانما يبطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحا او وجد منها فحل لغيره بدل به عدا الرضا وذلك نحو التملك  
من الجماع او طلب النفقة وما استبد ذلك اما لو اكلت من طعامه او خذنته كما كانت خير عليه  
خيارها وجب الصغير لا يبطل البكوت وانما يبطل خياره بصريح الرضا او بما يدل عليه من قربان  
المراة او بغيره او بتسليم الصداق اليها وهذا الخيار يبطل بالجهل ونفسه ذلك اذا علمت العقد  
سعدت بالعتق لكن جهلت بغيره لم تكن بطل خيارها اما اذا انعم بالعقد سعدت بالعتق  
فكان لها الخيار اذا علمت وقد ذكرنا في هذه المسئلة في فصل في الخيار رات من كتب الفصول  
ثم اذا وقعت الفوق خيار البسوغ فانه لم يخل بها فلهما رها وقعت الفوق باختيار الزوج او باختيار  
المراة وان دخل في المهر كما لا وقعت الفوق باختيار الزوج او باختيار المراة والمرأة والا الصغيرة  
اذا تزوجها مولا لم اعنت وهي صغيرة فلها الخيار بغيره ان كانت صغيرة لا ينصرف حكم هذا الخيار  
فرضا واجارة ما لم يبلغ ثمانية كذا رخصها واجازة باختيار زوجها لان هذا التصرف وارب  
بين الزوج والفق والصغيرة لم يول لذلك وكذلك ولها لا يملك التصرف بهذه الخيار لان ولها فاق  
مقامها واذا بلغت ضميرها الفوق ولا يغيرها حب البسوغ وقول ولا يغيرها حب البسوغ  
يختل بالخيار لا يفسد حب البسوغ ويختل بالخيار حب البسوغ مع ان حب البسوغ ثابت لاني ثبت  
على خيار العتق وخيار العتق ينضم البسوغ لا اذ ان من حب البسوغ منهم من قال بالاول وهو الصحيح  
وهذا الالف صدق ممن هو كامل الولاية والولاية المولى على ماله ولا نه كانه لان ولايته بسب

الكنانة

الملك ولا تنقض في الملك ولايته كانه ولا يثبت حب البسوغ كما في الابل والحمد هذه المسئلة  
حب البسوغ وفيه فوايد شيخ الاسلام به لان الدين صغيرة بلغت وقد زوجها غير الابل والحمد  
فانخرت نفسها وادعت عند القاضي بطل شرطه من نفقته او لم ياتي بها لشرطه ان يذكر  
المزوج قال على قياس ما ذكر في ادب القاضي بشرط وكذلك في كل عمل وفي دعوى فدا والامام  
القاضي الدين صغيرة زوجها غير الابل والحمد فانقضت بعد البسوغ وهي بكر فقلت احزن  
الفوق حين بلغت وكذا في الزوج لا يقبل قولها الابينة وانما اخلف في المال فقال بلغت  
الآن وقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول فوط وان كانت ثيبا  
وقت البسوغ لا يبطل خيارها الا بالارضي صريحا او دلاله كالتكليف وغير ذلك وذكر في الجامع  
اقرار العبد وفيه دعوى رها والاراضي صريحا او دلاله كالتكليف وغير ذلك وذكر في الجامع  
وقالت لا بل انت بانك كان القول فوط الا ان الزوج لا يقبل قولها ابنة وانما اخلف في المال فقال بلغت  
فانه قال لا يقبل له بل رضي وليك بعد ما تزوجت فانه قال لا يقبل له بل اجرت بعد البسوغ  
فانه قال لا يقبل له بل ان قال لا في نفقته منها وبات في مسطر الا ان الزوج لا يقبل  
نكاح مخرج الطي ومي امه صغيرة تزوجت بغير اذن المولي فاعنتها لا ينفذ العقد ويبطل  
على قول فرج وعنده ما يتوقف على اجازة المولي ان لم يكن لها عصية سواء وان كان لها  
عصية غير المولي فاذا اجازها جاز العقد **واذا ادركت فلها خيار الادراك لانه العقد ينفذ**  
عليها في حاله الصغير وهي حرة الا اذا كان مخيرة العقد ابانا او جدها فانه لا خيار لهما ولو لم  
يعتق حتى مات المولي في زمانه ينظر ان دخل مصنفها للوارث بطل العقد وان لم يخل مصنفها للوارث  
يرجع على اجازة الوارث كما اذا كانت موطوءة الابل او حرة عليه برضا او نحوها فانه  
اجازة جاز وانما يبطل بطل وكذا الوارث المولي قبل الاجازة فانه حل مصنفه بشري بطل  
العقد وان لم يخل بطل فوقف على اجازة المشتري هذا الالة اما في العبد مع الاموال كلها فهو  
على اجازة المشتري والوارث عند تزوج اداة غير اذن مولاه ثم تابعه المولي فاجازة المشتري  
النكاح جاز وعنده ما يفرج لا يجوز وعليه هذا اذا تزوج صبي اراة بغير اذن ابيه في  
ابوه واجازة الجدة النكاح جاز وذكر في نكاح الجامع رجل كانت امه صغيرة فعقدت  
لكنه لا لها من اهل التصرف فلوزوجها من ان يغير اذنها لا يجوز لانها تحتها بالجار اريد  
ولو ثبت جاز لا يلزم حكم الكنية التحقت بالابنة هذا الحكم مادامت في الكنية فلو انها ادت  
بدل الكنية وعنت او اعنتها المولي بعد ذلك ينقل الولاية الى المولي مما لو اجازت النكاح  
لا يجوز ويكون ذلك النكاح موقوف على اجازة بنتا بعد من المولي ولا يقال المولي هو المزوج







من صبي ليس له طلاق قبل ابره النكاح وهو غني جاز لان الصغير بعد غيب في المهر غيب والاب لا ينفق  
غيب في النفقة بغض الاب لان العادة ان الاباء يتكلمون المهر عن الاباء ولا يتكلمون المهر في  
قوله النفقة سئل عن المهر اذا زوج الصغير من صبي صغير لاما له ولا ينفق بالكثر ولا بصغيرة ماله  
كثير هل يكون هذا كفوا لها وهل يجوز النكاح قالوا اختلف فيه المتأخرون من متيخت منهم من قال  
لا يكون كفوا ومنهم من جحد كفوا لا بعد غيب بغض ابه ولم يفصل بين المهر والنفقة قال  
محمد بن الفضل رحمه الله في قوله كفوا انما هو النكاح لا كفوا له انما هو النكاح لا كفوا له انما هو النكاح لا كفوا له  
انما هو النكاح لا كفوا له انما هو النكاح لا كفوا له انما هو النكاح لا كفوا له انما هو النكاح لا كفوا له  
ابو بشار لا ينفق اب المهر فوجده الاب شربا مد من وكبرته الابنة وقال لا يصح النكاح انما هو النكاح  
والسكينة الخلف فيها بين ابي جرح ومحمد بن ابي ادم لان الاب انما هو الزوج ليس بكفوا ومع هذا اذا جرح  
على ان لا ينفق كفوا على انما هو النكاح لا كفوا له انما هو النكاح لا كفوا له انما هو النكاح لا كفوا له  
انما هو النكاح لا كفوا له انما هو النكاح لا كفوا له انما هو النكاح لا كفوا له انما هو النكاح لا كفوا له  
حال السكينة ان لا ينفق ومن حاله الصافي انما هو النكاح لا كفوا له انما هو النكاح لا كفوا له  
زوج ابنة الصغيرة ونفسه من ماله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله انما هو النكاح لا كفوا له  
ذلك يجوز عند ابي حنيفة خلافا لغيره والسكينة ليس في اهل الراي والمنشورة ولا ينفق عند  
عليه الصغيرة باقل من مهر مثلها وان زوجها الصافي من غير كفوا لا يجوز في قولنا واختلفوا في قولنا  
رجح والظاهر هو الجواز ولو زوجها السكينة من غير كفوا لا يجوز عند الكل ورايت في نوادر صاحب المحيط  
الاب اذا وكل رجلا يزوجه ابنة الصغيرة فزوجها الوكيل من غير كفوا هل يجوز عند ابي حنيفة كما يجوز لو  
زوج الاب لادوية لهذا في الكتب وقبل لا يجوز وفي قوله في نكاح الفنا وفي الصوري القاضي  
اذا زوج الصغيرة من ابنة كان باطلا ورايت في فقه في الغيبة اذا زوج بنية صغيرة من ابنة  
ان جعل اليه المهر وكحل الصفا ويظن ان كان الابن صغيرا لا يجوز بلا خلاف بين علمائنا وان كان  
الابن كبير اجاز عند ابي حنيفة رجح ولم يكرهه بما وفي قوله وروايت الناطق اذا زوج القاضي  
ابنة من بنية لا يجوز نكاحه القاضي اذا زوج الصغيرة من بنية كان هذا نكاحا من غير وجه  
لان المهر رتبة في حقه وانما الذي في قوله وهو الوالي والوالي من بنية رتبة كذا اذا بنية كذا  
الخليفة في من بنية رتبة ايضا كذا في قوله القاضي الفنا وفي قوله القاضي الامام طاهر الدين اذا زوج  
غير الاب والحسد الصغير والصغيرة فلا حب طان لا يصح الاول ويصح الثاني بغير المش ويهكذا في المسألة  
وهكذا اذا المسألة في التحسين فادعى اخا لولان الزوج لو كان حلف بطمان اداة بين وجه  
وجعل بلفظ ان تزوجه اداة او بلفظ كل اداة تزوجه بلفظ النكاح بغير المش وان كان الزوج اب

او جحد كذا عند ابي يوسف ومحمد للوجه الاول وعند ابي حنيفة للوجه الثاني رجل زوج ابنة الصغيرة  
من ابن كبير لرجل بعد اداة وقبل الوالي الابن بغير اداة الابن ثم مات ابو الصغيرة قبل اداة  
الزوج بطل النكاح لان ابنة الصغيرة كان بملك فصح هذا النكاح للموقوف فكان مونة  
قبل النفا وبمنزلة الفسخ كالأداة اذا زوجت نفسها من رجل غيب وقبل عن الغيب  
فصح في كان للمرأة ان تفسخ النكاح وموتها قبل قبول النكاح يكون فسخا كذا هو المشهور  
في فقه في القاضي الامام محمد بن ابي حنيفة في قوله القاضي الامام طاهر الدين هذه المسألة في فقه  
ثم قال وكان طاهر الدين رحمه الله في رجل يقول لا يبطل النكاح بموت الاب لان مونة تزوجه النكاح  
كالشئ في كذا اذا مات في مدة الجوار نفق البع لان يبطل وكذا اذا مات احد الزوجين  
قبل الدخول فحلوه بغير النكاح ولا يبطل والمسألة منصوص عليها في المنقذ ان لا يبطل النكاح  
وذكر في فقه في البعث رج اذا تزوجه ابنة الصغيرة من رجل غيب وقبل عن الغيب  
ابوة مات ابو الصغيرة قبل ان يحضر الابن النكاح بطل النكاح وفي نوادر اس سماعه عن  
ابي يوسف رج اذا تزوجه ابنة الصغيرة من غيب ثم مات الاب ثم اجاز الزوج النكاح جاز  
فهذا نفس ان يموت الاب لا يبطل نكاح الصغيرة فكون هذه الرواية مخالفة لما ذكره ابو  
حنيفة في منقرات نكاح المحبط رجل زوج ولية تزوجت النكاح فادعى الزوج انها صغيرة  
وادعت هي بالغة فالقول قولها ان كانت داهية والبينة بنتها ايضا كذا ذكر في صاحب الفقيه  
طاهر الدين رج ودر فقه ايضا سئل عن الامام عطاء بن مرة السعدي عن اب الصغيرة اذا تزوجه  
من صغير وقبل ابوه له وكبر الصغير وبنتها عينة منقطة وقد كان الزوج بنها والنفقة  
هل يجوز للقاضي ان يبعث اليه شاعري المذهب لبطلان هذا النكاح بهذه السبب قال نعم وللغاضي  
ان يفصل ذلك سفسا هذا المذهب وان لم يكن مذمومة قال الامام طاهر الدين رج وعنده  
ان هذا على قولنا في حنفية رجح بناء على ان القاضي اذا قضى خلاف مذمومة عندنا رجح وفي  
قوله القاضي الامام محمد بن ابي حنيفة رجح بالغة وغاب فلما حضر تزوجت المرأة بزوج اخا وقد  
كان المهر جاز ذلك النكاح بعد بؤعه فان كانت المرأة تزوجت بزوج اخا قبل جادة القاضي  
في النكاح الثاني لانها بملك الفسخ قبل جادة الصغير وان كان النكاح الثاني جادة الصغير بلفظ  
بنفسه جادة القاضي بعد البؤع وان كان بعد كثر لا ينفق فيه ولا ينفق اب او جحد كذا لانها  
بملك النكاح عليه بغير كثر فموقوف عند الصغير على جادة منها حنفية بالاجادة بعد البؤع وانما  
يكن للصغير اب او جحد جاز النكاح الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم ينفق فلا ينفق

البعث



الاجازة وفي فناء المهر الدين صيغة ذومها ولها من كفوتم قال الست انا بولي ان يصدق  
كنظر ان كانت ولادة طاهرة جاز النكاح والافلا والوليا اذا اقرع ولينة بالنكاح لا يجوز عند  
ايح رج وكذا المولى اذا اقرع عبده بالنكاح لا يجوز عنده خلافا لها فلو اقرع على امته بالنكاح  
جازا عاما اذ لم يجر عنده بنصب الفسخ خصما على الصغيرة حتى يرفع الزوج البنية على النكاح  
كذا ذكره في فناء المهر الدين واذكر الامة المهر الدين رج في فناء ولية الصغيرة والصغيرة  
اذا قال زوجت الصغيرة والصغيرة اس لا يصدق الا بنية او يصدق في الصغيرة قبل البنية عن  
اي صيغة وكذا مولى العبد اذا اقرع بالنكاح وكبل المرأة وتكبل الزوج وقار صا حيا يصرف  
ومولى الامة يصدق بالاجماع واختلوا في موضع الخلاف قبل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير والنكاح  
النكاح في المولى بالنكاح المولى المولى بالنكاح في حال صغره فانها صغره اقراره والصغيرة خلاف مما  
اذا اقرع بصغره فيبلغ واكره لم يصح اقراره ولو اكره العبد بعد العتق وقيل لم يصح عليه اقراره وذكر  
في البسوط الاب والجد وسائر الاولاد في السوا وعلى هذا الخلاف اذا وكل جلا بالنكاح قبل  
اوداعه فقال الوكيل زوجت لا يصدق عنده خفية الا ان تصدق الموكل ويعتق عليه البنية وعند  
يصدق من غير بنية الاب والوطني اذا كانت عليه البنية يصح ولو اقرع بالبنية لا يصح ولو لم يقرع  
استدان لاجل البنية يصح ولو اقرع بالبنية لا يصح اقراره بالانفاق ما لو اقرع بالنكاح على  
موكلة او على ولينة او على عبده فانه لا يصح عنده خلافا لها كذا ذكر في الاسرار اذ اقرع وولينة  
فردت النكاح فقال الزوج والمولى انها صغيرة وردوا باطل وقالت هي انا كبيرة وردى صحيح  
فانه كانت داهية فالقول قولها في مجموع النوازل ومتفرقات نكاح الخط ودفع الفانون  
الصغرى ليس لسائر الاولاد وسور الاب والجد ولاية بعض الصغيرة لانها تصرف في  
مال الصغيرة وليس لغرضها ولا تصرف في مال الصغير والمرأة اذا كانت صغيرة جدا لا تجوز  
الجماع لا كغير الاب على دفعها الى الزوج لكن كغير الزوج على دفع المهر الى الاب وتعتبر بوليها في  
الجماع باق عليه هذا ان لم يقع ولو كان الزوج صغيرا جدا يجب النفقة بخلاف لو كانت صغيرة  
وفي تحريمه ورر ولو كانت صغيرة لا تستمتع بها فلا نفقة لها وان سلمت اليه وان كان الزوج صغيرا  
لا يقدري على الوطء فلا نفقة في مال ولب المرأة اذا كانت تطبق الرجال وجامع منها ان يطالب  
الزوج بالمهر والتعقد قبل الدخول ما لم يسم الزوج المهر كذا ذكر في فناء الصغرى ولو كان الزوج  
صغيرا اذ وجب اياه جارية صغيرة او اداة كبيرة ذومها اياه ذومها او وكما فلا يطالب ان يفتن الصغيرة  
من مال البسي وكذا في كبيرة ان كانت بكرا وهي مفسدة ان كانت شيئا لا كغيرها فانها تحبس الصغيرة  
والعقد في صحيح وان طلبت النفقة وقد قبضت المهر انفق عليها ايضا من مال الغلام فرق بين هذا

وبين ما اذا كان كبيرا والمرأة صغيرة فانها لا تستوجب النفقة والفرق يعرف في باب طلب المهر  
من ادب الصح والاب اذا زوج الصغيرة في جاز النكاح حتى يدخل بها الزوج قبل لا بد من ذلك  
وقبل اذا بلغت تسع سنين وقبل اذا كانت سبعة عشر سنة يطبق الجماع بدخلها والا فلا  
ذكر في فناء المهر الدين ونظر بعض بوليها ايضا في ما طلب المهر من ادب الصح امرأة  
زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها اذ ركت الصغيرة وطلب المهر من الزوج فانه كانت الامة  
وصية لم يكن لها امر بطلب المهر من الزوج لانها برز دفع المهر الى الامة وان لم يكن وصية كان لها  
انها اخذت المهر من زوجها ثم يرجع الزوج بذلك على الامة لان الامة لم يكن وصية لم يكن لها حق  
النسب ولا التصرف في المهر وكان دفع المهر كانه دفع اليها من قبل الوكيل وكذا الجواب فيما سوي الاب والجد  
والوصية والصح لانهم يقررون ان لا يمكن التصرف في مال الصغير ولا يمكن قبض صداقها وان كان لها  
الحكم الولادة والولاية في فناء المهر الدين في فناء والمرأة الصغيرة وقها ايضا صغيرة زوجت فذهب  
الي زوجها قبل قبض الصداق كان لمن له من استكها قبل النكاح ان يردوا اليه منزله ويمنعها من  
الزوج حتى يدفع الزوج مهرها اليه من النسب لان منع النفس الصداق من المرأة ولا يبطل ذلك  
بإقرار الصغيرة وتجب عفا كان له مطالبته وسببها من قبلها كان له من الزوج لا يملك  
تسليمها اليه الزوج قبل قبض الصداق الرجل اذا زوج ابنته اية وصغيرة وسلم اليه الزوج قبل قبض  
الصداق فلا يصح تسليمه ولو فعل الاب مثل هذا اهل له ان يمنعها من الزوج سموا لا يملك منعها الا بطلب  
الصداق صحيح ان كانت تطبق الرجال كذا ذكر في الفخيرة وفي باب طلب المهر من ادب الصح الاب  
اذا زوج ابنته وصغيرة وتقبل الجماع فدفعها اياه من غير ان يأخذ منه المهر فوطئ زوجها فلا بد  
ان يطالب مهرها وبأخذ من زوجها شيئا كانت او بغيره لا يملك ما دامت صغيرة لم يبلغ الثامنة  
لان الاب والجد الصغيرة بكرا كانت او غيرها الا ان رأتها بطلب التصرف في مالها كذا ذكر في هذا الباب والاب  
اذا اقرع بغير النكاح وصغيرة من صحيح لا يشك ان يصح فيه لا يطالب الزوج به ويمنع هو للصغيرة  
وقد ذكرنا في حلق الصغيرة ان الخطبة في بعض الاب قبض الصداق فعلم ان اقرار الاب قبض الصداق  
جائز وفي فناء المهر الدين رج رجل زوج ابنته الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلب  
مهرها من زوجها فقال الزوج دفع اليها ايديك حال صغورك وصداق الاب لا يصح اقرار الاب عليها  
لانها لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة فلا يملك الا اقراره ولو اقرعها اخذ المهر من زوجها ولا يرجع  
الزوج بذلك على الاب لان الزوج اقرع بغير الاب في وقت كان له الاب ولما قبض الصداق فلا يرجع  
عليه كما لو قبضت المهر من ابنته او من صغير الدين وصداق المهر وكذا في الطالب ولو كان الاب حين  
اخذ المهر من زوجها فالاخذ ملك عليها ان ابرئك من مهر ابنتي والساكن بها كان المهر انما اخذ المهر







الحجة او كحل الزوج بعض الصدق على باب الصغرة ويتفرع منه اذا كان الصغرة طلاقا من الزوج وذكر  
 صفة السلام او ليس في باب الخلع من خلاف الاصل ولو كان الحال عليه مثل الجبل في الجلاء في الصحيح ايضا  
 وذكر الحكم في شرط في فصل من الصغرة هذا فترى ان يوجب لاب بعض صدقها ونفقة عدتها  
 لم يطقها الزوج طلاقا باينا فلا هذا حكم فخص باب خلاف سائر الاوليات لالاب بصلاح قرار بعض  
 صدقها وسر الزوج في بعض الظاهر ولا يعلق قرار غيره به ووطي الصغرة البتة لا يشترط لوجب  
 المصاهرة في قول ابو حنيفة ومحمد وطه بملك البين او غير ملك وقار ابو يوسف بوجوب حياطة  
 ويكفي في حديث الشراة كفي عن محمد بن الفضل راجع انها اذا كانت بنت سبع سنين او اكثر فمشتراة  
 من غير تفصيل وان كانت بنت خمس سنين او اقل امكن مشراة وان كانت بنت ست سنين او سبع  
 سنين او ثمان سنين ينظر ان كانت حبيبة صحيحة مشراة والا فلا قال الفقيه ابو الليث في ايمان الفناوي  
 المتزوج من البيع والتمان والفا بانه لا يشترط ما يبلغ سبع سنين قال صده شراة في كتاب النفقات  
 وعلم الفناوي عن شيخ الامام محمد بن الفضل انه كان يقول مني معنى ان يفي في البيع والتمان انما لا يزوج الا ان يبلغ  
 السبع لانهما بعد حجة حبيبة معنى بالكون في الفناوي ورسول الفقيه ابو بكر بن عبد الله بن ابي  
 اوست سنين عن شهوة لا حكمة على ابنه لانها غير مشراة وان اشترى ما هذا فلا ينظر الى ذلك فانه كبرت  
 حرمه فخرجت عن شهوة والمساوي لا يزوجها لان الكثرة تحت الحانة وان كبرت ولا ذلك للصغرة هذا  
 وسئل محمد بن سنان عن اداة دخلت ذكره في فرجها والبيع ليس من اجل الجماع قال بنت حنة المصاهرة  
 وباتت بعد هذا وقال بعض الصغرة اذا لم يكن غلبه محمد وهي بنت سنا وسبع لا يكون مشراة الى ان يبلغ سنه  
 وعن ابي يوسف راجع ان كانت بنت خمس سنين وبشر مشراة في مشراة ولا توفيت فيه عند ابي حنيفة راجع  
 وعنه في رواية لو وطئها ولم يقض بربط حنة المصاهرة وان كانت اقف بالابنت حنة المصاهرة وعنه  
 ابي يوسف في النواذر واذا وطئها بربة وهي بنت خمس سنين في الدم وما نت ولانها رانها لم  
 شتره حرمت عليها قال الفقيه ابو الليث راجع ما ذكره من سنين لا يكون مشراة وعنه الفناوي وعنه  
 عطية بن نعيم السعدي لا جنبه عن شهوة بوجوب حنة المصاهرة ولا ينظر طهرتها ويغني اشهرها  
 ولا ينظر ايضا ان يكون بالغين فبيع الحنة بين الامهين والامهية اذا وجدتها من احد بها وحده  
 الاشهر هو الاشهر بالغين ولا ينظر طهرتها ولا لا كذا ذكره مجموع النوازل صغرة فزعت في المنام  
 فزبت الى فراش عمانية فاشترى ابو ابي تان سنين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اشترى  
 ان كثرتم والدنا على امره وسئل محمد بن معاذ الرازي اذا زارت الدم وهي بنت ست سنين لا اشكر في ان  
 لا يكون حيف وان كانت بنت سبع سنين لا اشكر في ان يكون حيف وانما اشكر في ان  
 وان كانت لا يوطئ مشراة ببيت الحنة بوطئها عندها وعنه ابي يوسف يثبت وان كانت بنت

وذكر خمس الائمة الحرة في كتاب حدود ان الصغير اذا سلمت من بنت حنة  
 المصاهرة والا فلا وتقبى السلامة ان لا يصير ملكها واخذت المرأة فصب صغيرا لا يقدر  
 على الجماع فادخلت في فرجها لا ثبت حرمته وقبل ثبت بعض هذه المسائل في الذميرة وبقعتها  
 في فتاوى فاجان وبعضها في فتاوى قاضي الامام ظهير الدين وفي فتاوى فوانه صاحب المحيط الصبي  
 اذا كان ابن سبع سنين من امرأة بشهوة بليت ثبت حرمته المصاهرة قال وذكر في  
 موضع آخر الصبي العاقل اذا استس امرأة بشهوة ثبت حرمته المصاهرة قال وكذا الجنون  
 امرأة مع ابنة لها شهاة نامتا في فراش فدا الرجل بده الى امرأة لم يجرها الى فراشه ليجامعها  
 فاصاب يد الرجل فثبت المرأة فقرصها ما صعبه على طلع انها امرأة فان وقعت بده  
 على البنت حرمت عليه امراته وان كان بطل انها امراته لوجود المش عن شهوة كذا ذكر  
 في فتاوى قاضي حاتم الظهير اليقيني قال ذكر في المحدثات والصبي المراهق في التحليل كالبائع  
 لوجود الدخول في نكاح صحيح وذكر في جامع الصغير غلام لم يبلغ ومثله يجمع بده اذا كان  
 يحرث ويشترى اذا جاء مع كمراته وجب عليه الفحل ويكفلها للزوج الاول وفي خيل العوبة المطلقة  
 المملوك اذا خافت ان يظهر امرها في التحليل تمس بعض من يتوبه من مملوك فيشترى  
 بذلك مرا حقا فخره وجه بشا يدين فيدخل الفلام بها ثم يهب المشتري المملوك للمرأة فيبطل  
 النكاح ثم يبعث المملوك الى بلد آخر فلا يظهر امرها وذكر في العقدة لا تحل مطلقة الثلاث  
 لزوجها الاول حتى تزوج آخر ويدخلها الثاني سواء كان بالغا او غير بالغ مجنونا كان او غير  
 مجنون اذا كان يجمع عليها وفي فتاوى سمس الاسلام انه مقدر بغير سنين وفيها ايضا  
 صغرة لا توطأ حرمته بالثلاث فوطئها الزوج الثاني فافضا لا فهد الوطئ لا يكفلها وفي فتاوى  
 القاضي الامام فرزين الزوج المثل اذا وطئ المرأة فافضا لا بهذا الوطئ لا يخل للزوج الاول  
 وفي الملقط اذا دخلت ذكر مبيح في فرجها والعق ليس باصل لجامع لا يتلق بها التحليل والختم  
 وذكر في العدة في حلو العتي المهر واحاله الى الجماع الصغير وذكر القاضي الامام  
 فرزين من نكاح فتاويه ولا يصح خلوة الفلام الذي لا يجمع مثله ولا خلوة  
 الصغير التي لا يجمع مثله والزوج بامرته ومعهما صبي لا يفضل لا يمنع منه خلوة  
 وان كان يفضل بان امكته ان يعتبر عما يكون بينهما لا يصح اخلوة من  
 قال محمد في الجماع المرأة او حدث الصبي مجنونا قال القاضي بخصومتها ولا ينظر  
 بلوغ الصبي بخلاف ما اذا وجدت امرأة الصبي في الفتاوى اليها لفرق  
 بينهما في حال وينظر بلوغ الصبي حتى فرق القاضي بين الصبي وامرته وهذا فرقه بظلال

والحنونة



لان سبب الفرق بالطلاق قد يفتن ولا ربحاع الى عبارة البتة لان القاضي هو الذي  
هو يوقعه وصار بهذا قربة فانه يعتق عليه وان لم يكن البتة من اهل التتق الا ان  
القاضي لا يفرق بينهما ما لم يكن عنده حصم حاصر وان كان للمصغير اب او  
عن المصغير في ذلك كما كان حصم في جميع مال البتة وعليه وان لم يكن له اب ولا وصي فالجدة  
او وصية حصم فيه فان لم يكن فيه جد فالقاضي ينصب حصما فاذا جاء المصغر بحجة  
ينقض في المرافعة على رضا بهد العيب او عليها بهد العيب وقت  
الكساح لم يفرق بينهما ان لم يكن بينهما للوصية بنته وطلب عن المرأة مخلف المرافعة فان  
بينها ان لم يكن للوصية بنته وطلب بين المرافعة مخلف المرافعة فان كانت  
بينها وان حلفت يفرق بينهما بهذه الجملة في الرخصة وفي فتاوى قاضي طهر البدر  
قلت ونصير هذا ما ذكر القاضي ابو جعفر الكسري كساح اجماع غير الاب والجدة اذا  
زوج صبية من صبي فادركت قبل ادراك زوجها فاحارت الرقة ورحمت امرئ الى القاضي  
لا ينظر وكان للقاضي ان يزوج بينهما غير انه اذا كان له والد او وصي احصره  
وامره ان ياتي بالجمعة للمصغير ان كان له حجة ولا يفرق بينهما بحضرة واية هذا اذا كان  
زوجها غير الاب وحده واخبارت نفسها بطل يفرق القاضي بينهما غيبة الزوج اثار  
في اجماع الامة لا يفرق بينهما ما لم يكن عنده حصم فضا على الغائب بالفرقة **باب المرافعة**  
زوجها ابوها ووجدت زوجها مجبوا لا يفرق القاضي الاب حتى يبلغ الاختار  
انها ترضى بعد البلوغ بمثل لو ورثت عبد امة امته موروثه واطلع ولته على عيب  
كان عند البالغ كان ان يجامع البائع في العيب ولا ينظر بلوغه وكذا كانت  
اذا كان للمصغير فلولي ان يستوفيه في الحال وكذا اذا كان للمصغير بنت فلولي  
فللولي ان يستوفيه في الحال وان كان اضمال الرضى بعد البلوغ موجودا في هذه النفوس  
والقول ان الرقة اغتصب في العواص حقا في قضا وطرا وهي بمفرضا بمفرق من قضا وطرا  
بخلاف المصطلح الاصل لان الحق ثابت في الحال تنظر رتبنا خيرة الحق الزمان البلوغ  
فينوم الولى مقامه في استنفائه اذا ثبت الاخذ الفرض وانه اعلم وفي فتاوى  
القاضي الامام في الدين علما عشرة سنة اذا لم يصل الى امراته وله امرأه اخرى  
بجاءها او يجامع بجارية ان خاصه ويوطئ سنة وذكر ايضا في فصل تكرار المهر رجل  
تزوج ولها ودخل بها ثم لم يفت فاختارت نفسها ففرق بينهما ثم تزوج  
في العدة ثم طلقها قيل الدخول ما فعله مهر كما مل عند ابنة خيفة واية يوسف وعليها

عدة مستقلة وعلى هذا رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها بطلقة  
في العدة وبلغت واخبارت نفسها وقرى بينهما كان عليه مهر وعليها  
عدة مستقلة وذكر في هذا الفصل ايضا غلام بن اربعة عشر سنين امرأه  
وهي نائمة لا تدري ان كان ثبتا ليس عليه جرد ولا عفر وان كانت بكرا واقتضتها  
عليه مهرها وكذا كانت المجنون وفي **باب الكساح** ولها يجوز الكساح ونبت الخيار  
اذا بلغها اذا كان المزوج صغير الاب واجد عند ابنة خيفة ومحمد كافي عن المسلمين **باب**  
في هذا الباب ايضا اذا عقد الكساح على صبيان من اهل الرمة زوجها بياها فاسلم احدها  
وهو لم يقبل الاسلام يصح اسلامه عندنا خلافا لثاني ثم ان كان الآخر يقبل الاسلام يزوج  
عليه الاسلام فان اسلم **باب** كان على الكساح وان لم يسلم يفرق بينهما وذكر ابو زيد في  
الاسرار في مسلمة تزوج غير الاب ومحمد ان امرأه المجنون اذا اسلمت وبها كافر ان  
يعرض الاسلام على اب المجنون فان اسلم والا ففرق بينهما وامرأة العبي الذي لا يقبل اذا  
اسلمت لا يعرض الاسلام على اب العبي لان الضبا غاية وذكر في الاسلام على البردوى رجمة  
في باب الامور المعترضة من اصول الفقه ان اسلام المجنون لا يلزم واسلام المعنوه القائل  
والعبي العاقل يعق ولو اسلمت امرأه المجنون يعرض الاسلام على ولته ويصير مسئلا  
بنها لا يوجب وكذا يصير مرد تبعا لها ثم قال رحمه الله والمصغير في اول حاله مثل المجنون  
يعنى اذا كان عديم العقل والتميز فاما اذا عقل فهو ومعنوه سواء غير ان بين المجنون  
والمصغير فاقا وهو ان المجنون اذا اسلمت امرأته يعرض الاسلام على ابيه او ائمه في  
حال ولا يزوج وفي المصغير بوجوه لانه محدود فوجب تأخيرها الى غاية العقل والمعنوه  
كالعبي العاقل وفي فتاوى القاضي في الظاهر التبع مسك من زوج صبية لها ابوان مسلمان  
فارتد الم نبي المصغير من زوجها وان لحقها به ارحم بمانت لا يقطع حكم الدار  
ولو مات احد الابوين في دارنا مسلما او مرتدنا ثم ارتد الآخر ولحق به ارحم لم يمت من  
زوجها وكذا كانت صبية نصرانية تحت مسلم تحتس ابوها وبقيت الام نصرانية لم تنزع من  
زوجها ولو تحتس ابوها بانت ولا مهر لها ولو تزوج مسلم صغيرة مسلمة قبلت ولم ينفق  
الاسلام بانت وكذا ان تزوج نصرانية قبلت ولم تنزع النصرانية ولا دنيا فلا مهر لها وفي  
للمرجل اذا زفت اليه امرأته ان يفت ما حتى يباح لها من الاسلام فان وصفت او  
وصف هو ولو علمت والابانت والسبيل فيه ان يصف هو بنفسه ثم يقول لها يهل انت  
على هذا وذكر شيخ الاسلام الحارثي في امرأته اذا بلغت عاقلة ولم يعرف الاسلام

اهل الرمة في المبسوط العتمة اذا زجت  
مما جى من اهل الرمة زوجها وفي



الاسلام ولم يصفها انها تكون حرة وتبين من زوجها ولم يذكر محمد رحمه الله انها اذا بلغت  
 وعرف الاسلام وعقلته ولم يصفه بان قالت انا اعقل الاسلام واقد على الوصف  
 ولا يصفها انها هل تبين من زوجها ويجب ان تبين بلا خلاف من المتابع لانها  
 اية حنيفة اذا المذهب عنده ان الايمان اقرار باللسان وتصديق بالقلب  
 اما اذا قالت انا اعقل الاسلام لكن لا اقدر على الوصف هل تبين من زوجها لم يذكر  
 محمد في الكتاب **واختلف المتابع منهم من قال بانها تبين من زوجها وقال**  
**بعضهم لا تبين من زوجها لانها اجتمعت على ان السكران اذا جرى كلمة الكفر على لسانه**  
**فانه لا يحكم برؤيته استى انا واعتبر السكر عذرا وان كان معصية وكذلك الجحر**  
**عن الوصف وذكره سيده الامام ابو سجع في اصول الفقه الاسلام نوحان ظاهر**  
**وهو بالميلاد من المسلمين والنسب بينهم على طريقتهم بشهادة وعبادة وباللحن لا يوثق**  
**عليه الا باستنصاف القائل بل ذكره فاذا وصفه بجميع صفاته التي لا بد منه وجودا**  
**للاوصية عن علم كان مسلما على الحقيقة واذا لم يعلم شيئا منها فهو كافر قال محمد بن الحسن**  
**في المرأة اذا بلغت فاستوصفت فلم يصف انها تبين من زوجها وان كنا حكمنا**  
**بصحة نكاحها بنا على ظاهر الاسلام وكذلك من آمن برساله محمد صلى الله عليه وسلم ثم لم يوفد**  
**ولم يدري محمد هو فانه لا يكون مومنا **ود** الكافي في باب حمل جنتا بغير جامع الصغير**  
**في اثنا المسئلة من قال لا اله الا الله ولم يعلم صفة الاسلام لا يكون مسلما حتى يصف**  
**الاسلام وكيفية صفة الاسلام كقوله في امر هذا الكتاب وفي طلاق فتاوى القاضي الامام**  
**في الدين في فصل الفرق بين الزوجين بملك احدهما صاحبه بالكفر اذا بلغ الصبيته**  
**عاقلا ولم يصف الاسلام يكون حرة ولم يقتل كالكفرة على الاسلام اذا سلم ثم ارتدت**  
**فتح رده ولا يقتل وفي فتاوى ايضا صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك**  
**حقيقة قالوا لا يمس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يحتر بذكر ان فان اخبر عدل**  
**نقه يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما هذا اذا لم يحتر وان كان خبر بعد النكاح وبما كبر**  
**قالا لوط ان بفارقها روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه واله امر بالمفارقة صبيته ارضعها**  
**فوم كثر من اهل قرية اقلهم او اكثرهم ولا بد من ارضعها ارادوا من اهل تلك**  
**القرية ان ترضعها قال ابو القاسم الصغير اذا لم يظهر لها علامة ولا تشهد له بذلك احد**  
**كان في سعة نكاحها رجل زنى بامرأة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صغير**  
**يجوز لها الزاني ولا لاحد منه ابنة او اولاده نكاح هذه الصبيته ولو وكلت امرأة نكاح فانه**

لانها نزلت ما جعل ركن الاسلام من غير  
 عذر وهو اقرار باللسان ويوم

ثم تزوج صبيته فارضعتها ام الموطوءة بانث الصبيته لانها صارت احب الموطوءة والموطوءة في حدة  
 فيسقط نكاح الصبيته في العجزة في الفتاوى وقوله يظهر الذين المرغبان ومن زنى بامرأة حرة  
 عليه اصابها من الرضاة وانتهى من الرضاة وفي شرح الطحاوي حيلة الابن حرام سواء كان الابن  
 حرام سواء كان الابن من جهة السبب او من جهة الرضاة وتعليق من كونه موطوءة حراما كان  
 او حلالا **والقاضي** حان الرضاة الطاري على النكاح بمنزلة السابق بانه اذا تزوج رضاة  
 وطلقها ثم تزوج كبيرة لها لبن فارضعت الكبيرة تلك الصغيرة حرة الكبيرة على زوجها  
 لانها صارت من امهاته **شاه** وهكذا افترت المسألة في باب نكاح اهل الحرب من السيرة  
**الكبرى وفي** الذخيرة **واذا كان** رجل امرأتان وحملتا منه فارضعت كل واحد منهما  
 صغيرا فصارا احرارا وان كان الابن كان احدهما انثى لا يجل النكاح بينهما وان كانا اثنين  
 لا يجل لصح بينهما امرأة ولدت من زوج وارضعت ولد صانم بيس ثم رزق لها لبن بعد  
 ذلك فارضعت صبيها ان لهذا الصبي ان يتزوج بانه بعد الرجل من غير هذه المرأة  
 وليس هذا بابا بين بالغن وكذلك اذا تزوج امرأة ولم يلد منه قط ثم نزلت لها لبن  
 فان هذا اللبن من هذه المرأة دون زوجها حتى لو ارضعت صبيته لا تحرم على ولد هذا الزوج  
 من هذه المرأة وهذه بحكم من الذخيرة **ما** ورشيد برادر نسبي رشايد جوسن وان كان  
 لا يجوز ان يتزوج بانه هذا الرجل من غير هذه المرأة وليس هذا بابا بين الغن وكذلك  
 اذا تزوج امرأة ولم يلد منه قط ثم نزل لها لبن فان هذا اللبن من هذه المرأة  
 دون زوجها حتى لو ارضعت صبيته لا تحرم على ولد هذا الزوج من غير هذه المرأة وهذه  
 الرسل ام اخيه من النسب لان له لا يجوز طغيانها هو معدوم صبيها لانها كانت ام اخيه  
 لايه وامه فهي امه وان كانت ام اخيه لاب في موطوءة ابيه وان كانت ام اخيه  
 لام فهي ام امه فان في هذه احصية فيجوز نكاحها كذا ذكره صدر الاسلام في شرح الاصل  
 وفيه ايضا حو به بشير دحمة نسبي رادو ابود جوسن لان هذه اخت ابيه من  
 الرضاة وحو به بشير دحمة نسبي رادو ابود جوسن اذا لم يكن بنتا له فمنا  
 اوله فان كجارية اذا كانت بين ابني حات يولد فادعيها ولا احد المولى بنت  
 فزوجها المولى الاخر فان النكاح جائز وبنت ذلك المولى يكون اختا من النسب  
 لابنته من النسب **وذكر** الامام الاشعري في واقعا به ولا يمس بان يتزوج الرجل المرأة  
 التي ارضعت ابنه لانه لا يمس بذلك من النسب وكذلك لا يمس بان يتزوج  
 ابنتها المرضعة وفي النسب انما يجوز هذا وهو ان يتزوج اخت ابنه لا لاجل النسب



بل لانتها ربيبة وقد وطئ امها وذلك معدوم هنا وفيها ايضا ولان امرأتين لا يحل  
 بنون ولا احرى بنات فلرقت ام البنات انما من ابنا الاخرى فانما حرم بناتها على  
 الابن الذي ارضعته بعينه دون احوته لان احوته مع بناتها لم يقبلوا على ثدي واحد ولم يثبت  
 احوه بينهم وبين بناتها ولو ارضعت ام البنات واحده من بنات الاخرى حرمت  
 تلك الابنة على بني المصنعة لانها احب لهم من بناتها على ثدي فتاوى فاضلي خان اذا افطم  
 الصبي في الحولين ونحوه الصبي واكتفى بالطعام فارضع لانه ثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر  
 الرواية اذا ارضع في مدة الرضاع ثبت به حرمة ولا يحصل الرضاع بالمص من الثدي يكمل  
 بالعبث والسموط والوجور ولا يحصل بالانقطاع في الاذن ولا طيل ولا حافة والامة ولا  
 بالحقة في ظاهر الرواية وروي عن محمد بن الفضل بالاختلاف ومدة الرضا عذابي حنيفة مقداره  
 ثلاثين شهرا اذا ارضع في هذه المدة ثبت حرمة فطم على راس الحولين او يطم في الواقع  
 بعد حولين ونصف لا يثبت حرمة فطم او ينظم وعند حولين لا يثبت حرمة ابني يوسف وقد  
 والشافعي وقتة مقدرة حولين ان ارضع في الحولين ثبت حرمة فطم او لم يطم وبعد حولين  
 لا يثبت حرمة فطم او لم يطم وقال زفر رحمه وفيه ثلاث سنين واجمعوا على ان مدة الرضا  
 في انعقاد اجرة الرضاع على الاب مقدرة حولين حتى ان المطلقة اذا طالبت بعد حولين  
 باجرة الرضا فاقبى الاب ان يعطى لا يجبر ويجبر في الحولين بهذه الجملة في فتاوى فاضلي خان  
 العام ظهير الذين امره اذا كانت صغيرة فان كانت منها يوطأ وتصلح للجماع فلها النفقة  
 وان كان مطلقا لا يوطأ ولا تصلح للجماع فلا نفقة لها عند طلاق حتى يصير الى حاله التي تطلق لجماع  
 سواء كان في بيت الزوج او في بيت الاب فري بين نفقة الزوجة وبين نفقة المملوك  
 والفرق يعرف في الزخيرة وان كانت المرأة ترضع للجماع والزوج لا يطيع فلها النفقة اذا لم  
 يكن مانعة نفسها لان منفعة الاحتباس مما عاينا فانما قامت لمعنى من جهة الزوج فلا يقطع عنها  
 في النفقة كما لو جئت نفسها في المهر ولو كانت صغيرة لا يطيع لجماع لان نفقة لها حتى تنفس  
 المرأة الى حاله التي تطلق لجماع لان المنع جائز لمعنى من جهتها ولا يحصل من جنب هذه المسألة  
 ان ينظر الى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع لا نفقة لها سواء كان الزوج تطيق لجماع او لا  
 وان كانت تصلح للجماع تنسخ النفقة سواء كان الزوج تطيق لجماع او لا وعن هذا قلنا ان  
 اذا تزوج امرأة صغيرة لا تصلح للجماع لا يفرض لها النفقة ولو تزوج امرأة تصلح  
 بغيرها لها النفقة ولو تزوج رجل ابنة وهو صغير لا يكافئ مثل ولا يجبل امرأة كبيرة  
 فحاشا يولد لم يفرقه الولد لاستحالة الاجال من الطفل قال فلا ترده المرأة النفقة التي

كان ابو الزوج يتفق عليها عن ابنه لان الحبل لا يمنع وجوب النفقة حتى لو اقرت انها زنت  
 فجلت يكون عليه النفقة ايضا لان الحبل لا يمنع من الزنا ان كان يمنع من الوطئ لا يمنع من الردى  
 الوطئ وكذلك من الوطئ فيما دون الفرج وهذا كاف لوجوب النفقة قال ولو اقرت  
 انها حين تزوجت كانت حبل ردت نفقة سنة اشهر كما بها اقرت بشيخ بغداد  
 النكاح انه اقرار على الزوج واقرت ان لا نفقة لها في مدت الحبل وانه اقرار على  
 نفسها فنفقة في حق نفسها ولا نفقة في حق الزوج في الزخيرة وقد اخذت نفقة سنة  
 اشهر فترده وذلك كذا ذكر في الزخيرة واذا طلق امراته وهي صغيرة لم يكن بعد وقعة  
 بها ومثلها بجامع فعدتها ثلاثة اشهر على ما عرفت في كتاب الطلاق ويتفق عليها  
 ما دامت في العدة وهذا اذا لم يكن المرأة مراهقة فاما اذا كانت مراهقة فعدتها لا نفقة  
 ثلاثة اشهر بل يتوقف في حالها الى ان يظهر انها هل جلت من ذلك الوطئ ام فينبغي  
 ان يرد عليها النفقة فالم يظهر فراغ رجها فلو انما حاضت في هذه الاشهر الثلاثة  
 يستأنف العدة باجتناب ويكون لها النفقة حتى يقضى عدتها لما ذكرنا في الصغيرة اذا اراد  
 ركت فاختارت نفسها فلها النفقة والسكنى وكذلك الفرقة بسبب عدم  
 الكفارة بهذه الجملة في نفقات الزخيرة والاصل في ارضاع الولد الغير قوله تعالى  
 والوالدات بره ضعف اولادهن حولين كما ملين لانه اراد ان يتم الرضا عة اخلاف  
 اهل العلم في هذه الآية قال بعضهم هذا مجرد خبر والوالدات وكذا يفعلن وليس فيه  
 اجاب الارضاع على الامهات وقال بعضهم فيه اجاب الارضاع على الامهات وان  
 كان بصيغة المجهر كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة اشهر وعنه هذه  
 قلنا ان حال قيام النكاح لا يجوز لها ان ياخذ الاجرة على الارضاع لانه يجب عليها  
 الارضاع وبنائها وان كانت لا تجزى على ذلك في الحكم واخذ الاجرة باناء ما يجب عليها  
 من التدبير لا يجوز الا ترى انه لا يجوز لها اخذ الاجرة من الزوج بسبب اعمال داخل  
 البيت لما ان اعمال داخل البيت واجبة عليها وبنائها اما الكلام في ثبوت حرمة  
 واستحقاق الاجر فعند ابي حنيفة ثبت حرمة الرضاع الى ثلاثين شهرا وعندهما الى  
 حولين وقد ذكرنا في مسائل الرضاع واما الكلام في استحقاق الاجر فالشمس الاثمة الحلو  
 رحمه الله عليه هو على هذا الخلاف حتى ان طلق امراته فارضعت بعد حولين وطلبت  
 الاجر فعند ابي حنيفة تستحق الاجر الى تمام ثلاثين شهرا وعند ابي يوسف ومحمد لا تستحق  
 الاجر فيها وراي الابي واكثر المشايخ على ان متى الرضاع في حق استحقاق الاجرة على



على الأب مفترق بين عند الكل حتى لا تنفي المطلقة اجرة الرضاع بعد تحويلين بالاجماع  
ويستحق في تحويلين بالاجماع قال اصحابنا رحمهم الله لا يجبر الامام على ارضاع ولد له لان الرضاع  
يتمزق بالنفقة ونفقة الاولاد يجب على الاب لا على الاقارب فكذلك الرضاع فان كان  
الصبي لا يأخذ لبن غيره او لا يوجد منه برضعه بل يكبر الامام على الارضاع نظائر الزواني  
من اصحابنا لا يجبر وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف في النواذر انها تجبر وذكره شمس المائنة  
الشرعي في شرح ادب القاضي لمصنف انها تجبر من غير ذكر خلاف وهكذا ذكر  
في شرح القندوري وهذا لانها لو لم يكبر والولد لا يأخذ لبن غيره او لا يوجد له تلف الولد في  
منفعة من الاقارب وقال مصنف ولو لم يكن للصبي او للاب مال اجرت الامام  
على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات بسار بالبن فليس بهذا ما ذكره اصحابنا فيمنع غاب  
وليس له مال وترك احراره وصغيره للمرأة مال فالمرأة تجبر على الاتفاق على الصبي ثم هي  
برجع عليه كذا يهنا ثم ارضاع الصغير اذا كان يوجد منه برضعه انما يجب على الاب اذا  
لم يكن للصغير ما اذا كان له مال يكون مونة الرضاع في مال الصغير وكذلك نفقة  
الصغير بعد العظام لو كان له مال يكون في حاله ولا يجب على الاب فرق بين نفقة الولد ونفقة  
الزوجات فان المرأة اذا كانت موسرة يكون نفقتها على الزوج والفرق يعرف في الزجر  
فان كان للصغير عقارا وارثه او ثبات واجب الى ذلك للنفقة كان للاب ان يبيع ذلك  
كله ونفقة عليه لانه فني بهذه الاشياء ونفقة البتة يجب في مال اذا كان حيا فاما مال الولد  
الصغير غائبا يوم الاب الاب ان يتفق في مال على ان يرجع في مال الولد اذا خسر ماله  
ولكن يشترط على ذلك انه ان يرجع في حكمه وان اتفق بغير مشهاد لكن على نية الرجوع ليس  
له ان يرجع في حكمه لان الظاهر ان الاب ان يقصد فيما يتفق على ولده البرء والقاضي  
لا يطعن الا على الظاهر اما انه تعالى فطالع على الظاهر والظواهر وكان له يرجع ان قصد عند  
الاتفاق الرجوع فاما اذا لم يكن للصبي مال فالنفقة على الوالد لا يشترط ركة احد في ذلك  
وروى عن ابي حنيفة ان النفقة على الاب والامام انما هي في ظاهري الزواني جعل الكل  
على الاب لان النفقة نظير الارضاع فكذلك لا يشترط الاب في مونة الارضاع احد  
فكذلك في النفقة فان كان الاب موسرا او الام موسرة امرت ان تنفق ثلثها  
على الولد ويكون وبنها على الاب اذا ايسر رجعت عليه لان نفقة الولد الصغير  
على الاب وان كان معه كنفقة نفسه وكانت الام قاضية حقا واجبا عليه  
بما للقاضي فترجع عليه اذا ايسر كما اذا ادت بامرته ولو كانت الام موسرة

والصغير

والصغير جده موسر لو الامام بالاتفاق من مال نفسه ثم ترجع على الجدة ولا لوم  
لجدة بذلك لانه وقعت الحاجة الى الاستدانة فكانت الاستدانة من مالها وهي اقرب  
الى الصغير او لرجل صغير واقمة في كفاه وطلبت من زوجها احرث الارضاع لا تنفق  
وان استأجرها الزوجها الزوج على ذلك لان نفقة الكفاه واجبة على الزوج فلو اجبنا  
عليه اجرة الارضاع بجمع اجرة الارضاع مع نفقة الكفاه في مال واحد وهذا لا يجوز بهذا اذا  
لم يكن للصغير مال فان كان مال يفرض اجرت الارضاع في حاله لا معها ما ذكرنا من المعنى  
واجتماع اجرة الارضاع ونفقة الكفاه في مال واحد فان كانت الام معقنة على طلاق  
رجعي لاستحقاق احرث الارضاع لان ملا الكفاه لم ينزل فان كانت معقنة عن طلاق باين  
او عن ثلاث هل تستحق الاجرة على الارضاع فيه روايتان فلو صالت المرأة زوجها  
عن اجرة الارضاع على شبيها كان الصلح حال قيام الكفاه او في العدة عن طلاق  
رجعي لا يجوز وان كان الصلح في العدة عن طلاق باين او ثلاث جاز على احدى الزوجين  
ثم اذا لم يجب اجرة الارضاع حال قيام الكفاه وفي العدة عن طلاق رجعي وفي العدة  
عن طلاق باين او ثلاث على احد الزوجين كان لها ان تمنع من الارضاع ولا تجبر على  
ذلك ولكن بالشرايط التي ذكرنا قبل بهذا واذا لم يكبر ولم يكن للصبي مال كان  
على الاب ان يكبره نظير ارضاعه عند الام ولا ترغ عن الام لان الامة اجتمعت  
على ان لا يجبر لها لكن لا يجب على الظاهر ان تمكث في بيت الام اذا لم تشترط ذلك عليها  
عند العقد وكان الولد يستغنى عن الظاهر في مكث حاله بل لها ان ترضع وتعود الى  
منزلها وان لم يكن يشتر عند العقد ان يرضع عند الام كان لها ان تفضل البتة الا منزلها  
او يقول احرجه وترضعه عند فناء الدار فلو شرط عند العقد ان يكون في الظاهر عند الام  
وحينئذ يلزمها الوفاء بذلك الشرط فان قالت الام انا رضع الولد بمثل تلك الاجرة  
ففي كل موضع يستحق اجرة الارضاع كافي العدة على طلاق باين او ثلاث على احدى  
الزوجين او بعد الفصال العدة على الروايات كلها كانت هي او لا بخلاف ما اذا كانت  
تطلب زيادة على ما ترضعه غير ما حثت لا يكون في اوله والفرق في الرخصة قال ولو ان  
رجلا له اولاد صغار يعطهم رضيعا ويعطهم فطيم وامهم زوجته وليس للاولاد مال  
خاصهم امهم في نفقهم فالقاضي يفرض لهم النفقة على الاب ما داموا صغارا فان سكنت  
الامام نصيها وتنفق في النفقة عليهم ينبغي للقاضي ان يبيع ثيابها ويبيع بعض نفقة  
الاولاد اليها فان كان الاب انما تأخذ من نفقة الاولاد ولا تنفق ذلك عليهم ومنعهم

قال



لا تقبل قوله عليها لانه قد تولى الحيانة على الابن لا تسمع فيه غير حجة فان سال من  
القاضي ان يبال جيرانا سال منهم احتياطا واما بال من به اخلنا لانه اعرف  
بالها وان كانت كمال الزوج رجعها القاضي ومنعها من ذلك وقال بعض المشايخ  
اذا وقعت المناقشة في هذا الباب ان شاء القاضي دفع النفقة اليه بدفعها اليها  
صباحا ومساء ولا يفرغ اليها جلة وان شاء امر غيرها ان يتفق عليها الاولاد فان صاحبت  
المرأة زوجها عن نفقة الاولاد الصغار صح سواء كان الاب معسرا او موسرا وطربوح  
جواز هذا العمل بطرف في كتاب النفقات من الزخيرة فبعد هذا ينظر ان كان ما وقع عليه  
الصالح اكثر من نفقتهم بزيادة يتعاقب الناس فيه بان كانت تدخل تحت تقدير المقدرة في  
مقدار كتابتهم فانها يكون عند لانه لا يمكن التفرع عنها فان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت  
تقدير المقدرة فانها تخرج عنه لان الواجب على الاب قدر ما يكفيهم فمنه في نفقة  
الاولاد ونفقة الاقارب المعسر اذا صالح قريب من النفقة لا يجوز لان نفقة الاقارب لا تجب  
الا على الموسر فله الصلح انما وقع على البس من القرب فلا يصلح اما نفقة الاولاد فواجبة على  
الاب وان كان معسرا فالصلح انما وقع على ما هو من الاولاد فصح رجل له اولاد وصغار  
لا مال له ولا مال للصغار ايضا هل يقرب نفقة على الاب فان كان الاب قادرا على  
الكسب يقرب عليه فيكسب ويتفق عليهم لان نفقة الاولاد الصغار لا تسقط بالفسقة  
فان اتى ان يكسب ويتفق عليهم كغيره على ذلك ويجوز خلاف سائر الدلو فان الولي  
وان علوا لا يجسبون بربون الاولاد والفرق في الزخيرة وان كان الاب عاجزا عن الكسب  
فما من الزمانة او كان معقدا يتكفف الناس ويتفق عليهم بهذا ذكر في نفقات المكنت  
ومن المتأخرين من قال تكون نفقة الاولاد في الصور في بيت المال لانه اذا كان بهذه  
الحالة تكون نفقة في بيت المال فهذا نفقة الاولاد الصغار وذكر كحشاف رحمه الله  
في ادب القاضي في هذه الصورة ان القاضي يقرب نفقة على الاب وبامر المرام بالاستدانة  
على الزوج سواء التمس المرأة ذلك من القاضي او لم تطلب فاد ايسر وقد رخص طالبت  
المرأة بالاستدانة وكذلك لو كان الاب واجدا لنفقة لكنه امتنع عن النفقة على الصغير  
يقرب القاضي على الاب نفقة الاولاد وبامرهما ان يستدين عليه ومتفق على الصغير ورجع بذلك  
على الاب وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الاب فطالب الاب ولم يكم بل نفقة استدان  
بامر القاضي وانفق عليهم فانها ترجع على الاب بذلك لان الاتفاق على الصغير بامر القاضي  
كالاتفاق عليه بامر الاب وكذلك هذا الحكم في مونة الرضاع اذا كان الاب معسرا فالقاضي

بامر المرأة بالاستدانة فافا ايسر رجعت عليه بالمقدار الذي امره القاضي بالاستدانة  
لما قلنا فان لم يكن المرأة استدانية بعد الفرض لكنهم كانوا بالكون من سال الناس  
لم ترجع على الاب بشي لانهم اذا سئلوا اعطوا اصار ذلك ملكا لهم فوقع الاستدانة لهم  
فارتفعت الحاجة فسقطت النفقة عن الاب فان اعطوا نصف الكفاية سقط نصف  
النفقة عن الاب ونصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى هذا القيلس فانهم وليس  
بهذا في نفقة الاولاد حابة بل في نفقة جميع المحارم اذا كلوا من سال الناس لا يكون لهم  
في الرجوع على الذي فرض عليهم عليه ونصب المسألة ان نصف الاقارب لا يقربون بنفقة  
تسقط بمصر المدة بخلاف نفقة الزوجات وعام هذا ينظر في نفقات الزخيرة وذكر في المحامد  
في الفتاوى هذا المسئلة ونظر في بين معسر سائر المحارم نفقة الصغير نصير وبنفقة  
قال فان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد امرها بالاستدانة فاستدانة حتى تلت  
لها في الرجوع على الاب فان الاب قبل ان يودي اليها هذه النفقة هل لها ان  
ياخذ من ماله ان تركت مالا فذكر في الاصل ان لها ذلك وذكر كحشاف في نفقاته انه  
ليس لها ذلك والعجيب ما ذكر في الاصل لان استدانة المرأة باذن القاضي فاما اذا كانت فرض  
القاضي نفقة الاولاد ولم يامرها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان يودي  
اليها ذلك ليس لها ياخذ من ماله ان تركت مالا بالاتفاق ثم قدر محمد رحمه الله نفقة الصغير  
وكسوة على المعسر بالدرهم وهذا ليس بتقدير لازم انما المعسر ما يحصل به الكفاية لكن اذا كان  
موسرا بوجوه ان يوسع على الاولاد في النفقة والكسوة على حسب ما يراه الحاكم كما في نفقة  
الزوجات واما الزكوة وما لا ينفقوا من الكسب ولم يبلغوا في انفسهم فاداد الاب  
ان يستدين في عمل ليكسب ويتفق عليهم من ذلك فله ذلك وكذلك لو اراد الاب ان يوجهه في  
عمل او خدمة فله ذلك واما اذا كان الولد بنينا فليس للاب ان يوجهه في عمل او خدمة  
لان المستاجر يملكها وذلك حرام في الشرع ثم في الذكور اسلمهم في العمل واكتسبوا  
اموالا ياخذ الاب كسبهم ويتفق اليه وقت بلوغهم وما فضل يحفظ ذلك عليهم الى وقت  
كسائر املاكهم فان كان الاب مبدرا لا يودى على ذلك فالقاضي يجبره على بده ويجعله في يد  
اميين وهذا لا ينفق بهذا المال بل هو الحكم في جميع اموال العبيان وادوات البعة المشتركة  
بولد فادعاه المولى بان نفقة الولد عليها وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منها وادعاه  
اعلم هذه البعة في نفقات الذخيرة في النوع الاول من فضل نفقات ذوي الارحام في فتاوى  
القاضي الامام محمد بن ابراهيم طلقها زوجها واما الاولاد صغار فافرت انها ففست

والقاضي ولاية كاملة بمكره استدانة  
الزوج بنفقة هذا اذا استدانت بامر  
القاضي



أشهر نفقة ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين درهما ونفقة مثلهم في مثل تلك  
 المدة مائة درهم ذكر في المتن ان هذا على نفقة مثلهم ولا يصدق انها قبضت عشرين  
 وان قالت بعد اقرارها قبض النفقة ضاعت النفقة فانها ترجع على ابيهم نفقة  
 مثلهم امرأة اختلفت من زوجها ان ابرائه من نفقها ونفقة ولدها رضيعا كان ام  
 لا وعلى ما في بطنها من الولد قال عليها ان ترو المهر الذي اخذت ولا نفقة عليها  
 للولد ولست لها نفقتها ما دامت في العدة امرأه ادعت على زوجها انه لم تنفق  
 الصغير فالوان كان القاضي فرض عليه نفقة الولد او فرض الزوج على نفقة فادعت  
 المرافعة ذلك بعد مضي مده واكثر الزوج خلف والا فلا صغير له اب معه وجواب اب  
 موسرا وللصغير غائب يوم اقره بالاتفاق عليه ويكون ذلك وينا له على الاب ثم يرجع  
 الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن مال كان ذلك وينا على الاب وان كان الاب  
 زنا وليس للصغير مال ينفق بالنفقة على جده ولا يرجع بعد ذلك على احد وكذا لو كان  
 للصغير ام موسرة او عدة موسرة واب معه امرأه بان تنفق على الصغير ويكون وينا على  
 ان لم يكن زنا فان كان زنا لا شيء عليه بمنزله فكله في فناء والامام في الدين رحمه الله  
 وفي العدة وفي نفقة الصغير واجبة على الله وان خالفه في دينه فيجب نفقة الزوجة  
 على الزوج وان خالفه في دينه في فناء قاضي حال الصغير لا يجبر على نفقة احد الاربعه  
 الولد الصغير والبنات البائعات البكر اكن او ثيات والزوجة وملوك في الزخير  
 واذا كان للصغير او لا صغيرا وجد موسر لم ينفق النفقة على اجد لان النفقة لا تجب على  
 جده حال قيام الاب ولكن يوم اجد بالاتفاق وصيانة لولده ولد ويكون وينا على والده  
 ويكون ذلك وينا على والده الصغير كان واحد الصغير امرأه بذلك هكذا ذكر في الفتاوى  
 فلم يجعل النفقة على اجد حال مسره الاب والصحح من المذهب ان الاب الفقير لم يجز بالميت  
 في حق استحقاق النفقة على اجد وما ذكر في الفتاوى في حق من الصالح هكذا ذكر في  
 في شرح ادب القاضي للمصنف قال وان كان الاب زنا فنفق الصغير الصغير على اجد  
 ولا يرجع على احد بالاتفاق لان نفقة الاب في هذه الحال على اجد وكذا نفقة الصغير وورده  
 عن ابن يوسف رحمه في صغير له والدم محتاج وهو زنا فنفقت نفقة على ابيه في قبل ابيه دونه  
 امه وكل من يجبر على نفقة الاب يجبر على نفقة الغلام فان لم يكن له قرابة من قبل ابيه فنفقت النفقة  
 على ابيه وامرته قرابة الاب بالاتفاق فيكون ذلك وينا على الاب وهذا لان قرابة الام  
 لا يجوز ان يجبر عليهم نفقة الولد لما عاف ان الاب لا يشارك غيره في نفقة الصغير

فاذا لم يكن لاب قرابة لم يبق بقاء سوى ان ينفق بالنفقة على قرابة الام ويكون ذلك وينا  
 على الاب كذا يشارك الاب غيره في نفقة الولد فاما قرابة الاب بما يلزمهم نفقة  
 الاب فجاز ان يلزمهم نفقة الغلام تكون نفقة ولده جازع بحر نفقه وتنفق الجواب انما  
 بغيره ان لم يكن في قرابة الام من يكون محرما للصغير ولا يكون اهلا للارث لان شرط  
 وجوب النفقة في غير قرابة الولد الحرمة واليهية الارث فاما اذا كان في قرابة الام  
 من كان محرما للصغير وهو اهل للارث فانه يجب عليه النفقة ويحق الاب المعسر  
 الميت والاصل في نفقة دون الارحم وله نفقة وعلى الوارث مثل ذلك وانما هو  
 الوارث الذي يكون ذلحم محرم وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهكذا  
 يقرأ به اخذ اصحابنا رحمهم حتى يجب النفقة على ابن العم وان كان وارثا لانه ليس بمحرم  
 للصغير والمراد من الصغير الوارث المذكور في هذه الآية كونه اهلا للارث لا  
 كونه وارثا حقيقة به اخذ اصحابنا رحمهم الله حتى اذا اصابه الخال وابن العم فالنفقة على  
 الخال عند علمائنا وان كان الميراث لابن العم لان الخال ذو رحم محرم وهو اهل  
 للارث فابن العم وان كان وارثا ليس بمحرم للصغير والحاصل ان هذه النفقة  
 لا تجب الا على ذي رحم محرم وهو اهل للارث سواء كان وارثا في هذه الحالة او لم يكن  
 وعند الاستواء في الحرمة واليهية الارث بنزج من كان وارثا حقيقة في هذه الحالة  
 حتى انه اذا كان له علم وحال فالنفقة على العم وكذلك ان كان له علم وعمة وحالة  
 فالنفقة على العم الموسر لا غير لانه ساواهما في الحرمة والعلم هو الوارث فتكون النفقة  
 عليه ولو كان العم موسرا فالنفقة على العمة والحالة اثنان على قدر ميراثهما ويجعل  
 العلم كالميت ثم الاصل في نفقة من سوا الوالدين والمولودين من ذوالارحام  
 المحرم انه ينقسم على قدر الميراث لان الله تعالى اوجب النفقة باسم الوارث  
 فقال وعلى الوارث مثل ذلك فاذا اوجب باسم الوارث يجب التقدير به  
 ولقد قلنا اوصى لورثه فلان وله بنون وبنات كانت الوصية لهم على قدر الميراث  
 ولو اوصى لولد فلان كان المهر والاغنى فيه على السواء فعلى هذا يخرج حسن هذه  
 المسئلة واذا كان للصغير ام وعم او ام واخ لاب وام كل واحد منها موسر  
 فالنفقة عليها على قدر الميراث وكذلك الرضا عليها اثنان وان كان العم فقيرا او الام  
 موسرة وارضا والنفقة على الام لما ذكرنا ان المعسر كالمعدوم في حق ايجاب النفقة  
 على الموسر واذا كان له ام واخ لاب وام واخ لاب وعم اغنيا فالنفقة على الاخ والام



انما ثابته الميراث لان الميراث ليس بوارث في هذه الحالة فيخرج الاخ على الميراث  
وارثا حقيقة واذ كان الفقير الرض ابن صغير وكبير ومن ولهذا المعسر الثلاثة  
اجوه متفرقة اهل بيا نفقة الرجل على الاخ من الاب والام والاخ من الام اسد  
اسا لان الابن الصغير يجعل كالمعسر وما يجعل كالمعسر ولا يصير الا حرة ورثة فيعذر  
الايجاب عليهم حال قيام الابن فيجعل كالمعسر وبعد الميراث بين الاخ لاب وام وبين  
الاخ لام اسد اسد نفقة النفقة ولو كان مكان الابن بنت فنفقة الاب على الاخ لاب  
وام خاصة واما نفقة الصغير على الميراث وام خاصة لان لاب المعسر في حق النفقة جعل كالمعسر  
وبعد الاب ميراث الولد للميراث وام خاصة فنكذ نفقة الولد كجب على الميراث وام  
ولو كان مكان الا حرة اجوات مستقرقات فان كان الولد ذكر فنفقة الاب على الاخ  
احماس لان احدا من الا حرة لا يرث مع الابن فلا بد وان يجعل الابن كالمعسر ويمكن  
اجاب النفقة على الا حرة وبعد الاب ميراث الاب بين الاجوات احماس ثلاثة اجلة  
الاخت لاب وام تحت لاخت لاب تحت لام فضاورة فالنفقة عليهم كجب  
ذلك ونفقة الولد على الاخت لاب وام خاصة لان الولد المعسر جعل كالمعسر وعذر  
عدم الوالد ميراث الولد للميراث وام خاصة فنكذ نفقة تكثر عليها الصا والاصل  
في اجاب نفقة من سوى الوالد من المؤدين من ذوالارحام انه اذا اجتمع  
المؤسرون والمعسرون من قرابة ينظر الى المعسر فان كان المعسر كمال كجزر  
كل الميراث ولا يرث معه احد من المؤسرين كاحوة والا حرة مع الابن يجعل هذا  
المعسر كاليت لم ينظر الى المؤسرين فيجب النفقة عليهم ولا يردوا ربحهم وان  
كان بعد المعسر كوز كل الميراث كاللثة مع الا حرة والاجوات لا يلحق بها الميت بل  
هو حي وتقسيم الميراث بينهم على ساهم ثم كجب كل النفقة على المؤسرين ولكن على السهم  
التي كانت لتقسيم الميراث ببيان هذا الاصل ينظر في امر الفصل الثالث من  
نفقات الذخيرة وفي فتاوى الامام الفاضل في الميراث صغير ام موسرة وله اجوات  
موسران اخ لاب وام واخ لاب كانت نفقة على الام والاخ لاب وام اسد اسد  
على الام وحمة اسد اسد على الاخ لاب وام اغار بالميراث صغير ام موسرة واخ موسر  
لاب وام وجد موسر اب لاب قال ابو حنيفة رحمه الله وهو قول ابي بكر الصديق رضي الله  
عنه كانت نفقة الصغير على جد صغيرات ابوه وله ام وجد اب لاب كانت نفقة عليهما  
ثلثا الثلث على الام والثلثان على الجد وهي من المسائل التي ليس يجز فيها كلاب كنه من

صغير

صغير له حال موسر ومن عم موسر كانت نفقة على حال لانه محرم ونفقة المحارم كجب على ذي  
الرحم المحرم لا على من كل من برت ورأيت في شرح نفقات الحفاف اذا كان للمعسر  
من كنه بنت فالنفقة عليهما نصفان لان نفقة الابا والاولاد يعتبر اصل القرابة لا يعتبر  
الارث وصما استوبا في اصل القرابة ونفقة الصغير كجب على الجد ولا كجب نفقة امه على الجد  
لانه اذا وجب نفقة ذي رحم محرم لا يجبر المنفق على نفقة من يجزى الا الوالد فان الولد يجبر  
على نفقة من كرم الوالد الاب اذا كان معسرا وله اولاد صغار يحاويج وابن كبير موسر  
يجزى الابن الكبير على نفقة الوالد وله اولاد الصغار ولا يجبر على نفقة زوجته الاب  
ولا على ام ولده الا ان يكون بالاب علة يحتاج الى ان كرمه فيكون نفقة المحارم على الابن  
مشترط هنا الاب الى ائمة النفقة حادده ولم يشترط في بعض المواضع اذا كان  
لرجل ابنان احد صما موسر وكثير والاخر موسر حال فالنفقة عليهما على المكسب اكثر وعلى  
المتوسط اقل وذكر في المبسوط يكون بينهما على السواحي ورث من امه عالاولاب  
معسر يحتاج فنفقة الاب على الولد الصغير وكذا اذا كان لاب اولاد من امه اخرى  
يكون نفقة هذه الاولاد على ما بهذا الصبي الذي ورث من امه لان الاب اذا كان  
معسرا النقي بالاموات فاذا كان ميتا نفقتهم على اجسامهم على اجسامهم فكذا هنا  
اذا كان لرجل ابنة وابن ابنة وصما موسران وله اخ موسر فالنفقة على اولاد اولاده  
لان في باب النفقة يعتبر الاقرب ولا يعتبر الارث في اولاد هذه الجملة في شرح  
نفقات الحفاف ورأيت في كتاب بحال اذا كان للمعسر مال وله ذورم محارم  
معسرين لا كجب على الوصي ان يعطيهم والنفقة الابا الفاضل وبغير امره ليعتبر  
وفي نوادر ابن شحاح لو كان هذا المعسر هو الوصي ان يعطيه نفقة بغير اذن القاضي  
وفيها القاضي ايضا من كان بينهما ولاد فاختلافهما في الدين لا يمنع وجوب النفقة  
ومن كان بينهما قرابة بلا ولاد فاختلافهما في الدين يمنع وجوب النفقة وقد وقع  
الاستفناع عن رجل غاب وله صبي صغير وامارة صغيرة واب موسر بل كجب نفقة  
الصغير على حدة ايت في كتاب الحفاف اذا فقد ابو الصغير ولاب للمنفق فحكمه في  
نفقة الصغير حكمه لو كان ميتا وفي واقعات لاسي الرجل والمرأة يجزى ان على نفقة  
كل ذي رحم محرم كاحوة والاجوات والاعمام والعمات والاحوال والحالات وكوهم  
وتشترط للوجوب في صغارهم الفقير خاصة وفي الالبات المكسرات كنه وفي الذكور  
الكتاب يشترط الفقر والزمان وعدم محرفة وفي مقمود حواضر زاد الاب يستحق



بشأنه كشيء بالزمانه وعدم محرمه وبما جاء في الأخ الكبير آفا في الأخ الصغير  
 لوجوب النفقة الفقيرة حاصه ورأيت في اصول النفقة الزمانه يكون في ستة أشياء **أ** ان  
 اعلى او زعيم العبد **أو** ابيب الرجلين **أو** ابيب اليد والرجل من جانب واحد  
 او احسن او مخلوجا ولا يكره المعسر على نفقة احد الاعلى نفقة الزوجه والولد الصغير  
 والمعسر من اجل له الصدقة كذا ذكر في واقعات للمسي وان كان رجلا كثر في ويعمل  
 وليس له مال مجتمع اجبر على نفقة الزوجه والولد الصغير والكلام في هذا الفصل  
 على الاستقصاء في ادب الظاهر وفي باب الاول من زكوة الجامع الصغير  
 لصاب حرمان الصدقة ووجوب صدقة الفطر والاضحية ونفقة الاقارب  
 واحد وهو ان يملك قدر المائتين وان لم يكن تاميا وفي الجامع الصغير لفاضي  
 اذا كان للمعسر حال وعمل وعلم مواسر ان فالنفقة على العم لان اقرب من حيث  
 الحكم وعند الاستواء في الدرجة يعسر الوارث بمنزلة الاقرب ولو كان له عمه وحالة  
 وابن عم كان على الحالة الثلث على الغم الثلثان ولا شيء على ابن العم لانه ليس من اصل  
 الوجوب فيكون بمنزلة الميت وفي مجموع النوازل حال مواسر وابن عم مفسر  
 على طهرات لابن العم والنفقة على الحال وفي فتاوى الصغير من له اخ وابن بنت  
 او بنت بنت فالنفقة على ولد البنت لانهم من جملة الاولاد واولاد البنات مع  
 اخ للاب وام اذا كانا بمكسب نفقة الاب المعسر على اولاد البنات يتولى فيها  
 المهر والاشئ ولا غيره للارث في الاولاد وانما يعسر القرب حتى لو كان له ابنة وابن  
 ابن فالنفقة على البنت النفقة على العم والعمه اطلاقا وان كان الميراث كله للعم ولا يكسر  
 على نفقة احد من الرجال الا اذ به زمانه غير الوالد وجد وان علا ونفقة ذوى الارحام  
 البالغين لا يفرض الا اذا كان بهم زمانه اما نفقة الوالدين تفرض اذا كانا معا معسر  
 وان كانوا احب الاب اذا طلب من الاب النفقة فقال انما فقير ايضا فان القاضي  
 لا يجبر الابن على النفقة الا ان يعلم انه بطوع ذكرك فان قال الاب انه مكسب  
 ما يقدر ان يتفق منه على فان القاضي ينظر في كثرة الابن فان كان فيه فضل من  
 فونه اجبر الابن على ان يتفق على الاب من فضل ذكرك وان لم يكن في الكسب فضل  
 فكل شيء عليه في حكم لكن يوم ديانة ان لا يبيع والده وقال بعض العلماء يوم ان  
 يحصل الاب واحد من عياله ويتفق عليه في كسبه بهذه الجملة من الغناوى الصغير ذكر شيخ  
 الاسلام ابو بكر رحمه الله في شرح كتاب المغنود القاضي من مال المغنود على من سبى النفقة

حال حضره المغنود وبغير قضاء القاضي كالوالدين والزوجه والاولاد الصغار والكبار  
 من الاثاث والمنا من الذكور ولا يتفق على من لا يتفق النفقة حال حضره الا نقضا  
 القاضي كالاخ من الاحث وغيرهما ولا يتفق للقاضي ان يبيع عقارا للمغنود ولا مالا  
 يسارع اليه الفادى نفقة ولا غيرهما بخلاف ما اذا كان كسبا يسارع اليه الفادى  
 في نفقة ولا في غيرهما بخلاف ما اذا كان كسبا يسارع الفادى فانه يبيعه ويعرف  
 المنع الى نصفه الاقارب **فاما** الاقارب بانفسهم اذا ارادوا ان يبيعوا شيئا من ماله  
 لحاجتهم الى النفقة اجمعوا له لو كان عقارا لا يكون لهم حق البيع لحاجة النفقة سواء كان  
 القريب ابا او غيره وان كان له ماله يتفق لالمال من حسن نفقتهم كالحادم وغيره اجمعوا  
 على ان ليس لغير الاب من الاقارب بيع ذك في النفقة واختلفوا في الاب قال الوجبة  
 ره ان يبيع منقولات ابنه الكبير حال الغيبة احاجة النفقة وقال ليس له ذلك وجمعوا  
 على انه ليس للاب ولاية بيع المنقول حال حصة الام والام كسب الاقارب في هذا  
 وجمعوا على انه ليس للاب ولاية بيع المنقول حال حصة الابن والام كسب الاقارب في هذا  
 وجمعوا على ان للاب ان يبيع عقارا للصغير ومنقول في نفقة وفي الهدية واذا كان  
 لابن الغائب مال قضى فيه نفقة ابويه فلو باع ابوه مناعة في نفقة جاز عند ابن حنفية  
 رحمه الله ان للاب ولاية يحفظ في مال الغائب الا ان لا يوصى ذلك للاب او له لو فور  
 شفقة وتبيع المنقول من باب يحفظ ولا ذكرك العقار لانه محصنة بنفسها  
 بخلاف غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم اصلا في المنقولات حاله الصغير  
 ولا في يحفظ بعد اكبر فاذا جاز بيع الاب فالتمس من حسن حقه وهو النفقة فله  
 الاستيفاء منه كبايع العقار والمنقول على الصغير حاز كمال الولاية ثم له ان يأخذ  
 منه نفقة لانه حسن حقه ولو كان لابن الغائب مال في يد اليهود والنصارى لم يضمنوا له  
 استوفيا حقه وان كان ماله في يد اجنبي فالتمس عليه القاضي ضمه بخلاف ما اذا  
 امر القاضي لانه ملزم لعموم ولاية وادامته لا يرجع على الغائب لانه ملك بالضمان قطر  
 انه كان متبرعا بهذه الجملة في الهدية ولو كان لابن الغائب ذمانة او رصم او ما يطعم  
 وليس يتفق القاضي عليهم ويعطيهم بقدر ما يكفيهم في مقنود حواله راو ودر شمس  
 الائمة الحسى ره في اقرار الاصل الاب في ما يأخذ من ماله ولده الصغير لا يكون غامبا  
 ولكنه ان كان محتاجا اليه فله ان يأخذه بغير شيء ليصرفه الى حاجته وان لم يكن محتاجا اليه  
 فله ان يأخذه يحفظه ولا يكون حائبا في حقه حتى يسبكه من غير حاجة فيشذ بغيره وفي بئيه فماله

استحسانا وان باع العقار وهداه لا يجوز  
 ذلك لانه لا ولاية له لا نقضا عابا بل يبيع  
 ولله الا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في  
 دين له سوى النفقة وذكر الامك لانه في النفقة  
 ولا في حنفية رحمه الله



لنفرد عدم الكل فيجب ان كان في  
غلاة من الارض واحتاج البيع

القاضي الامام طهبر الدين واذا احتاج الاب الى مال ولده فان كان في المهر واحتاج  
اليه لانعدام الطعام معه وله مال الكل بالقيمة لقوله عليه السلام الاب احيى جبال ولده اذا  
احتاج اليه بالمعروف والمعروف ان يتناول بغير شيء ان كان فقيرا وبالقيمة ان  
كان ذا ثروة ولده علم **مسألة** احق الناس بحضنة الصغير حال قيام النكاح او بعد  
الفرقة فان مات الام او تزوجت فام الاب فان مات او تزوجت فالأخت لاب وام فاما  
مات او تزوجت فابنة الأخت لاب وام فان مات او تزوجت فابنة الأخت لام لم يتكلم  
الرواية في بنت هذه بجهة انا اختلف الرواية بعد هذا في حاله والأخت لاب لانه في  
في رواية النكاح الأخت لاب اول من وفي رواية كتاب الطلاق حاله اول من لاخت  
لاب وبناستلحاوت اول من بنات الاخوة وبنات الأخت لاب وام اول من حالها  
في قولهم واختلف الرواية في بنت الأخت لاب مع حاله والصحيح ان حاله اول من  
الحالات حاله لاب وام ثم حاله لام ثم حاله لاب وبنات الاخوة ثم اول من البنات والبنات  
في البنات على ما قلنا في حالات ولاحي لامة وام الولد في الحضنة واهل الزمة في الحضنة  
بغير اهل الاسلام ولاحي للمزدة وانا بطل حج الحضنة لاهل النسوة بالشرع اذ تزوجت  
بغيري رحم محرم من الصغير كما تحدة اذا كان زوجها جده الصغير او الام او تزوجت بغير  
لا يبطل عنها والسنن احيى بالحضنة مالم يستغن الصغير فان استغنى بان كان بالكل  
وحده ويلبس وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستنجي وحده فالاب بالعلام اول  
والام بالجارية حتى يتخلف وعند محمد رحمه الله حتى تبلغ حد الشهوة ومن الاولاد لها من  
لا ينفق لها حتى الحضنة بعد الاستغناء في العلام والجارية وبعد ما استغنى العلام وبلغت  
الجارية فالعصبة اول من تقدم الاقرب فالأقرب ولاحي لابن العم في حضنة الجارية ولو اختلف  
الزوجان في سن الولد فقالت الام هو ابن سن سنين وانا احيى باسماك وقال الولد  
هو ابن سن سنين وانا احيى به فان القاضي لا يختلف احدهما وكل من ينظر الى الصبي ان  
وامه تستغنى عن الوالدة بان كان بالكل وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده بدعيه الى  
والاخلا واذا اخلع الرجل امراته وله منها ابنة احد عشر سنة ففتمتها الى نفسها  
وانها تخرج من بيتها في كل وقت ومترك البنت صابعا كان لاب ان ياخذ البنت  
لان الاب له ولاية اخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعمال وعلى هذه الرواية لع والام  
فاذا بلغت احد عشر سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم صغيرة لها اب محرم وعمه  
موسرة اروت العمة ان ترى الولد على حالها محانا ومنع الولد عن الام والام تاتي ذلك

ونطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح ان يقال لام اما ان مسلي  
الولد بغير اجر واما ان سري الى العمة فاذا استغنت الام عن امسك الولد وليس  
لها زوج اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى الام على امسك  
الولد وقال مشايخنا رحمهم الله لا تجبر اذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر  
كان للاب ان يضربها بالنف و ان كانت ثيبا ليس لها ذلك الا اذا لم تكن مومونة  
على نفسها والعلام اذا عطل واجتمع راية واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضرب  
النفس الا اذا لم يكن مومونا فكان له ان يضرب وليس عليه نفقة الا ان يتطوع بهذه  
من فتاوى القاضي الامام طهبر الدين رحمه الله في فصل الخطابة وذكر في ذكره لو كان للصغير  
احوه لاخير فاصحهم اوله فان كان سواها فأكبرهم سنا واذا مات الام حتى وصلت  
الحضنة انه الى ام الام ليس لها استقبال الى مهرها وان كان العقد ثم انما سواها الام  
خاصة كذا ذكر في ادب القاضي في باب المراهة بطلتها زوجها والكلام في انتقال الام  
مع الولد المذكور في الجامع الصغير وليس لام الولد اذا احتقها مولاهما ان يخرج الولد  
من المهر الذي فيه ابوه بهذه بجهة في الذخيرة **وذكر** السيد الامام ابو القاسم في كتاب  
الخطبة صغيرة لها ام واهل وصاها حفظ ولم يرغب في ذلك ذات رحم محرم منها  
استوجرت نفقة من مالها حتى يحفظها وكان ابو جعفر يقول اذا امتعت الوالدة ولازوج  
لها فانها تجبر على ان تسكنها وتتفق عليها من مال الصبية قال الفقيه وبه نأخذ ورايت  
في موضع نفقة الام احيى بالجارية حتى تبلغ حد الشهوة واختلفوا في حد المشتهات  
والصحيح بنت تسع سنين **وذكر** في الجامع الصغير وبهذا من الام والمحدثين فانما في حج  
غير حق لمن اوله بها حتى استغنت **وقد** **منقذ** كالة اذا قبضت للمهر فابت جبر  
عليها وفيه ايضا اذا كان العلام والجارية عند الام فليس لها ان يمنع الاب من تعاضدهما  
وان صار الى الاب فليس له ان يمنع الام من تعاضدهما والنظر اليها **وقد** فتاوى الامام  
القاضي فخر الدين رحمه الله ذكر احوال في كتاب النفقات الام احيى بالعلام  
يبلغ تسع سنين واما الجارية فالاكسفا ان يتخلف وعن محمد رحمه الله ان الام اوله بها  
الى ان تبلغ حد الشهوة اذا بلغت الجارية ان كانت ثيبا ليس للاب ان يضربها  
النفس الا اذا لم تكن مومونة على ما ذكرنا وان كانت ثيبا محمودة عليها وليس لها  
اب ولاجد لكن لها اجد وعم ليس له ولاية الظم الى نفقة خلاف الاب ولجده المراه  
اذا ارادت ان تنقل بالصبي من مهر الى قرية وقبض اصل النكاح فيها فذلك وذكر



وذكر الباقى في فتاوى ان لها ان تنقل الى بعض نواحي مصر وان كان الاب لا يملك الرجوع  
 من زياده في يومه الى قبل الليل وفي المشتى ابن سماعة عن ابى يوسف  
 رحمه الله رجل تزوج امرأة بالبصرة وولدت له ولدا ثم ان هذا الرجل اخرج  
 ولده الصغير الى الكوفة فظلمها في صمته في ولدها الصغير وارادت رد عليها  
 قال ان كان الزوج اخرجها بامرها فليس عليه ان يرده ويقال لها اذهب اليه  
 وحده وان اخرجها بغير امرها فعليه ان يجيى به اليها ابن سماعة عن ابى يوسف  
 رحمه الله في رجل خرج مع المرأة وولدها فيؤخذ به كذا لها منه بجملة في فتاوى الشيخ  
 الامام زهير الدين رحمه الله وفي الكدابة واذا ارادت المطلقة ان يخرج بولدها  
 من المطر طيس لها ذلك الا ان يخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه والى امر  
 انه لا بد من الامر بين جميعا الوطن ووجود النكاح وبذلك اذا كان بين المصرين فتا  
 اما اذا تفرقا باحدها الموالدان بطالع ولده ويبقى في بيته فلا يمس به وكذا الجواب  
 في القريتين ولو انقلبت من قرية المصر لا يمس به لان فيه نظر للصغيرة حيث يتخلى  
 باخلاق اهل المصر ولا ضرر بالاب وفي عكس فزير بالصغيرة حيث يتخلى باخلاق اهل  
 البوادي فليس لها ذلك اذا وقعت الفرقة بين الزوجين وبينهما ولد فآثر  
 ان يسكن بولدها من المصر الى قريتها ان كان بحال يكن المروج ان يزور ولده  
 وينظر في امره ويبقى في اهلها ان سئل بالولد والا فلا بهذا هو القاضى  
 بين المسافة القريبة والبعيدة ويتعلق بهذا الاصل مسائل منها هذه المسألة  
 ومنها ما ذكر في شهادات المحيط اذا دعى الى الشهادات وهو في الراساق اهل  
 بجعل عليه محذور ان كان حاله لو حضر في مجلس الحكم بكنه الرجوع الى اهلته في نومة يجب  
 عليه محذور والا فلا ومنها ما ذكر في فصل العدوى ونسب الباب من ادب الفقه  
 من محيط الدعى عليه اذا كان بعيدا ومن المصر لا يعد القاضى وان كان قريبا بعد به  
 والقاضى بين القريب والبعيد انه اذا كان بحيث لو ابتكر من اهلته امكنه ان يكثر  
 مجلس الحكم وبيت بمنزله وبهذا قريب وان كان يحتاج ان يسب في الطريق فهذا  
 بعيد ومنها المضارب يتفوق من مال نفسه في المصر وفي مال المضاربة في السفر  
 وان خرج الى قرية فان كان بحيث بكنه ان يعود الى اهلته في يومه وسعى عندهم  
 فان نفقته لا يكون في مال المضاربة ذكر هذه المسألة في شهادات المحيط وذكر  
 في نكاح فتاوى الدنيا روى وحسنه راسيده راجعها ساحت در حال صحت وهو جبر

بنام وى كرومات قبل التسليم قال لا يكون ميراثا ويكون للصغيرة ولو كانت  
 كبيرة تحتاج الى التسليم لانها اذا كانت صغيرة بنوب فبعض الاب عنها حنانيا  
 صغيران قال ابو احمد صاحب الاب الاخر محقق من الشهود زوجت ابنتى هذه من ابنتى  
 هذا وقيل الاخر لم يظهر ان ابنتى كانت غلاما والغلام كان حارثة كان النكاح جائزا  
 وهو نظيره ما اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محالا للنكاح ونظيره ايضا ما قال  
 في نكاح اذا قال الرجل اشترى بنت نفسه فقال المرأة بعث قال انك اهل العلم لا يقع  
 نكاح والحق انه يقع كذا ذكر في الفصل الاول من نكاح فتاوى القاضى زهير الدين  
 رحمه الله وذكر في مفتة قات نكاح المحيط اذا ادعى رجل على امرأة ان وليها زوجها  
 منه حال صغرها وانما على ذلك بينه وانما صحت المراه بينه ان الولي زوجها منه بعد البلوغ  
 بغير رضاها فالنبتة بينه الرجل وان لم يكن لها بينه فالقول قول المراه وقيل القول قول  
 الزوج الاول اصح والبيع على هذا القيس حتى لو باع مال ولده ووقع الاختلاف  
 بين الابن وبين المشتري في بيع البعوض وقال الابن لابل كان بعد البلوغ فالقول  
 قول الابن على اصح القولين والنبتة بينه المشتري وقبس هذه المسائل المذكورة في مفتة  
 كاتبا بهذا **مسألة** شيخ الاسلام عطاء بن حنبل السفيى عن قال لا خير زواج  
 ابنتى فلانة من ابنتى فلان بخلافه قال الاخر قبلتها لا ابنتى ولا ابنتان هل ينقض النكاح  
 قال لا وانما اصل انه لو قال زوجت ابنتى من ابنتى وله بنت واحدة وقال الاخر قبلت  
 لابنتى وله ابن واحد صح لعدم الاشتباه ولو كان له ابنتان وسمى المزوج الابن  
 والبنت واطلق الاخر واقصر على قوله قبلت صح ايضا اما اذا لم يقتصر على قوله  
 قبلت لابنتى ولم يسم الابن في الابتداء لا يصح كذا ذكر في الفصل الثالث من كتاب  
 في فتاوى القاضى زهير الدين رحمه الله **مسألة الطلاق** واذا كانت المرأة لا تحيض ثم صغر  
 او كبر فاراد ان يطلقها السنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى لان الشهر  
 في حقها قائم مقام الحيض قال ابن تيمية وللاى يفسن ثم المحيط ثم الحكم ان يتنعم فقد  
 تنعم ثلاثة اشهر الى ان قال ولاى لم يحض والاقامة في حق الحيض حادثة حتى بعد الاستبراء  
 في حقها بالاشهر وهو بالحيض لا بالطهر ثم ان كان الطلاق في اول الشهر تعبر بالشهور  
 بالامكنة وان كان في وسطه جبالا من حق وفى حق واحدة كذلك عند ابن حنبل وعند  
 يكل في الاول بالاحد المتوسط بالامكنة وبمسألة الاجازات وتقع طلاق كل  
 زوج اذا كان عاقلا بالغ لا يقع طلاق الصبي والمجنون وانما لم لقوله عليه السلام



كل طلاق جازم الاطلاق العيبى والمجنون هذه اجماع في الحديث وفي الذخيرة كلام الصبي  
غير واقع وكذلك طلاق المجنون والمعتوه وقبل في هذا الفصل بين المعتوه  
والمجنون والعاقل ان العاقل من ينطق كلامه واقع له بغيره ما دونه والمجنون  
ضده والمعتوه من ينطق كلامه واقع له بغيره ما دونه والمعتوه من ينطق كلامه واقع له بغيره ما دونه  
وفي هذا الفصل بين المجنون والمعتوه والعاقل احوال ينظر في طلاق الذخيرة وكذلك طلاق  
النائم غير نائم واقع واذا طلق النائم امراته في حالة النوم فاجزى بذلك بعد الانتباه  
فقال اجزى ذلك الطلاق لا يقع شئ ولا يقع له ولو قال او فعت ذلك يقع ولو قال  
او فعت ما لم يظن به في حالة النوم لا يقع شئ وعلى هذا العيبى اذا اطلق امراته  
ثم قال بعد بلوغه اجزى ذلك الطلاق لا يقع ولو قال او فعت ذلك يقع وكذلك  
لو ان رجلا طلق امراته العيبى بعد بلوغه او فعت الطلاق الذي اوقعه  
فلان يقع ولو قال اجزى ذلك لا يقع بهذا في الفصل الثاني في طلاق الذخيرة وفي  
الفصل الاول من فتاوى الامام الاجل فخر الدين وذكر في اواخر باب التعليق من  
طلاق فتاوى القاضي الامام فخر الدين عبي قال ان شرب فكل امرأة ايزوجها  
في طلاق فشرى وهو عيبى فزوج وهو بالغ فظن طهره ان الطلاق واقع فقال  
هذا البالغ اري حرمت من قالوا هذا امر منه بالحكمة فتحم امراته ابتداء  
وقال بعضهم لا تحرم امراته وهو الصبي لانه ما اقر بالحكمة ابتداء وانما امره بالسبب الذي  
تصادف عليه وذلك السبب باطل وما ينظر بهذا المسألة ما ذكر في الذخيرة  
اذا اجري بين الرجل والمرأة خلق غير صحيح فله رجل باذن جاري كرهى فقال  
نعم فهذا امر منه بالحكمة واقراه حجة عليه وفي فتاوى القاضي الامام طهيم الدين  
رحمه الله استدل فخر الدين عمن خلق امراته ثم تزوجها بعد ذلك ثم قال لو تزوجها  
بدا ان خلقه لم يحرم عليه قال نعم لانه امراته الان عليه حرام بذلك الطبع وادامرت  
عليه باقراره بحسب اسمى في هذا الخارج بالغ ما بلغ لانه لا يصدق في حقها وذكر في  
في العدة اذا قال الزوج باذن خلق كرهى او قال كرهى فزوجت كرهى والمرأة مكروه يقع  
الطلاق باقراره وهذا اذا لم يسمي خلقه اصلا ولو سمى خلقه فسد فقال ذلك  
بناء على ان الخلق صحيح قال طهيم الدين المرغني رحمه الله لا يقع وقال فخر الدين النسفي  
يقع ولو اضاف الى ذلك فخلق فقال بان خلقه لا يقع عند الكل ورايت في فوائد  
صدر الاسلام ظاهر من مسلكه وعمود رحمه الله ان لفظي كنت فتوى كفت اين كفت

وحرمت ميان ما بابت سند باس لفظ ثم بين ان ذلك اللفظ ليس بكفر  
على عن فخر الدين النسفي رحمه الله انها لا تحرم وفي خلاف فتاوى القاضي الامام  
فخر الدين امراته قالت لزوجها من وكيل لوصف فقال لمسى فقال طلق  
يقع ثلثا فقال الزوج بالفارسية لزوج من حرام كنى ما راجل بانه بود  
فقر فانم اراد الزوج ان يزوجها قالوا بال عمن عينة قال عينة به النكاح الطلاق  
ولم ينو العدة شئ بواحدة وهذا جواب انما يقع على قول ابو يوسف ومحمد رحمهما  
الله اما على قول ابو حنيفة رحمه الله فقد قال لا يقع شئ وعليه الفتوى بهذا  
في فصل الطلاق الذي يكون من الويل والمائة وفي طلاق الذخيرة اذا جعل الرجل  
امرأته يدعي او مجنون يصح ولا اشكال في الصبي الذي يعقل لانها ليس له اهل  
التكليف فينبغي ان لا يقع جعل الامر بيد صما لان جعل الامر باليد تملك الاثرى انه لا يقع  
سائر التملكات منها فلذا بهذا النوع من التملك يقع باعتبار التعليق لان في القول  
تعلقا معني كانه قال لامراته ان قال كنت هذا الصبي او بهذا المجنون انت طالق فانت  
طالق ولو طرح بذلك ثم قال الصبي او كنت المجنون لها انت طالق البس انها تطلق  
كذا يهينها وتقتصر على المجلس لانه تعليق في فقه التعليق فيقتصر جوابا في المجلس الا ان  
انه لو قال لها ان قال كنت هذا المجنون في هذا المجلس انت طالق فانت طالق فانه يقع ويعقب  
على المجلس كذا هنا قال رحمه الله عن هذا التعليق اسخرفنا جواب مساله صارت واقعة الفتوى  
وتورثها اذا قال لامراته وهي صغيرة امرت بك ونوى الطلاق وطلعت صح ووقع الطلاق  
لان تقدير كلامه كانه قال ان طلعت فنتك فانت طالق ولو صرح بذلك وطلعت  
نفسها البس انها تطلق كذا هنا وفي فتاوى الامام فخر الدين الصغيرة المسلمة اذا كانت  
تحت زوج ارتد ابرصا عن الاسلام لم ينع من زوجها فان لها بدار تحرب بان وان  
ارتد الاب ولحق بها بدار تحرب وامها ماتت في دار الاسلام سلمه او مرتد لم ينع المرأة  
من زوجها نضرانية صغيرة تحت مسلم مجس ابوها وامها نضرانية فماتت او هي صبية لم  
ينع الصغيرة من زوجها ولو تجس الابوان بان من زوجها وان لم يلحقا بدار تحرب  
مسلم تزوجت نضرانية صغيرة لها ابوان نضران فبلغت الصغيرة وهي تعقل الطهرانية  
ولا دينان الا ديان ولا نصف بان من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة بمسلم الابوين  
اذا بلغت وهي تعرف الاسلام ولا نصف تبين من زوجها كانهما ارتدت ولهذا  
اختار الاقباض والصلحاء استبصار المرأة وهو حسن لكن ينبغي ان يكون الاستبصار

ما لو زوج في ذلك وان كان لا يقع باعتبار التملك



على وجه الاستفهام نسبة الموصوف عليها وقد ذكرنا هذه المسائل في مسائل النكاح  
والصبي الذي يعقل يصح ارتداده وتوجب الفرجة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وكذا  
ارتداد الصبي الذي يعقل اذا بلغ الصبي غافلا وهو يصف الاسلام يكون مرتدا الا انه  
يعقل كالمكره على الاسلام اذا سلم ثم ارتد فعليه ردة وتقبل صبي نصراني زوجه ابوه  
نصرانية فاسمت المرأة لا يفرق القاضي بينهما كما لو كان مائلا وقد ذكرناه في مسائل  
النكاح هذه الجملة في طلاق فاضى حان قبل فصل للمعان **مسألة** وذكر رحمه الله في  
فصل النكاح من طلاق فتاوى اذا اخلع الرجل ابنته من زوجها وهي صغيرة فان ضمن الاب  
ثم اخلع بقوله ويكون صداقه على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب وان لم يضمن الاب  
لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان  
قبلت الصغيرة يقع كما لو كان اخلع مع الصغيرة وان قبل الاب عقد اخلع  
اختلف المشايخ في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية والقياس انه يقع لان الاب  
كسائها وان كان اخلع بين الزوج وام الصغيرة ان اضافت الام البذل الى مال  
نفسها او منعت يتم اخلع كما لو كان اخلع الاجنبي وان لم يقف ولم يضمن هل يقع  
الطلاق كما يقع في خلع الاب لاروايته فيه والقياس انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا  
ولم يضمن البذل هل يتوقف اخلع قال يعقوب ان كان الصغيرة تقف العقد وتغير  
يتوقف اخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي يعقل  
وتغيرت زوجها على صداقها يقع طلاق بابل ولا يصح لسقط الصداق ولو كانت الصغيرة  
وكيلها اخلع فاعمل الوكيل فيه روايتان في رواية يعقوب النوكيل ويتم اخلع بقبول  
الوكيل كما يتم اخلع بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل البذل لا يقع الطلاق  
كما لو كان اخلع من الاجنبي قال وذكر الحصاف في الجبل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة  
على صداقها ان علم الاب ان اخلع خيرا لها بان كانت لافس العشرة مع الزوج فخلعها  
على صداقها قول مالك رحمه الله بسقط الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك  
نقض قضاؤه لانه قضى في موضع الاستنها وادخله الاب على ابنته الصغيرة لا يصح لانه  
تعلق بالطلاق بالقبول فلا يصح كما لا يصح من الصغيرة ولا يتوقف خلع الصغيرة على افاقة  
الاب بهذه الجملة في فتاوى القاضي الامام محمد بن عبد الله رحمه الله ورايت في كشف القوام  
للغنية ابي جعفر ان الاب اذا اخلع ابنته الصغيرة على قول محمد بن سلمه الطلاق واقع  
بقبول الاب وان لم يضمن اجهل ولا يجب جعل عليها ولا على ابها وذكر عنه قول احران

اخلع

اخلع واقع بقبول الاب وجعل عليه واجب وان لم يضمن في باب اخلع من الميسر  
ولو طلق العينة بال يكون رجيا وفي الامة يكون بائنا لان الطلاق على مال في حق الامة  
صحيح ولكنه موجب وفي حق العينة بغير مال وذكر محمد بن عبد الله في المشايخ العينة اذا اخلعت  
من زوجها الكبير وان كان بلفظ اخلع فهو باين وان كان بلفظ الطلاق فهو زوجي ثم اخلع  
في خلع الصغيرة ان اخلع اذا ضمن الصداق يصح اخلع ويقع الطلاق سواء كان العاقد  
ابا او اجنبيا واذا بلغت برجع ما صدق على الاب ولا يرجع هذا الزوج كذا قال شمس  
الامة السري رحمه الله وقال بعضهم يرجع على الزوج اذا بلغت ثم ان الزوج يرجع على  
الاب وان لم يضمن اخلع الصداق لانك ان لا يسقط الصداق لانها صغيرة وهل يقع البتة  
ان فلتت الصغيرة عقد اخلع وكانت تقبل بان تجتمع يقع الطلاق بالاتفاق وان لم يقبل  
الصغيرة عقد اخلع هل يقع البتة ان كان اخلع اجنبيا ولم يضمن لا يقع البتة با  
الاتفاق وهل يتوقف على اجازتها بعد البلوغ كما لو افسدته قال يعقوب لا يتوقف وتضمن  
الحصاف على يدا في شروطه وان كان العاقد قد ابا ولم يضمن هل يقع الطلاق فيه  
روايتان في رواية يعقوب وفي رواية لا يقع وتضمن في جبل الاصل انه لا يقع مالم يضمن  
الاب الدرك للزوج بنظر تمام يذهب في الذميرة وقد كنت سائل اخلع الصغيرة على  
على الاستقصا في كتاب الفصول واخلع الصغيرة جبل منها ضمان المهر وجبلته  
اخرى ان يجعل الزوج الصداق على الاب حتى يفرغ زمة الزوج منه ويجب ذلك  
للصغيرة على الاب لان الاب يملك احواله الصغيرة والصغيرة على غير من عليه  
اذا كان المحتمل عليه الملامن الجبل والغالب ان يكون الاب اطلاقا من الزوج  
ولو كان المحتمل عليه مثل الجبل في ماله ينبغي ان يصح البتة كذا ذكر صدر الاسلام ابو  
في باب اخلع من الميسر وذكر محكم في شروطه حكمة احران ان يقر الاب  
بقبض صداقها ونفقة عدتها ثم يطالب الزوج طلاقا بائنا قال بهذا حكم محض بالاب  
بخلاف سائر الاولياء لان الاب يصح اقراره بقبض صداقها ونشر الزوج في الظاهر  
ولا يجعل اقراره غيره ولو اراد ان يكتفي في هذا كما يكتفي اقرار الزوج بالطلاق  
الباب ويكتفي اقرار الاب بقبض صداقها ونفقة عدتها كذا ذكر محكم في الشروط  
وفي فتاوى القاضي الامام طهيم الدين رحمه الله في فصل السب الصغيرة اذا طلقت  
بعد الدخول بها لم ولدت ان افترت بالفضا عدتها بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت لسنة  
اشهر فصاعدا لا يثبت النسب وان كان لافل من سنة اشهر يثبت والطلاق البائين



والرجعي سواء بخلاف الالة المعتدة اذا ولدت بنت نسب ولدها في الطلاق الى  
سنتين اقرت بالنفصا العدة او لم تقر والفرق ان الالة اذا ولدت بنين انها لم تكن  
اية بل كانت من ذوات الاقرار اما قلنا ولا كذلك الصغيرة لانها بالولادة لا  
انها لم تكن من ذوات الاقرار فلا يبين ان اقرارها لم يكن صحيحا متى في رجل  
فقبل له هذا ابنتك فاوى ببركة اقا نعم ثبت نسبه منه وقد ذكرناه من احواله في مسائل  
الايام وفي متفرقات كتاب الفصل في باب يثبت النسب من فتاوى رشيد الدين  
صبي ابن عشرة سنين تزوج امرأه وحاب بولد لا يثبت النسب لان اذ في مدة النكاح  
اشهر عشرة سنين رجل تزوج امرأه وجاءت بولد فاختلعا فقال الزوج بزوجتك منذ  
شهر وقالت لبل من سنة فالولد ثابت النسب من الزوج فان تعا وفا على انه تزوجها  
من شهر لم يثبت النسب منه فان قامت البينة على تزوجه اياها من سنة قبلت وهذا  
بحسب صحيح مستقيم فيما اذا اقام الولد البينة بعد ما كبر اما اذا كان في المدة البينة حال صغير  
الولد فقد اختلف فيه المشايخ وقال بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب القاضي خصما عن  
الصغير لان النسب من الصغير ينصب عنه حصلا ليكون البينة فائده منه هو خصم وقال بعضهم  
لا حاجت الى هذا التكليف والقاضي يسبح البينة من غير ان ينصب عنه خصما بناء على ان الشبهة  
على السب تقبل سنة بدون الدوى وهذا فضل قد اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا تقبل  
وبعضهم قالوا تقبل رجل زوجه ابنه وهو صغير لا يثبت في من مثل وقاع ولا احوال كانت بولد  
بلمنم اولاد ولا يرد ما انفق ابو الزوج عليها مقدار مدة الحمل حتى في برامرة قال رجل للمرأة  
هذا ابني منك من كح وقال هو ابنتك من زنا لم يثبت نسب منه وان قالت هو ابنتك  
من كح ثبت نسب منها هذه الجملة في فتاوى القاضي طهبر الدين رحمه وفي الهداية واذا  
مات الصغير عن امراته وبها حمل فعدتها ان تضع حملها بالالة فان حدث حمل بعد الموت  
فعدتها اربعة اشهر وعشرة ولا يثبت نسب الولد في الوجهين لان الصبي لا مال فلا يقدر  
من العلوق والتمساح بكم مقامه في موضوع النصور وعندنا في يوسف رحمه الله عن المشهور  
وان كان الحمل جادا فعدتها المشهور في قولهم جميعا قال ابو الحسن العدة ينقضني  
بحملها ظاهرا كان عند الموت او غير ظاهر والذي لا ينقض به العدة هو الحادث وهو صحيح  
قال ابو الحسن والذي عدتها الحيض اذا حلت بعد الطلاق حلا حادئا فعدتها ان تضع حملها  
وان كانت لاكثر من سنتين اذا علم انها حلت بعد لزوم العدة كذا ذكر في المحيط رجل تزوج  
صغيرة اجماعا مع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم طلقها بطلبه رجعة فقالت بعد

حامل ينظر ان حارث بولد لاقل من سنتين من وقت الطلاق او لاقل من  
سنة اشهر من حين خالت انا حامل كان الولد من الزوج كذا ذكر في فتاوى القاضي  
وذكر في طلاقها ايضا الصغيرة اذا طلقت بعد الدخول ثم ولدت ان اقرت بانقصا  
شهر ثم اشهر ثم ولدت لاقل من سنة اشهر ثبت نسب ولدها منه وان ولدت  
لاكثر من سنة اشهر لا يثبت وقد بيناه من قبل وان لم تقر واقرت انها حامل فان  
كانت الطلاق بائنا ثبت النسب اليك من وقت الطلاق وان كان جديا  
يثبت النسب سبع وعشرين شهرا وان لم يدع حمل ولم تقر بانقصا العدة قال  
ابو حنيفة ومحمد رحم الله هذا وما لو اقرت بانقصا العدة بشهر سواء الصغيرة  
اذا مات وترك امرأه حاملا فعدتها بوضع حمل وان حدث لحمل بعد موته فعدتها  
بالشهور وقد مر قبل هذا واما البالية اذا مات وترك امرأه حاملا او حدث  
لحمل بعد موته في العدة فعدتها بوضع الحمل وكذا لو طلق والمساله كالحمل  
في طلاق فتاوى القاضي وروى في الذين النسخي رحمه الله في فتاويه اختلف  
مشايخنا رحم الله في الاطلاق ايجاب العدة على الصغيرة اشهر ثلثة لا يطلوه  
لفظة لما يوجب لانها عليه محاطة لكن ينبغي ان يكتب في النوى اذا وقع السواك  
عنها عدت بامه والشبه ثم اذا كانت المرأة لا تحيض من الشهر او كبر فعدتها ثلثة  
اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها رجل تزوج صبية بنت عشرة سنين  
وحملها وقال لم ادخل بها ثم فارها قال ابو القاسم اجبت الى ان تغد ثلثة اشهر  
لا ضمان الدخول في فتاوى القاضي طهبر الدين وفي فتاوى القاضي الامام محمد بن رحمه  
صغيرة بلغت فرات يوما ما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها زوجها كان عليها  
الاخذاد بثلثة اشهر لان الدم اذا لم يسلم بثلثة ايام لا يكون حيضا فيجب  
من وواب الاشهر المعتدة الصغيرة اذا بلغت في حلال العدة فانها تقبل  
العدة بثلثة ايام مبنونة كانت او رجعية وكذا الالة اذا اعتدت ببعض المشهور  
ثم حاضت او حلت تقبل العدة بثلثة ايام وفي الحمل بوضع الحمل انه صغيرة  
طلقها زوجها رجعي فانها تغد بشهر ونصف فان بلغت في العدة وحاضت  
تقبل عدتها الى حيض فاعتقها المولى في العدة تقصر عدتها ثلث حيض فان مات  
زوجها المطلق في العدة تنقلب عدتها اربعة اشهر وعشرة المعتدة اذا كانت صغيرة  
كان لها ان يخرج من البيت الا اذا كان الطلاق رجعي فلا يخرج الا باذن الزوج والقبالة



بمنزلة الصغيرة في ذلك **وَأَنَّ** المتعة مملوكة فية او مكاتبه  
او ام ولد كان ان يخرج اذا لم يوتها المولى بينا لا يخرج الا اذا اخرج  
المولى والمتعة عن النكاح **فَكَسَدَ** كخرج ولا حد او عليه  
يجب عليها عدة الوفاة **بِسَدِّ** بجملة في فتاوى القاضى حان وفي  
الفتاوى القاضى ضهير الدين رحمه الله ولا حد او على الصغيرة ولا على المكاتبية ولا  
على التي بعد من نكاح **فَكَسَدَ** ويجب على الامة والمكاتب **مسائل البلوغ**  
البلوغ نارة يكون بالسنة ونارة يكون بالعلامة والعلامة في بجا ربة يحض الا حبل  
ويجبل وادنى المدة تسع سنين هو المختار والعلامة في الغلام الا حبل والاجمل  
و ادنى المدة اثني عشر سنة والسنة اذا دخل الغلام في التاسعة عشرة وفي بجا ربة  
اذا دخلت في السابعة عشرة وفي بعض الروايات عن ابن يوسف رحمه الله اعني  
بنات الشر وهو قول مالك رحمه الله وعند ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا بلغ الغلام  
وبجارية تسع سنين فقد بلغا وذكره صدر الاسلام ابو اليسر رحمه الله في باب  
العدة والفتوى في زماننا **ك** ان يكون على قولها لقصر اعمار اهل زماننا في آخر  
اقرار فتاوى القاضى رحمه الله وليسمع اقرار الصبي ببلوغه اذا كان ابن ثلاث عشرة  
سنة امرأة اقرت انها مدركة ووهبت مهرها ثم قالت لم اكن مدركة فان كان  
قد حاق المدرك استرجع اقرارها وان لم يكن قد حاق به المهر لا يصح اقرارها وليتبع  
للقاضى ان كفا في ذلك وبالحال عن كتمانها ويقول لها بماذا عرفت ذلك  
كما قال في غلام اقر بالبلوغ ان القاضى يسأل عن وجهه ويكتا في ذلك وذكر في فتاوى  
قاضى جان وقد ذكرنا في مسائل النكاح في ابنا مسائل قبض المهر وفي اقرار فتاوى القاضى  
سئل عن قوم اصطلمو وفهم مراهم على شيى واقر المراهق عند الصلح انه بالغ ثم قال  
بعض الورقة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً ولم يصح هذا الصلح قال القول قول الصبي  
بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان اقل من ذلك نادر وبينه ثم حكى  
عن القاضى محمود السمرقندى رحمه الله ان مراهم اقر في مجلس بالبلوغ في دعوى كانت  
له او عليه فقال القاضى بماذا بلغت فيسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام  
قال القاضى وماذا رايت بعد ما استيقضت فقال الماء فقال اى ما قال الماء مختلف  
فقال المنهج قال اب مران له فر راز ورسود فقال على من احتلمت على ابن او على  
نبت او على امان فقال على ابن واسم الغلام فقال القاضى لا بد من الاستقصا فقد

فقد يلحق الغلام الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجدت منه ومن غير ان يكون  
له علم بحقيقته **فَكَسَدَ** كخرج الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما قبل قوله مع  
التفسير وكذا بجا ربة اذا اقرت بالحيض وقد كسبت مسائل ما يتعلق بمعرفة البلوغ  
في متفرقات كتاب الفصول على الاستقصا المرأة اذا جاءت بولد فتفاه الزوج  
ولا عن القاضى بينهما ولم يقطع السب حتى مات الزوج ان المرأة فان نسب لا ينقطع  
وهو بان النسب من الزوج لان النسب لا ينقطع بنفس الدعان مالم يقطع القاضى  
النسب فاذا مات الزوج او المرأة فقد نكح السب ولا سبيل الى قطعه بعد ذلك  
كما ذكر في دعوى المبسوط في باب دعوة الولد من النكاح الصحيح قال الفقيه ابو الليث  
رحمه الله ليس من اصحابنا في هذه المسألة رواية الا في هذا الموضع حاشا ان النسب لا ينقطع  
بنفس الدعان ما لم يقطع القاضى الولد لانه اذا مات ولد الملاحنة وترك مالا او لم يترك  
ثم ادعاه الاب فانه لا يبعد لان الولد لاما مات فقد استغنى عن ثبوت النسب **مسائل**  
**العناق** كل من ملك شخصاً لا يجوز نكاحه على التأييد بسبب القرابة كالاخ واللات  
والعم والحال يعنى عليه الامثلة ولاد والامثلة معروفة في فتاوى القاضى فلهذا  
رحمه الله لا فرق بين ان يكون الملك بسبب الشر او بسبب المحبة او الارات اما الصغير  
اذا كان ماذو مال في التجارة اشترى اياه او ذارحم حرم سواه هل يصح الشره اختلف  
مشايخنا رحمهم الله فيه والصحيح ان يصح شراؤه ويعنى عليه كذا ذكر في مبسوط صدر الامام  
ابو اليسر وذكر في فتاوى القاضى الامام فخر الدين رجل قال لامة عند الوصية اذا اخذت  
ابنى او ابنتى بهذه حتى يستغنيا فانت حرة قالوا ان كان الابن والنسب كبيرين كدمها في  
نكاح الابنت ويعجب الابن من الحارة وان كانا صغيرين كدمها حتى يدركا لان  
الاستغنا الكبيرين والصغيرين عندنا قلنا وان كان كبيرين ففى وجب الابنة وبقي  
الابن كدمها جميعا لان شر ما العتق حذمتها حتى تستغنا ولا يعتق عند استغنا احدهما  
وكذا لو كانا صغيرين فاذا ركب احدهما كدمها جميعا حتى يدرك الاحد وان مات احدهما  
قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت معلقة بكدمتهما وقد وقع اليأس عن ذلك في فتاوى  
القاضى الامام فخر الدين رحمه الله وذكر في اخر الباب الثاني في عناق الاصل ولا يجوز عناق  
الصبي والمجنون وان لم يملك لانه ابطال الملك فلا يصح كالتطابق ولو قال اعنتك عندي هذا  
او انا صبي او مجنون وعرف منه كبتون لا يصح لانه اقر بعناق باطل وكان ذلك انكارا  
الا عناق وكذا كبت الطلاق كسندة الى حاله معهوده منافية لصورة لغيره ولو قال الصبي



اذا اختلفت فغدي حرا وقال المصنفه اذا اختلفت فغدي حرا هذا كلام باطل لانه  
 ليس من اهل اليمن ولا من اهل العراق كجلاف ما اذا قال الصبي البالغ مملوكا حرا  
 يوم اقبل كذا افضل ذلك وهو معنونه يعنى مملوكه لانه يعنى حكما من هذا الكلام السابق  
 فكان في معنى من ورث قريب وهو معنونه واذا كانت بجارية بين مسلم حرا وذم  
 حرا مكاتب وعبد فجات يولد فادعوه جميعا لولد يكون ولد للمسلم اوله لان فيه زيادة  
 نظر للولد وهو الاسلام والحرة وان لم يكن فيهم مسلم حرا يقضى به نوع نظر للصغير كما في النكاح  
 للذي نوع نظر للصغير ولكن النظر في العصابة من الذي ابلغ لانه يصير حرا حقيقة ثم اذا عقل  
 يحصل الاسلام لنفسه فيحصل له النفعان جميعا ولو قضيا به للمكاتب العبد يحصل الاسلام  
 حكما ولكن لا يحصل له الحرية ولا يقدر على قبضه فغدي به للذي حكم ولو لم يكن فيهم ذمي يقضى به للمكاتب  
 ثم اذا صارت بجارية ام ولد لاحد من ضمن فدية الفاسقة كايه وعقر الصانم فكذا القبا  
 يضمنون عقر الصانم لانهم اقر بالوطى ويتفاضلون الا ان العبد لا يجوز ان يقر بالعبد  
 العتاق لانه ليس من ضمن النجاسة ولا يخذ العبد وطبها بالسكاح لان العبد لا يواخذ بالمال  
 الا بعد العتاق فاما اذا اقرانه وطبها بسبب الشرافة فيضمن العتاق ينظر من هذه  
 المسائل في باب الامهات الاولاد من عتاق المبسوط في فتاوى قاضي خان استوكه  
 جارية ولده الصغير ثم تزوجها وذكر في باب التاسع من عتاق الاصل كلام غير  
 في يد ان لا يعبر عن نفسه فقال هذا عتاقا لغيره فانه قد ادرك الغلام وقال  
 انا جاري لا يقبل قوله الا اذا اقام البينة لانه الا ان صار متعبا بطلان به عن نفسه  
 فيكون القول حول صاحب اليد مع اليقين وعلى الصغير البينة كجلاف ما اذا لم  
 يكن ادعى ذوا اليد في حال صغره انه عتق فكله فقال انا حرا الاصل وادعى يقول  
 هو عتق فقول قول العبد لانه لا يعرف بثبوت به هذا الحكم عليه بل يدعى هو انه  
 في يده وهو يكره فيكون القول قوله مع اليقين فان كان الصغير يعبر عن نفسه  
 حين ادعاه الذي في يده فقال انا حرا فقول قوله لان الذي يدعيه انه عتق يدعى  
 في يده وهو يكره فيكون القول قوله كجلاف الفصل الاول لانه لا قول له فيكون القول  
 فيه قول من يدعى به من حيث الظاهر كالقوب وكذا ثبت لو قال الظلام انا لقيت  
 حرا فانه ادعى انه حرا الاصل لان اللقب حرا في فتاوى قاضي خان لو كان الظلام كبير  
 فقال الذي هو في يده هو عتق وقال الظلام انا عتق فلان كان القول قول الذي في يده  
 ولو لم يقول انا عتق فلان وكذا قال انا حرا الاصل كان القول قوله وهكذا ذكر في عتاق

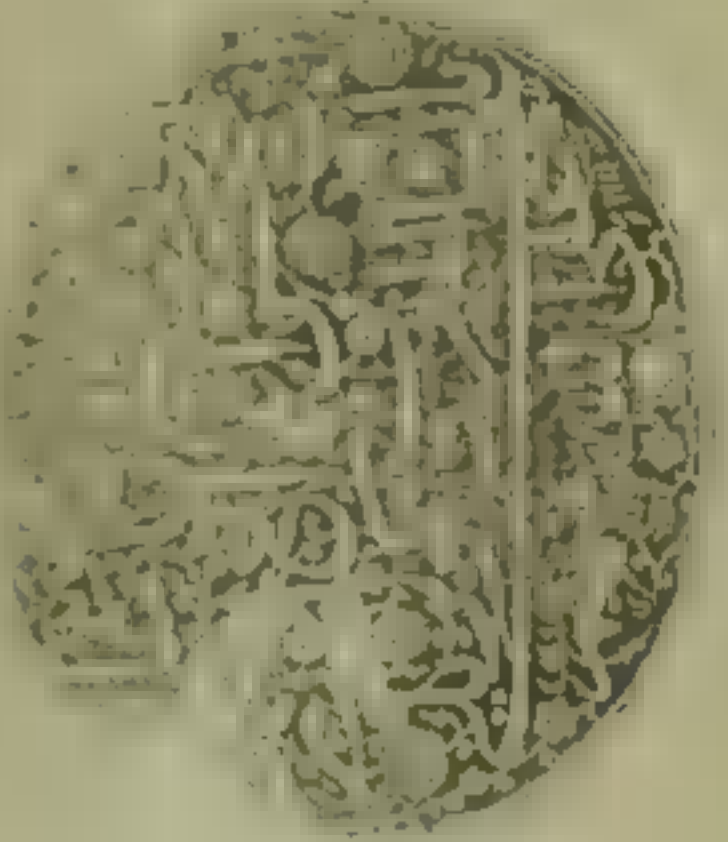
المبسوط رجل في يده صبي يقول هو عتق فاعتقه ثم جاء اخر واقام البينة ابعده  
 قبلت بينته ويقضى له ويبطل عتاق الاول المتكاتب في عتاق فتاوى قاضي خان  
 وذكر في احكام المدبره من عتاق الاصل اذا احران صبا ان يدبر عبده فذمه  
 جاز لان الاصل العبي من اهل النكاحات عندنا اذا كان عتقا حلالا لثاني  
 رحمه الله وفي واقعات لاسي رجل كانت عبده صغيرا يعقل كوزلانه لوان له  
 في قول عقد الكتابة وان كان صغيرا لا يعقل لم يخر لانه ليس من اهل النكاح  
 ولو ادعى رجل عنه لا يعنى لان الكتابة لم تنفذ الاصل المبسوط رجل كانت عبده  
 عتاقه واولاده الصغار هو جاز لانه اذن له لقبول العقد على نفسه وعليهم فان  
 عجز روي الرق وكان ذلك رد الاولاد ايضا كونهم تبعا له الولد الكبير  
 لا يتبع الاب في ولا الموالاة والصغير يتبع والولد الكبير يتبع الاب في ولا العتاق  
 كما الصغير ونعم هذا ينظر في باب الموالاة قبيل كتاب المكاتب من عتاق الاصل  
 وذكر في باب مكاتبه الوصية من المبسوط الوصية يملك كتابة عبد البتيم كالا  
 لانه تكسب وهو مملوك التكسب فان كاتب عم وهب المال لم يخر بلاف  
 كجلاف ما اذا ناع مال البتيم ثم وهب البتيم من المشتري بقطعة من ثمنه  
 للبتيم عبدا حنيفة ومحمد رهماه فلا فالاب يوسف رحمه الله والفرق لعرف في هذا  
 الباب وحاصل الفرق ان في البيع حقوق العقد ترجع الى العاقد وفي الكتابة ترجع الى  
 من وقع له العقد فلان اقره والوصية تقبض بدل الكتابة لغير السهم في القبض حتى  
 لو كبر البتيم يكون من القبض له وان اقره يقبض بدل الكتابة ضد في اذا كان المال  
 في يده اما اذا كان قال كنت كاتبة وادى الى تبدل الكتابة لا يصيد وان كانت الوصية  
 ثم ادرك البتيم ولا يرضى بالكتابة لا يلتفت اليه ولا يجوز لاحد الوصية ان يكاتب  
 عبد البتيم الا به ضا الاجر ولا يملك الوصي عتاق العبد على مال ولا يتبع نفسه منه  
 بحال وكذا الاب لانه احرار محض وذكر في باب ولا المكاتب من كتاب الولاء والبيع  
 ان يكاتب عبده باذن الاب او وصي وليس للصبي ان يعتق عبده على مال لا باذن  
 الاب ولا باذن الوصي ولا يعبر اذنيهما وللصبي ان يقبل ولا يرضى بالبيع باذن ابيه  
 الوصي ولا يعبر اذنيهما وللصبي ان يقبل ولا يرضى بالبيع باذن ابيه او وصية ويكون ما با  
 عضهما في القبول لانهما يملكان قبول الولاء عليه لانهما يملكان الزام ولا العتاق عليه  
 بالكتاب فيملك الزامة عليه لعقد الموالاة فان كسب الصبي على يد رجل وولاه لاصح

في التجارة يبيع حتى يبيع الجارية وقوله في التجارة  
 فكذا اذا لم ي



ما دون ما كان او غير ما دون ما لا ليس بعقد نكاحه بل هو بترج وان فعله باذن ابيه  
 كافر لا يصح لانه لا يملك عقد الوالد عليه لانعدام الولاية ولم يكره ان يمل تلك ذلك باذن ابيه  
 المسلم ويبقى ان يملك صفة كونه في باب ولاد المكاتب من كتاب الولاء الاب بجر  
 ولابنه الى نفسه والى ماله ولله لا حكره مثل ان يكون بعد معتقا لقوم وابن ابنه معتقا  
 لقوم احرم بجر بعد ولاد لابنه الى نفسه ولا الى ماله الذي اعتقوه بل ولديه لم يعتقه  
 وهذا من المسائل التي ليس بعد فيها كالا ب وينظر في المنقرقات في مسائل الابطال  
 في كتاب الفاضل الامام في الدين في كتاب الطلاق في مسائل تعليق الطلاق بالتمتع ورجل  
 خلف ان لا تزول امرأة فترج صبيته حيث في بيته ولو خلف لا يملك امرأة حكم صبيته لا يملك  
 وذكر رحمه الله في الباب الثاني من ابائه فنادى ولو خلف لا تزوج امرأة فترج  
 وعن محمد في رواية لا يملك في النكاح لا بنتا الصغيرة وذكر في هذا الباب  
 ايضا لو خلف لا يملك امرأة فترج حاربه صغيرة لا يكون مائتا خلاف ما لو خلف  
 ان لا تزوج امرأة فترج صبيته كان حائشا لان النكاح لا يكون الا في المرأة  
 فلا ينفذ ذكر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشرا لانه لا ينفذ في المرأة  
 فاعجز ذكر المرأة ولو خلف لا يملك حاربه فترج رضيعه او عجزا كان ثابتا بهذه  
 الجملة في فتاوى قاضيان وذكر في النوع الثاني الاول من الفصل الثالث عشر من ابائه  
 الذخيرة واحالة الا لمنقذ اذا خلف لا يملك امرأة حكم صبيته فقد حكى عن بعض المشايخ  
 انه يملك قال كانه فاس بهذه المسألة على ما اذا خلف لا تزوج امرأة فترج  
 صبيته قال هناك يملك في بيته وذكر في فضل الثاني من ابائه الذخيرة او خلف لا يملك  
 بهذه الصبيته في ماله بعد ما صارت امرأة يملك وذكر في هذا الفصل ايضا لو خلف  
 لا يملك هذا الصبي وكل بعد ما شاع تحت في بيته ولو خلف لا يملك صبيته وكل صبيها  
 لا يملك وفي فتاوى قاضيا الامام في الدين رحمه الله رجل قال لا ابيه ان يترك  
 فعل مع فلان فاحرامته كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على معه بالفعل فمنه  
 بالقول يكون بارا وان كان الابن صغير كان شرطه براه المنع بالقول والفعل  
 جميعا وذكر فيها ايضا اذا خلف بطلاق امراته ان لا يزوج فلانا يمين على هذه التهمة  
 تمنعه بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل وفيها ايضا اذا خلف لا يملك  
 من مال ابنه وبينهما حب من خل قال عصام ان كان الابن كبير القامة فم يملك  
 نصيب نفسه وان كان صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يملكه او يشرى نصيب

الابن فم يملك قال الفاضل الامام في الدين رحمه الله وينبغي ان لا يحتاج الى هذا  
 الخلاف وله ان يملك قدر نصيب نفسه ويكون بمنزلة الفسخ واحد الشكرين  
 في المكبل والموزون فينفرد بالقسمه اذا كان اجنبيا فالاب او له وذكر  
 في ايمان التوازن والجماع في الفتاوى رجل خلف لا يملك صبيته من غزل فلانه  
 فنام الحالف فها صبيته قد خلونى ملاة ان اصاب من تلك الملاة على صبيته  
 ما يكون لبس حيث ذكر بعد هذا بورتة الصبي المازون له اذا انكر لا يمين عليه  
 لانه لا يملك قال الغيبة وقال علماؤنا في كتاب الاقرار الصبي المازون له خلف  
 وبه تأخف الا ترى انه يقتضي بالكل والصبى بكل وبيع اقراره وفي كفارة البهائم  
 اذا عذرتهم وعتصم وعتصم فيهم صبي فطم لا يجوز وعليه ان يلزم مكنتا في فتاوى  
 فاضل حان وفي ايمان الملتقط قالت امرأة اكر مني مشب اب كودك اوارم  
 حات امرأة اخرى وجعلت الصبي في المهد وامسكه ولم يمسكه احالفه الا انها  
 ارضعت حنت ويجوز اعتناق العبد الصغير في كفارة البهائم والظهار ولا يجوز اعتناق  
 العبد المكنون في او اخر الباب الاول من ابائه الاصل وذكر في باب الخلف على الزوج  
 من ايمان محقر الكرى رجل قال والله لا ازوج ابنتي الصغيرة او ابنتي الصغيرة ثم ارجعها  
 فترج او زوجه رجل بغير امره ثم بلغه فاجاز قال هو طائف وكذلك تزوج عبده  
 وامته وكذلك العتق والصدقة والحب والطلاق والمكاتبه ولو خلف لا تزوج ابنا  
 له كبيره اخر رجلا فترج ثم بلغ الابن فاجاز او زوجه رجل فاجاز الابن يعني ورضي الاب  
 لم يملك وبهذا يشبه الصغير وقال يملك عن محمد رحمه الله في نواذره رجل خلف  
 بطلاق امرأة ثلاثا ان لا تزوج ابنته له صغيرة فزوجه رجل من اهل او غريب والاب  
 حاضر ذلك الموضع حيث زوجهت الا انه ساكت ثم قال بعد ما وقعت عهده النكاح وهو في  
 ذلك المجلس قد اجرت النكاح فترج عن محمد رحمه الله انه لا يملك لان الذي زوج غيره واجاز  
 هو وكذلك على امته وذكر في باب الرجل خلف على فعل من الافعال فيقع على صحبه وماله  
 من ايمان محقر الكرى اذا قال والله لا يبيع هذا الصبي والبيعه حر قال هذا على الفاء  
 اذا باع بعبدا كسدا بر في بيته وذكر في باب الخلف على مائة من ايمان المحقر اذا قال والله  
 لا خدمني خادم فلان وليس له نية في غلام ولا جارية فانه يملك في ذك حرمه لان كل واحد  
 منها خادم والصغير الذي يخدم والكبير سواء في ذلك اذا خلف لا يفرق ولده فامر غيره  
 فترج لا يملك الاب في العبد يملك وفي المرأة قبل ما يملك الولد وقبل ما يملك العبد





منظر في الفصل الثالث والعشرين من ايمان رجبه اذا خلف لا يلزم صحتها او غلاما  
او شابا او كسلا قال بعض العالم الصليبي غلاما الى ان يبلغ تسعة عشر سنة ثم من تسعة  
عشره شاب الى اربع وثلاثين كحل ثم من اربع وثلاثين سنة كحل الى احدى وعشرين ثم  
من احدى وعشرين شيخ الى احدى وعشرين وفي الشرح الغلام اسم لمن لم يبلغ حد البلوغ  
فاذا اطلع صار شابا وفي تمام هذا ينظر في احرفي ايمان الذخير الذخيرة في ايمان  
الفناوي الصغرى وذكر في ايمان الله رجل انهم يصيرون فقال الفارسيد اكرم ما اوتوا  
حفاظا كرده ام فامانه كذا وقد كان قبله طلفت امراته ذكره في فصل البهيم على الافعال  
حلف بطلاق امراته انه لم يوطئ قط ثم يذكر انه لا طي في حال صغره بغير طلفت امراته  
كذا ذكر في المذهب في فتاوى في طلاقه وفيه ايضا لو خلف لا يستمرى الفلان  
ثوبا فامره فلان ان يستمرى لاس له صغير ثوبا فامره لا يثبت وكذا لو امر ان يستمرى بعد  
ثوبا فامره لا يثبت هكذا ذكر في فتاوى النسبي ولو خلف البصيلين بالجماعة فامر  
بحالف صحتها يعقل الصلاة فقد صلى بالجماعة ذكره في المتقي في ايمان فواند صاحب المحيط في  
**في مسائل محدود** رجل زني بصبيته كما مع مثلها او مجنونة يجب عليه كحد ولو طي جارية  
صغيرة بنت خمس سنين قال ابو حنيفة رحمه الله اذ سلمت اقلت عليه كحد وفي جنابات  
الفتاوى الصغرى اذا زني بصبيته وازال نكاحها لا حرم عليه وعليه المهر في ماله لانه مواخذ  
بافعاله وادائها لم يبيع وان كانت بالغة مستكرمة فذلك وان كانت مطاوعة لا يجب المهر  
لوجوب احدهما ان رضاها يعتبر في استقاط حقتها والثاني انه لو زني بزوج وفي الصبي  
عليه كحد امر صليبي وطقه عدم بيع وليه على الامر فلا يفيد النسخة وفي فواند الفاضل  
الامام محمد بن الحسن اذا زني بصبيته كيب المهر في ماله لانه مواخذ بافعال له وهذا اذا  
كان مهر مثلها اقل من حسن ماله اما اذا بلغ عتق فانه يجب على عاقله لانه بمنزلة الجنابة  
وقد صار اكثر من نصف عشر الدية وانما تجمل العاقله اقل من نصف عشر الدية والصبيته اذا  
دعت صبيها الى نفسها فاذهب عذرهما فعليه المهر وحرة اذا دعت صبيها فزني بها لا يضمن  
مهرها وان كانت امه يضمن لان امراله لا يصح وكذلك لو دعت صغيرة صبيها فزني بها  
يضمن الصبي مهرها بعض هذه المسألة في جنابات الفتاوى الصغرى وبعضها في فواند  
المحيط ولو زني الصبي بامرأة حرة بالغة فاذهب عذرهما ان كانت مكروهة بغير الصبي  
المهر وان كانت طليقة ودعه الى نفسها لا يضمن في الذخيرة رجل قال لامرأة زنت  
وانت مكروهة او صغيرة لاحد على المعاقب وجل ما من سني ابنه صغيرا امره بزوجك

المسألة في فتاوى الفاضل طهر الدين رحمه الله وفي فواند صاحب المحيط صبي تزوج امرأة  
بغير اذن الولى ودخل بها فلم يجر الولى النكاح لا يجب عليه المهر لان الصبي ليس باهل  
بخلاف العبد فانه يؤخذ بعد العتق وفي اول حدوده الاسلام الى اليسر حزن زوج  
مجنونة او صبيته فدخل بها لا يصير محصنا بذلك الدخول وكذا لو تزوج امه الصبي او المجنون  
او تزوج امراته بزوج الولى ودخل بها لم ينج الصبي او اتفق المجنون فزني لا يجب عليه المهر  
الا ان يدخل امرأة بعد الدخول ثم يزني المرأة العاقله بالغة اذا دعت صبيها او مجنونا  
الى نفسها وطئ لاحد على واحد منها عند عامة العلماء وقال زفر والشافعي رحمه الله يجب  
على المرأة كحد واجمع على ان الرجل البالغ العاقل اذا زني بصبيته كما مع مثله  
او مجنونه يجب كحد عليه وكذا لو زني ببناته يجب كحد والفرق يعرف في المبسوط واذا  
زني بصغيرة لا يباح مع مثلها افضا وان كان او ضابطا تمسك البول فلا حد عليه  
بلا خلاف لانها ليست بمحل للوطئ مطلقا ويجب الاعتقال بنفس الاطلاق وعليه  
ثلث الدية وعليه المهر وان كان افضا لا يتمسك البول لا يجب كحد ايضا كل الذرية  
وهي كيب المهر قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله لا يجب وقال محمد رحمه الله يجب  
ولو وطئ صغيرة ولم يفضها وجب كحد عليه ولو جامع مع صغيرة وافضا لا يوجب حرمه  
المصاهرة ومنه قد فنف هذا الذي جامع مع هذه الصبيته بالزنا لا يجب عليه كحد لانه زنا مروج  
لانه وطئ حرام هذه الجملة في المبسوط ولو زنا بصبيته كما مع مثلها ولم يفضها يجب كحد  
وهذا ظاهر وهل يجب مهر المثل ينبغي ان لا يجب لان كحد فزوج وانه متنا في وجوب  
الصنمان وكانت واقعة الفتاوى ولو وطئ صغيرة لاستثنى مثلها لا يكون هذا الوطئ زنا طبعيا  
ولا وطئيا لاحلالا ولا حراما يعني مثل هذا الوطئ في محل اكلاان والحرام ولعله لم يوجب ابو حنيفة  
ومحمد رحمه الله بذلك الوطئ حرمه مصاهرة ولكن اوجب عتق لانه ارشئ تلك الجماعة  
اذا لم يفضها وهذا لان شرط وجوب كحد هو المثل المستثنى لان الفعل فعل اقتضاء الشهوة  
ولا ينفصل الا في محل شتهى ذكره ابو زيد في خزانة المحقق في باب كحد وودوي نكاح فواند  
صاحب المحيط كحد وودوا الصنمان لا يمتثلان الا في مسالين الاولى اذا زني بجارية كبر  
لان لا يجب كحد وتقتضى البقرة والثانية اذا شرب حمر الذي يجب كحد ومعه كحد  
**في مسائل السرق** ذكر في الاصل ولو سرق حرا صغيرا لا تقطع لانه ليس بالمال ولو كانت  
عليه كحد يبلغ ما لا كثير لا يقطع ايضا لانه يبيع للصبي ولا يجب القلع بغيره ما هو تابع  
له وان كان يعلم عليه طليا بخلاف ما اذا سرق ثوبا طقا على حانبه وراحهم مغروبة تبلغ



تبلغ مالا كثيرا والثوب لا يباع ويحرمه وراهم ان كان السارق لا يعلم به كذا لا يقطع  
لان قصده سرقة الثوب لا سرقة الدراهم وان كان يعلم به قطع لا اذا علم بغيره  
الدراهم بخلاف الصبي هو المقصود بالاخذ على كل حال لانه لو كان المقصود الحلي لاخذ  
دونه ولو تيسر في عبدا صغيرا ان كان عاقلا لا يقطع بلا خلاف يعني اذا كان بحال  
يعبر عن نفسه ولو سرق غلاما صغيرا لا يعقل ولا يعبر عن نفسه قال ابو حنيفة ومحمد  
ابن عيسى لا يقطع وقال ابو يوسف رحمه الله لا يقطع اسحانا وفي باب الاقرار بالسرقه  
من الميسر اذا اقر الرجل بالسرقه مع المجنون او لصبي او مع احرس  
لا يقطع لان هذه السرقه غير موجبه للقطع في حق هؤلاء والسرقه واحده فلا تقدر  
موجبه للقطع في حق الاخر بخلاف بخلاف الصحيح البالغ اذا رزق بصبيته او مجنونه يجب  
محد على الرجل لان ثم الفعل من الرجل دون المرأة ولا شبهة في فعل الرجل بخلاف  
ما نحن فيه ان الفعل منها جميعا وسرقه العيون قومهم فواو فيهم صبي او مجنون  
لا يقطع عليهم عند ابو حنيفة ومحمد وزفر رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان  
الصبي هو الذي اخرج المتاع لا يقطع عليهم وان ولد الكبير قطع وكذلك قطع الطريق  
اذا كان فيهم صبي او مجنون او معنوه او احرس وروى احمد عنهم جميعا في قول ابو  
حنيفة رحمه الله **سئل** عن عطاء ان جده كتب اليه ابن عبيد بن رضى عنهما  
سأله هل للعبد في المغنم نصيب وهل كن النساء كخزون الحرب مع رسول صلعم  
ومني يجب للصبي سهم في المغنم وعن كسهم ذوالقري فكتب عليه ابن عبيد بن رضى  
رضي الله عنهما انه لا حق للعبد في المغنم وانما يرضع له وان النساء كن كخزون مع رسول  
صلى الله عليه وسلم يد او ين احرق ويرضخ لهن لولا حق للصبي في المغنم حتى يتكلم وكتب  
اليه في سهم ذوى القري ان عمر رضى الله عنه عرض علينا ان تزوج من خمس ايماننا وان  
نقتضيه به عن مفر منا فابينا ذلك عليه الا ان سله لنا فابى ذلك علينا فبهذا نقول الا  
ان الصبي يرضع له كالعبد لما روى انهم كانوا يجعلون الصبيان من حمله الجيتن  
حتى يلقوا مسلم دخل دار الحرب بامان فاشترى صبي او صبية منهم واعتقه ثم استولى  
عليه المسلمون بعد ما نشأ الكافرون وخرج المسلم الى دار الاسلام فانما يكونان  
قبلا للمسلمين لانه ان تقدر عتقه فما حران فبذلك بالاسلام واذا اسلم كمن في دار  
الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك الدار وجعلوها دار الاسلام وله اولاد صغار وكبار  
فاولاده الصغار وما في يده من المتاع لا يكون واولاده الكبار روجته وما لم يكن في يده

من متاعه يكون فبما روى عن ابو يوسف ان رده لا يكون لانهم صاروا مسلمين تباع له  
واما متاعه الذي في يده فلا يتم لم يستولوا على نفسه كونه مسلما فلا يكون ثوبا لم يبيع على  
في يده واذا امنه الصبي فما منه اهل الحرب ان كان ما ذونا له بالقبال يبيع عندنا ولا يبيع  
عند الشافعي رحمه الله كافي سائر الفقرات وان كان مجورا وهو عاقل يبيع عند محمد رحمه الله  
وون غيره واما لم يبيع واما ان العبد المجور لا يبيع عند ابو يوسف وابي حنيفة رحمه الله  
الله وعند محمد والشافعي رحمه الله يبيع الله يبيع واما العبد المأذون له بالقبال يبيع بلا خلاف  
واما المراه حائره وكذا اما المعقود والزمنه ايضا جائز واذا ارتد الابوان ولحقا بولدهما  
الصغير بدار الحرب ثم استولى عليهم المسلمون فالولد في لانه صار مرتدا تباع لهما  
والصغير المرتد بغيره واما اذا بقيت الام في دار الاسلام سلمه لا يكون الولد فيها  
لان الولد ينفى مسلمانا لانه وكذا لو ماتت الام سلمه في دار الاسلام لم يكن الولد  
فيها لانها ماتت مسلمة فنفى اسلامها حكما وكذا لو كانت الام ذمية فمراثة وقد بقيت في دار  
الاسلام لا يكون الولد فيها لان الولد وان صار مرتدا تباع لبيه ولكن ينفى ذميا تباع لاه وكذا لو كان  
الاب ذميا فنقض البند لا يكون الولد فملا ينفى ذميا لانه وكذا لو ارتد الابوان ولحقا بدار  
الحرب والولد ما حلتا فانه يكون مسلما تباع لداره وقد مر شي من في الطلاق والطلاق  
واذا ولد لمرتدين في دار الحرب ولد لولدهما ولد ثم ظهر المسلمون عليهم يكون ولدا  
لاولادهم فبما لا يكون ولدهما فبما لا يكون ولدهما على الاسلام ولا يجبر ولدهما ولا  
الولد يكون مرتدا بارتداد ابيه اذا كان في دار الحرب كما يكون مسلما بسلام ابيه فيجوز على الاسلام  
كما لا يوين واما ولد الولد ولا يكون مرتدا لانه لا يكون تباع للمحدثي الارثه اذ لا يكون تباع  
له في الاسلام لانه لو كان تابعا لمحدثي يودي الى ما بيننا بهي ويكون انفس المسلمين بسلام  
اوم عليه السلام فاذا لم يكن تابعا لمحدثي حكمه حكم ساير اهل الحرب وسائر اهل الحرب كذا  
على الاسلام واذا ارتد الغلام المراهي عنه الاسلام صحت رده عند ابو حنيفة ومحمد رحمه الله  
وعند ابو يوسف رحمه الله لا يبيع وبها مسائلنا احدكما في الاسلام والثانية في الرد  
ثم اذا ارتد الصبي المراهي فاذا اودك كافرا لا يقبل ولكن يجنس وكذلك من اكره على  
على الاسلام هو بالغ لم يرتد لا يقبل ولكنه يجنس واما الاسلام الصبي العاقل يبيع عندنا  
بلا خلاف بين اصحابنا في احكام الدنيا والاحرة جميعا وعند الشافعي رحمه الله لا حكم  
باسلام وجه قول اصحابنا رحمه الله ان رسول الله صلعم وعاء عليا الاسلام وهو ابن  
سبع سنين فاسلم وحسن اسلامه وكان يفر بسلامه في سحره ويقول بقتكم الى الاسلام



طرا من غلبته ان حمل في المعنى الاسلام و... فوجب ان يصح  
منه وبيد ما اذا كان ابن خمس عشرة سنة ولا يلزم على هذا الصبي الذي لا يعقل لانه  
لم يوف الاسلام وينظر تمام هذا في باب احكام المذنبين من الملبس في باب ما صبت  
من الغنيمة ما كان المشركون اصحابه واذ اسبى الصبي من اهل الحرب واحدا من  
الاسلام دون ابويه ثم مات قبل ان يعقل الاسلام صلى عليه لانه لو لم يكن معه ابواه  
ولا احد مما فوات لا يصل عليه لانه تابع لابويه في الدين قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
تبعنا للمذنبين في كل ما بالدار فيصلي عليه وان كان معه ابواه او احد مما فوات لا يصل  
عليه ولانه تابع لابويه في الدين قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل مولود يولد فطرته الاسلام الا ان اراه  
يوداه او نجسا حتى يعرف عنه بلسانه اما شاكرا واما كفورا احرا ان الصبي يبيع له ما يحب  
يخرج في ارض الصبيان والنسوان والمجانين لان عمره رضي الله عنه وصف كخراج  
في جميع الاراضي ويؤخذ من ارض الصبي النقلة العشرة مضاعفا وكذا من ارض المرأة النقلة  
لان العشرة يؤخذ من ارض الصبي المسلم في ظاهرها وروية ومن ارض المسلم في الرويات  
اجم هكذا يؤخذ من الصبي النقلة العشرة مضاعفا وبخرية اغاوة  
تلف على الرجال ولا توصف على النسوان والصبيان هكذا فعل عمر رضي الله عنه واذ قال  
الايرس قتل قتيلا فكتب له قتل صبيته لم يبلغ الحكم بفساد سلبه وان قتل من ليا او جرح  
فكتب له سواء كان يستطيع القتال او لا يستطيع لانه مباح القتل في الوحيين عن القتال  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله بعث حسرة قال لا تقتلوا وليدا ولا شيخا كبيرا  
والولي المولود لقتل وكل ادمي مولود ولكن هذا اللفظ يستعمل في الصغار عادة  
وهذا جواب في الصبيان اذ كانوا لا يصلحون للقتال ولا يقدر روع على الصغار عند  
الصفين ولا يكونون رؤسا جيوشا كما اذا كانوا كذلك فيقتلون في سير قتال  
القاضي الامام ظهير الدين مسلم دخل دار الحرب با ما من فخر رجل من اهل الحرب  
بماه او عمة او حائلة او ام ولده قد قترها ببعها من المسلم المستامن لا يشترها منه  
لان الجرحي ان ملكها بالحق فقد صارت حرة مسلم دخل دار الحرب با ما من فخر رجل  
من احد صم ابنه او ابنته بطوع بكموا فيه واكثر من ثمانين على ان البيع باطل وقال ابو  
حسن الكري ان كانوا يرون جواز البيع فابيع جائز والافال بيع باطل والمختار انه  
لا يجوز البيع في الوحيين جميعا واذ لم يجز البيع ففي احرجه الى دار الاسلام قال بعضهم  
بكمته لان البيع وان بطل فاذا ذهب المشتري فذلك منه قهر فيملك بالغير وقال

الكثرهم يكون حرا والصحيح ان البالغ اذا كان برى جوار البيع يملك مطلقا لان الشري  
اخذه قهرا لما باعه البائع فخر فيملكه بالقبض ان كان البائع لا يرى حازه بجواب  
التفصيل ان اشتراه وذهب به كره حاكمه لانه ابتداء قهر على الجرحي في دار الحرب فيملكه  
وان ذهب به وهو طابع لم يملكه لانه لم يوحده القهر في دار الحرب وذكر في النوع الثاني  
من سير ما وبه يستل نعم الدين رحمه الله عن صبي حكم بسلامه تبعا لابويه ثم اذا وصف له  
الاسلام بعد البلوغ فقال الان عرف الاسلام بيل يكون له هذا ليلانه لم يكن مسلما  
قبل البلوغ قال لا لانه اذا لم يقر انه كان يعتقد بخلاف هذا بنين قوله الان عرفته  
يعرف فان الاسلام تبعا صله واذ اسلم الرجل وله ولد ابن صغير ابوه ميت او حي  
لا يصير ولدا له مسلما باسلامه ولا يصير فيه كالا ب وحي من المسائل التي ليس الجرحي فيها  
كالا ب وينظر في المتفرقات وذكر في متفرقات سير الذخيرة واحالة الى العيون اهل الشريعة  
استولوا على اهل الحرب من اهل الكتاب بفسق سببا بصغارا بغير ايمانهم فالصبيان على  
دين اهل الكتاب بمنزلة عبدة المسلمين اذ اسبوا لا يتحولون الى الشرك بالاسبيح اذا  
سبي المسلمون صبيان اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل اباهم ودار الاسلام  
واسلموا فابناهم صاروا مسلمين بايمانهم وان لم يجزوا الى دار الاسلام ولود حل حربي  
دار الاسلام ولو دخل ذميا لم سبي ابنه لا يصير الابن مسلما بالدار ومن دخل دار الحرب  
بامان وسرق صبيته واخرجه الى دار الاسلام فالصبي مسلم ولو اشتري هناك صبيبا واخرجه  
الى دار الاسلام فهو على دينه ولو ان جرحا دخل دارنا فامان وله عبد صغير فاسلم فهو فقه  
كافر ما لم يسلم هذه بجند في متفرقات سير الذخيرة صبي سبي وسبي معه ابواه او احد صم  
فمات لا يصل عليه الا اذا كان احرا بالاسلام وهو يعقل الاسلام واذ لم يسب معه احد صم  
يصل عليه اعلم ان الولد الصغير يعتبر تبعا لابويه او لاحدهما في الدين فان تقدم  
ما يعتبر تبعا لصاحب اليد فان عدت اليد يعتبر تبعا للدار لانه قد ارعنا اصل في الدين  
فلا بد من اختياره تبعا لغيره غير ان النسخة في الابوين اقوى فاذا انعدا فعلمه البيعة  
في صبي صاحب اليد اقوى اذا ثبت بهذا واذ كان معه احد ابويه يعتبر تبعا لهما لا للدار  
فيكون كافرا تبعا لهما وان لم يكن معه احد صم يصل عليه اذا مات لانه صار مسلما تبعا  
لدار عند انعدام الابوين ولو وقع في يد المسلم من جند في دار الحرب وحده ومات  
يصل عليه لانه مسلم تبعا لصاحب اليد عند انعدام الابوين وينتوي فيما قلنا اذا كان  
الصبي عاقلا او غير عاقل لانه قبل البلوغ تبعا لابويه في الدين ما لم يصف الاسلام ونوله



في الكتاب وهو يعقل الاسلام بدل على ان الصبي العاقل اذا اسلم يصح وهذا  
مذهبنا وتوله وهو يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله  
لا اله الا الله لا يخلو يعلم صفة الايمان وكذلك اذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام  
فلم تعلم لا يكون من الايمان وصفه الايمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام ان تؤمن بالله  
وملائكته وكتبه ورسله واليوم والبعث بعد الموت والفقر حرة وشركه من الله  
هكذا ذكر الكشاف في هذه الجملة في باب جعل الجنائز من جماع الصغير في مسائل الكرامية  
الصبي والمعتوه اذا اجبر بخله الماء لا ثبت النجاسة بقوله عقلة قد يكذب فلا يخرج  
صدقه على كذبه ولهذا لم تقبل خبر الصبي والمعتوه في الاحكام فان احدا من الصبيان لم يمتنع  
لم يرو عن رسول الله صلعم حديثا ولكن هذا ينبغي ان ينظر ويحكم فيه رواية فان  
وقع عنده انه صادق لا يتوضا وان وقع انه كاذب يتوضا وهذا اذا كان يعقلان  
واما اذا كانا لا يعقلان ينفق الى قوتها كذا في اسنان المبسوط صبي عاقل في يده  
شيء يسير لا ينبغي لغيره ان يشتره منه ما ياب له عنه لما اذا بيعه لان الصبي عاقل  
المبيع الا باذن الولي فان منه والا فلا وهذا في البيع اما في الهبة اذا كان يهب ذكرك  
الحال قال قال هو لا ياتي اذن في الهبة تقبل منه اذا وقع عنده انه صادق وان قال هو ولي  
اذن لي ابي بالهبة لا يجوز له ان يقبله لانه لا يملك ذكرك باذن الاب وفي القدرى ويجوز  
ان يقبل في هدية والاذن قول الله العبد والجارية والصبي وفي الهداية ولو كان المحر  
بنجاسة الماؤميا لا يقبل قول كاصبي والمعتوه ولا يجب العهر ولكن المحرم طلبا للمهر  
اما كذب في خبر الكافر فظاهر وقد ذكرنا بعض مسائل اخبار الصبي في اول هذا الموضع  
وفي اسنان المبسوط واذا مات الرجل بين النساء وليس فيه زوجة لا يباح  
لن ان يغسله كافي حالة الحياة فان كانت فيه جارية صغيرة لا تشتهى بغيرها الفصل  
حتى يغسله لان الصورة التي لا تشتهى بياح لها ان تنس جميع اعضاء الرجل الاجنبى حال  
حياته فكذلك بعد وفاته ولو كانت صغيرة لا تشتهى فلا يمس للنساء ان يغسلنه كافي حال الحياة  
لانه لا حرمل حورته ولا سائر بدنه وكذا اذا ماتت المرأة بين الرجال لا يباح لواحد منهم ان  
يغسلها فان كان فيه صغير لا يشتهى يغسله الفصل حتى يغسله لما بينا لان له ان يمس  
جميع اعضاءها حال الحياة فكذلك بعد وفاته وفي كراهية الهداية والصغيرة اذا كانت لا تشتهى  
بياح منها والنظير لما لا نعدم خوف العنته ويكره ان يمس الذكور من الصبيان الذرير  
والمحرر لان المحرم لما ثبت في حق الذكور فكذلك لا يباح للبس وصار صغير محررا حرم شعرها

سقيها افضى وقت امتحان ابي شمس سيق واول وقتة قال ابو حنيفة رحمه الله عليه  
لي به ولم يرو عن ابي يوسف ومحمد جهة شيئا واختلاف المشايخ فيه قال يعظم قول  
وقتة اذا بلغ سبع سنين وقال يعظم سبع سنين ويعظم عشر سنين ويعظم قول  
لم يعنوا وقتا وقال ان كان الصبي كمالا بطبعه لم يمتحن والافلا وان من حله السن  
وفي العيون غلام حسن ولم تقطع اجله كلها وان قطع اكثر من النصف يكون حنانا  
وان كان نصف او دونه لا يكون حنانا وفي صلاة النوازل صبي لم يمتحن ولا يمكن ان يحمله  
الا بشد يد حشفة ظاهره اذا اراد ان حشفة محتونا ينظر اليه الثقات واهل النظر  
من المجاهدين فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاضاح فانه لا يشد عليه ويترك  
وكذا الشيخ الضعيف من اهل المحسبي اذا اسلم وقال اهل السراة لا يطبق امتحان  
يترك وفي نوادر المستفنى احسن الصبي ثم طلت جلده ان صار كمالا بسنة خشفته  
تقطع وما فلا ولا يلبس بالاحصاء الجارية الكبيرة والصغيرة واما الصبي فلا ينبغي ان  
يحب ولا جلد كرجل في اسنان الذخيرة اختلف المشايخ في التسليم على الصبيان  
قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول حسن وقال بعضهم التسليم عليهم افضل وهو قول شيوخ  
قال الفقيه ابو ثعلبة نضر بن محمد السمرقندي رحمه الله وبه نأخذ اوفد روى عن انس بن مالك  
رضي الله عنه قال كتب مع الصبيان اذا جاء رسول الله عليه وسلم علينا وفي هبة فتاوى القاضي  
ضهير الدين رحمه الله اذا اهدى الصغير شيئا من المأكولات روى عن محمد رحمه الله انه يباح  
لوالديه وشبه ذكرك نصيبا والمأذون واكثر مشايخ تجار على انه لا يباح وفي كراهية الفحس  
اذا اهدى الفواكه الى البيت الصغير كل للاب والام الاكل اذا اراد بذلك برالاب والام  
لكن اهدى الى الصغير كفصا للهدية يجوز الذي بلغت به الصبيان يوم العدة فكل  
لما روى عن ابن عمر رضي عنهما انه كان يشترى جوزا لصبيانه يوم الفطر لمعونه به وباكل منه  
وهكذا فعل على رضي الله عنه يجوز فبهذا اذا لم يكن على سبيل المفارقة واما اذا كان فهذا  
الصنع حرام الاب اذا احتاج الى تناول ولده فهذا على وجهين اما ان كان في المصر  
واحتاج لفقره او كان في المفارقة واحتاج لعدم الطعام معه وله مال ففي الوجه الاول الحلال  
بغير شيء وفي الوجه الثاني اكل بالقيمة وقد ذكرناه في مسائل القصاص من هذا الكتاب  
وفي كتاب النكاح في واقعات الناطق ولا يمس ثقب اذن الطفل من البناء لانهم  
كانوا يفعلون ذلك زمن النبي صلعم من غير نكاح رجل كفى انه الصغير باي بكر وغيره كره ذكرك  
يعقل المشايخ لانه ليس لهذا الابن اسم بكر فيكون هو باله والعصبي انه لا يمس به فان البس



يريدون به النفاذ بصيراني الثاني كمال للمحقق في كمال لا يلبس بكى العيان اذا  
 كان لدا اصاب الصبيان لانه مداوة ودفع المصوف الى الصبيان هل يكبر ذكرنا في سائر  
 الطهارات في يوجع فواء صاحب الحيط الاب او الام اذا امر ولده الصغير لنقل الماء  
 من حوض الى منزل امه ودفع اليه الكوز فنقل قال بعضهم اما الذي في الكوز يكون ملكا  
 للصبي حتى لا ياكل لاب شربه الا عند الحاجة لان الاستدراك في الاعيان المباحة باطل  
 وقال بعضهم ان كان الكوز ملكا للاب يصير ملكا للاب ولصغير الابن كحرز المال به  
 كما لا جبر اذا حمل الماء يكون المستاجر محررا للمالك كذا يند في كذا في كذا اذا ملأ الصبي  
 الكوز من ماء الصبي فحوض ثم اهرق ذلك الكوز في حوض لاجل لاحد ان يشرب  
 الماء من ذلك الحوض حاشا الصغير قبل ان يجرى عليه القدر للصبي لا ابو له لقوله  
 تعالى وان ليس للان الاما كسى وبهذا قول عامة مشايخنا وقال بعضهم الان  
 ينفع بعلم ولده بعد موته لما روي عن انس بن مالك رده انه قال من جله ما يتفقد  
 المراه بعد موته ان يترك ولدا علمه القرآن والقلم فيكون لوالده اخر ذلك من غير ان  
 ينقض من اجر الولد شيئا ذكر في باب دعوى الاب والوصي من فتاوى رستيد الدين  
 صبي يحصل المال ويدفع الى امه والام تنفق على الصغير وتاكل معه قبل ان يلقه اوليقتين  
 غير زبادة لاجله وان كانت الام عاجزة والصبي يقدر على الكسب مضافا ما يكفي له والام  
 فلما حث في مال الصبي فاكل ولو لم يكن الام محتاجة الى ماله لكن حاطت ما لها حال الولد  
 واشترت الطعام واكلت مع الصغير ان اكلت ما زاد على حصنها لا يجوز ذلك لانها  
 اكلت مال التيمم في ادب المنطق الغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبي فحكمه  
 حكم الرجال وان كان صبي فحكمه حكم النساء قال السيد الامام ابو القاسم رحمه الله يعني كمال  
 النظر اليه عن شهوة فاما محلوة والنظر اليه لاعتباره شهوة لا يلبس به ولهذا لم يور بالنفقات  
 رد السلام من فروض الكفاية فاذا سلم على قوم فرد السلام بعضهم فان كان الذين حصل  
 رد منهم المكلفين بسقط عن الباقيين قياسا على سائر فروض الكفاية واما اذا حصل  
 الرد من الصبيان ان كان الصبي لا يفضل لشك انه لا سقط الرد عن الباقيين وان كان  
 هذا الصبي بمن يعقل جواب هل يسقط عن الباقيين اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يسقط  
 ومنهم من قال لا يسقط وقام هذا بنظر في تمام كتاب الكسب شيخ الاسلام ابي رحمه الله في  
 بيان فروض الكفاية وقد كنت فروض الكفاية في موضع على حده والله اعلم  
 اللقيط اللقيط اسم للولد الذي يوجد على قارعة الطريق او في المفازة او على باب المسجد

لا يعرف ابوه ولامه واللقط الاخذ يسمى به باعتبار ما له انه يلقط ورفع اللقيط افضل  
 من تركه بخلاف اللقطة فان تركها افضل من رفعها وان غلب على ظنه صباغ اللقيط  
 فواجب عليه رفعه ثم اللقيط حر ونفقته من بيت المال والمنقطة مبررة في الاتفاق عليه  
 لعدم الولاية ان يأمرة القاضي ليكون دينا عليه لعموم الولاية واذا ابي المنقطة ان ينفي  
 على اللقيط وسأل القاضي ان يقبل منه واقام البينة انه لقيط فنقضه القاضي ووجه  
 على يدي رجل وامره ان ينفي عليه على ان يكون دينا على اللقيط فان النقط رجل لم يكن  
 لغیره ان ياخذ منه لانه ثبت له حق الحفظ بسبب يده فان حاربه والى من منه فانه يدفع  
 الى الاول فان ادعى مدعي انه ابنه فالقول قوله يعني اذا لم يدع المنقطة نسبته لم قبل ان  
 دعواه تنقح في حق نفيه دون ابطال حق المنقطة وقيل يبني عليه بطلان يده واذا كبر اللقيط  
 ما عدا رجل فذلك ابنه لانه صار في يد نفيه فان ادعاه اثان ووصف احدهما علما  
 في حده فاولاه به ولو سبق دعوه احدهما فاولاه ولو وجد مع اللقيط مال فوضعه  
 القاضي على يدي رجل او على يدي المنقطة وقال اتفق عليه سنة هو جائز وهو مصدق  
 في نفقة مثله وما اشترى من ذلك من طعام او كسوة فهو جائز عليه وبهذا احكام ثلثة احدهما  
 ان المال الذي وجد مع اللقيط يكون له والثاني ان نفقته يكون من ذلك المال والثالث  
 ان المنقح اذا قال انقحت عليه كذا فهو مصدق في نفقة مثله لانه آبه والقول قول  
 الامين وليس كذا اذا كان اتفق عليه من مال نفيه لم يرجع عليه ثم قال انقحت عليه كذا  
 وكذا فانه لا يصدق في الابنة لانه اراد الضمان على اللقيط وبهذا كذلك اراد في الوفاق عمنه  
 فافترقا ولو ادعى المنقطة ان اللقيط عبده ان لم يقر بانه لقيط فالقول قوله لان الصغير  
 لا يملك فهو وسائر الاموال سواء فاذا كان في يده فهو ملكه ظاهرا فيكون القول قوله فاما  
 اذا اقر انه لقيط ولا يصح دعواه لانه ثبت حرته ظاهرا ولو بلغ اللقيط واقترانه عبدا  
 ان لم يجبر عليه حكم الاحرار من قبول سهاويه وضرب فادفعه ونحو ذلك يصح اقراره وان  
 اجر عليه من احكام الاحرار كسرى لا يصح وان ادعت امرأة اللقيط انه ابنها لا يصدق  
 الا بالبينة وليس بهذا كاجل لان المرأة ادعت النسب على غيره فاقترانها على غيره  
 لا يجوز لان النسب الى الابا واما الرجل فقد اقر على نفسه فكان القول قوله وذكر غيره ان  
 نصر محمد بن سلام انه صح في هذه المسألة فقال لان المرأة لا يملك الفصل فملك الوصل  
 ايضا والرجل يملك الفصل فملك الوصل بيانه ان المرأة اذا قالت لولدها هذا  
 ليس مني فانه لا ينقطع النسب فيما بينهما باللعان ولو قال الرجل مثل ذلك ينقطع نسبه

المنقطعة



باللعان وحكى ان امرابسم قدس يقال له استحي بن احمد كانت له مناظرة في داره  
فاجتمع واحد في هذه المسألة بهذه الكلمة في مجلسه فاعرف فقال له الكعبة فضيل له  
قالها ابو نصر محمد بن سلام فبعث اليه باربعة الالف واربعة واربعم وليس على الذي البقط  
اللقيط وارباه عقل ولا ميراث لانه لم يصير وليا بالترسة والالفاظ فهو وسائر الناس كوا  
واللقيط ادركت فهو في شهادته وجنائه وتجنائه عليه وحدوده كما يحرم المسلم لانه  
حر ويحد فاذا كان اللقيط في نفسه ولا يحد فاذا كان في غيره فافاد في مصر من اعمار  
المسلمين بكم بسلامه سواء كان الواجد مسلما او ذميا ولو وجد في بيعة او كنيسة وفي قرية  
من قرى اهل الزمة حكم بكونه ذميا كان الواجد مسلما او كافرا بهذا في رواية وفي رواية اخرى  
اعتر الواحد دون المكان وقال ان كان الواجد مسلما حكم بكونه مسلما في اى مكان وجد  
وان كان الواجد كافرا حكم بكونه كافرا في اى مكان وجد في كل موضع حكمنا بكونه مسلما  
مجر عليه احكام الاسلام حتى لو مات قبل ان يعقل يعطى عليه وفي كل موضع حكم بكونه كافرا  
يفتنه جميع احكام الكفار في حقه حتى لو مات قبل ان يعقل لا يعطى عليه ولو وجد في موضع  
فيه مسلمون وكفار حكم بكونه مسلما استحي ما ولا يجوز ترويج المنطق لانعدام مسست الولاية  
من القرابة والملك والسلطنة ولا يجوز تصرفه في مال اللقيط اعتبارا بالام ويجوز ان  
تضيق له الهبة لانه يقع محض ولهذا يملك الصغير بنفسه اذا كان عاقلا ويملكه الام ووصيها  
ويسلم في صناعة ولو احرره ونذر رواية الفذوري في تحقيره وذكر في كراهية اجماع مع الصغير  
لا يجوز ان يورثه وهو الاصح وفي كراهية الهدية ومنه كان في يده لقيط لاب له فانه يجوز فضله  
الهبة والصدقة واصل هذا ان تصرف على الصغار انواع ثلاثة نوع هو من باب الولاية  
لا يملك الا انه هو ولي كالتكاح والبيع والسواى الفنية لان الولي هو الذي قام مقامه  
بانابة الشرع دفعا لاجتهد ونوع اخر ما كان من ضروره حال الصغار وهو شرعا لا يملك الصغير  
منه ويبيعه واخاره الصغار وذلك جائز متى بقوله وينفق عليه كالاخ والعلم والمنطق  
اذا كان في حجرهم واذا ملك هو لا هو هذا النوع قالوا اوله به الا انه لا يشترط في حق  
الولي ان يكون العبي في حجره ونوع ثالث ما هو يقع تقع محض كقوله الهبة والصدقة والبقي  
فمن املك المنطق والام ومن بقوله من الاخ والعلم والعبي تنقب اذا كان يعقل لانه اذا كان  
نفسا فالابن باحكم فتح باب الاصابة نظرا العبي فملك بالعقل والولاية والحجر وصار في  
منزله الانفاق قال ولا يجوز للمنطق ان يورثه ويجوز للام ان يورثها ان كان في حجره ولا  
للم علم لان الام ملك ابلا ف منافع بسلامه فالول ان يملك ابلا فما بعوض ولا كذا نكت

المنطق والعلم وما في شئ منه في مسائل الاجارات ان شاء الله تعالى وفي النوازل المنطق  
اذا امر كنان العبي فملك العبي نفسه لانه ليس له في هذه الولاية والله اعلم في مسائل الامان  
اذا كان العبد الابن ملك العبي فوره رجل من كسرة ايام فصاعدا يجب اجعل في مال العبي  
لان المنطق خلصت له فصاعدا او عمل له احد باحر وبعضه الاب او الوصي من ماله  
والوصي اذا جاد بالعبد الابن للنعم فلا جعل له لان الرزق عليه وكذلك الذي يقول العم  
لان الرزق عليه ايضا وكذلك لو روى السلطان عبد العبي العاقل لا يجب اجعل لانه فعل  
ما هو واجب عليه والابن اذا روى ابقا لابي له يستحق اجعل والاب اذا كان هو الرزق  
يستحق اجعل اذا كان الابن كثير انوس المسألة في الكتب بهد هو الصحيح لان خدمة  
الاب واجبه على الابن ور العبد الابن من حلة اخذته فيكون واجبا على الابن فلا يستحق  
اجعل واما الاب فلا يجب عليه خدمة الابن فيستحق به اجعل وينظر عام بهذا في كتاب  
الابن من مبسوط صدر الاسلام الى السيد واذا روى امانة البقة مع ابنها ان كان صغيرا  
رضيها لا يستحق الاجعلا واحدا لانه لم يرد الاشخصا واحدا وان كان غلاما قارب  
الحكم اب مع امه يستحق جعلين لانه روي شخصين رجل ابن له عبد فوصيه لانه الصغير  
يجوز اذا كان الابن في عياله لانه لا يحتج الى التسليم فان حق القبض فيما وهب  
لانه الصغير للاب وقبضه قائم لان القبض لا يبطل بالاباح مادام الابن في دار  
الاسلام واعلامه بمنزلة القبض بخلاف ما اذا ابراغ من ابيه الصغير فانه لا يجوز لابن  
البيع قبض فكان وقبض الاب قبض امانه فان العبد اذا اهلك بعد التسليم معر على شتر  
الثمن ولو يملك قبل لا يقرر الثمن وقبض الامانة وون قبض الفمان فلا يوجب ذلك  
عن قبض الفمان وتام بهذا ينظر في كتاب الابن من شرح صدر الاسلام ابى السراج  
والله اعلم في مسائل العتق والدية والمنطق العبي المغضوب اذا وقع في الماوع في الفتيق  
العاصب بخلاف صبي الودعة وفي غيب العدو ولو غيب العدو ولو غيب عبدا  
عبدا صغيرا فالنحا لا يفرق الفصان وفي فتاوى ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله لو غيب  
من صبي شيئا لم يورثه عليه ان كان العبي من اهل الخط مع والافلا ويكون بمنزلة ما لو وقع  
السرح عن ظهر الدابة للغير ثم اعاده الى ظهر الدابة للغير ثم اعاده الى ظهر الدابة  
لا يصح وان كان العاصب استهلك الغصب حتى ختم القصة برفع القيمة الى العبي  
ان كان العبي ما فوننا في التجارة صحيح ويرى من ضمانه وان لم يكن ما فوننا له لا يبر  
الان دفع القيمة يضمنه التملك وهذا ذكر المسألة في عامة الفتاوى وذكر ابو زبير



في مسأله النكاح بغير ولي من كتاب السرار ان الصبي اذا استوفى فيه لا يصح ولو غيب  
ولو غيب من عبد مجوس شينا لم رده عليه ثمنه من الفخار في بيعه اجماع في الفتاوى وفي  
قواعد صاحب المحيط رجل امر صبياً بقتل مال ان يضمنه الصبي ثم يرجع على الامر وفي  
جوابات فتاوى قاضي فصل فصل اطلاق المحسن ولو امر صبياً بقتل شخص فقتله عزم كان لولي البه  
ان يرجع على الامر وفي الفتاوى الصبي حاله فساد وقال افصد في قصده فصد امغناقات  
من ذلك السبب يجب دية على الفضاو وكذلك العبد يجب قيمته على عاقلة الفضاو وفي كتاب  
الفتاوى صبي اخذ وجاهه ان لم يملكها من مكانها ثم ارتكبها حتى صاحت قال القاضي الامام  
في التبرين يضمنه وبنه افق وقال صاحب المحيط لا يضمن ما لم يملكها قال القاضي الامام في الدين قول  
قول ابن يوسف رحمه الله وقال قاله صاحب المحيط قول محمد رحمه الله وفي نوادر الشيخ الاسلام  
برهان الدين رحمه الله ناسبه استر كى را براد استورى وكمبردين ميان اين استور را  
ايلاک کرد هل يضمنه الصبي قال نعم يضمنه وفي فتاوى الفقهاء جعفر رحمه الله لو وضع كميناً  
في يد صبي فقتل نفسه لا يضمنه ولو غترته حتى يضمنه وفي فتاوى ابن جعفر الكبير رحمه الله صبي  
صبي قائم على سطح او حائط صاح به رجل ففزع الصبي فوقع ومات لعزم الصالح وبنه وذلك  
على عاقلة وكذلك لو كان على الطريق فمرت دابة فصاح لها رجل فوطئته الدابة يضمنه الصالح  
وبنه وهو على عاقلة وبهذا المسألة في مجموع النوازل وبأني بعد هذا في منه بخلاف وفي فتاوى  
ابن جعفر ايضا صبي بال على السطح فخرج البول منه المنياب فاصاب بوب رجل فافسده  
لعزم الصبي في ماله فغان لم يكن له مال يكون دية عليه يؤخذ منه اذا السر وفي النوازل لو  
صبي سها فاصاب عين امرأة لا ضمان على والده والتايب في ماله وان لم يكن له مال فنظرة  
الامسة قال وانما اوجب في ماله لانه لا يرى للبع عاقلة ولقول العاقلة للعرب لانهم يهاوون  
وفي العيون لو ادخل صبياً او نكاحاً او منغى عليه في ادره فسقط البت قال محمد رحمه الله  
يضمنه في الصبي والمنغى عليه ولا يضمنه في النائم وفي مسائل الفخار في فتاوى الديناري  
رب دين كمد لون را بر دكسيم من بيار وكه خود را بر دى اين كه را كركت وور قال  
وبت لروى دبر عاقلة وي لازم سود وانه اعلم وفي غريب الرواية لو غصب حمار صغير  
ضمنه الا اذا مات خفف انما قال الفرق والفرق والقتل اذا قتله قاص فانه يضمنه وقد مر  
شيئاً منه في اول الفصل ولو غصب مكاناً صغيراً او كبيراً لا يضمنه في باب غصب الملبس  
والعبد وبناته في ذلك من جنابات بجامع الصغير رجل غصب صبياً فمات في يده كى  
او فجاهه كشيء عليه وان مات من صاعقه او نكسه صبياً فمات وبنه وقال زفر

رحمة الله لا يجب وهو قول الشافعي رحمه الله صبياً فاسا على ما اذا مات كى في يده ولنا انه سبب  
لفعله لان هذه الاسباب تخررها عادة والولى بحفظ الصبي عن هذه الافات فكان النكاح  
بازالة اليد الحافظة والتفريق من هذه الاسباب والنقل الى المسبعة ومكان الصواعق  
سبباً لها كما هو مسعد في هذه النكاح فيضمنه بخلاف ما اذا مات كى او فجاهه لان  
المهنة لا بد فح لها ندر كى في مكانه حتى قالوا لفظه الى موضوع تغلب فيه كى والامراض يكون  
ضامنا وان غرق في ما او احترق او سقط من سطح اما شبيه ذلك فتونه الصواعق وذكر  
السيد الامام ابو القاسم رحمه الله في كتاب الحلال لو بعث غلاماً صغيراً بغير اذن  
اهله الى جاه فارفق في فوف بيت مع الصبيان ووقع ومات يضمنه وفي ديات الواقعات  
في باب ما يجب الدية او كفارة وفي املاء الحسن في رجل صاح بصبي وهو فوق حائط  
فوقع فمات قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر والشافعي رحمهم الله كشيء عليه  
وفي نوادر ابن رستم على حائط فصاح به رجل فقال لا تقع فوق لا يضمنه ولو قال فوقع  
يضمنه في ديات العيون ولو جذب صبياً من يديه والاب يسكه حتى مات قال محمد  
قال ابو حنيفة رحمه الله دية الصبي على الذي جذبه وبشره ابوه فان جذبه الرجل وجذب  
ابوه حتى مات فالدم عليهما جميعا ولا يرث ابوه منه وفي ديانة النوازل والجامع  
في الفتاوى عن يضمنه صبي مات في الماء او سقط من سطح فمات قال ابن سبع سنين  
او نحوه فانه يحفظ نكته وان كان لا يقبل فمات في شيء من ذلك فعلى الوالد كفاية  
وان كان في حجر احد صبا فاكفارة على الذي في حجره خاصة وعنه ابن بكير الكشاف  
في الوالد ان اذا لم يتعاهد الصبي حتى سقط او وقع في نار قال لا ارى على الوالد  
غنيا وقال ابو نصر عليه الكفارة وقال ابو القاسم عليه الاستغفار والتوبة قال  
العقبة وبنه اخذ وقال نصير اذا وضعت الام الصبي بين يدي الاب والولد يقبل  
ندر غيرهما فلم يعجل الاب للصبي فلهما حتى مات من جوع قال اب انم وعليه عتق رقبة  
والتوبة وان كان الصبي لا يقبل نكاح غيره وهي تعلم بذلك فالام على الام وعليها  
عتق رقبة في ديات النوازل وفي غصب اجماع في الفتاوى في مسائل ثم الدين  
صبيان في مكتب في زمان البر وقال المعلم لو اجد هذه القوطه وشدها بهذه الكوة  
فدخل فضاغت لا يضمنه المعلم ولا الساد وفي جنابات الفتاوى الصغير قال لصبي  
محجور احد هذه الشجرة وانقضى لي ثماراً فصعد وسقط كيب الدية على عاقلة اذا  
وكذا هذه الشجرة وانقضى لي ثماراً فصعد وسقط الدية على اذا ما وكذا لو امره بكل



شي أو كسر حطب من غير إذن ولية قتل الصبي ولو لم يقبل له القرض لما ناراها ولكن اصعد  
هذه الشجرة أو قال لا اصعد وانقص لنفسك فقط ومات اختلف المشايخ رحمهم الله  
في وجوب الضمان والمختار في المسألة الضمان وذكر في النوادر رجل مر في قريته بوقر  
من قصب وقد اوقد الصبيان نارا في السكة فالتواكبت منها في العصب فاخذته فدخل  
الحار كيب سطح فونه حطب فارفعت النار الى الحطب فاخذته فالتواكبت الحطب من  
السطح فاحترق الحار فان كان الحطب الذي القى على الحار يوقد مع العصب فليق النار  
وملأ الحطب بضمنا جميعا لان الحار احترق بفعلها وهكذا ذكر المسألة في عتب  
الجليل ذكر الفقه ابو الليث في فتاويه فصار وضع الثوب على اجس والحائون  
واقعد ابن ابيه للحفظ وغاب القصار فدخل ابن ابيه الحائون الكسفل فظطر الطرار  
الثوب قالوا ان الحائون الكسفل كاله لو دخل النار لا يغيب عن عينه الموضع  
الذي كان فيه الثوب يكبر فيه الضمان كالله الذي اقعد القصار  
ضمة الى القصار ابوه او امه او صتيه او لم يكن له احد من هؤلاء وكذا القصار ماله في  
فالضمان على الصبي لانه ضيع بترك الحفظ الواجب عليه ولا ضمان على القصار لان له ان  
يحفظ الثوب بعد ذلك الصبي ولا يضمن القصار بترك الشاب عند الصبي قال القاضي  
الامام في الدين رحمه الله في فتاويه وهذا الجواب انما يضمن اذا كان الصبي مازوا  
له لان الصبي المادون له يواخذ ضمانا بصيغ الوديعه اما اذا كان مجورا فانه لا يضمن  
فانما يكسبه بها كالودع سارقا على الوديعه او راى ان تارها خذ الوديعه وهو يضمن  
على منعه فلم يمنع لم يضمن اذا كان مجورا فاذا كان هذا الصبي مازونا كانه الضمان على  
الصبي ولا يجب على القصار وان لم يكن الصبي مضمنا به مازونا ولم يكن في عيال القصار  
ولا تلميذ له ولا اجير الا ان القصار احديده واقعد حافظا للحائون فالضمان على  
القصار لانه لا يحفظ من ليس في عياله بغيره من ملكه وان كان حائون الصبي كسبت  
براه مع وحوله في ذلك الموضع فان كان الصبي مضمنا اليه فلا ضمان عليه واحده منها اما القصار  
فلانه يحفظ بيد من في عياله واما الصبي فلانه لم يترك حفظه لما كان الموضع الذي دخل فيه  
كسبت يرى التون وبعض مسائل وجوب الضمان للصبي وعليه يأتي في مسائل مجتبه  
ان شاء الله تعالى وذكر في غصب المستحق رجل غصب صبي حرا فقتله في يده رجل حطا  
فلما وليا الصبي ان تبوه عاقلة انما انا تبوه عاقلة الغاصب رجوا عاقلة القاتل  
وان قتل الصبي نفسه ورثته على عاقلة الغاصب ولا يرجون بها على عاقلة الصبي ولو قتلته

رجل عدا كان اوليا الصبي باجبار ان ساءوا فتلوا القاتل وان شاءوا ان تبوه عاقلة  
الغاصب بدية ويرجع عاقلة الغالب بها في مال القاتل ولو ان الصبي قتل في يد الغاصب  
رجلا ثم روى على ابيه فقتله عاقلة ويقتله لم يكن له الرجوع اليها على الغاصب قال وكان ينبغي  
ان لا يضمن الغاصب شيئا مما وصفنا في الصبي الحرة ولكن تركز الفيصل فيه  
في كل شيء اني عاقلة وعلى شئ من يديه بوجه من الوجوه ماحلا الموت او امر ينزل به من السماء  
ليس من اعمال الناس رجل امر صبي ان يقتل نفسه فقتل قاله في عاقلة الامر وكذلك  
لو امر عبد ان يقتل نفسه صبي ماذون له امره بقتل ان يخرق ثوبا فقتل بغيره الذي حرف ويخرج  
به على الذي امره هذه جملة في غصب المستحق في جنابات الفتاوى الصغرى رجل غصب  
صبي حرا فغاب عن يده خمس الغاصب حتى يجي به او يعلم انه قد مات وفي غصب المستحق  
رجل جاد امره رجل ابنته وهي صغيرة فمدها واحدا منها من منزل ابوها او زوجها  
قال اجس ابا حتى ياتي بها او اعلم انما ماتت وفي غصب فتاوى القاضي الفصاه في  
الدين رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة له بغيره اذن اهل الغلام وراى الغلام غلاما فانهى اليهم  
واربى سطح بيت فوقع فأت منته الذي بعثه في حاجته لانه صار صبيبا لا يستعمل وسئل  
الشيخ ابو الفضل الكرماني رحمه الله عن رجل قال لصبي اذهب الي هذه الحوض وات له بما فيه  
فخرج فعلى المرسل الدية على عاقلة قال لانه لا يكون اذ في حال ما ذكر في المضاربة لو دفع الاجرة  
مالا مضاربة وهو غير ماذون فذهب ليتصرف فمات في الطريق يجب الدية على عاقلة  
رب المال والله اعلم في **مسائل الوديعه** ها ذكر في جنابات الجامع الصغير في  
باب غصب المدبر والعبد والجنابة في ذلك صبي محجور عليه وهو يعقل او دعي عبد افقتله  
كانه عاقلة القيمة وان اودع طعاما فاكله لا يضمن وقال يوسف والشافعي رحمهما الله يضمن  
وعلى هذا الخلاف اذا اقرضه شيئا وسلمه اليه وباعه شيئا وسلمه اليه كاشه ملكه وهذا اذا كان  
عاقلا فان لم يكن لا يضمن في قولهم جميعا هكذا ذكر القاضي الامام في الدين رحمه الله في شرح  
للجامع الصغير وذكر شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله في هذا الباب ايضا من  
جنابات الهداية هذه المسألة قال قال محمد رحمه الله في اصل الجامع الصغير صبي قد غفل  
وفي الجامع الكبير وضع المسألة في صبي ابن ابي بكر سنة وهذا يدل على ان غير العاقل  
لا يضمن بالالتفاق لان التسلط غير معينه وفعله معتبر فاذا ذكر في الهداية في غير العاقل  
يختلف ما ذكر القاضي الامام في الدين رحمه الله وفي مختلف لرواية وضع المسألة في  
مطلق المال غير مقيد بالطعام وذكر شيخ الاسلام على البخاري رحمه الله في المبسوط والاعا



في المصنف الذي يعقل اما الذي لا يعقل فلا ضمان عليه بالاجماع وفي ودعيه شرح  
الطحاوي من ادعى عبد صبي ما لا يملك في يده فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلك  
الصبي فانه ينظر ان كان ما ذواته في التجارة ضمن بالاجماع وان كان تجورا عليه وكذا  
قبل الوديعة بان وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن وليه فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله لاني حال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن له حال واجمعوا  
على انه لو استهلك مال الغير بغير سابقه الا بداع ضمن في الحال ولو كان الوديعة عبدا فقتل  
صبي كانت وبنه على عاقلة وان جنى عليه فمادون النفس كان ارش في مال الصبي  
في قولهم جميعا ذكر الحكم في هذه المسئلة في عدة الادلة في مسند ابي داود الصبر ولو ادعى  
عند صبي تجورا عليه مالا فبلغ الصبي واستهلكه يضمنه وكذا لو ادعى عند صبي تجورا عليه مالا  
فاذن له الولي فاستهلك بعد الاذن يضمن بالانفاق وذكر في الهداية وعلى هذا خلاف  
الافاض الاغارة وفي مجلس القاضي ابي جعفر الاستمروسي رحمه الله افترض الصبي المادون  
له واستقرضه جاهر وهو كالباني في هذا وان كان تجورا فانه لا يبيع اقرضه ولا استقرضه  
فان افترضه انسان فمادام عينه باقيا كان لصاحب المال يسترده عندهم جميعا فاما اذا  
انفق او ايلقه فلا ضمان عليه خلا لابي يوسف رحمه الله فان عنده اذا انفق او ايلقه  
كان له ان يرجع عليه لضمان ذلك وان يملك المال القرض في يده ينفق لاصحان  
عليه بلا خلاف بينهم ومنه استقرض الصبي التجور عليه والعبد التجور عليه كتب في  
مسائل تجر من هذا الكتاب وفي ماسس النظم مني الفقه وعلى هذا خلاف اذا  
بلغ من صبي تجورا عليه شيئا وسلم اليه واستهلكه الصبي فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يضمنه وعلى هذا خلاف الا بداع عند محمد وعليه  
الا انه لا يضمن في الحال عند محمد ويضمن بعد العتق وعند ابي يوسف رحمه الله يضمن به في الحال  
وذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح الاصل في عايداع الصبي التجور عليه اجمعوا لو ترك محظوظ  
لا يضمن بان ول سارقا على الوديعة ولو باع من عبده تجورا عليه طعاما فاستهلكه لا يضمن في الحال  
ويضمن بعد العتاق والا بداع عند ابي صغير كالا بداع عند محمد في الحكم والا بداع عند  
المدهبر وام الولد كالا بداع عند محمد وعليه العبد التجور عليه والصبي التجور عليه اذا قبل الوديعة  
بان الولي والمولى واستهلكا يضمنان في الحال بالاجماع هذه جملة في ودعيه شرح شيخ  
الاسلام ابو بكر وذكر ايضا اذا استهلك الوديعة من عيال المودع لا يضمن المودع  
ويضمن المستهلك صغيرا كان او كبيرا او عبدا تجورا عليه وذكر في ودعيه الفناوي الصغرى

الصبي الذي عاين المودع اذا استهلك الوديعة او حطه يضمن وهي من اشكال  
ايداع الصبي والعبد التجور عليه من اجماع الكبيير صبي ابن ابي حنيفة سنة بعض السبع والثلث  
تجورا عليه او دعه رجل الف درهم فاذا ركن فأت ولم يدر مال الوديعة وله مال كثير فلا  
ضمان عليه في مال الا ان يشهد الشهود انه ادرك وهي في يده في نصيب الوديعة وبنه  
في ماله اذا لم يدر ما صنعت والمعتوه كالصبي واذا كان الحقة ما ذواته في التجارة  
والمال كالحق يضمنه وان لم يشهد الشهود انه ادرك وهي في يده وكذا الحكم في  
المادون له وينظر في ودعيه الذخيرة ولو ان عبدا تجورا عليه او دعه رجل مالا ثم  
اخفق المولى ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله وان مات وهو عبدا فلا  
شئ على مولاه الا ان يعرف الوديعة بعينها فيمات على صاحبها وان اذن له المولى  
في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده  
بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات ومترك مالا فالوديعة في ذلك الحال  
وفي ودعيه واقعات الناطق اذا ادعى عبد التجور عليه مالا ثم اذن له المولى ثم مات  
العبد ومترك مالا وعليه ديون ان كانت الوديعة راوفا في مدة الاذن فهو اسوة  
الزمام والافلاشي له وكذا الوداع صبي التجور عليه مالا ثم ادرك وذن له ابو دة في  
التجارة ثم مات فذلك باب ما يكون فيه المولى صبي عبدا ومالا يكون منه متركات  
البواب اجماع اذا كان للعبد ودعيه عند رجل او عصب منه الف درهم او مائة درهم  
فرض او دين من ثمنه بيع فاقرا له عده مال ان الذي دفع اليه المال عبدا هذا الرجل صدق  
المولى فان القاضي لا يامر الذي قبله المال بدفع المال الى المولى عينا كان او دينا لان العبد  
هو صبي فباني يده هذا اذا اقران المال وصل اليه من جهة عبده ولم يفر يكون ذلك ملكا  
للمقر له وكذلك لو اقر يكون ملكا له بان قال هذا ما كنت عنده منك عبدا ودفعه الى وصي  
بذلك صاحب المال لا يجزه القاضي على التسليم الى المقر له لانه اقر بانه ماله لكنها تصادقا  
على انه وصل اليه من جهة الغائب فقد تصادقا على انه ليس بحجم كما ادعى عينا في يد ان فاقرا  
ان فلانا او دعه او عصبه من فلان او دعه او عصبه من فلان وصدق في ذلك لا يتقرب حتما  
كذا هنا وذكر في المبسوط عبدا ادعى عند انسان ودعيه وغاب فليس بمولاه ان ياخذ ما  
سواء كان العبد مافوتاه او تجورا عليه لان العبد ادعى له بد كنية فلا يكون لمولاه ان ياخذ  
من المودع مالم يخبر العبد وذكر في ودعيه الذخيرة وهذا اذا لم يعلم المولى ان الوديعة كسب  
العبد فله ان يحل الاخذ وكذا اذا علم المولى انها ماله كان له ان ياخذ ما وفي ودعيه العودة امه



اغترت سوارين من ذهب مال اكتسبت من بيت المولى واودعت رجلا فملك  
ضمنه المودوع لانها مال المولى وفي باب الدعوى والشهادة في العبد المادون له  
من فتاوى رشيد الدين رحمه الله عليه دفع مال المولى الى رجل فجاء المالك يسترد  
منه وقد اقص المولى ان عبدي دفع اليك ليس له ان ياخذ منه ولو دفع اليه  
ذلك الرجل لا يجوز لان بد العبد معتبره والواجب على الاخذ الرد على قبض منه وان ائتم  
دفع اليه اليه واودع المولى انه ملك فان اقام البينة انه ملك قبض منه الا اذا اقام  
المدعى عليه بينة ان عبدا دفع اليه فدينه يندفع دعوى المالك عنه بنده كي مال دكر  
غضب وجواحه هو وادو بنده غائب شحدا واد مال بر حواحه بد دعوى في كند كد  
بنه لو مال من كبره است وبنود اده توب من ده وجواحه مهر است كد ملك  
مدعى است وبنه بنه واده است شمع الدعوى عليه وان كان العبد عاملا بجاه  
ما اذا توافقا على ان المال وصل اليه من جهة عبدي المدعى لان ثم توافقا انه مودع من جهة  
القاب اما مال المولى يزعم ان المال اخذ من عبده نفسه والمولى فيما ياخذ من عبده لا يجوز  
ان يكون مودعا او غاصبا بل يكون اخذ على وجه التملك فان قبض حصيها كما اذا قال ذو  
البه مال مالك اشترت به من فلان ولو قال ذوله مد المال او دعنى عبدي فلان ولا ادر  
ايه لكت ام وصدقة المدعى ان عبده اودعه اياه واقام المدعى بينة انه مال نفسه له  
ويخرج المال اليه لما ان ما ياخذ المولى من عبده يكون على وجه التملك فان قبض حصيها  
الاب والوصى والقاضي يكون ادراع مال الصغير ينظر في دويعة الفتاوى والصغرى  
وفي النوازل احرارة او ادعت صبية من بنات كنه فاشتملت لثني فوكت الصبية  
في الماء الاضمان عليها فروج بين هذا وبين الغصب المودع اذا وضع الوديعه  
على يد ابيه الصغير هو لو ملك اذا كان يعقل ويعبط يحفظ ولا يشترط ان يكون في عياله  
ويحصل ان في المرأة وولده الصغير لا يشتر المسكنه والنفقة حتى انه لو دفع الوديعه  
الى ابنه الصغير الذي ليس في عياله لا يضمن لان يد بيع الى الاب وان لم يكن في عياله لكنه  
يشتر ان يكون الصغير قادرا على حفظ وكذلك لو دفع المرأة وهي مسكن في محله اخرى  
ولا ينفق عليها فلا ضمان عليه لو ملك كذا في المحيط وكذلك لو بعث الوديعه على يد ابنه  
الصغير لا يضمن وان يكن في عياله وان كان الابن مورا ان كان في عياله لا يضمن وان  
لم يكن يضمن والقاضي اذا قبض اموال البناني واودع ومات مجمل ياتي في مسائل  
باب القاضي ان شاء الله تعالى **في سائل العارية** وكثر النوازل ليس لوالد

الصغير

ان يعير مزارع ولده الصغير فرق بينه وبين المادون له فان له ان يعير والوصى ان اعاد  
المادون من تولد التجارة فاما اعارة الاب مال الصغير ليس من نوازل التجارة  
في مال الصغير كذا ذكر في رعاية النخس وذكر في باب المعصيات من بيع شرح الطحاوي  
ان الاب والوصى يملك ان يعير مال النخس وفي متفرقات عارية الذخيرة للاب ان يعير  
ولده وهل له ان يعير مال ولده اختلف المتأخر فينه قال يعظم له ذلك وعاقبهم  
على انه ليس له ذلك في اول وكاله شمس الائمة لعلوان رحمه الله وفي فوائد صاحب المحيط ذكر  
شمس الائمة في كتاب الوكالة للاب ان يعير ولده الصغير وليس له ان يعير ماله قال  
وفا ويل هذا اذا كان في ذلك في تعليم امرقة بان دفعه اليه استاذ ليعلم الحرفة ويجوز استاذوه  
اما اذا كان بخلاف ذلك فلا يجوز وفي رعاية الفتاوى الصغير صبي استعار من صبي ثوبا كذا ذكر  
والنخس وكذا فاعطاه والمستعار يعير الدافع فملك في بد الصبي كان الدافع مادونا  
له صح الدفع منه فكل المخلات حاصلا سليلط ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن الثاني  
ايضا لما قلنا وان كان الصبي الدافع يجوز عليه يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالاختار ايضا  
لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب وذكر في العدة ولو استعار الوصي دابة  
من رجل ليعمل بها من اعمال النخس جاوز الحد الذي ذكره حتى صار غاصبا وعطبت الدابة فالغصنة  
في مال النخس واديت باب مكاتبه الوصي من عثمان صدر الدين ابى اليس رحمه الله في ابنا المال  
ان بعض اصحابنا قالوا ان الوصي لو اخذ دابة انسان كاستعملها في حاجة النخس فماتت  
الدابة يضمن النخس دون الوصي ولا يجاد يصح هذا لان الغاصب هو الوصي دون النخس حليفة  
وحكم فلا يجب ان يضمن النخس في الغاصب وفي متفرقات عارية الذخيرة استعار رجل  
من امرئ شيئا فدفع ولده الصغير المحجور عليه ذلك الشيء الى غيره عارية فضاغ ضمنه الصبي  
الدافع وكذلك المدفوع اليه لان الاول غاصب وكذا الثاني وفي فتاوى ابى بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله رجل استعار ذهبا ففقدته صيا فسر في هذا على وجهين اما ان كان الصبي يعبط حفظ  
ما عليه او لا يعبط ففي الوجه الاول لا يضمن لانها يضيع في الوجه الثاني يضمن لانه ضيع ومن استعار  
دابة فروا مع عبده او اوجره لم يضمن والمراد بالاجير ان يكون مساهمه او مشاعرة لان  
للمودع ان يحفظ يدر من عياله فكذا المستعير لان العين امانة بخلاف ما اذا كان الاجير مباوثة  
لان ليس في عياله وكذا اذا رده مع عبده رب الدابة او اوجره لان المالك راض به وقيل  
هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيره وهو الاصح وان رده مع امته  
ضمنه كذا ذكر في آخر عارية المحذية ولور والعارية على يد ابنه الصغير ان كان قادرا



على الغلط لا يضمن وان لم يكن ضمن وان كان كبيرا ان كان في عبالة لا يضمن فان لم يكن  
يضمن كما في الوديعه **في سبل الله** اذا اراد الرجل ان يفضل بعض اولاد في  
الحبة في حالة العتق روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يمس به اذا كان الفضل  
سبب زيادة فضل له في الدين فان كانا سوادا يكره هذا ذكر في بعض المواضع وروى  
ابي يوسف رحمه الله انه لا يمس به اذا لم ير والامر بالاحرم وذكر في بعض المواضع ان  
كان الفضل بسبب كراهية به فلا يمس بذلك وان كان في البر سواء التبعي ان يفضل ذلك  
وان كان في اولاده فاسحق لا يضمن له ان يعطيه اكثر من فوته لئلا يعسر معنائه على المعصية  
وفي العيون واذا كان لابن وبنيت اراد ان يبرهما فالأفضل ان يجعله للذكر مثل حظ الأنثيين  
عند محمد وعند ابي يوسف رحمه الله يجعل بينهما سواء وهو المختار لان النار وردت به  
وان ويب ما له كله لابن جاز في القضا وهو ان نص عليه محمد رحمه الله وقد روي ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال في مثل هذه الصورة التي ان الله في الأصل كل شيء وبه  
الصغير واشهد عليه ذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جائز والعقب منه ان يعلم ما بهبه له ولله  
عليه والاشهاد ليس بشرط لازم فان الحبة يتم لاعلام كمن ذكر الشهاد على وجه الاحياط لم  
عن قود باقي الورثة بعد موته واذا ارسل غلامه في حاجته لم وبه لانه الصغير من الحبة ولو لم  
يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد وكذلك لو مات عبد ابنا  
له من ابنه الصغير فادام مترودا في دار الاسلام يجوز الحبة ويعسره الاب قابضا لابنه بنفس  
الحبة ذكر المسألة في اجماع خلاف ما اذا بلغ العبد ابنا من ابنه الصغير حيث لا يجوز وقدرنا  
الفرق بينهما في مسائل الابا من هذا الكتاب وفي المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله  
لو صدق بعبد آتوا على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز  
مصل عن ابي يوسف رحمه الله في المسألة روايتان واذا كان العبد في يد رجل ووديعه  
وبه صاحب العبد من ابنه الصغير كوز ويجعل الاب قابضا لابنه بعد موته ولو وب  
عبد في يد رجل اخر فغصب او رهن او بشره فاسدا وبسبب البيع بشره فاسدا لا يجوز  
لا يجوز ولا يصير الاب قابضا لابنه الصغير بعضه هو لا وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله رجل  
وبه دارا لابنه الصغير والدار مشغولة بتاع الواهب جاز وروى عن ابي حنيفة رحمه  
ان الواهب اذا كان في الدار وكان فيها متاع الواهب لا يجوز وفي المنتقى عن محمد رحمه  
الله رجل وبه دارا لابنه الصغير وفيها ساكن باجره قال لا يجوز ولو كان بغير اجر  
وكان الساكن هو الواهب جاز لان ساكن ثمانية على الموهوب بصفة الغنوم فيمنع

العقب

فيمنع تمام الحبة بخلاف ما اذا كان بغير اجر وبخلاف ما اذا كان الساكن  
هو الواهب لان الشرط قبضه ويده على الدار يقر قبضه وعن ابي يوسف  
رحمهما روايتان سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعنى  
الواهب لا يجوز كما هو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله عنه ايضا رجل تصدق بدار  
قد زرعهما على ولده الصغير جاز وان كان الزرع لغير الاب باجارة لا يجوز  
وروى الحسن بن زباد عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل تصدق بداره على  
ابنه الصغير وله فيها متاع وهو ساكن حا او كان فيها ساكن بغير اجر ولم يجر  
عنها جازت الصدقة وان كان يد رجل باجارة لم يكره الصدقة وقبل جوابه  
في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجره او بغير اجر يوفى جوابه في الحبة وجوابه  
في الصدقة فيما اذا كان هو الساكن او كان فيها متاعه بخلاف جوابه فقد روي  
عن ابي حنيفة رحمه الله في الحبة انه اذا كان الواهب في الدار او كان الواهب  
ان الحبة لا يجوز وسئل الفقيه ابو جعفر عن امرأة وبنت مريتا على زوجها لابنه  
الصغير وقبل الاب قال انما في هذه المسألة وافق اذا تحمل الزوجان كس كاه  
عبد عند رجل ووديعه فالعبد لله وبه مولاه لابن المودع فانه يجوز وسئل  
مرة اخرى عن هذه المسألة فقال لا يجوز قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ  
وفي فتاوى شيخ الاسلام برهان الدين امرأة باعت كرها من زوجها واحالت  
بالتمس لانها الصغير بطريق الانعام والصلوة فمات الابن يكون الثلث لكل المرأة  
ولا يكون ميراثا عن الابن ولو قال الاب وبعت بهذا الشيء لابني الصغير حازت  
الحبة من غير قول ولو اتخذ ولده الصغير ثيابا يالم اراد ان يدفع الى ولد له  
احد ليس له ذلك الا ان يبين وقت الايجاد انها عارية له لان المعسر في البيت  
التعارف وفي العرف به او به البر والصلوة لكن الاعادة تحمل فاذا بين  
صح والافلا وكذلك لو اتخذ لتلميذه ثيابا ثم ابوع فاراد ان يدفع اليه غيره ولو  
اراد الاضيق بعت انها عارية حتى لو ابوع امكنه الدفع اليه لم يكره كسبت هذه الحجة  
منه الذخيرة البرمانية وثاني شئ منه في الاجارة في بيته المتفظ ولو وهب دارا  
لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا اخرى فالثانية لابنه الصغير ايضا ولو دفع ابنه  
مالا فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا ولت ولالة التملك ولو عرس  
كرما وقال اخس هذه الكرم باسم ابني الصغير فلان لا يكون بيته ولو قال جعلته

فيها متاع



باسم ابني فلان هذا صبي وان لم يرد الله يصدق ولو قال جعلته لابني فهذا  
لا شك انه صبي هذه جملة في الملتقط وفي اقل هيئة الذخيرة سلج الذي النسخ  
رحم الله عن قال زمين بنام فلان فرند ما سده هو ذكر دم فاجاب  
انه لا يصير لابنه بهذه القدر ثم قال وجدت في الريادة عن محمد رحمه الله انه  
لو كان لرجل ابن صغير وكبير معقود وللابن مال ورثة ثم اياه او جعل له يوه  
فقال قول محمد رحمه الله جعله ابوه يدل على ان هذا اللفظ صالح للملكية وان  
من قال لابنه ابن مال ثم اكرمه او قال بنام نوكر دم او كلاً لم يكره بحجاء انه يملك  
من الابن وفي المسقى رجل وهب او تصدق به اياه على اثنين له احد صبي  
صغير قال ان قبض الكبير حازت الهبة والصدق لهما جميعا وفي هيئة اجماع في الفتاوى  
اذا وهب داره من اثنين له احد صبي صغير والاخر كبير قال محمد بن مسلم رحمه الله  
الهبة فاسرة قال الفقيه ولا اشكال عندنا في حقيقة رحمه الله لا يجوز ان يكون  
كبير من عند صبي لا يجوز بينهما خلاف ماله وهب من كبير وسلم لهما وذكر في التمسك  
انه لا يجوز الكل وفي فتاوى بعض الائمة رجل ونوع من دنا نيرة الى ام بنته الصغيرة  
وقال اجعل لهما جارا ثم اراد الاب ان يرجع وياخذ تلك الدنا نيرة افتى  
صاحب المخط ان ليس له ذلك لانه هبة لصغير وقال غيره من الفقهاء له ذلك لا  
توكيل كما لو قال اشترى جهازا قال صاحب كتاب الاحكام في الفقه كسبت الى  
ضحية الذين المرغبتان في رجل له ارض مزروعة بذرته في يد مزارع وصحبها  
رب الارض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل يصح وهل يقضي في الحال  
بين ما اذا رضى المزارع بالحصة وبين اذا لم يرض قال لا يصح الهبة وفي هيئة فتاوى  
بهذا اللفظ مردى زوجه بنسب وجود تسليم كره وكفت ابن ررثر اداوه  
ولكن تازده ام اردى بوزم ابن مرد مرد حكم ابن سئل به باشد احاب الكرم  
ابن داود رر بر سبيل صبي لو باشد ز ملك بشر لو ولاسى للورثة وشروط  
فاسد بود وهذا الشرط لا يبطل الهبة وفي هيئة فتاوى القاضي ظهير الدين اذا وهب  
لصغير هبة نفوس الاب او الوصى الواهب من مال الصغير لا يجوز لانه تبرع  
فاذا بطل التعويض كان الواهب على رجوعه وفي فتاوى رشيد الدين زوج ام  
الصغير زرع في ارض الصغير لاجل الصغير كونه هبة وبصير الصغير قابضا لا نقضا  
البذر ملكه وهو الارض وكلما لو زرع اجنبي في ارض الصغير لاجله فاذا اقام الوصى

بينه على انه زرع لاجله باقراره انه زرع لاجله باقراره انه زرع لاجله  
كان الوصى ان ياخذ ذلك رجل وهب عبد صغير فكتب الى صارشا  
وصار عبدا طويلا لا يرجع فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان  
كانت نقص القيمة في فتاوى القاضي ضحية الذين وهبها البضا لو كان على  
عبد دين وهو الصغير فوهب صاحب العبد للصغير قبل الوصى وقبض  
نقط الدين كان يرجع الواهب بعد ذلك يعود الدين وفيها ايضا صبي  
له على مملوك وصبيته دين فوهب الوصى المملوك للصبي حار وبطل الدين  
فلو اراد الوصى ان يرجع في هبته روى هشام عن محمد رحمه الله انه له ذلك  
وفي هيئة العيون حشاش عن محمد رحمه الله في صبي له على مملوك وصبيته دين فوهب الوصى  
المملوك للصبي جاز وبطل دينه فان اراد الوصى ان يرجع في هبته فله ذلك  
ثم قال بعد ذلك ليس له ذلك لان المملوك قد اراد حيا حتى سقط عنه الدين  
ويصير في اجماع في الفتاوى وفي هيئة المجلس ذكر في محكم الفتاوى واذا وهب  
لابنه الصغير هبة ملكها الاب بالعقد وذكر في الذخيرة قال محمد رحمه الله في الاصل  
وقبض الاب واجد الهبة على الصغير حائز سواء كان الصغير في عياله او يكن  
فاما غير الاب والجد كالاخ والعلم وسائر القربات القياس ان لا يملك قبض الهبة  
على الصغير وان كان الصغير في عياله لم يملك وكذلك اوصيا هو لا يملكون القبض  
اذا لم يكن الصغير في عياله لم يملك استحقاقا ويملكون اذا كان الصغير في عياله لم يملك  
الاجنبي الذي يعوق النسيم وليس للنسيم احد سواء حاز له قبض الهبة عليه استحقاقا ولا يملكون  
في هذه المسائل التي ذكرنا اذا كان الصبي يعقل القبض او لا يعقل وهذا كله اذا  
كان الاب متبنا او حيا ولكن غاب عينة منقطعة فاما اذا كان حيا حيا والعقبي  
عيال هو لا الذي ذكرنا صم هل يصح قبض هو لا الهبة على الصغير لم يذكر بهذا الفصل  
في الكتاب ايضا الا انه ذكر في الاجنبي اذا كان يقول النسيم وليس بهذا النسيم  
احد سواء جاز له قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضيه ان يصح قبض هو لا اذا كان  
الاب حيا او ذكر في اجد ايضا لانه يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا  
ولم يفصل بين ما اذا كان الصغير في عياله او يكن فطاهر ما اطلقه يقتضيه ان  
يصح وذكر في الام اذا وهب له عبدا واشهدت على ذلك وابوه ميت جاز  
قبضها وهذا الشرط يقتضيه ان لا يصح وفي هيئة كتاب الاحكام وكاله الى اجماع



في الفتاوى الصغرى صبي في حجرته وبهت له بهت قبض له وله وصي الاب الصبي  
فذكر في الصغرة التي يباح مثلها وهي في عيال الزوج انه ان قبضت هي  
او قبض الزوج جاز وهذا الاطلاق يقتضيه ان يصح القبض من الزوج حال حرة  
الاب من المتزوج من سوى بين الزوج والاب وبجد والام والام الذي يقول  
الصغير وقالوا يصح القبض من هو لا على الصغير وان كان الاب حاضرا وما ذكر من  
الشروط وقع الاتفاق في الكعب واليه مال في الاسلام على البردوي رحمه الله ومنهم  
من قرن بين الزوج وعينه قال يصح قبض المهر من الزوج عليها حال حرة الاب  
ولا يصح قبض غيره حال حرة الاب وان كان الصغير في عياله واليه ذهب شمس الملة  
الرحماني رحمه الله ثم شرط في قبض الزوج على زوجة الصغيرة اذا كان كاله كجامع مثلها  
فمن احبها من قال اذا كان كاله لا اذا كان مثلها لا يصح قبض الزوج عليها قاله  
اذا كان بعولها وهي لا تحتاج شيئا جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يبين الزوج بها لا يجوز  
القبض عليها ولكن قبض الولي عليها وتس الولي في شرع الصحابي فقال الولي ابوه او وصي ابيه  
ثم جده ثم وصي جده ثم وصي جده ثم وصي جده ثم وصي جده ثم وصي جده ثم وصي جده  
عليها وان كان في عيال الزوج وان كان الصغير قد قبض المهر بنفسه جاز قبضه مستحسنا  
اذا كان يعقل وهذا قول علمائنا الثالث رحمهم الله وقبول المهر من الصبي صحيح اذا تحضنت  
المهر منقعة في حق الصغير اما اذا كان فيه ضرر للصبي لا يصح حتى اذا وجب رجل يصبي  
عبد اعلى او ثانيا في داره وبسبب ان كان يشترى ذلك منه لسي فانه يصح قبوله ولا يرد  
وان كان لا يشترى منه ويلزمه مونة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك وورد  
المهر من الصبي الذي يعبد عن نفسه صحيح وكذا قبوله في اخر لفظ شيخ الاسلام فوافر  
ناوه هذه الملة في الذخيرة وفي حجة الفتاوى الصغرى اذا كان الصغير في عيال المهر  
والاخ او العم او الام والاجنب والاب حاضرا قبض من في عياله هل يجوز فتاوى  
المشايخ فيه والفتاوى على انه يجوز والام والام والام والام والام والام والام والام  
لا يملكون القبض اذا لم يكن في عيالهم ورايت في المختارة القديمة ومن سب  
بنيهم شيئا فالوصي بالخيار ان شاء قبل وان لم يسأل لم يقبل وذكر في فتاوى رجل  
سمرقند ان رجلا قدم من السفر وحاجدا ما الي من ترك عنده وقال  
له قسم هذه الاشياء بين اولادك وبين امرأتك وبين نفسك  
ان كان المهر في ما يرجع في البيان اليه وان لم يكن فما يصح للنساء خاصة

في النساء وما يصح للصغار من الشا فصح لهن وما يصح للصغار من الرجال  
فهي لهم وما يصح للرجل والمرأة جميعا بنظر من الى المهر وان كان من ثياب  
الرجل من معارفه فله وان كان من ثياب المرأة ومن معارفها فلهما  
فاذا التعليل على العرف والعادة ولو اخذوا لينة للثمن فاحذر التمسك  
حدابا ووضعا بين يدي الولد فخذ على وجهين اما ان قال هذا للولد ولم  
يقبل والجواب في الوجهين واحد ان كانت المهرية تصح للصبي  
مثل ثياب الصبيان او شئ يستعمله الصبيان فالمهرية للصبي اعتبارا  
للعرف والعادة وان كانت المهرية تصح للابوين ولا تصح للصبي  
كالدرهم والذنانير ومناج البيت بنظر من كان من اقربا والاب  
او من معارفه فهي للاب وان كان من اقربا والام او من معارفها  
فهي للام والحاصل ان التعليل في مثل هذا على العرف والعادة حذر  
لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك  
وكذلك اذا اخذوا لينة لثمن ابنته الى بيت زوجها فاحذر  
اقربا الزوج او اقربا المرأة وهذا كله اذا لم يقبل المهرية اهدت للاب  
او الام في المسئلة الاولى وللزوج او المرأة في المسئلة الثانية ونحو الرجوع  
الى قول المحدث اما اذا لم يتعذر فالقول قول المحدث في الباب الاول  
من الوقعات فلو اهدر للصغيرة شئ من المأكولات هل يباح للوالديه  
ان يأكلوا منه روى عن محمد رحمه الله انه يباح واكثر من يخرج على انه  
لا يباح وفي كراهية اهل فتاوى كرام قد بانه اذا اهدر الفتواكه  
الى الصبي الصغير يجل للاب والام الاكل اذا اريد بذلك بر الوالد بن  
لكن اهدر للصغيرة استغفار المهرية واذا احتاج الاب الى مال لده  
فان كان في المهر احتاج لفقره اكل بغير شئ وان كانا في المفاضة  
احتاج لانعدام الطعام معه وله مال اكل بالقبض وقد ذكرنا المسلمين  
في مسائل الكراهية من هذا المجموع وفي مائة المنقط جمع هذا وقار  
الى ارباب اليك بهذا المهرية بحمل له التناول الا ان يقع في قبضه انه  
كاذب وفي باب العوض من جهة صدر الاسلام اني بسيرة  
لو ذهب الاب من مال الصغير شيئا لرجل شئ عوضه الموهوب



فكل واحد منهما ان يرجع فيما ملك وفي تصرفات جهة الذخيرة الاب  
او او هب عبد الابنة الصغير ثم مات البعد ثم استحق البعد رجل  
ومن الباب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ ان يجد  
الابن منه قبضا لا يرجع باضمن على الاب وان لم يجد يرجع من حيث  
او معنوه وهب له اخوه فقبضه له ابوه او وصيه جاز وعقن بخلاف  
الشري في يبيوع الذخيرة وما في بعد هذا في مسائل يبيوع ان مات  
ولو وهب لابنة الكبير شيئا فلا بد من القبض ولا بد الصغير يصح بكونه  
الاب قابضا له بكونه في يده وكذا لو كان عند مودع او مستعير او  
مخوذك وكذا يدينه يده ولو كان عند غاصب او منتهن او مشتر  
شرا فاسد لم يجز لانه ليس في يده مذكور في الخصايل وفي الكفاية  
وكل شيء وهب له لابنة الصغير واشترى عليه وذلك الشيء معلوم فهو  
جائز والقبض منه ان يعلم ما وهب له واشترى عليه ولا يشترط  
شرط لازم فان المصنعة يتم بالاعلام لكن ذكر الاشهر ما راجحنا طائفة  
عن جوده في الورثة بعد موته وانما علم **مسألة البيع** في القسمة المحجوزة  
عليه الذي يفضل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده  
او وصيه او القاض وكذا المعنوه والقسمة المحجوز عليه اذا بلغ سنه ما يتوقف  
بيعه وشراؤه على اجازة الوصي والقاضي في فصل البيع الوفون  
نرفقا ور فاض خان وفي باب المصارف من يبيع شرح الطحاوي البصير  
المحجوز عليه اذا باع ماله او اشترى او زوج امته او كانت عبده او عتقه فذا  
يجوز عليه لو فعل وبه في حال الصغر فاذا فعل البصير بنفسه يتوقف  
على اجازة والده في حال صغره ولو بلغ البصير قبل ان يجيزه الولي فاجازة نفسه  
جاز ولا يجوز بنفسه البلوغ والادراك من غير اجازة بعده وكذلك البصير  
لو وكل وكيل بعقده من العقود ففعل الوكيل قبل الادراك او بعده يتوقف  
على اجازة الا التوكيل بالشرا فانه ينفذ على الوكيل ولا يتوقف الا اذا  
اجاز ذلك التوكيل بعد البلوغ ثم اشترى الوكيل بعد ذلك بكونه الشراء  
ووزن التوكيل فيكون اجازة الوكالة بعد الادراك بمنزلة التوكيل ابدا  
ولو ان البصير طلق امرأته او عتق عبده على مال او بغير مال او وهب

ماله او تصدق به او زوج امرأته او باع ماله بجاهة فاحسنه او اشترى شيئا  
بملكه منه فبمنه قدر ما يتغابن الناس في مثل او غير ذلك من العقود مما افعله  
وبه في حال صغره لا يجوز هذه العقود كلها باطلا لا يتوقف وان اجازها  
البصير بعد البلوغ لا يجوز لان هذه العقود لا تجز لها حال العقد فلا يتوقف  
على الاجازة الا اذا كان لفظ الاجازة بعد الادراك ما يصح لابن  
العقد فيصح على جهة الانشال على جهة الاجازة نحو ان يقول بعد البلوغ  
او قعت ذلك الطلاق او العتاق فيقع لانه يصح لابن ابدا وبغير مال  
هذا في باب المصارف من يبيع شرح الطحاوي وذكر في اخر  
الفصل السادس عشر من يبيع الذخيرة البصير المأذون له اذا  
اشترى قريب البصير او المعنوه لا يجوز على القس والمعنوه وينفذ على  
الاب والقس وان اشترى للمعنوه انه كان استولدها باللكاح  
بلزم الاب فباب وفي الاستحسان يجوز على المعنوه والاصح هو الاول  
حين او معنوه وهب له اخوه فقبضه له اخوه فقبضه له ابوه او وصيه جاز  
وعقن عليه بخلاف الشري فان وهب له نصفه استحسن ايضا  
ان اجيزه او اعفقه عليه لكن لا يضمن البصير بل يبيع العبد في قب  
الشريك واخماسه في الثلث الاخير من وكان المنق في منفرة  
بيوع الذخيرة حصة باع او اشترى وقال انما باع لشم قال بعد ذلك  
لم يكن بالقان قال اولاه وقت بلغ مثله في ذلك الوقت لم  
يلتفت الى جوده ولم يوقت له وقتا ووقت اثنا عشر سنة حكاه  
ذكر في الباب الاول من يبيع الوالعات وحرثها ونفقة اخرى وهي  
ان بشرط بعد بلوغه اثنا عشر سنة ان لا يكون بحال لا يجتم مثل  
ذكر هذه الدققة في قسم فادى الفضلي وما يتعلق بمعرفة البلوغ  
ذكرناه في مسائل الطلاق من هذا الكتاب وذكر في المنقطة امرأة  
اشترت ضبعة لولدها الصغير من ماطا وقع الشراء لا يخالف الملك الشرا  
للولد ويكون الضبعة للولد ها الصغير من لا يخالف الصغير واجبة والام لك ذلك  
ويقع قبضها عن امرأة جات بالف درهم الى رجل وقالنا شتر  
بعده الالف هذه الدار لابن الصغير هذا وابو الصغير حي فاشترى



الرجل الدار واجاز والاصغير ذلك فالدار للمستتر والاجاز باطل ذكرها  
في المتن فان في الذخيرة تأويل هذه المسألة اذا اضافت ذمت الرجل العقد الى نفسه  
وقتي فتاوى قاض خان في فصل البيع الموقوف رجل باع ثوبا لغيره بغيره من  
ابن صغير ما ذون لنفسه او من عبده ما ذون له في التجارة وعليه دين اولاد  
دين عليه ثم اخبر رب الثوب انه باع ثوبه بكذا ولم يبين من باعه فاجاز المال  
قال محمد رحمه الله لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين امرأة اشترت صبغة  
لولده بالاصغير فالحق على ان يرجع بالثمن على الوالد جازا حسننا ولو لم يكن  
لنفسها شتم بغيره من ثوبها لغيره امرأة قالت لزوجهما ولده صغيرا شتم  
مكنا واركت هذه لابنتا بكذا فقال **الاب** بعثها جاز لان الاب لا قبل  
البيع فجازا شرا بالاصغير ويجوز ولو كانت الدار مستتر بين الاب  
والاجنبي فقالت المرأة لها اشترت هذه الدار منك لابني قال فقالا بعنا  
جاز لان الاب لا يجوز شراها حيلة الدار فقد اذن لها بشر وجعل الدار  
امرأة باععت متاع زوجها بعد موته فزكت اخا وصبيته ولزوجهما اولاد  
صغار شتم قالت المرأة بعد مدة لم اكن وصبيته قال الشيخ الامام ابو  
بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يفسد من المرأة على الشتم زوجها ولو  
الى بلوغ الصغار فان صدقوا بعد البلوغ انها كانت وصبيته جازيها  
فان كذبوا باطل البيع فان كان الشتم رسد من الارض المشتركة لا يرجع على  
المرأة **هذا** اذا ادعت المرأة انها لم يكن وصبيته وقعت البيع قال ادع  
صبيته غير بالغ انها باععت ولم يكن وصبيته وقعت البيع بسبع وعشرون  
البصير اذا كان ما ذون له في التجارة او في الخصومة ممن له ولادة لخصومة  
كالقاضي والوصي ونحوهما فان عجز عن استمدا الصبغة يضمن المرأة قدر  
ما باع على الرواية التي يضمن القاصب العقار بالبيع والتبعية امرأة  
باعت مال ولدها الصغير بغير امر القاصر ولم يكن وصبيته اشترى في  
ذلك قال بعضهم للولد ان يطل بيع وقال بعضهم ليس له ذلك بل  
البلوغ هذه الجملة في بيع فتاوى قاض خان ذكر صاحب الجمل في  
بيع الزبالة في باب بيع الوالد والبصير **الاب** اذا باع عقار البصير  
اجنبي بمثل القيمة او لغين بسبه فالكسالة على ثلاثة اوجه اما ان يكون

الاب محمودا عند الكس او مستورا الحال او كان فاسدا ففي الوجه اول  
والثاني يجوز حتى لو كبره الابن لم يكن له ان يفسد لان للاب شفقة كاملة  
ولم يعارض هذه الغنى معنى احذ فكان هذا البيع نظرا ويجوز ولكنه يطلب  
الثمن من والده فان قال **الاب** ضاع الثمن او انفقت عليك وذلك  
نقطة مشددة في تلك الدقة يقبل قوله هذا الفرع في فتاوى قاض خان وفي الوجه  
الثالث وهو ما اذا كان الاب فاسدا ان باع العقار لا يجوز حتى لو كبره  
الابن له ان يفسد هو الخمار الا اذا كان خيرا للصغير بان باع بصغير قيمته  
وان باع ماسورا العقار من المنقول **هذا** وكذلك الجواب الا اذا كان  
الاب مفسدا ففي جوار بيعه روايتان في رواية يجوز وبوجه الثمن منه  
وبوضع على يد عدل حياته لال الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا ان يجوز  
خير للصغير وذلك بان يبيع بصغير قيمته وعليه الفسور والوصي اذا  
باع عقار البصير من اجنبي بمثل قيمته يجوز والمساكنة معروفة وقال  
شمس الامنة الحلواني **هذا** جواب السلف اما جواب التأخيرين فالحكم  
قالوا انه انما يجوز باحد الشرطين الثلاث اما ان يرغب الشتم في نفسه  
لصغير قيمته او كان للصغير حاجة الى ثمنه او على الميت ابن لا وفاقا  
له الابه وعليه الفسور نظرا تام هذه المسائل في الفتاوى والصغرى وقاوي  
قاضي خان وفي فتاوى رسد الدين وبيع الوصي عوض البصير يجوز من غير  
حدوث هذه العوارض وفي دعاوى الدفع من الذخيرة الوصي بملك  
بيع عوض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره الا بحاجة ومال سمي  
في كل الدعوى وفي شرح الطحاوري وقلم بيع الوصي في بيع مال البصير  
من الاجنبي وفي الشرع للتبني من الاوصية حكم الاب والجد وكما قررها  
في البيع من نفسه مال البصير وفي السر مال نفسه للبصير وفي الحاصل من  
شرح الطحاوري بيع الاب والبصير والفا رب لغين بسبه يجوز لغين  
فاحسن لا يجوز شتم الحاصل في بيع الاب والوصي مال البصير  
ما عليه الفسور ان الاب اذا باع عقار الصغير بمثل قيمته او بغير  
بسبه يجوز اذا كان الاب محمودا او مستورا الحال وان كان مستورا  
الآن يستمر في بعض القيمة والوصي في بيع العقار بمثل الاب المفسد



لا يجوز بيع الوصر الا بضعف القيمة او كاحاجة الصغير او كدين لا وقاله الامة والعلم  
 كالمصر في بيع مال الصغير حتى لو ادعى الصغير بعد البلوغ وارا فقا وبه  
 ينه من ايديك في صورك باطلاق القاصر واثبت بالبينه عشرة مثمن المثل  
 باطلاق القاصر لا يندفع دعواه ما لم يثبت انه باع لحاجة في باب دعوى  
 الاب والوصى من قنادر رشيد الدين وفي الوصى حكم الاب والوصى  
 واحد فلو باع الاب او الوصر عوضا عن الصغير بمثل القيمة يجوز من غير التقيد  
 باحد هذه الشرط الا ان الاب اذا كان مفسدا او باع مئاع الصغير  
 فاجوز اب فيه ما ذكرنا ان فيه روايتين وفي القنادر الصغير الوصى اذا  
 اشترى مال اليتيم نفسه يجوز اذا كان خيرا لليتيم وتفسير الخيرية ان يشترى ما  
 يساوي عشرة بحكمة عشرة فصاعدا او يبيع منه مال نفسه ما يساوي خمسة  
 عشرة بعشرة فهو خيره وبما هو مفضل لا وبه يفتي قال وفي الاب اقتبنا بظاهر  
 الرواية انه يملك ان يبيع ماله من ابنة او يشترى مالا لابن نفسه بشرط ان لا  
 ينضم ربه الصغير فانه لو باع بمثل القيمة او اشترى بمثل القيمة يجوز وفي الوصر  
 يخبر ان يجوز خيرا لليتيم وتفسير الخيرية ما ذكرنا كذا ذكر في وصايا الفاضل الصغير  
 وفي بيع شرح الطحاوي والجد في شراء مال اليتيم نفسه او بيع ماله من اليتيم بمنزلة  
 الاب فتشرك باع مال اليتيم شمس صار وصيا فاجاز ذلك البيوع جاز في باب  
 دعوى الاب والوصى من قنادر رشيد الدين وفي بيع قنادر القاصر من غير الاب  
 الاب اذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضا لولده بنفس العقد حتى  
 لو حلك المال قبل ان يصير بحال يملك من القبض حقيقة يملك على الوالد ولو  
 اشترى الاب مال الصغير لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى نصب القاصر وكيله  
 للصغير في اخذ الثمن من الاب شمس يوم الوكيل بالرد على الاب ولو باع  
 ماله من ولده الصغير فقال بعث عبد رايك ورحم من ابني هذا جاز  
 ولا يحتاج بعد ذلك ان يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الزوجين  
 ما لم يقل قبلت الاب او الوصي اذا باع عقار اليتيم فرار القاصر بنفس  
 البيع اصح للصغير كان له نفسه الاب او الوصى اذا باع مال اليتيم من غيره ثم  
 بلغ الصغير مخفون العقد يرجع الى الاب والوصى ولو اشترى الاب  
 مال ولده لنفسه فبلغ الصغير كانت الهبة من قبل الولد على الوالد هذه

الجملة في قنادر قاضي خان وفي آخر الباب الثاني من بيع الجامع فرق  
 بين ما اذا اشترى الصغير من غيره وسما اذا باع مال نفسه من الصغير فقال  
 اذا باع مال نفسه من الصغير شمس بلغ فالحقون الى الابن ولو باع مال  
 الصغير من اجنبية او اشترى مال الاجنبية للصغير ثم بلغ فالحقون الى الاب  
 وفي الزبادات في الباب الحاد عشر لو باع مال احد الاثنين من  
 الاخر شمس بلغا فالهبة عليهما وفي زباداة القاصر اليه جعفر رحمه الله القاصر  
 اذا باع مال احد اليتيمين من الاخر جاز وكذلك الاب والوصى لو اشترى  
 لا يجوز مالا لثان وبما في شمس بعد هذا وذكر رشيد الدين في  
 قنادر ان القاصر في بيع مال احد الصغيرين من الاخر مثل الوصى لا يجوز  
 ببيعه بخلاف الاب وفي الحاصل من شرح الطحاوي ولا يجوز من  
 الوصى بيع مال احد اليتيمين من الاخر ويجوز ذلك من الاب اذا لم يختر  
 الغنم وفي قنادر القاصر من غير الدين لا يجوز بيع القاصر مال اليتيم من نفسه  
 ولا يبيع ماله من اليتيم وكذا لو زوج اليتيم من نفسه لا يجوز بخلاف ما اذا  
 اشترى مال اليتيم من القاصر او باع ماله من اليتيم وقبل الوصى جاز وان كان  
 وصيا من جهة هذا القاصر **رواية** في التقي سألته شر القاصر مال اليتيم  
 لنفسه في موضعين ذكر في موضع انه لا يجوز وذكر في موضع اخر ان  
 مال اليتيم بمنزلة شر الوصى ان رفع الى قاضي الحق نظر فيه وان كان خيرا  
 لليتيم اجازة والارادة وفي زبادات اني جعفر الامة وشيخ القاضي لا يملك  
 بيع ماله من الصغير ولا يبيع مال الصغير من نفسه لان ولا يبيعه انما يعقبه في  
 حق ما بين النكس فاما فيما بينه وبين النكس فهو كغيره التهمة فيه  
 وفي حق اولاده سواء واذا لم يملك البيع من اولاده فلا يملك من نفسه  
 وذكر في بيع القاصر الصغير قال ابو العباس ان طلق في الاجناس  
 اما ما ذكر محمد رحمه الله في السيرة الكبر من عدم جواز البيع اذا باع القاصر مال  
 اليتيم من نفسه فحول على قوله اما على قول ابي حنيفة رحمه الله يعني ان يجوز كما  
 يجوز في الوصى وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله رجل هو وصي  
 لابن اجنبية الصغير فاشترى من ابنة الصغير لابن اجنبية يجوز وقال ابو يوسف  
 رحمه الله لو اشترى من ابن اجنبية لابنة نظر فيه القاصر فان كان نظر لابن خيم



انفعده او لا ابطاله الاب اذا اشترى الطعام للصغير من مال نفسه كان مباحا  
وان كان للصغير مال في الفتوى وفي بيعه قنادر قاض خان رجل اشترى لولده  
الصغير ثوبا واحدا ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا  
ان شهد انه اشترى لولده ليرجع عليه وان لم ينقد الثمن حتى مات يؤخذ الثمن  
من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بنقد الورثة بذلك على هذا الولد ان  
كان الميت لم يشهد انه اشترى ليرجع ولو اشترى سائر الابناء الصغير وصغير  
الثمن ونقد الثمن في القصاص يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان  
قال حين نقد الثمن لولده لا يرجع على الولد كان له ان يرجع على الولد دفع  
قنادر قاض خان ورايت في وصايا المسقى اذا اشترى الاب للصغير شيئا  
ونقد الثمن من ماله ينوز ان يرجع به ولم يشهد على ذلك لم يقض له القاض  
بالرجوع ودفعه فيما بينه وبينه تعالى ان يرجع به عليه وقد مر في  
سبل الشكاح وقد مر ما دام هذا المسأل في تصرفات الاب والوصي من باب  
الفتوى وذكر في الذخيرة واذا باع الاب او الوصي شيئا من مال الصغير  
وشترط الخبار لنفسه فهو جائز فان بلغ الصبي في مده الخبار ثم ابيع وبطل  
الخبار في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله في ظاهر الرواية ينقل  
الخبار الى البصير فان اجاز البيع في مده الخبار جاز وان رده بطل ثم على  
قول محمد رحمه الله لو ثبت الخبار للبصير ليس للوصي ان يخرجه وله ان يبيع  
ويكون ان يبيع حق النفس لا الشئ ويثبت له ولولده الاجازة كالفتوى  
اذا باع مال الصغير غيره كان له ان يبيع قبل اجازة المالك ولا يكون له ان  
يجيز ولو اشترى الاب او الوصي بدين في الذمة وشترط الخبار لم يبلغ البصير  
جاز العقد عليها والبيع خبار الاجازة والفتح وتلك هذه بنظر في الذخيرة  
الاب والوصي اذا اشترى عبد للصغير بدراهم او دنانير بشرط الخبار  
فبلغ البصير في المدة ثم اجاز انفعدها الا ان يكون الاجازة برضا  
الصغير بعد البلوغ في قنادر قاض خان في قنادر قاض خان ولو امر  
الوصي رجلا ان يشترى له من مال الصغير ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا  
ولو اشترى الوصي مال الصغير لنفسه جاز في قول ابي حنيفة رحمه الله اذا  
اذا كان خير الصغير ونفسه الخيرة في غير العقار ما قال شمس المالك

ان يبيع مال نفسه من الصغير ما سوا وحرمة عشرة عشرة وان يشترى نفسه  
ما سوا من عشرة بخمس عشرة ونفسه الخيرة في العقار عند البعض ان يشترى  
نفسه بنصف القيمة وان يبيع من الصغير بنصف القيمة ونفسه باع عقار  
الصغير وحصله الصغير في بيعه الا انه يبيع لسوق نفسه على نفسه قالوا يجوز  
البيع ويضمن الثمن للصغير اذا انفق الثمن على نفسه متغلب استولى على شئ  
الصغير فاسترده الوصي من المتغلب ولم يكن للوصي بينة على ذلك وكان  
ان باخذة المتغلب بعد ذلك ونفسه بملك ما كان له من البدن فاراد الوصي  
ان يبيع العقار خوفا من المتغلب قالوا يجوز بيعه وان لم يكن للصغير حاجة  
الى ثمنه الوصي لا يملك اقراض مال الصغير والقاض بملك واخفاضا في  
الاب والاصح ان الاب بمنزلة الوصي وللأب او الوصي والقاض ان  
يبيع مال الصغير ويبيع ولو فطر الوصي دين نفسه بالانبيم لا يجوز والاب  
لو فعل جاز لان الاب لو باع مال الصغير من نفسه بثل القيمة جاز والوصي لا يملك  
البيع من نفسه الا ان يكون خيرا للصغير وذكر شمس المالك ان حرمه ان  
الاب بمنزلة البصير ليس له ان يقض دين نفسه بالانبيم فيقول ان يكون في  
المسئلة روايتان وذكر في المتن عن محمد رحمه الله ان ينفق من مال  
الصغير في قول ابي حنيفة رحمه الله واما ان اراد ان لو فعل ذلك وله وفا بالدين لا  
باس به ولو جعل الاب مال ابنه الصغير صدا فالامارة نفسه لا يجوز هذه الجملة  
في بيعه قنادر قاض خان وذكر رحمه الله ايضا في قضا الجاه الصغير ان الاب  
لو اخذ مال ولده الصغير فرضا جاز ورايت في شهادات المتن ليس للقاض  
ان ينفق من مال الصغير والغاصب لنفسه وروى عنهما وقال تذاكرنا عند محمد  
ارو ذلك افضل في دفع القاض مال الايمان بضمان او ودقة فاجبه ان ان ينفق  
رحمه الله وابن ابي ليلى وابي يوسف رحمه الله كانوا يرون ان يدفعه بضمان وكذلك  
قول محمد رحمه الله اذا كان الدين يضمن مقرا في المحام والمهات وتسب للقاض ان  
ينفق من نفسه ذلك واقراض الاب والقاض بنظر على الاستقصاء في باب  
السابع والسادس من ادب القاض وفي وكالة الجاه في الفتوى استقر ان  
الاب لابنه الصغير يجوز وكذا لو اقتربا كاستقر ان جاز وقد ذكرنا تمام هذه  
المسائل في فصل تصرفات الاب والوصي من كتاب الفصول تسليح السلام



برهان الدين رحمه الله قاضي سكي راد صي كره ما لها كره بود بر صبي نفقة كره و پس از آن  
 ار ديكه وام كره و در صبي نفقة كره و از صبي نواند نه طلب كند بعد از بلوغ اجاب  
 و انه اعلم و حمل بلك الوصي ان يستقرض على الصبي نفقة ان يكون تقطير المتولي في الكسوة  
 على الوقف و قد بيناه في الفصول و رايست في بعض الفوائد الوصي اذا استدان  
 النفقة او الكسوة لاجل الصغير و رهن به شيئا لليتيم جاز لان في الرهن قضاء الدين  
 و هو بلك ذلك و هكذا ذكر المسألة في الهداية و ينظر في رهن هذه الكتاب  
 و كذلك الاب لو استقرض و انفق على الصغير لا يرجع عليه بعد البلوغ و في  
 و صاحب عيوب الرواية من مجموع النوازل اذا استقرض الوصي من مال اليتيم و اشهد  
 على ذلك انه باخذه فرضا شمس حلك فانه لا يضمن الا اذا حركه عن موضعه و سانه  
 رهن الاب الوصي ياتي في مسائل الرهن ان شاء الله تعالى و في فتا و در قاضي خان  
 رجل استباع مال اليتيم بالغ و رجل اذا استباعه بالغ و ما و الاول اعلى من الثاني  
 كذا قالوا ينسب للوصي ان يبيع من الاول و كذلك هذا في الاجازة كذا و الوقف  
 الاب الوصي اذا اجلا و ابراهما هو واجب للصبي بعقد ما جاز عند ابي حنيفة و محمد  
 خلا قال ابي يوسف رحمه الله و ان لم يكن واجبا بعقد ما لا يجوز بالا جماع و كذا اذا قبل  
 الحوالة على شخص و من المجلد في المادة اذا كان بعقد ما فعل الخلف و ان لم يكن واجبا  
 لا يصح في قولهم اذا باع مال اليتيم بثل القيمة باجل يجوز و في وصا قنا و الدنيار  
 الاب الوصي اذا باع مال اليتيم على انه بالخيار ثلاثة ايام فبلغ البصير في مدة الخيار  
 قال ابو يوسف رحمه الله يتم البيع و يبطل الخيار و عن محمد رحمه الله ثلثة روايات في رواية  
 يكون الخيار لليتيم ان شاء رخص البيع و ان شاء اجاز في مدة الخيار و بعد انقضاء ثلثها  
 و يكون هذا خيار الاجازة لا خيار المصروط و في رواية يبطل خيار المصروط موقتا لا ايام  
 الثلثة كما كان في رواية و في رواية يفي الخيار للاب ان ينقض البيع في  
 المدة او اجاز جاز و ان لم يصنع شيئا حتى مضت المدة شمس البيع في فتا و قاضي  
 خان و ذكر رحمه الله في باب الصرف من مبيع فناديه رجل في يده و نأيه فقال  
 اشهد و اني اشتريت هذه الدنانير من ابنة الصغير بمائة درهم و قام قبل ان ينظر في  
 ان يزدل الدراهم كان ذلك باطلا لان العاقد بيعتة قبضه قبل الاقتران كذا و ذكر  
 عن محمد رحمه الله و ذكر في مبيع النوازل ان يكون في امرأة مائة عن ولاد  
 و تركت كرها و دارا و رصت الى اخنها فباع الوالد الصبي و انفق بعض ثمنها

على نفسه و اشترى بعضه ضيقه لنفسه و لا يرضى الوصي بذلك فان الراد استنوا  
 محمودا و وصي المرأة قد اطلع جميع امور المرأة فبيع الاب جاز و ما اشترى من  
 الضيقة و اشهد عليه انه اشترى لنفسه و من الولد فقوله و عليه ثمنه و ان  
 كان الرجل مفسدا منه شكالا يجوز بيعه و هكذا ذكر المسألة في مبيع الجاهل في الفتا  
 و ذكر في مبيع مجموع النوازل سئل نجم الدين النيسابوري رحمه الله عن بيع لاب  
 عقارا لابن الصغير بالغين الفاسق قال لا يحق قبل له فان و سلم ثم خاتم  
 هو بنفسه ان يبيعه و مع هذا و اراد الاستم و ان قال ان سبق منه الاقرار  
 البيع بشئ المشكوك و كتب ذلك في الصلح و اشهد على ذلك لم ينضم و قوله  
 للثنا نقض قال نجم الدين و غرض على جواب المسألة من البخار و هم شيخ الامام  
 الاجل مجد الانه محمد بن عبد الله السمرقاني و القاضي الامام ابو بكر عمر الدربجي و غيره  
 على الاطلاق ان للاب دعوى ذلك و قال ذلك محمول على انه اطلق البيع  
 و لم يبق بذلك الاقرار و وفق عند الدعوى ان يبعث و لم اعلم بالغين او علم بالغين  
 و لم اعلم ان البيع لا يجوز و سئل نجم الدين عن هذا المشتري اذا عمل في هذا المشتري  
 او هو كرم عنه او ترك الثمن و العيب شمس استم و ده البائع بفناء و حمل المشتري  
 ان يحبس نفسه قدر حصة الاكار لعله و يطلب اجر العمل فقال لا و يسترد كله لان  
 المنافع لا تقوم الا بالعقد و هو ما كان الكار ابل عمل نفسه و رايست جواب  
 مجد الاب رحمه الله يستحق اجر العمل لعله و لا اظن لهذا وجها و انما قول الكبر  
 ما في البسب ان هذا العقد يقع فاسدا و في العقد الفاسد اذا اتصل بالقبض  
 و نصرت المشتري في المشتري منع ذلك استم و اد البيع و وجب على المشتري  
 قيمة المبيع و انما نقض القاضي بالرد و هنا لا شناع المشتري عن دفع القيمة فاذا انقضى  
 عليه بالرد لا شناعه عن دفع القيمة صار راضيا بالرد و فسخ العقد من الاصل  
 كالا قاله كذا ذكر في مجموع النوازل و ينظر في و احز مبيع الجاهل في الفتا و ايضا  
 ذكر في مبيع العدة اذا باع الاب مال ابنة الصغيرة شمس ادعى ان ثمنه غيبا لا بيع  
 و رايست في موضع اخر اذا حصل بيع الاب بغبن فاحس فالفقر نصبت  
 نالبا عن حبه بدعي المشتري و ثبت ملك الصغير و لا يبيع و عور الاب  
 و رايست في موضع اخر فلو ادعى الابن بعد البلوغ ان والده باع منك  
 في حال الصغير بغبن فاحس فانه قيمته يوم باع ماله و قد باعه بحسين



فقد الحسن و رد على ملكي وقال المدعي عليه لائل كانت قيمة حين فانه يحكم الحال  
اذا لم يكن المدة قد ماتت قبل جنة الاسعار وان كانت مدة تبديل فيها الاسعار  
فالقول قول المشتري وان اقام بينة فالبينة البينة للزيادة اولى وذكر في العدة  
الاب اذا باع مال ولده الصغير وسئل قبل استيفاء الثمن لابل ملك استهواه واستيفاء  
التمن بخلاف تسليم الصغير في النكاح وذكر في اجزى بيع النوازل الاب اذا اذن لابنه  
في التجارة فاشترى احداهما من صاحبه جاز لاني الاب ملك العقيد بينهما ولو اذن الوصي  
لها من بيع احداهما من صاحبه لا يجوز وكذا الاب اذا اذن لابنه في التجارة ثم اذن له  
بان يشتري من احداهما الاخر فانه لا يصح اذا كان الموكل عنهما وادخله عن احداهما  
الاخر بنفسه جاز والاب لو اشترى بنفسه قال احداهما لصاحبه يصح بملك الاب  
المباشرة ولم يملك التفويض وذكر في بيع غيب الرواية الوصي والوكيل والاذا  
له او اشترى واحد منهم عبدا بالثمن فانه لا يملك الا لغيره ان يرد له  
بالعيب لان بنيه ضمه فان كان له خيار شرط له ان يرد وفي رواية صاحب المخط الوصي  
اذا اشترى شيئا للصغير ثم قال حل لي ان كان في الاقالة للكله الصغير جاز  
والا فلا قال وليس في هذه المسئلة رواية ولكن الرواية في الاب فانه اذا اشترى  
لصغير اقلته في حق الصغير اذا كان بينهما نظر الصغير لان الاقالة نوع تجارة والاب يملك  
ذلك قال رحمه الله ورايت في فتاوى ان المتولي بملك الاقالة اذا كان في الوقت فكذا  
الوصي وذكر في الاقضية قبيل ما يجوز جنة قبضا الفاضل وما لا يجوز ابن سماعه عن  
محمد رحمه الله في فاضل باع على صغار دارا بالثمن فبقيتها حصة الاب فاقاموا بعد موتهم  
البينة على المشتري عند جنة ذلك الفاضل ان قيمة الدار يومئذ كانت حصة الاب فان  
هذا الفاضل بطل هذا البيع لانهم اثنوا ان في هذا البيع لا نظر لهم فان اراد القاضي  
الاول وهو فاضل على حاله ان يثبت الى الفاضل الثاني بعد حكمه بطلان البيع ان يثبت ان  
كانت الفا لا يثبت الى ذلك ولو ثبت قبل الحكم بعد الشهادة بقبل ولا يقضي القاضي  
بشهادتهم لان اخباره جرح في الشهادة فاذا كان قبل القضا لا يقضي وبعد القضا  
لا يضح الا انه لو شهد به بعد المشتري ان ذلك الفاضل اشهدهم حين باعها  
ان قيمتها الف لا يقضي للزيادة القيمة لان قوله حجة وكذلك نقض الفسخ ان  
البيع اذا شهدوا على ان الفاضل اشهدهم قبل الفسخ ان قيمة الدار عند  
البيع كانت الفا لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة ولو عاينا ان الفاضل قال

ذلك

ذلك بطل الفسخ كذا هذا وفي بيع مجموع النوازل رجل اشترى من ابن له  
صغير عبدا و قبضه لنفسه واشهد على ذلك ثم وجد به عيبا فاراد ان يرد  
لنفسه على ابنه ثم يرد له لاني على ما يرد ليس له ذلك ولكن الفاضل يجعل  
له خصما يردده عليه ثم يرد الاب على ما يرد الذي اشتراه منه لاني وكذا لو كان  
الاب باع من ابنه الصغير عبدا واشتراه من اخيه و قبضه لاني من قبضه ثم  
وجد به عيبا واراد يردده على نفسه لاني وهكذا ذكر في فصل العيوب من الزجر  
ايضا الوكيل بالبيع اذا لم يكن من اهل وجوب العدة عليه بان كان عبدا  
او صبيا محجورا عليه كان الرد الى الموكل بسبب العيب فان كان من اهل وجوب  
العدة عليه فمات الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا كان الرد الى الموكل هكذا  
ذكر في فصل الرد بالعيب من فتاوى القاضي خان الابان والسرقة في حاكم الصغر  
قبل ان ياكل وحده ويشرب وحده ليس بعيب هذا هو لفظ القدر و رد بعد  
ذلك هو عيب مادام صغير فاذا بلغ فهو عيب اخر سوى الذي كان حتى لو ابقى اكرم في  
في يد البائع قبل البلوغ ثم فعل عند المشتري بعد البلوغ لم يكن له ان يردده وفي  
المشتري اذا اشترى عبدا يعقل البيع واشتراه فالابان والبور في الفرض منه  
عيب وكذلك السرقة ونقيض المسئلة بالذم يعقل البيع واشتراه دليل على انه  
اذا كان لا يعقل البيع واشتراه هذه الاشياء منه لا يجوز عيبا وذكر في موضع  
اخر من الشفيع مثل ما ذكر القدر و رد من مشايخنا من قال انما يجوز هذه الاشياء  
عيبا اذا كان الصغير ميمنا اما اذا كان ابن كس او سمين فليس ذلك عيب  
فاما الجنون فهو عيب في حالة الصغر والكبر حتى لو جن في يد البائع قبل البلوغ ثم  
جن عند المشتري بعد البلوغ فله الرد وتكلم المشايخ في مقدار ما يكون عيبا للجنون  
قال بعضهم الجنون وان كان ساعة عيب قال بعضهم ان كان اكثر من يوم وليلة  
فهو عيب واما يوم وليلة وما دونه فليس بعيب وقال بعضهم المطين عيب  
وغيره المطين ليس بعيب واما هذا فيظهر في فصل العيوب من بيع الزجر لاني  
وذكر في ادخل باب العيوب من الجامع الصغير اشترى ثوبا بقطعة ثوبا  
لوجه الصغير وخاله ثم وجد به عيبا لا يرجع نقصان العيب لانه صار واحدا  
بالقطع مسما به قبل ان يخاله فلم يكن الرد مستعاضا بعسل الجنة ولو كان الولد كبير



يرجع نقصان العيب لانه لم يصح سما اليه الا بعد ان يظلم فكان الرد مستحقا **الباب**  
والعبد الماذون بملكان البيع والشراء بالجاباة الفاحشة عند ابي حنيفة رحمه الله في بيع  
الملقط وذكر في باب بيع الوالد والوصي من الزيادات الصبر الماذون له  
اذا باع مال نفسه من الوصي فهو بيع الوصي بنفسه ولو باع الصبي الماذون له من  
الاجنبي بغير فاحش جاز عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر ايضا الوصي اذا امره ان يبيعه  
ان يشتري له شيئا من البليغ فاشتراه له لا يجوز **بالحكم** اذا اشترى لنفسه  
على قول ابي حنيفة رحمه الله والفرق انه اذا اشترى لنفسه فحقون العقد من جانب البليغ  
واحد الى البليغ ومن جانبه راجع اليه فلا يرد الى التنازع واذا اشترى بغيره فحق  
العقد من جانب البليغ راجع اليه ومن جانب الآخر كذلك فهو رد الى التنازع  
وفي تنازع القاصر الامام محمد بن الحسن رحمه الله رجل باع جارية من ولده الصغيرة وبيعها  
له شتم اشترى بالنفس يلزمه الاستبراء واذا ملك الرجل جارية ببيع او هبة او  
صدقة او نسيئة او صلح عن دم عمد او خلع او كتابته على جارية او عتق عبده من صغير  
على جارية او ورسب جارية يجب الاستبراء في هذه المواضع بكون كانت الجارية او شيئا  
ملكها من صغير او كبيرة او امرأة او عتق في تنازع ظاهر الدين والجارية اذا كانت صغيرة  
او ابنة بغير نكاحها واحد ولو اشترى بغيره شتم اخذ نفسه بالاستبراء  
وفي تنازع ظاهر الدين وذكر في باب بيع يبيع ذور الارحام من يبيع الاصل  
ولا ينفق للرجل ان لا يفرق بين جاريته وولدها في البيع ولا في الهبة ولا في صدقة  
اذا كان صغيرا وكذلك كل ملك بين ذور رحم محرم اجتماعا في ملكه بكرة التفرق بينهما ملكا  
والاصل فيه حوله عليه السلام من فرق بين والده وولده با فرق ابنة وبين  
اجنته يوم القيامة وروى عن علي بن ابي طالب عليه السلام امرأة ولغة في بعض السبايا فقيل  
انه يبيع ولدها فامر بولدها عليها **ووجب** صلى الله عليه وسلم غلامين  
صغيرين اخوين احل رصم الله ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بيعت احدهما فقال  
او ترك او ترك وبيعه او وادود وادود وادود وادود وادود وادود وادود وادود  
ابي يوسف رحمه الله لا يجوز في قرابة الولاد ويجوز في غيرهما والكافر والمسلم في هذا  
سواء وانما يكره هذا التفرق اذا كانا صغيرين او احدهما صغيرا شتم المنع معلول  
بالقرابة المحرمة للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا غير

فيه

فيه الزوجان حتى جاز التفرق بينهما ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما  
في ملكه والاخر في ملك غيره لا باس ببيع واحد منهما وكذا لو كان مملوك  
لرجل وابنه مملوك لابن هذا الرجل وهو صغير في حجره كان للرجل ان يفرق  
بينهما في البيع وكذلك لو كان واحد منهما مملوكا من اولاده لان الملك منتزق و  
كذلك لو اشترى اهما جميعا لنفسه شتم وجد باحدهما عيبا كان له ان يرد ويملك  
الباقى ولو كان التفرق بين **سحق** لا باس به كدفع احد هما بالجناية وبيعه  
بالدين وورده بالعيب ولو كان له من كل واحد منهما شتم ففرض لم اكرهه ان  
يبيع من احدهما دون الاخر لان التفرق ثابتة قبل ذلك وانما كرهه التفرق عند  
امكان بيعهما لا عند عدم ذلك حتى لو دبر احدهما او استولى احدهما والاخر  
صغيرة لا يكره بيع الصغيرة وان كان احدهما له والاخر عبد ماذون له عليه دين  
او كتابته لا باس بالتفرق عنهما وان كان احدهما عبدا بغيره لا باس بان  
يبيع المضارب ما عنده واذا اجتمع اخوان في ملك رجل لا ينفق له ان يبيع  
احدهما من ابن له صغيرا عياله لان فيه تقريبا ملكا والموم هذا القدر ثم اكثر ابنة  
فيها اذا كانتا صغيرين او احدهما صغير والاخر كبير على ما مر فان كانا كبيرين فلا باس  
باس بالتفرق بينهما لانه ليس ما ورد به النص ولا يكره التفرق بين ذور  
الموم من غير النسب لاقربته بينهما واذا دخل الولي في دار الاسلام بغلامين  
صغيرين اخوين بامان فاراد ان يبيع احدهما فلا باس بشراء منه وان كان  
فيه تفرق لانه لم يشتره عادة الى دار الحرب فكشبه سوادا اهل الحرب ولو كان  
اشترى بها الخارج في دار الاسلام كرهت له ان يشترى احدهما وحده **السلطان**  
على ان يبيعهما جملته وفي فوائد شرح الاسلام نظام الدين رحمه الله سئل شيخ  
الاسلام برهان الدين رحمه الله عن الوصي هل يملك بيع عفار الصغير ببيعها جازا  
على سبيل الوفا اجاب بملك وقال وكان شيخ الاسلام علا الدين  
وغيره من الامة سئل عن ثمانية يفتنون انه لا يملك والفتح فيه ان في  
جواز هذا البيع اطلاق مال التيمم ومناعه لان الملك بان الصغير والمنافع  
من ملكه يستحقها غيره والوصي بملك ذلك وذكر في بيع شرح الطحاوي  
في باب المضارب ولا باس للوصي ان يتجر بمال التيمم ولا ضمان عليه اذا  
اصيب في ذلك قال وجملة في هذا ان يقول ثبوت الولاية على الصغير



والصغيرة للغير في احد امرين اما في المنكح واما في المصالح اما ولاية المنكح فقد ذكرنا  
 حاشي على ما في ولاية المصالح فالي الاب ان كان حيا وان كان ميتا فانا  
 الى وصية نسمة وصية فان مات الاب ولم يوص الى احد فالولاية الى احد  
 اب الاب فان مات الجد فالوصية نسمة الى وصية وصية فان لم يكن فالقاضي  
 ومن نصبة القاضي فلهما كلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة و  
 لحسم ولاية الاجارة في النفس والمال جميعا وفي النفقات والعقارات  
 فان كان بينهم واجازتهم بمثل القيمة او بكثر او باقل قدم ما يتغابن الناس  
 فيه جاز وان كان اقل قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز فلا يتوقف على الاجازة  
 بعد الاجل كلف لان هذا عقد لا يجزئه حاله العقد وكذلك استجارهم للصغير و  
 شراؤهم ان كان على المعروف جاز على الصغير والصغيرة وان كان  
 باكثر قدر ما لا يتغابن الناس فيه جاز ونفذ عليهم ولا يجوز عليها وادراك  
 الصغيرة والصغيرة في مدة الاجازة ان وقعت الاجازة على انفسها فلهما  
 خيار ابطال الاجازة او المضي عليها وان وقعت على ملكها فلا خيار  
 الا بطلان وليس لها فسخ البيع والشراء الذي نفذ عليها في حال الصغير والكل  
 ان يسافر في مال الصغير والصغيرة وله ان يدفع مضاربه الى غيره وله ان يدفع  
 بضاعة وله ان يوكل بالبيع والشراء والاسكجار وله ان يودع وله ان ياذن  
 له في التجارة ان كان بعقل البيع والشراء وله ان يكاتب عبده وان يزوج  
 امته وليس له تزوج عبده وليس له ان يعير ماله قبا وفي الاستحسان له  
 ذلك وله ان يرهن ماله بدين الصغير وبدين نفسه ايضا فان حلك بضمير  
 مقدار ما صار مودبا من ذلك وبين نفسه وله ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه ايضا  
 ويتبع ان يشهد على ذلك في الاثبات وكولم يشهد بكل له الرجح فيما بينه وبينه  
 ولكن القاضي لا يصدقه وكذا اذا شاركه وارس ماله اقل من مال الصغير فان شهد  
 بكون الرجح على ما شرط وان لم يشهد بكل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي  
 لا يصدقه ويجعل الرجح على قدر راس مالهما وكذلك هذه كله في الوصية هذه الجملة  
 في بيع وشراء الطهار ورجح الله وذكر في موضع اخر منه ولو تصرف الوصي والاب  
 في مال الصغير وطهر الرجح نسمة فان كنت مضاربا لا يكون له شيء من الرجح الا  
 ان يشهد عند التصرف انه تصرف بالمضاربة وهذا في القضاء حتى لا يصدقه

الشيخ في ذلك واما فيما بينه وبين الله تعالى وانه بكل له الرجح وان لم يشهد  
 عليه شيء من الرجح هذا في مسائل المضاربة ان شاء الله تعالى وفي منقرات  
 فوائد صاحب الجبط الوصي اذا استقرض من مال الصغير ونصرف ورجح نسمة  
 العن على الصغيرة مدة من هذا المال الذي تصرف فيه فيكون منه عا وليس له ان  
 ياخذ بحسب ماله لانه صار مضامنا فلا يخرج عن العهدة مالم يرفع الى القاض او الى  
 منصوب القاضي كالتولي وفي فوائد صاحب الجبط الاب اذا باع مال ولده  
 الصغير وضمن الثمن لا يصح لان حق القبض الثمن للاب يحكم العقد فلو صح  
 الضمان صار مضامنا لنفسه وانه باطل بخلاف النكاح لان حق قبض المهر  
 للاب بولاية الابوة لا ببكاشة النكاح لان حقوق العقد في النكاح لا يتعلق با  
 العاقد فكان الاب في هذا الضمان كسائر الاجانب وفي وصايا النوازل و  
 باع صغيرة للبييم من مفسس قال ان كان هذا بيع رجعة اجل القاضي الشئى ثلاثة  
 ايام فان امكته او الثمن والانتقض البيع وفي وصايا غريب الرواية هشام بن  
 ابي يوسف رحمه في رجل باع عبده من ابنة الصغير بيعا فاسد اسم اعنفه  
 الاب فعنفه جائز عن نفسه ولا يجوز عن ابنة الصغير لان البيع فاسد وهو  
 في يده ولو اشترى ابنة الصغير عبدا وهو في يده فانت العبد وهو من مال الاب  
 حتى يامره الوالد بعمل او يعنفه بمنزلة عمده ودية اشتره وينظر في وصايا الجامع  
 في القادر ومجموع النوازل وذكر فيه ايضا ولو اشترى الوصي غلاما فقال اشترته  
 لنفسى مالك وقال البييم اشترته لي لا يزوج لقال الرجح للبييم وان تولى المال ضمير  
 الوصي ولو ايجز الوصي في مال البييم ورجح فقال اخذته مضاربة وفي الرجح حصته  
 قال لا يصدق والرجح للبييم وان تولى المال لم يضمن وباتى شيء منه في سائر  
 المضاربة والوصايا ان شاء الله تعالى وفي وصايا المتق ايضا وصية اشترى لنفسه  
 بال البييم حادا فان كان الثمن جزء البييم اجزته وان كان الخادم جزء البييم لم اجز  
 شراؤه لنفسه وذكر هذه المسألة في ابنا مسألة الوصي اذا اخذ ارض البييم  
 ثم ارعته وبذكر المسألة في سائر الارعة من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى  
 وفي اول دعوى الذخيرة الوصي اذا باع مال الصغير ومات فولاية المطالبة  
 لماباع مال الصغير لو شئ الوصي او لو وصيه فان لم يكن له وصي او وارث  
 نصب القاضي وصيا وباتى في مسائل الدعوى وفي باب دعوى الاب



والوصي من فناء ورشد الدين الوصي اذا باع ومات قبل ان يولد الوصي  
المنشئ من المستر والاطالب منه لو ارث الوصي ودين البنيمن الذي بلغ وذكر  
رشد الدين في باب ما يكون جوابا لدعوى المدعي وما يكون باع واره من  
ابنه الصغير نسيم باع من الاجنح يصح اذا كان بمنزلة القبة وذكر في ذكائه الجاه  
في القضا ومر في مسائل ابن سماعه وقال بعث وانما يصح وقال المستر لابل  
بعد ما بلغت قال قول قول البايح بخلاف ما اذا قال البايح بعث قبل ان  
استه بته وقال المستر لابل بعد ما استه بته قال قول قول المستر وذكر في ذكائه  
وكانه الجاه الصغير مكاتب او عبيد او ذمي زوج ابنة الصغير وهي حرة سيدة  
لم يجز وكذا لو باع او اشتراه وكذا المهر اذا مات عن رونه والوصي المستر  
لا يجوز بيع واحد منهما ولا اشتراؤه ولا نكاحه على ولده الصغير وتامه ينظر في  
الجاه الصغير وذكر في كتاب العود من الذخيرة هشام سالت محمد عن علام  
لم يبلغ الحكم باعه انسان واقوانه مملوك له وهو عبيد عن نفسه نسيم استخفى  
بالكوبة وباع البايح ولا بد من ان يكون هو محل يرجع المستر على الغلام بالثمن  
قال لادب ايضا قال هشام سمعت محمد يقول رجل اشترى من صبر لم ياذن له  
ابوه او وصيه في التجارة جارية فادلهها نسيم استخفا انسان فانه باخذها  
وولد ما رقيق والنسب ثابت وكذلك ان اشتراها من عبيد محجور عليه كذا ذكر في  
كتاب العود من الذخيرة وحل يرجع المستر على الصغير المحجور عليه بالثمن هذه  
المسألة من فروع مسائل ابداع الصبي وقد مر ذكرها في مسائل جارية نسيم  
احتمل عليه اسير وفي فناء ورشد الدين رحمه الله وفي مسائل الاجارات  
اذا اجر الاب او ابجد ابوالاب او صغيرها البصير في عمل من الاعمال فهو جائز لان  
لصلا ولا ولاية استعمال الصغير من غير عوض بطريق التهنيد وبالباطن فمع الوصي  
اولى ولا ولاية للجد مع قيام ولاية الاب ووصي الاب مقدم على الجد وقد ذكرنا  
توثيقه في مسائل البيوع ولا يجوز اجازة غيره اذ كان له منهم احد لانه لا ولاية  
لاحد على الصغير حال قيام واحد منهم فان لم يكن واحد من هؤلاء فاجزه زوجه محرم  
من الصغير ان كان الصغير في حجره جاز بطريق التهنيد والولاية لانه يملك فيه  
فيجوز فيملك اجازته وان كان في حجره محرم فاجزه زوجه محرم  
آخر هو اقرب من الذكر كان الصغير في حجره نحو ان يكون في حجره نسيم فاجزه

في مسائل الاجارات

امه جازعند ابني حنيف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز وللمذروى الاجازة على  
الصغير ان يقبض الاجرة لانه من حقوق العقد فيحقق بالعاقبة وليس ان  
ينفقها عليه من مال الصغير وليس لغير الاب واجد وصيها ولاية التصرف في  
مال الصغير وكذلك اذا ذهب للصغير نسيم فلهذا الصغير في حجره ان يقبضه ولكن  
لا ينفق على الصغير لا قلنا وعمر محمد رحمه الله اسحق ان ينفق عليه مالا بدله لانه  
في تاجز ذلك منه بالصغير وفي فناء ورشد الدين رحمه الله ابو جبر البنيمن في قبض  
قول ابني حنيف رحمه الله ولا يجوز عبيده وقال محمد رحمه الله ابو جبر عبيده والاب واجد  
وصيها اجازة رقيق الصغير ووايه وعقاره وسائر امواله لانهم يملكون الاجرة  
وليس لغير هؤلاء من كان الصغير في حجره ولا له اجازة اموال الصغير من العود والنفار  
والحيوان وغيره لانه ليس لغير هؤلاء ولاية التصرف في مال الصغير وعمر محمد رحمه  
الله قال اسحق ان ابو جبر وعبيده لانه ظهرت ولا ينفق في نفسه الصغير نظر الى  
فكده يظهر ولا ينفق في ماله نظرا له وقال وكذلك اسحق ان ينفقوا عليه مالا بدله  
فان لم يكن ابو الصغير حيا لم يكن لمن هو في حجره ان يسد اليه فابك لان التصرف  
للصغير مقيد بالنظر وفي هذا ضرر لمن جنس ليس لوف ودانة المكاتب نفع من  
الناصب وحسب الخوف يعني عارها ونسبها لانه لا ينفق من ثمنه الا عاقب  
على مالا عاقب ولو اجر الاب او ابجد ابوالاب او وصيها الصغير نسيم بلغ  
الصغير في المدة فهو بالخيار ان شاء مضمض على الاجازة وان شاء منسح لان من  
ابى الاجازة ضرر في حق عدل ابو حنيفة رحمه الله فقال ارايت لو نفقه تولى القضا  
الكت انكره بخدم النفس وقد اجر ابوه منحه فيج جدا فرق بين نفسه وماله  
حتى ان الاب او ابجد الوصيها اذا اجر دارا للصغير او عبيده سنيين معلومة نسيم  
بلغ الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة والفرق بوقت في اجازات الاصل  
والذخيرة والبصير اذا اجر نفسه نسيم بلغ لا يكون له ان يفسخ الاجارة والعبد  
للمحور عليه اذا اجر نفسه للمخدومة سنة فاعحق في نصب السنة لا يكون  
للعبد ان يفسخ الاجارة وتكون اجرة ما مضى للمالك واجر ما بقي للعبد وان اجره للمولى  
نسيم اعحق في نصف السنة كان للعبد ان يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء مضمض  
فان اجاز الاجارة والمولى كان باجره باجره معلومة بمجته او استعبد الاجارة بعد الاجازة  
كان جميع الاجرة للمولى وان لم يسبق الاجرة واخرا للعبد المضر على الاجازة فاجزه



ما مضى للمولى واجره ما بقي للعبد الا ان المولى هو الذي يتولى قبض جميع الاجرة وليس  
للعبد نقضها بعد اخذها من المضر عليها وتوضيح المسئلة او كانت بغير التور من  
الاصل الى مهنها كتب من الذخيرة ومن فساد القاض الامام فخر الدين ومن  
فناور القاض الامام طاهر الدين وفي فوائد صاحب المخطط اذا اجرت الاب او الجدة  
او القاض الصغير في عمل من الاعمال فهو جائز قال بعض المتأخرين هذا اذا اجره  
باجر النسل اما اذا اجره بائنا من نفسه فانه لا يجوز وافتى صاحب المخطط انه يجوز وان  
كان اقل باجر النسل وفي التاوير الوصي اذا استأجر نفسه او عبده للقيام لا يجوز  
وان استأجر الوصي نفسه لنفسه او عبده للقيام لنفسه جاز في قياس قول ابي حنيفة  
وابن يوسف رحمه الله اذا كان باجرة ليس فيها عمن مقدار ما لا يتجاوز الشتر  
فيه اما الاب اذا اجر نفسه للصغير او اجره ماله للصغير او استأجر الصغير لنفسه  
فلا شك في جواز هذه الاجارة لانه يملك مال الصغير لنفسه وان لم يكن ذلك  
انفع للصغير ولو استأجر الاب ابنه البالغ فعلى الابن لا اجرة له لان حصة الاب  
ستحقه على الابن فالاجارة وقعت على ما هو مستحق عليه بدين الاجارة واما  
استأجر الابن الاب للخدمة لم يجوز ولكن لو عمل فله الاجرة لان الابن مأمور  
بتوفر ابيه وفي استخراجه اياه اذ رآه وفي السنين لا فرق بين ان يكون  
احداهما مسلما والآخر ذميا قال القدوري رحمه الله احد الوصيين يملك ان  
يؤجر البص في قول ابي ج ر ولا يؤجر عبده ولو كان وصي لليتيم فاستأجر  
لاحد هما مال الاجرة لا يجوز كما لو باع مال احد هما من الاخر والاب لو فعل  
ذلك ينبغي ان يكون كما في البيع البص المجور عليه اذا اجر نفسه لم يجوز  
وكذا العبد المجور عليه اذا اجر نفسه فان عمل وسلم من العبد يجب  
الاجرة المسمى اسما وان كان البص مجورا عليه فعلى عاقلة المتأجر  
دينه وعليه الاجر فيما عمل له العبد قبل الهلاك وان كان عبدا مجورا عليه  
فعلى المتأجر دينه ولا اجر عليه فيما عمل له العبد لان المتأجر صار غاصبا  
للعبد بالاسم فاما اذا ضمن ملكه من ذلك الوقت فصار منتفعا بملكه  
بخلاف الحرة لانه لا يضمن بالغصب وانما يضمن بالجناية وضمان الجناية  
لا يقيد الملك فلهذا افتى الوصي او المتولى اذا اجر منزله لليتيم والوقف  
به وذاجر النسل بغير المتأجر اجر النسل ام يصير غاصبا بالسكنى ولا يلزمه

شئ كتر تحريم الفضل في الفناء وانه يجب ان يكون غاصبا على اصول علمائنا رحمهم الله  
قال وذكر الخصائص في كتابه ان المتأجر لا يكون غاصبا بل لزمه اجر النسل  
والقاضي الامام ركن الاسلم على السفي رحمه الله كان يفتي بقول المخطئ حتى  
حكى عنه انه قال لو غصب انسان دار وقف او دار صبي يجب اجر النسل وان كان  
تنباه في الغصب هكذا فما ظنك في هذا والفتوى على انه يجب اجر النسل في هذه  
الصوره بالغاصب بالغ الا اذا انقض النسل بسكنى المتأجر وكان ضمان النقصان  
انفع لليتيم والوقف او تعصتها الزاوية وكان ضمان النقصان انفع فحينئذ  
يجب ضمان النقصان فالجواب ان ينظر الى نقصانه والى اجر النسل فانها كان  
الكثير يجب ذلك الوقف والصغيرة هكذا ذكر في الذخيرة وفي فناد القاض الامام  
فخر الدين وفي فناد القاض الامام طاهر الدين وذكر القاض الامام فخر الدين  
ايضا رجل غصب ارضا وقفا او ارضا لليتيم قال بعضهم بعض الغاصب اجر  
النسل للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلو ان هذا الغاصب اجر من  
غيره هذه المسئلة المقصودة كان على المتأجر للغاصب اجر السهم وفي مسائل  
البيوع من فوائد صاحب المخطط اذا استأجر دارا وسكنها ستم ظهر وقف او  
كانت للصغير يجب اجر النسل صيانة للوقف وللصغير وفي وقف التجسس والى  
في غصب العقار والدور الموقوفة بالضممان كما في الفتوى في غصب منافع الوقف  
بالضمان وفي اخر الفصل الثامن من الاجارات الذخيرة وحكمة القول بمن سكت  
وارصغبه او حائوت صغيره وانه سعد لكس فقال انه يجب اجر النسل الا اذا  
انقض بسبب سكنه وضمان النقصان انفع في حق الصغير فحينئذ يجب ضمان  
النقصان الوصي اذا اجره ارض لليتيم اجارة طويلة رسمه ثلاث سنين يجوز  
ذلك وكذلك ابو الصغير والمتولى لان الرسم في الاجارة الطويلة ان  
يجعل شئ يسير من مال الاجارة بمقابلة السنة الاول ومعظم المال بمقابلة السنة  
الاخيرة قال كان الاجارة لارض لليتيم او الوقف لا يصح الاجارة في السنة الاولى  
لانها تكون باقل من اجر النسل فلا يصح واذا استأجر ارض لليتيم او الوقف ففي  
السنة الاخيرة يكون الكسبي رباكثر من اجر النسل فلا يصح واذا فسدت الاجارة  
في البعض في الوجهين حل يصح فيها كان جنة لليتيم والوقف على قول من يجعلها  
عقودا عقدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عقودا يصح فيها كان خيرا



للبيتم ولا يصح فيها سواء والظاهر هو الفساد في الكل الوصي اذا اجره ارضا للبيتم  
واسناجر با وصي اخر لبيتم اخر لا يصح هذه الاجارة لانها ان كانت خير للبيتم  
البيتمين يكون شر في حق الآخر فلا يجوز هذه الاجارة عن الضرر باحد البيتمين  
ولكن يصح الاجارة الطويلة في ارض البيتم والوقف ان يجعل الواسين  
كلها مقدار اجر المثل **شم** ان الوصي او متولي الوقف يبيع المثل عن اجر  
السنة الاول يصح ذلك عند ان يصفه ويحدد هذه السنة في قفاور قاسم خان  
ورأيت في نسخة العمام اذا اجر الوصي والبيتم مدة طويلة جاز ذكره في وقف  
الفاور ان اجاره والوقف اكثر من سنة واحدة ان شرط الوقف ان لا يجر  
اكثر من سنة واحدة لا يجوز وان لم يشترط كلوا فيه والخيار انه يفتي في البيع  
باجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الفسخ  
مع عدم الجواز فيها واذا كانت المصلحة في الجواز **وهذا** يختلف  
 باختلاف الزمان والموضع ذكر في الجامع الاصفه الوصي اذا اجره والبيتم باجر  
المثل **شم** زيد لا ينقص الاجارة ولو ادست الاجر له والوقف  
حل يفسخ منه اختلاف المشايخ على ما عرفت في كتاب الوقف وذكر الحاكم  
في شرطه **ابواب** الوصي والمتول للسناجر عن الاجر يصح فيها بشروطه و  
يعتدون للوقف والصغير ويبيع المتاجر في القضا ولا يبيع فيها بينه وبين الله  
وذكر فيه ايضا **الاب** والوصي اذا افاض الاجارة يجوز وكذا الوكيل بالاجارة  
اذا افاض صح الا اذا ازرع المتاجر لان الفسخ لا يصح في هذه الحالة اوصي  
سعي لو مضت المدة فكيف يفسخ والمدة فائدة والوكيل بابيع لا يملك الفسخ بعد  
القبض والوكيل بالاستيجار ان كانت الدار مسددة الى المتاجر لا يصح فسخه  
وان لم يسد اليه وصي يذو الوكيل صح فسخه وذكر في سبب العيون القاضية  
اذا اسناجر اجرة البيتم او امين القاض اذا اسناجر اجرة البيتم باكثر من اجر المثل  
بما لا يتغابن الشمس فيه فعمل الاجرة وانقضت المدة والزيادة باطله ولا يجب  
على المتاجر من مال نفسه شيء من الزيادة وتو قال اسناجر انما اعلم  
انه لا ينبغي فالاجر كله في ماله كذا ذكر في سبب العيون وانما لا يلزمه شيء اذا لم  
يعلم لان القاضيه وايضا اذا باعها عقدا لا يلزمه العسرة ولا يتعلق بغيره  
العقد ولا يلزمه الخصومة لان الخصومة لو لم تمت القاضيه لم يجز حكمه فيها فهو خصم

ولو اسناجر الوصي والمتولي باكثر من اجر المثل يغبين فاحسن فالاجر على الوصي  
والمتولي وسناله المتولي في وقف المثل الوصي اذا انفق من مال البيتم  
على باب القاضيه في حصومة كانت للصغير او عليه ما انفق على وجه الاجارة بجر  
المثل لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن في اجارات الجامع في القفاور  
وفي قفاور قاسم خان وباني شمس في مسائل الوصايا وذكر القاضيه الامام  
في الدين في فصل الاجارة الفاسدة من اجارات قفاور رجل اسناجر به جلا  
ليعلم غلامه او ولده شعر او او ما او خطا او حسابا او حرفة من الجبلة ونحوها  
ان بين لذلك وقتا معلوما سنة اشهر وما اشبه ذلك جاز ويجب المسمى تعلم  
اولم يعلم في تلك المدة او **شم** الاستاذ في نفسه لذلك وان لم يعلم بذلك  
وقتا كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم يفسخ الاجر المثل وان لم يعلم لا يجب  
شئ ولو شرط على الاستاذ ان يحدده لا يصح الاجارة لان الحد اثم ليس  
لها غاية معلومة وذكر في الاصل في باب اجارة الرقيق انه اذا لم يبين المدة  
فيه روايان والاصح انه يجوز وذكر فيها ايضا رجل دفع غلامه الى مالك على ان يبيع  
عليه الاستاذ اشهر معلومة في تعليمه الفسخ على ان يعطى الاستاذ كل شهر درهم  
للمول ففقد جائز ويكون هذا اجارة للفلم وذكر في العدة وكذا دفع ابنه الى رجل يعلم  
حرفته كذا حتى يعمل الصبي سنة اشهر فهذا فاسد واذا عمل بجر المثل  
وكذا لو قال **الاب** امسك ولدك وانفق عليه شهر حتى اعطيك كذا لا يصح  
ويرجع عليه بما انفق وكذا دفع غلامه او ولده الى الاستاذ ليعلمه عملا ولم يشترط  
احد بها الاجر على الاستاذ او على الول فلما علم العمل اخذ فطلب الاستاذ  
اجره من الول وطلب الول اجرة العبد والولد من الاستاذ فالتو برجع  
ذلك الى الوقف والعادة ان الاجر على من يكون فيحكم الوقف فالتو برجع  
اليه الشر حسره رحمه الله كان في الامام رحمه الله نقول عرفت وباتنا في الاعمال  
الشرعية التعلم فيها بعض ما كان منقوما حتى يعلم نحو عمل لقب الجواهر وما شبهه  
فما كان من جنس ذلك يكون اجرا للمول ان كان سمر وان لم يكن سمر  
فاجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ  
هذه المدة في فصل الاجارة الفاسدة من قفاور القاضيه الامام في الدين وفي  
اجارات قفاور قاسم خان في لفظه مروي بسنة نارسجده راجحاه وورده



من ثمان وجاهه مدسم کارهای من بکن و ترا نیز پیشه بیاورم و دو سال  
کار می کرد و بجهت عیبه اجهه مثل و ذکر فیهما ایضا بهذا اللفظ مردی رسیده  
خود را پیشه داده است و خط کرده و پس نارسیده است باز می خواهد  
بمردار و نوابانی قال رحمه الله لی مکر که بد من بس را این پیشه نمی آموزم و بر من  
و اینکه اموصه است واجب شود و قال ایضا پس نارسیده را و او را پیشه  
آموزد و مرد معین کرد و رباب شد سواد فعل الالب و الام احسانا و اگر  
بدر بهر و مرد و از مال بشه بکیر و اگر ارثه که کیر و از حساب بهر محسوب  
باشد چنان که اندر عثمان کابین زن بس است و مثل شیخ الاسلام  
برهان الدین رحمه الله و زنا رسیده یکی را فرود و نارسیده را و چهار  
سان بس آموزد و این نارسیده را بر استا و سزا و واجب شود و باز  
اجاب رحمه الله اگر گفته باشد که چهار سال کار نکند شود و او را علم  
هکذا را بست فی فوائد شیخ الاسلام نظام الدین رحمه الله و فی فوائد صاحب  
المجسط مع عاقل اجهه نفه من رجل باذن ابیه بعلده حرفة معينة فی سنین علی  
ان یعمل هذا البص لعلیه السنة الثالثة بثلاثة و ثانیة فعل البص فی السنة الثالثة  
اربعة اشهر و امتنع عن العمل لعلیه ان یرجع علی البصی کا بخش من ثلثه و ثانیة  
لبقیة الدة اجاب له ذلک و انه و فی فوائد صاحب المجسط بهذا اللفظ  
یکی بنده و یکدیگر امد است که مرا فلان کار بیاور این مرد و بران  
کار اموصت و از و بنارفت شاکر و از ورثه استاد مزد و کار کرد خود فی  
خواهر تواند بانی اجاب بعرف نکرد اگر در عرف چنین شاکر و راستا  
و چنانکه در بره صورت سزا و واجب شود و او را علم و فی فوائد  
القاضی الامام فخر الدین من له ولایة اجاره الصغیر اذا استاجر استاد البعل  
الصغیر علما فی تلك السنة فکافیه نصف السنة ولم یعد کان للاستاجر ان  
یفسخ الاجارة و فی اجارة الملقط و کوفع ابنة الصغیر الی استاد  
بعلده حرفة کذا فی اربع سنین و شرط علی الالب انه ان جبه عنه  
قبل اربع سنین فکافیه مائة و درهم مخبیه بعد ثلاث سنین  
لا یطالبه بالماله و لکن باجره مثل عمله و استیجار العلم لتعظیم القرآن بجزء  
ثمانیا و یکبر ابو البصی علی اعطاء الاجر و و لایة الاصل علی اصحابنا انه

لا يجوز و رایت فی بعض الكتب لا يجوز ان يستاجر رجلا بعلده الفراء  
او الفضة او الفواضل او بومهم فی رمضان او یوزن لحم و هذا عندنا  
وعند الشافعی رحمه الله يجوز و کثیر من مشایخنا و نقول الشافعی  
فی جواز هذه الاجارة مثل نصیر بن یحیی و عصام بن یوسف و غیره  
و در عین ابی نصیر بن مسلم انه افنی بکسب باب والد البصی لاجل  
الاجر و ذکر فی العدة لو امتنع ابو البص من اداء الوطیفة الی العلم بحرفة  
الاسم چون تحول بوج شنبه و عید و نقل من رکن الاسلام  
ابی الفضل الکرمانی رحمه الله انه کان یکتب فی الفنون بدم معلوم و اخیستند  
کنه و هکذا کان یفنی ظهر الدین المرعسی و لکنه ان يستاجر لعلیه مدة  
معلومة بشم بدمه بالعلم و ذکر فی اجارات الذخیرة استاجر و ابیه لیکرهما  
فحل علیهما مع نفه صغیر لایکنه استعمال الدابة و لایکسرهما ضمن بحساب  
ما زاد لان الصغیر اذا کان بهذه الصفة فکفه فحل شی اخذ سوا و ذکر بعد هذا  
ایضا بوفیة استاجر و ابیه لیکرهما فحل علیهما صغیر نفه الدابة من حرفة  
فما من لانه خالف لان البصی لایسک نفه علی الدابة بمنزلة المحل و ان  
اردت مع نفه صغیر سسک نفه علی الدابة ضمن نصف القيمة فثبت ان  
وضع البصی علی الدابة حمل و لیس بارکاب و احمّل مع الركوب جلوس مختلفان  
فصار به غاصب ضامنا و رایت فی الفوائد سسل صاحب المجسط عن امرأة  
لها ولد صغیر و للصغیر دار حل لها ان تسکن فی دار ولد یا الصغیر قال ان لم  
یکن لها زوج لها ذلک بحکم الحاجة و ان لها زوج لیس لها ذلک لان سکنایا  
واجب علی الزوج فلا یمکن محتاجة الی السکن و کذا لک ان لها مال و ان  
سکنها بغیر امر الزوج حل ما شئت قال نعم حل بحکم علیها اجر المثل فاکر  
بنظر ان کان للصغیر يد فانه یجوز یقدر علی النع و التعلیم بان کان الولد ولد  
عنه سنین او اکثر لا اجر علیها لانه لم یوجد التعلیم و ان لم یکن للصغیر يد فانه  
بان کان الولد صغیرا یجب علیها اجر المثل و هو جواب الشایخ اما علی جواب  
الکتاب لا اجر علیها لانها صارت غاصبة و الفنون علی جواب الشایخ  
و قال القاضی الامام فخر الدین جاز للام ان تسکن دار ولدها الصغیر و ان  
کان لها زوج و لا یجب علیها الاجر و فی جامع الاصفی اذا مات عن غیر



وابن صغير وامرأة فزوجت المرأة فلاحقة البست ان يتعوانا وجهها عز  
 وحول المنزل وان باخذ والا بن منها وفي اخر الفصل الثامن من اجاب  
 الذخيرة رجل انفسه صبا مع رجل يعمل معه فاحذله هذا الرجل الكسوة ثم  
 بدا يصعب لا يعمل معه قال ان اعطاه كرباسا والبصيص هو الذي يكلف خياطة  
 لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لان البصيص ملكه بخياطة فاقطع عنه  
 حين الدافع وقد ذكرنا في مسائل العارية لو اخذت ثيابا فابعد  
 التلميذ فارد ان يدفع الى غيره ليس له ذلك الا اذا بينت  
 الاخذ انها عارية رجل استاجر ظهيرة الرضع ولده سنة فارضعت شهرا  
 ثم مات الاب فقالت عنه الصغيرة للظهير ارضعيه حتى نخطبك لاجر  
 فارضعت شهرا بعد ذلك قالوا ان لم يكن للصغير مال حين استاجر  
 الاب للظهير كانت الاجرة عليه من مال فادامت بطلت الاجارة فاذا  
 قاله العمة ما قالت بعد موت الاب ولم يكن العمة وصية من جهة الاب  
 كان ذلك استجرا من العمة فيكون الاجر عليها وان كان العمة وصية فخرجت  
 الاب ترجع بذلك على الصغيرة اذا استنفذت الصغيرة مالا وان كان للصغير  
 مال حين استاجر بالاب لا يطل الاجارة بموت الاب ولو لم يكن  
 للصغير مال حين استاجر بالاب ثم اصحاب الصغيرة مالا كيف الحكم  
 فيه قال الفاضل امام ظهير الدين في فتاويه سبيل والذرع عن هذه  
 المسئلة فاجاب قائل اجرة ما جفت في مال الصغير واجرة ما مضى على الاب  
 وفي اجارة الظهير اذا لم يشترط عليها الارضاع في منزل الاب فليها الاجارة  
 ان شئت ارضعت في منزل الاب وان شئت في منزلها وان شرط عليها  
 الارضاع في منزل الاب ارضعت في منزل الاب استاجر ظهيرة الرضع  
 ولده سنة بماه على انه ان مات البصيص قبل السنة فالدهم كل ما يكون  
 للظهير من الاجارة لانه شرط على نفسه مقتضى العقد استاجر ظهيرة  
 شهرا فله معنى الشهادة ارضاعه باجر المثل والبصيص لا باخذ ثوبا  
 قال محمد رحمه الله على ارضاعه باجر المثل قبل هذا اذا لم يكن لها زوج  
 او اذا كان لها زوج ولم ياذن لها في ذلك كان للزوج ان يمنحها  
 وان جفت للحلاك على الصغيرة ونحوه ينظر في اجارات الذخيرة

وليس على الظهير ان يعمل لابور الصغير شيئا وعليها غسل الصغير والقيام بمصالحه  
 واصلاح ذمته وطعامه ولا يجب عليها شئ من ذلك ولو مضى  
 البصيص من بدنا او دفع فانت او من شئ من على البصيص او ثوبا به  
 فلا ضمان على الظهير وليس للظهير ولا للمرضع ان يفسخ هذه الاجارة  
 الا بعد رجائي سائر الاجارات والعذر لاجل البصيص ان لا باخذ ثوبا  
 او يفسخ لان المقصود لا يحصل منه كانت الحانة هذه وكذلك او جئت  
 لان الجبل يفسد اللبن وكذلك اذا مرضت لان اللبن يفسد سائر انواع  
 المرض وكذلك ان كانت سائرة لانهم يحرقون زيادة ضرر وكذلك اذا  
 كانت فاجرة بينة الجحور وكذلك اذا ارادوا اسرا وابت حتى يخرج  
 معهم وكذلك اذا كانت سبب الخلق بذية اللسان ولهم هذا ينظر  
 في الذخيرة وكل ما ينظر بالبصيص نحو الزوج من المنزل الذرية البصيص زمانا كبير  
 وما اشبه ذلك فله من ثمنها عنه وما لا يضر فليس لهم منعها عنه في جنتها  
 الى ذلك ويصير ذلك القدر مستثنى من الاجارة كما وفات الصلاة ونحوها  
 ومنه قوله وكلما يضر بغيره كلما يضر بالبصيص لا محالة اما ما كان فيه وحرم البصيص  
 لهم منعها عنه الا انزلها لا يمنع عن تكين الزوج في منزل مع ان فيه وحرم البصيص  
 ولو استاجر امرأته لترضع ولده منها فارضعت ذكرا فقد ورر وشمس الابنة  
 رحمها الله انه لا اجرة لها لان ذلك مسح عليها وباتة قال الله تعالى والوالدان  
 برضعن اولادهن وان كانت للرجيم على ذلك كما لو استاجر بها على كسر  
 البيت وغسل الثياب والطبخ والخبز وان استاجر بها بعد الطلاق  
 فان كان الطلاق رجعت فذلك لعدم انقطاع ملك النكاح وان كان  
 الطلاق بابتا فلي ظاهرا الرواية يجوز ورر عن ابني جنته رحمه الله انه لا يجوز  
 وان استاجر بها بعد انقضاء العدة لا رضاع ولده منها جاز فاذا تزوجها  
 بعد ذلك قبل انقضاء العدة الاجارة لا روية لهذه المسئلة وسئل  
 ظهير الدين المرعيني عنهما قال لا يطل الاجارة لا الحكم لا يثبت بوجهم  
 الفائدة اما بوجهم الفائدة وحسنا وهم الفائدة ثابت بان بطلانها  
 بعد ذلك هذه الذرية ذكرناها اذا استاجر امرأته لا رضاع ولده منها  
 على ان يكون الاجر على الاب فان كان للصغير مال فاستاجر الاب



امرانه على ارضاع ولده منها روي عن محمد بن محمد رحمهما الله انه يصح الاجازة  
 ويكون لها الاجر وبعض المشايخ اخذوا بهذه الرواية وهذا لان الارضاع  
 بمنزلة النفقة وان كان للصغير مال لا يجب نفقة على والده فكان لها الاجرة  
 مال الصغير وان استاجر بالارضاع ولده من غيره باجازة وان استاجر خادما  
 لارضاع ولده منها لا يجوز وان استاجر مكانها باجازة ولا يثبت للمدعي ان  
 ارضع ولدا لكان باجر واذا استأجره لم يثبت له اجرة او مجنونة او  
 زانية او حقة كان له ان يفسخ الاجازة ولو اجرت المرأة نفسها من غير  
 اخيرين ترضع لهم صبي ولا يبعد احدها الاولون بذلك فانما هي من  
 فرعت فانها قد ائتمت لانها قد خانت ولها الاجر كما سأل على الفرعيتين  
 لانها خصت مقصود الفرعيتين ولا تصدق شئ منه كذا ذكره في البسوط  
 وفي فتاوى قاضي خان واذا استاجر الرجل امته او اخته او ابنته لارضاع ولده  
 جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهم ارضاع ولده لانه لا يرضع الا ولدا من  
 الاب والجدة والوصي والقاضي اذا استأجره لم يثبت له اجرة اذ كان اجنيا كسابر  
 الاجانب واذا لم يكن للابن ام ترضعه ولا مال له فاجر رضاعه يكون على  
 اقراره بتقدير ميراثهم لان الرضاع بمنزلة النفقة ولا يجب على من لا يجب عليه  
 النفقة اجرة لثان يجب على الاب ام على الصبي آفة صاحب المخطا ان  
 كان للبصر مال فهي في ماله وان لم يكن له مال فعلى الاب كالفنقة في  
**مسائل الفتن** واذا اصاب الشركاء على الفتن وانتموا بها الا اذا  
 كان بينهم صغير محبب لا بد من امر القاضى بالفتنة لانه لا ولاية لهم  
 عليه واذا حضر وارثان واقام بينهما على الوفاة وعدد الورثة والدار في بينهم  
 ومعهما وارث غائب قسم القاضي بطلب المأخوذ من وينصب وكيله في  
 نصب الغائب وكذا لو كانت مكان الغائب صبي قسم وينصب صبيها  
 بقبض نصيبه ولا بد من اقامة البينة على موته عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما  
 بقسمهما باعنة اقرهم وان كانوا موسرين لم يقسم مع غيبته احدا  
 وان كان العفار في بد الوارث الغائب او شئ منه لم يقسم مع غيبته  
 احدا هم وكذا لو كان في يد مودعه وكذا اذا كان في يد الصغير لان الفتن  
 قضا على الغائب والصغير بالسحفات يدهما من غير خصم حاضر عنهما

وامين المخصص بس خفي عنه فيما يستحق عليه والقضاء من خفي لا يجوز  
 ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة وعددها وهو الصحيح وقول محمد  
 رحمه الله في الاصل لم يقسم حتى يقوم البينة منه اذ احضر وكيل الغائب  
 ووصي الصغير فان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البينة لانه لا بد  
 من حضور خصمين لان الواحد لا يصلح مخاضا ومخاضا بخلاف ما اذا  
 كان الحاضر اثنين على ما بينا هذه الجملة في الهداية وذكر في الذخيرة فلو  
 حضر وارث كبير ومعه صغير وطلب القسم من القاضى وارثا وان يقسم  
 بينة على الميراث فالقاضي ينصب وصيا عن الصغير ويسمع البينة عليه  
 ويقسم الدار فرق بينهما وهذا وبين ما اذا كان الصغير غائبا فالقاضي لا يجب  
 خصما عنه ولا يسمع البينة من الحاضر والفرق عرفت في الذخيرة وان  
 كان بعض الورثة حضورا وبعض غائبا والدار كلها او بعضها في يد الغائب  
 وطلب الحاضر القسم من القاضي واقام البينة على الميراث فان كان  
 الحاضر واحدا لا تقبل بينة ولا يقسم الدار وعن ابى يوسف ان كان ينصب  
 عن الغائب وكبلا ويسمع البينة واذا حضر اثنان وباني السدة محالما  
 فالقاضي يسمع البينة ويقسم الدار ويجعل احدا في حضرين مدعيها والاخر  
 مدعا عليه واحدا الورثة ينصب حضما عن الميت وعن باني الورثة  
 قال والذخر ذكرنا من الجواب فيما اذا كان بعض الورثة غائبا وكسر  
 من الدار في يده فهو الجواب فيما اذا كان في الورثة صغير وشئ  
 من الدار في يده حضر واحد من الكبار واقام البينة على الميراث وطلب  
 من القاضي القسم لا يسمع بينته ولا يقسم بين الورثة ولو حضر اثنان  
 او ثلاثة يسمع البينة ويقسم ولا يحتاج الى نصب الوصي عن الصغير  
 لصحة القسم وكذلك اذا كان بعض الورثة غائبا وقد حضر اثنان  
 من الورثة فالقاضي يسمع بينهما ويقسم الدار ولا يحتاج الى نصب الوصي  
 عن الغائب لصحة القسم هذه الجملة في الذخيرة وفي الذخيرة ايضا  
 احالة الى فتاوى ابى البشير رحمه الله حنيفة بين حصة من الورثة واحد منهم  
 صغير وابنان غائبان وابنان حاضران فاشته رجل نصيب احد الغائبين  
 وطالب شئ بكم الحاضر بالقسم عند القاضي واجزه بالقسم فالقاضي يامر



شريكه بالقسمة ويجعل ويكسب عن الغائب والصغير وإذا لم يكن  
فيما بينهم وبينهم شريك غائب أو صغير ليس له وص ولا نصيب القسمة  
وإن فعلوا ذلك بامر القاضي صححت القسمة فإن قدم الغائب إجازة  
شتمهم جاز وكذا إذا بلغ الصغير إجازة جاز لأن هذا عقد له جيزه حال  
وقوعه فإن الغائب يجيزه وكذلك أبو الصغير أو وصيه يجيزه وكل تصرف  
وعقد له جيزه حال وقوعه يتوقف فإن مات الغائب أو الوصي فإجازة  
وارثه علمت إجازة الوارث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رخصهما الله عنه  
محمداً أنه يبطل القسمة ثم انما عمل الإجازة من الغائب أو من وارثه أو من  
الوصي أو من الصبي بعد البلوغ إذا كانت ما وقع عليه القسمة فإجازة  
الإجازة فأما إذا هلك فلا كالبيع الموقوف على الإجازة وكما ثبت بالإجازة  
بالقول صرح كما ثبتت الإجازة دلالة بالفعل كما في البيع المحض هذه الجملة في الذخيرة  
وإذا قسم الورثة الشركة فيما بينهم ومهرهم وارث غائب وعزلوا نصيب  
الغائب فإن كانت القسمة بغير قضاء فللورث حصصهم ان ينقض القسمة  
وإن كانت القسمة بقضاء فليس للورث حصصهم ان ينقض القسمة وإذا كان الوارث  
الغائب موصى له بالثلث وهو غائب والمسئول جازها فإن كانت القسمة  
بغير قضاء فلا ان ينقض القسمة وإن كانت بقضاء فليس له ان ينقض القسمة  
كالوارث وهو الأصح وإذا لم يكن على الميت دين ولكن مات بعض ورثته  
قبل القسمة وعليه دين أو كان له وارث غائب أو صغير فاقسم ورثته  
الميت الأول فغير قسم الميت الثاني ان ينقض القسمة وكذا الوارث الغائب أو  
الصغير إذا كبر ان ينقض القسمة كذا ذكر في الذخيرة في الذخيرة وفي البسوط  
وإذا كان في الورثة صغير وكبير فاقسم الوصي مع الكبير وأعطاه حصته و  
امسك حصته الصغير فهو جاز حتى لو هلك حصته الصغير لا يكون للوصي ان يرجع  
على الكبير وذكر في شعبة الذخيرة الأصل ان من ملك شئ ملك نسبه  
لأن في القسمة بيعاً واقتراضاً ومن ملك شئ ملك اقتراضه ضرورة  
أو أوعنت هذا بنقول الأب يقاسم مال ولده الصغير عقاراً كان  
أو منقولاً بفنين يسير ولا يملك بفنين فاحش لأنه يملك بيع مال ولده الصغير  
عقاراً كان أو منقولاً بفنين يسير ولا يملك بفنين فاحش فكذا القسمة

ووصى الأب في ذلك بمنزلة الأب وأجد أبي الأب حال عدم الأب  
وأما وصى الأم فإنه يقاسم مال ولده الصغير ماسور العقار من تركه الأم  
المنقول والعقار في ذلك سوار وكل جواب عرفته في وصى الأم فهو الجواب  
في وصى الأخ والعصم وابن العصم يقاسم ما ورث الصغير من أمواله  
ماسور العقار ولا يقاسم ما ورث الصغير من غيره من العقار والمنقول بنسبه  
على السوال لأنه لا ولاية له على الصغير كما لا ولاية للأم هكذا ذكر في الذخيرة  
وذكر شيخ الإسلام أبو بكر في شرح الأصل الوصى نوعان وصى قولي  
وصى ضعيف والقول وصى الأب وصى الأخ وصى العصم ونحوهم حكم الوصي  
الضعيف على الصغير حكم الوصى القوي على الكبير الغائب بيع منقولات الصغير  
ما ورث من أمه أو غيره لأنه قائم مقام الأم والأخ والعصم ولهم ولاية  
للفظ دون التصرفات قال وأما يملك الوصي الضعيف هذه القدرة من  
التصرف عند عدم الوصي القوي ما حال وجود الوصى القوي فإنه لا يملك  
التصرف في مال الصغير أصلاً وفي هذه الصورة ليس للوصى الضعيف سوار  
القيام على مصالح موجهة لتنفيذ الوصية وقضاء الدين ونحوها وبيان مراتب الوصايا  
بأن في مسائل الوصايا وذكر في الذخيرة ولا يجوز نسبه المملوك على أبيه  
أخيه ولا يجوز نسبه المملوك على اللقيط كما لا يجوز بيعه ولا يجوز نسبه الوصى  
بين الصغيرين كما لا يجوز بيعه ولا مال أحدهما من الآخر بخلاف الأب  
فإنه إذا قاسم مال أولاده الصغار بينهم يجوز كما لو باع مال بعض أولاده  
الصغار من البعض والمجته في ذلك للوصى ان يبيع حصته أحد القسمة بين مشاعاً  
من رجل شتم يقاسم مع الشتمى حصته الصغير الذي لم يبيع ثم يشتر حصته الصغير  
الذي باع نصيبه لذلك الصغير وأما جازت هذه القسمة لأنها جازت بين  
اثنين بين الشتمى وبين الوصى والأوصى إذا قاسم مالا شتمه كما بينه بين  
الصغير لا يجوز إلا إذا كان للصغير فيها منفعة ظاهرة ويجوز للأب عند أبي  
حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز وإن كان للصغير منفعة ظاهرة ويجوز للأب  
ان يقاسم مالا شتمه كما بينه وبين الصغير وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة  
هكذا ذكر في الذخيرة وذكر شيخ الإسلام أبو بكر رحمه الله في شرح الأصل



اذا قسم الوصر الشركة وغول لكل واحد نصيبه هنا اربع مسائل احداها  
 ان يكون الورثة كلهم صفارا ليس بينهم كبير فنقسم الوصر وغول حصته كل واحد  
 منهم فانه لا يجوز هذه القسمة حتى لو ملك نصيب احدهم بعد القسمة  
 فانه يملك على الشركة وما بين يدي على الشركة لان الوصر يؤول القسمة من الجانبين  
 وانه لا يجوز لان القسمة معنى البيع والشراء فيعتبر بالشرا وكواشتر مال  
 احد الصغيرين للصغير الاخر لا يجوز لانه ولي الشرا من الجانبين والاب  
 لو فعل ذلك يجوز على ما تقررناه وانجذبه في ذلك ما بيناه انه يبيع الوصر حصته  
 احد الشريكين مشاعا من رجل اذا كان الوارث اثنين شمس بقاسم مع  
 الشريكة في حصته الصغير الذر لم يبيع نصيبه شمس شمس حصته الصغير الذر باع نصيبه  
 هذه اذا كان الصغير اثنين وهما الوارث لا غير اما اذا كان الوارث  
 ثلاثة وهم صفار فالجدة احد الامرين اما ان يبيع حصته الصغيرين من رجل مشاعا  
 ولا يبيع حصته الثالث شمس بقاسم حصته الصغير الذر لم يبيع نصيبه مع الشريكة  
 ويكون جائزا لان القسمة جرت بين اثنين وهما الشريكة والوصي شمس  
 بشمس حصته كل واحد من الصغيرين مفرزا ولا يكفيه ان يبيع حصته واحد من  
 الصفار شمس بقاسم لان القسمة فيما بين الصغيرين انما يتولى بالوصر  
 لا غير وانه لا يجوز والوجه الاخر من الجبل ان يبيع جميع الشريكة من رجل شمس  
 يشترى حصته كل واحد من الصفار مفرزا من الشريكة والسئلة الثانية ان يجوز  
 الورثة صفارا وكبارا والكبار عقيب وفي هذه الصورة لا يجوز شمس ايضا  
 لان الكبار اذا كانوا عقبيا فله ولاية القسمة على الكبار في العود من كما كان له  
 ولاية البيع واذا كان له ولاية القسمة في العود من على الكبار صار كان الكل  
 صفارا واذا كان الكل صفارا نقاسم لم يجوز لانه يؤول القسمة من الجانبين  
 فكذا هذا واما شمس في العقار فباطلة على الكبار لانه لا يبيع العقار على  
 الكبار حال عيبتهم فكذا لا يبيع القسمة والثالثة اذا كانوا صفارا وكبارا فقول  
 نصيب الكبار وهم حضور فندفع اليهم وغول نصيب الصفار جملته ولم  
 يفرز نصيب واحد من الصفار جاز لان القسمة لم يفرز بين الصغير والصغير  
 حتى يكون الوجه متوليا القسمة من الجانبين وانما جرت القسمة  
 بين الكبار والصفار فيكون هذه شمس جرت بين اثنين والولاية

اذا غول نصيب كل واحد من الصفار والكبار ونقسم بين الكل فان القسمة  
 في الكل فاسده لان القسمة بين الصفار والكبار ان جرت بين اثنين  
 فالقسمة فيما بين الصفار وجدت من الواحدة فلم يفرز القسمة في حق الصفار  
 واذا لم يفرز في حق الصفار لا يجوز في حق الكبار لان من الحكم القسمة انهما من  
 جازت يفرز حتى يعين الشرا عن البعض ولم يوجد ذلك في هذه القسمة  
 فاما اذا وضع الى الكبار نصيبهم وامسك حصته الصفار جملته مفرزة ثم قسم  
 حصته الصفار فيما بينهم فالقسمة بين الصفار والكبار صحيحة لاجرت بين  
 اثنين بين الكبير والوصر والقسمة بين الصفار لا يجوز لان الوجه يتولى القسمة  
 من الجانبين شمس القسمة الثانية وبقيته الاولى صحيحة وذكر في الفقرة  
 وان كان بينهم صغير وكبير حاضر وكبير غائب فقول الوصر نصيب الكبير الغائب  
 مع نصيب الصغير ونقاسم الكبير الحاضر فعلى قول ابن حنيفة رحمه الله جازت  
 شمس في العقار والعود من وعلى قولهما يجوز في العقار ولا يجوز في العود من  
 كما في البيع واذا قسم الوصيان المال فاخذ احدهما نصيب بعض الورثة وخذ  
 الاخر نصيب البعض لا يجوز عند الكل واذا غاب احدهما نقاسم الاخر  
 الورثة لا يجوز عندهما خلافا لابن يوسف رحمه الله واذا نصب القاضي وصيا  
 ليقيم في كل شئ نقاسم عليه في العقار والعود من جاز لان وصي القاصر  
 يملك بيع مال الصغير في شئ كان فكذا يملك القسمة وهذا اذا جعله القاصر  
 وصيا في كل شئ فاما اذا جعله وصيا في النفقة او في حفظ شئ بعينه فلم  
 يجوز شمس لانه يملك بيع ماله اذا فوض القاصر اليه امره اخصا فكذا لا  
 يملك القسمة وهذا بخلاف وصر الاب اذا وصر اليه في نوع يصير وصيا  
 في الانواع كلها والقاصر لو جعله وصيا في نوع لا يصير وصيا في الانواع كلها  
 المكمل والموزون اذا كان بين حاضر وغائب او بين بالغ وصغير فاخذ  
 الحاضر او البالغ نصيبه فانما نفذ شمس من غير خصم بشرط سلامة نصيب  
 الصغير والغائب حتى لو هلك ما بقي بطل ان يصل الى الغائب والصغير  
 كان للحلاك عليها حكم ذلك عن كتاب القسمة هذه الجملة المذكورة  
 في شمس الذخيرة اليه حادثة وذكر في وصايا المتقي ترك ابنا صغيرا  
 وابنا كبيرا وترك الف درهم فالقنى الكبير على الصغير حسمانه درهم



من الالف نفقة مثله وليس لوصي قال هو منطوع ولو كان البيت ترك  
طعاما او ثوبا فاطفنة الكبير الصغير او البسة الثوب فلبسه اليتم استحسن ان  
لا يكون على الكبير طمان في شئ من ذلك وذكر في الاصل الورث الكبير اذا  
انفق على الصغير من المركة بعض نصف ماله قبل الفسدة لا ما بقي وقت الفسدة  
يعني ما انفق على الصغير من مال مشترك بضمين وان انفق على الصغير مات  
وترك اثنين كبير او صغيرا نصرت الكبير بعض المركة الى خواجه الصغير بعض  
لانه لا ولاية له في التصرف بدون اذن القاضي في باب ما يكون اقاررا  
من المدعا عليه من قنادر وشهود الدين وفي وصايا شرح الطحاوي احد  
الورثة اذا قبض جميع المركة فملك في يده من غير جناية او جناية فان كان على  
البيت دين او في الورثة صغير لا بضمين وان لم يكن دين والورثة كبار  
ضمن حصته الباقيين اذا ادعى احد المتقاسمين وينا في المركة بعد الفسدة  
صح دعواه لانه لا ينافي لان الدين يتعلق بالمعنى والفسدة بصاوت الصورة  
ولو ادعى عنها باي سلب كان لا يسمع ودعواه للتناقص فان الاقدام على الفسدة  
اعتبرت يكون المفسوم مشتملا ولو ادعى احدهم وصية لانه الصغير ما يثب  
بعد الفسدة لا يصح دعواه لما يثب لانه ساع في نقص ما تم من حصته والورثة  
لكن لا يبطل حق الصغير لانه ليس له ولاية الا بطلان فيبطله الابن بعد البلوغ و  
حقه ان يخلط ما اذا ورث ثلاثة واراد مات احدهم عن ابن فانا  
نقسمها شمس ادعى الابن انه استمر نصيب ابيه في حياته ونفقه الثمن  
واقام البيعة بجوز ولا يبطل الفسدة لان قد تمت رضاه شرا كان حصته  
او ارثا فلم يكن ساعيا في نقص ما تم من حصته في سنة المهادنة وذكر في  
فسدة الملقط احل ثريته عن ماله الم سلطان ان كانت الفرامة لخصمين  
احد الحسم فعلى قدر اطلاقهم وان كانت لخصمين الرؤس فعلى عدد الرؤس  
ولا يدخل النساء والصبيان وفي نوادر ابي حفص الكبير النجاشي عن رجل  
مات غائبا عن بلدة وترك مالا وترك سجين وبنات صفار او كبار  
انهم بدون الفسدة وحسم وصايا البيت قال لا يستطعون الفسدة الا  
ان بانوا القاضي فينصب للصغار وصايا فاذا نصب لحسم وصايا شمواد  
ان كان الكبار غيبا واخصوهم بدون الفسدة لا يستطعون حتى بانوا

القاضي فينصب للصغار وصايا للكبار العيب وكبلا فاذا فعلوا ذلك شمواد  
وفي القنادر وصية اقارنه بالغ وقاسم ثم ادعى انه غير بالغ وان لم يكن مرا  
حقا ويعلم ان مثله لا يجزئ لم يثبت فسدة ولم يقبل قوله انه بالغ وبهذه  
المسئلة سئل ان بعد ابي عشرين سنة بشرط شرط اخر لصحة الاقرار وهو ان  
لا يكون بحال لا يجزئ مثله في سنة قنادر الفضل وقد ذكرناه في الطلاق  
والبيوع وفي سنة ابيه سم فندر رجل مات وترك امرأة بها جمل واراد  
سنة الفسدة فمضى على وجهين اما ان كانت الولادة تربية او لم يكن في  
الوجه الاول يتنظر لبيع الفسدة عن علم وفي وجه الثاني لا لان فيه تاجير وفي  
قسمت ان قد يوقف قال ابو حنيفة رحمه الله يوقف للمحل ميراث اربعة سنين  
وقال محمد رحمه الله يوقف ميراث بنين واحود عليه عن ابي يوسف رحمه  
وعن ابي يوسف رحمه الله يوقف ميراث ابن واحد عليه الفسدة في سنة  
المنقلى واربعين ورثة كبار وصغار فافسدها بغير امر القاضي ولا وصيهم  
باع الكبار حصتهم وحصته الصغير معه ثم رفع الى القاضي فابطل البيع ثم كبر الصغير  
فاجاز ملك الفسدة لا يجوز من قبل ان ابطال القاضي بيع الكبير ابطال للفسدة  
وذكر في وصايا النوازل نص عن بشر بن الوليد بنين ترك ورثة صفارا  
وكبارا بيع للكبار ان ياكلوا ويقبل حديثهم وعن عيسى بن ابيان اذ مات  
وترك ابنا صغيرا وابنا كبيرا للكبير ان ياكل من المال بقدر نصيبه ما ياكل  
ويوزن ويسكن الدار وان كان للبيت شجاة كبيرة لا يسعه ان يخرج شاة  
لياكل وعن بشر بن الوليد لو كان عليه دين الف درهم وترك مالا كثيرا  
يسع للوارث ان ياكل ويطلق الجارية اذا كان في غيرة ثابته بن قال نعم  
ومار ايت احد ايت عن ذلك في وصايا النوازل في **باب الشفعة**  
قال محمد رحمه الله في الاصل الصغير والكبير في اشحقان الشفعة سواء قال  
والجمل في ذلك والكبير سواء فان وضعه لائل من سنة اشهر منذ وقع  
الشرا فله الشفعة وان جات به سنة اشهر وصاعدا منذ وقع الشرا فانه لشفقة  
له الا ان يكون ابوه مات قبل البيع ورث الجمل منه وجبته الشفعة  
وان جات بالولد سنة اشهر فصاعدا شمس او وجبت الشفعة للصغير  
فالذري يقوم بالطلب والاخذ من قام مقامه شرا في استيفاء حقوقه وهو ابوه



شمس وصي ابه شمس جده ابواه شمس الجده شمس وصي نصبه القاضي فان لم يكن له  
 احد من هؤلاء فهو على شفعة فاذا ادرك وقد ثبت له خيار البلوغ و  
 الشفعة فاخار رر والتمسح او طلب الشفعة فلها كان اولاً يجوز وبطل  
 الثاني والمجمل في ذلك ان يقول طلبها الشفعة واخيار واذا كان  
 له احد من هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة حتى لو  
 بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله  
 وقال محمد رحمه الله لا يبطل الشفعة وعلى هذا الخلاف تسليم الشفعة  
 اذا سلم الاب او العسر ومن يعناهما شفعة الصغير صح تبديعه عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله حتى لو بلغ الصغير لا يكون له ان ياخذها بالشفعة  
 وتسليم الاب والوصي شفعة الصغير صحيح عند ابي حنيفة رحمه الله سواء  
 كان في مجلس القضا او في غيره مجلس القضا بخلاف تسليم الوكيل في غيره مجلس  
 القضا عند ابي حنيفة اذا اشترى وار الا ابن الصغير والاب شفيعهما كما  
 لا باب ان ياخذها بالشفعة عند ما كانوا اشترى رالاب مال ابنه لنفسه  
 شمس كيف يقول قالوا يقول اشترى بيت واخذت بالشفعة ولو كان  
 مكان الاب وصي ذكر شمس الابية الشرع فيه هذه المسئلة في اول باب  
 تسليم الشفعة ولم يبيح في الجواب وذكر العسر والشهد في وانما  
 وشوئس الجواب التجميع انه كان في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة  
 منفعة للصغير بان وقع شر الدار يغيب بربان كانت قيمة الدار مثلاً  
 عشرة وقد اشترى الوصي باحد عشر فان الغبن اليسير يجزى من الوصي  
 في تصرفه مع الاجانب واخذ الوصي بالشفعة ارتفع ذلك الغبن فاذا كان  
 اكاد هذه كان اخذ الوكيل بالشفعة متفقاً في حق الصغير وكان للوصي  
 ان ياخذ الدار بالشفعة على تبايس قول ابي حنيفة واحداً من اثنين عز  
 ابي يوسف رحمهما الله كما في الشرع الوصي شمس من مال الصغير لنفسه  
 وان لم يكن في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منفعة في حق الصغير بان  
 وقع الشر للصغير بثل القيمة لا يكون للوصي الشفعة بالانفاق كما  
 لا يكون للوصي ان يشترى شمس من مال الصغير لنفسه بثل القيمة بالانفاق  
 ومنه كان للوصي ولاية الاخذ يقول اشترى بيت وطلبت الشفعة

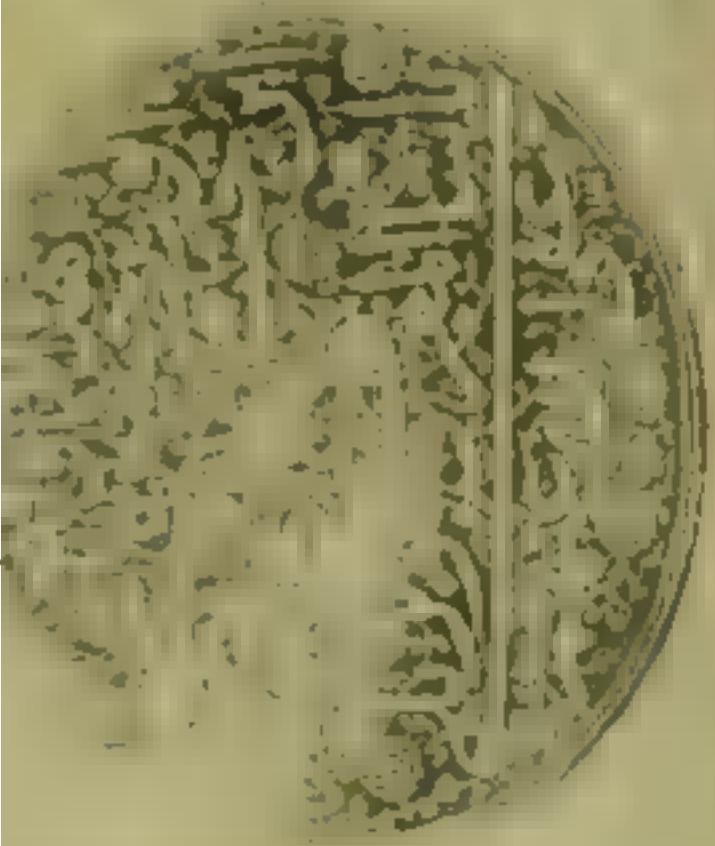
شمس يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب فيما عن الصغير فباخذ الوصي منه  
 بالشفعة ويسلم الثمن اليه شمس القيمة بثل الثمن الى الوصي في قنادر ابي  
 اليسر رحمه الله وفي قنادر عن القاضي ابي بكر لو اشترى لابنه الصغير دار والاب  
 شفيعها لا ياخذ بالشفعة مالم يدرك الابن او ينصب اليه حكم خصماً  
 عنه قال نقيب ابواليث رحمه الله هذا الجواب في الوصي اما ان ياخذ  
 وعن شمس الوصي يشهد على طلب الشفعة لم يترك حتى يبلغ البصير و  
 كان البصير شفيع وار اشترى الوصي لا يشهد ولا يطلب الشفعة حتى  
 يدرك البصير اشترى الاب دار وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب الاب  
 الشفعة للصغير حتى يبلغ الصغير فليس للذكر بلغ ان ياخذها بالشفعة و  
 لو باع الاب دار لنفسه وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب الاب  
 الشفعة للصغير لا يبطل شفعة الصغير حتى لو بلغ الصغير كان له ان ياخذها  
 وذكر هذه الجملة شمس الابية الشرع فيه رحمه الله في باب تسليم الشفعة  
 وهكذا ذكر القنادر في شرحه واحاله الى نوادر ابي يوسف رحمه الله فاما  
 الوصي اذا اشترى دار لنفسه او باع داره والصغير شفيعها فلم يطلب  
 الوصي شفعة فالبصير على شفعة اذا بلغ وفي نوادر هشام قال قلت  
 لمحمد رحمه الله ما يقول في رجل اشترى دار وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب  
 الوصي الشفعة قال اما في تبايس قول ابي حنيفة رحمه الله فلا شفعة للصغير  
 واما في الوصي فهو على شفعة ويجب ان يكون الجواب في شمس الاب  
 دار لنفسه وابنه الصغير شفيعها على التفضل ان لم يكن للبصير في هذه  
 الاخذ ضرر بان وقع شر الاب الدار بثل القيمة او باكثر مقدار ما يتغابن  
 التبايس فيه لا يكون للصغير الشفعة اذا بلغ وان كان للصغير في هذا  
 الاخذ ضرر بان وقع شر الاب الدار باكثر من القيمة مقدار ما يتغابن  
 التبايس فيه كان له الشفعة اذا بلغ وذكر شمس الابية الشرع فيه رحمه الله  
 في باب تسليم الشفعة رجل اشترى دارا باكثر من قيمتها وصغير شفيعها  
 شمس الاب شفعتها لا يصح تبديعه عندهم جميعها هو الصحيح ويجب البصير  
 على حقه اذا بلغ ويجب ان يكون الجواب في الوصي اذا اشترى دارا  
 لنفسه والصغير شفيعها فلم يطلب حتى اذا بلغ البصير على التفضل



ايضا ان كان للصغير في الاخذ بالشفعة منفعة فلا شفعة للصغير اذا بلغ  
عند ابي حنيفة واحد الروايتين عند ابي يوسف رحمه الله لان الوصر  
لو اشترى من مال نفسه شيئا للصغير وللصغير فيه منفعة فلا هرة جاز عند  
ابي حنيفة رحمه الله وكان الوصر متمكنا من الاخذ فكان سكوتة بطلت شفعة  
وان لم يكن للصغير في الاخذ بالشفعة منفعة فلا هرة كان له الشفعة  
اذا بلغ بالاتفاق ولان الوصر لا يتمكن بالاخذ في هذا الوجه بالاتفاق فلا  
يكون سكوتة بطلت ولو كان الوصر باع الدار وباني المسئلة بجاله فالصغير  
على شفعة اذا بلغ بالاتفاق كما في الاب واذ قال الاب او الوصر ا  
اشترى بيت هذه الدار بالثمن وذهب للصغير فقال له الشفعة اتفق انه فانك  
اشترى به بجناسه نفسه فانه لا يصدق وبأخذ الدار بالثمن وذهب  
بقسم البينة على الشراء بجناسه هذه الجملة في شفعة الذخير **وذكر**  
في التاوير الصغير اذا ثبت له الشفعة ولم يعلم فاسل اليه المشتري  
رسولا صديقا او عبدا او فاسقا او كنت اليه كتابا فكت ولم يطلب  
كانت المسئلة على الاختلاف المردود عند ابي حنيفة رحمه الله بشرط  
العدالة والعدالة وعندهما لا رايست في شفعة المتقن اذا اخبر الشفع  
بالشفعة فلم يطلب فالاختلاف في شفعة الحرة والمحرر كالاختلاف فيما اذا  
اخبر المولى بجناسه عبده فاعنفه وفي شفعة الهذلية واذا بلغ الشفع  
بيع الدار لم يجب عليه الا شراها وصحة بغيره رجلا ن او رجلا وامر امان  
عند ابي حنيفة في رواية عند محمد رحمه الله وفي رواية الحسن عند حنيفة  
رجلان عدلان **والاول** اشهر وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يجب  
ان يشهد اذا اخبره واحد حرا كان او عبدا صديقا كان او امرأة اذا كان  
الخبير حقا كالاختلاف في عزل الوكيل وعلى هذا الخلاف المولى اذا  
اخبر بجناسه عبده فاعنفه والبكر اذا اخبرت بالثمن فكت والذير  
اسلم في دار الحرب اذا اخبر بالثمن وفي ثمنه ورفا عنه فان ولو اشترى  
الاب لنفسه دارا وولده الصغير شفيعها فليس للصغير اذا بلغ  
ان ياخذها بالشفعة ولو باع الاب داره وولده الصغير شفيعها كما  
للصغير ان ياخذها بالشفعة اذا بلغ ورايت في شفعة المتقن رجل

الشعري

الشعري دار الامة الصغير ونفسها اسم اخلاف هو والشفعة في الثمن قال  
محمد رحمه الله لا يخلط الولد لان الشفعة ليست من البيع انما هو  
شيء حدث بعد البيع والوكيل انما يبين في البيع فعل الوكيل بين وبينها  
ايضا صبر طلب شفعة فيجعل له القاضى وصيا فشكت الوصر عن طلب  
الشفعة شهرها قال بطلت شفعة الصبر وفي شفعة الجاهل في القاضى  
اذا بيعت الدار باكثر من ثمن المثل غنيا فاحشا والشفعة صبر لا ثبت  
الشفعة حتى ان الاب او الوصر اذا اراد الاخذ ليس له ذلك وفي الحاج  
الا صغر الوصر اذا باع دار اليقيم والوصر شفيعها فلا شفعة له الا اذا  
باع وكيل القاضى للوصر الشفعة وانه احسم في **سبل المضاربة**  
ذكر محمد رحمه الله في الاصل روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
انه اعطى مال يقيم مضاربة قال ولا ادرى كيف كان الشراء بينهما فعمل به  
في الوان وكان ياتي البخاري وكان يفاهم عمر الرجح انا وانا ان الرجح  
شبه دعة واذا وادان القاضى له ولا يذرع مال اليقيم مضاربة لانه تصرف  
نافع في حقه وذكر ايضا عن ابراهيم قال في الوصر يعطى مال اليقيم مضاربة وان  
شراء بشفعة وان شاء البخاري به اي ذلك كان خيرا اليقيم فعمل آقاوان الوصر  
بذلك ونفع مال اليقيم مضاربة وبضاعة ويملك ان يجر به نفسه لان كل  
ذلك تصرف نافع في حق اليقيم اي ذلك كان خيرا له فعمل وذكر ان غنيا  
رضي الله عنه كان يعطى مال اليقيم مضاربة والمقارضة هي المضاربة بلفظ اهل  
البحر من شفعة من الفرض وهو القطع لانه يحتاج فيها الى قطع المنة  
او الى قطع طاعة من المال وتسميه الى المضارب وعن علي رضي الله عنه  
انه كان يعطى مال اليقيم مضاربة وذكر محمد رحمه الله في الاصل وللوصر  
ان يجره في مال اليقيم وان يذرع مضاربة وان يعمل به مضاربة وان يبيع  
وبثرك واذا لم يشهد الوصر انه يعمل مضاربة كان ما اشترى كله  
للورثة لان الوصر يدعى استحقاق بعض الرجح من مال بعض الورثة  
نفسه ولا يبيح ذلك الا بالشرط فاعلم ثبت الشراء عند القاضى لا يعطى  
له شيء من الرجح وفي بيع شرح الطحاوي ولا بأس للوصر ان يجر  
بمال اليقيم ولا ضمان عليه ان اصاب في ذلك وفي باب الفرض من بيعه





والأب ان يسافر مال الصغير والصغيرة وله ان يدفع مضاربة الى غيره وله  
ان يدفع بضاعة وله ان ياكل بالبيع والشراء والجاراة والاكسيرة وله  
ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه ويتجنى ان يشهد على ذلك عند الابتداء  
ولو لم يشهد بكل له الرجح فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدره  
وكذا اذا شاركه ورأس ماله اقل من مال الصغير فان اشهد يكون الرجح  
بينهما على الشرط وان لم يشهد بكل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن  
القاضي لا يصدره ويجعل الرجح بينهما على قدر مالهما وكذلك هذا كله في الوصية  
وذكر في موضع اخر من بيوع شرح الطحاوي وتوضيح الأب والوصية في  
مال اليتيم مظهر الرجح شمس قال كنت مضاربا لا يكون من الرجح شمس الا ان  
يشهد عند التصرف انه يتصرف بالمضاربة وهذا في الفضا حتى لا يصدر  
القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى بكل له الرجح وان لم يشهد عليه وقد  
معه اكثر هذه المسائل في مسائل البيوع وذكر محمد رحمه الله في اخرها خفا في العبد  
والجناية عليه من المضاربة واذا وقع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف او  
بأكثر فهو جائز لانه تصرف نافع وكذلك الوصية لانه بمنزلة الأب ولا يخالف  
بان هذا بمنزلة بيع شفعة للبيع وان لا يملك بيع ماله للبيع بشئ القيمة على قول  
الكمل وباقيل من قيمة على الخلاف فكذلك لا يملك بيع شفعة لانا نقول هذا بغير  
بيع الشفعة بل هو اشراك وان يملك اشراك غيره في ماله فلان يملك اشراك  
نفسه وهو نافع كان اولي دق وصا باعوب الردية ومجموع النوازل اذا رجع الوصية  
في مال اليتيم فقال اخذته مضاربة ول في الرجح حصته قال لا يصدره والرجح لليتيم  
وان تور المال لم يضمن وتقدم في البيوع قال ولو اخذ الأب مالا لابنه الصغير  
مضاربة بالنصف من رجل على ان يعمل فيه الأب للابن وعمل فيه الأب ورجح  
فالرجح بين رب المال والأب نصفان ولا ينسب للابن من ذلك لانه  
اخذ المال مضاربة لنفسه حيث شرط على نفسه لكن تصد ان يكون الرجح  
الحاصل فيه لانه وهذا تصد باطل لانه لا يحق الرجح الابال او عمل وقد  
عدم ولو كان مثله بيع وشرا فخذ الأب على ان يشهد به الغلام يبيع  
والرجح نصفان فالمضاربة جائزه والرجح بين رب المال والابن نصفان لانه  
تصرف نافع في حقه وكذلك لو عمل فيه الأب للابن بامره لان عمله كعمله

اذا امره بذلك وصح امره به ولو عمل فيه بغير امره فهو ضامن للمال فانه عمل في  
مال الاجنبي ولم يرخص الاجنبي بعمله وانما رخص بعمل ابنه فصار غاصبا فيكون  
الرجح له ويتصدق به كما هو الحكم في النصب والوصية في جميع ذلك بمنزلة  
فعل واذا وقع البيع المأذون له والعبد المأذون له مالا مضاربة بالنصف او بأقل  
او بأكثر او اخذ مالا مضاربة كذلك فهو جائز والقبي المحذور عليه لا يملك ذلك  
كما لا يملك سائر انواع التجارة ولو عمل به المضارب فهو ضامن والرجح له  
ويتصدق به هذه الجملة في آخر باب جناية العبد من المضارب من الأصل  
وذكر رحمه الله في باب عمل رب المال مع المضارب من كتاب المضاربة و  
اذا وقع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة على ان يعمل الأب معه بالمال على ان  
يرزق الله تعالى منه فله مضارب ثلثه وللابن ثلثه ولأب ثلثه فهو جائز  
على الشرط وكذلك وصية الأب لان هذا في الحقيقة وقع ماله الى نفسه  
والى اجنبي مضاربة ولو وقع كله الى نفسه مضاربة جاز واذا وقع الى اجنبي جاز  
فاذا وقع بعضهم الى نفسه وبعضه الى غيره جاز ايضا وهذا لان تصرفات  
الأب واقعة للصغيرة حكما بطريق النيابة فصار دفعه كدفع الصغير وشروطه كشرط  
وشرط الخلقه من قبل الصبي لان رب المال هو وقد تحققت وتوشرط على  
الصبي مع المضارب كانت المضاربة فاسدة لانه يخل بالتمكية واذا اشترى  
فاجر مثل عمل المضارب في مال الابن بوجه الأب لان العمل دفع له وفي قنادر  
القاضي الامام طهره الدين وتوشرط رب المال على نفسه مع المضارب لا يجوز  
المضارب وسواء كان المالك عاقدا او غيره عاقدا او اشترط عليه مع المضارب  
لا يصح المضاربة وذلك كالأب او الوصية اذا وقع مال الصغير مضاربة وشروطه  
على الصغير مع المضارب لا يجوز المضاربة وان لم يكن العاقد مالكا وشروطه على  
مع المضارب فان كان العاقد من يجوز ان ياخذ المال مضاربة لنفسه وذلك  
كالأب او الوصية اذا وقع مال الصغير مضاربة وشروطه على نفسه مع المضارب  
يجوز من الرجح جائز المضاربة وان كان العاقد من لا يجوز ان ياخذ المال  
مضاربة وشروطه على نفسه مع المضارب فسدت المضاربة وذلك كالأب والوصية  
يدفع المال مضاربة ويشترط عليه مع المضارب فان شرط الى ذوق  
عبد مولاه فان لم يكن عليه دين فالمضاربة فاسدة وان لم يكن عليه دين



في سائر المزارعة

جازت المزارعة عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على الاختلاف الموقوف ذكر  
سجد الامام الاجل ابو القاسم رحمه الله في وصايا الملقط قال ابو نصر  
اورى للوصي في هذه الزمان انما باخذ مال يتيم مزارعة ولا يقبض وقف  
ان يزرع ارض الوقف ولو دفع الى وصي مالا مزارعة وهو غير ما ذكرنا  
فذهب ابو نصر في ذلك في الطريق يجب الدية على عاقلة رب المال في  
مزارعة الاصل وقد كنت في سائر الضمان من فوائد في الفضل الكرم  
رحمته في سائر المزارعة وذكر شيخ الاسلام على السبيل في حرامه في سائر  
كتاب الوصية في سائر ايداع الصبي مقبض عليه لابي حنيفة ومحمد جرحها  
انه ان من دفع الى وصي ارضا مزارعة على ان البند من قبل البصير كانت  
قاسدة والزرع كله للصبي ولا يضمن نقصان المزارعة لان النقصان  
حصل بتسليط رب الارض وذكر محمد رحمه الله في باب مزارعة  
الصبي والعبد من مزارعة البسوط واذا دفع المولى الصبي المجبور عليه او الى  
العبد المجبور عليه ارضا وبذر مزارعة بالنصف سنة هذه فزرع يخرج  
الزرع وسلم العامل من العمل فالحاج بينهما على ما شرطت لانه اذا سلم العبد  
العبد والوصي صار هذا العقد في عقابته فافترقا فخصا في حقهما يتصفه استحقاق  
ولو مات العبد وهو في عمل الزرع بعد ما استخضعه الزرع فمضى  
الارض والبند من ماله من القيمة سواء هلك بسبب العمل او لانه لا دفع  
اليه بذرا وارضه ليعمل له نصف الخارج صار مستعلا له في عمل ونفع لصاحب  
البند فصار غاصبا به والعبد يضمن بالنقصان سواء مات بالعمل الذي استعمله  
فيه او غيره وانما خرج كله لصاحب الارض طبيب له لانه لما ضمن قيمة العبد  
ملكه بالضمان من وقت الاستعمال فبين ان ما حصل كسبه عبده فيكون  
له او يقال بان الدفع والشئ طمته لم يصح بغير الخارج على ملكه وان مات  
الصبي الحر من عمل المزارعة بعد ما استخضعه الزرع فالزرع بينهما على ما شرط  
طبيب لهما لان هذا تصرف نافع في حق الصبي ونقصان في حق العبد المجبور عليه  
ما هو منه نافع محض ينفعه وعلى عاقلة صاحب الارض دية البصير لان  
غصبه ان لم يتحقق ذلك ولكن قد سبب التلف على معنى انه لو استعمل  
في هذا العمل لما مات فينه ل فاعلى فقد برهان التفسير على التلف فيقول

منزلة

منزلة المباشرة اذا كان متعديا فيه في حق وجوب الضمان على ما عرفت في  
كتاب الديات ولو مات حنف النصف لم يضمن لانه لا نسب في حقه ونصيبه من الزرع  
لو رثته لانه لا يملك كسبه باو الضمان وكذلك الحكم في المعاملة في الشجر  
ولو كان البند من العبد والعبد كان الخارج للعمل ولا شئ لرب الارض  
من نقصان الارض ولا غيره على ما مر من قبل لان المزارعة مع الصبي المجبور عليه  
والعبد المجبور عليه لا يصح اذا كان البند من قبلها لان شئ من الخارج لو صار  
لرب الارض انما صار بشرطها وشئ طمها لا يصح ولا شئ لرب الارض  
من نقصان الارض لان هذا استعلا كسبه بتسليط فافترقا فخصا فصار  
عليه رب الارض باجره مثل ارضه ولا يرجع على شئ او ينج وبقا اذا  
كان البند من العبد والعبد لو مات العبد والبصير لا يضمن رب الارض  
شئ لانها على نفسها فلا يضمن به النقصان ولا التفسير على التلف  
وهذا قالوا من قال بصير او عبد مجبور عليه اصعد هذه الشجرة ونقص  
الثمرة لاكل او قال لنا كل فصعد شجرة يضمن قيمة العبد ودية الصبي  
لانه استعمله في عمل نفسه ولو قال لنا كل انت لا يضمن لان البصير  
او العبد على نفسه فلا يصير الا مرسعا لايها وان كانت الارض  
لم يخرج شئ لم يلزم رب الارض ضمان بذرها ولا غيره لانها معلومان لا  
نفسهما فلا يتحقق معنى النقصان في البند ولا في غيره قال والبصير لا يضمن  
والعبد لا يضمن له في التجارة بمنزلة الحر في المزارعة فلو زرع العبد او الصبي  
اشيا فانهم يزرع حتى يجر عليه المولى او الولي فحينما كان الحكم البالغ ان يتبع من  
المضطر على المزارعة كان المولى العبد والمولى ان ينج العبد والوصي منه  
شئ او باجره كمن ينج ان كان البند من قبله ان ينج وان كان  
البند من قبل العامل بسره ان ينج لانه ضربه عليه فلا يملك ذلك  
العقد بجره المولى على عبده وكذا الصبي الحر بجره عليه ابو حنيفة وكذا  
المعامله هذا اذا جرح على العبد المادون له والبصير المادون له فلو لم يجرح  
عليه ولكنه نهاه او نهى مزارعة عن العمل بعد العقد لونه عن العقد فبشر  
العقد كان نهيته باطلا ولها ان يعقد او يعلل لان هذا جرح خاص ود  
على اذن عام فلا يعمل لان الدليل المطلق يكون قابلا جرحا خاصا ود



قيام دليل الاطلاق قال واذا اشترى الصبر التاجر ارضا ثم حجر عليه ابوه  
فدفن بها الى رجل بالنصف بزرعها بذرته وعمل فعمل ذلك فالحاج للعامل  
وعليه نقصان الارض وان لم يكن في الارض نقصان كان الخارج بينهما  
على شرط استحسانا لا ذكرنا ان نصيب البصير اذا لم يكن نقصان  
يعودنا فمحصا ولو كان البذر من قبل الخارج كان الخارج للعامل وعليه عوالم البذر  
في الوجهين يعني سواء كان في الارض نقصان او لم يكن ويقيم نقصان  
الارض مع ضمان البذر ان فيها نقصان وكذا لو لم يخرج الارض شيئا  
لان الضمير حصنها اظهر وهو انما مال الصبر لا موهوم فذلك يكون  
لا يكون فكم يكسب نفاذه في الوجهين شمس الخارج يكون كماله للعامل لان دفع الصبر  
لم يصب نقصا فاصبا ارضه وبذره فبضمين بذرته ونقصان ارضه ان كان  
هذه الجمل في مزارعة البسوط وفي مزارعة قنار القاصص الامام طهره الدين  
رحمه الله الصبر المأذون له اذا دفع او اخذ الفخيل مع طنة بشرط ان يكون ذلك  
جائز وكذا العبد المأذون له فان حجر عليه الولي او المولى فالعامة على حالها سواء  
كان الحجر قبل العمل وبعده وفي متفرقات مزارعة قنار به واذا مات الرجل  
وترك املا واصفارا وامراه وارلا وكبارا من هذه المراه او من مراه اخرى  
لهذا البيت فعمل الاولاد على الحاشية وزرعوا في ارض مشتركة او في ارض  
الغير بالاجارة كما هو المعتاد بين الناس وهو الاولاد وكلهم في مجال المراه  
بعضا هذا الحسم وحسم بزرعون ويجعون الفلاة تكون مشتركة بين المراه  
والاولاد او يكون خاصة للمراه من هذه المسئلة كانت واقعة الفقد  
فاتفقت الاجابة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباعين  
ان كانوا كبارا او باذن الوصير ان كان البعض صفرا وكانت الفلات كلها  
على الشركة وان زرعوا بذر انفسهم كانت الفلات للمزراعين ولم يذكروا  
قنار به انفسهم زرعوا من بذر مشترك بينهم بغير اذن الوصير والباقيين كيف  
كان الحكم فيه وينبغي ان يكون للمزراعين لانهم عصبوا بذرا ورعوه يكون  
الخارج لحسم وفي قنار الوصير اذا اخذ ارض البنييم مزارعة ان كان البذر  
من جهة البنييم لا يجوز وان كان من جهة الوصير يجوز لانه لا جعل البذر على  
نفسه بصير مستاجر ارض البنييم بعض الخارج واجارة الوصير ارض البنييم

من نفسه

من نفسه يجوز ولو جعل البذر على البنييم بصير جبر انفسه من البنييم وانه لا يجوز  
ما ثبت في قنار البذر في حفظ البنييم رحمه الله سبيل عن ابن ابي عمير ومحم  
ارض هل للوصير ان ياخذ ارضهم مزارعة قال نعم ياخذها مزارعة كما ياخذها  
غيره ويشهد عند عقد المزارعة انه ياخذها مزارعة ورايت في وصايا المتق  
بهذا اللفظ ولو ان وصي البنييم زرع بذر البنييم واشهد عند الزرع انه ضامن  
للبذر فرضا عليه وانه استاجر الارض من نفسه فان ذلك خير للبنييم فاني  
اجعل الاجرة للبنييم والزرع للوصير وهو كوصي اشترى من مال البنييم خادما فان  
كان الثمن خيرا للبنييم اجز به وان كان الحادوم خيرا للبنييم لم اجز شرا له نفسه  
ولو استقرض بذر البنييم وزرع في ارض نفسه فالزرع للوصير والفقد قوله  
انه زرع نفسه وكذا لو كان ان زرع بذر نفسه في ارض البنييم فالقول قوله  
اما زرع بذر البنييم في ارض البنييم لم يصح ان بذر نفسه وقد ذكرنا هذه  
المسائل على سبيل الاستقصاء في فصل تصرفات الاب والوصي من كتاب  
الفصول وفي مسائل الرهن ذكر في رهن العدة وكورهن الصبي شمس من خبر  
باذن ابيه لا يجوز ذكر شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله في رهن المراه  
ويجوز للاب ان يرهن بدين عليه عبد الابنة الصغيرة لانه يملك الا بداع  
وهذا نظر في حق الصبر منه لان قيام المراهن بحفظه يبلغ حيفه القامة ولو ملك  
بملك مضمونا والوديعه تملك اماته والوصير بمنزلة الاب في هذا  
الباب لما يشاهد وروى عن ابي يوسف وزفرهما انه لا يجوز ذلك منها  
وهو القيس اعتبارا بحقيقة الايضا وهكذا ذكر شمس الابنة الحرة  
رحمه الله في مسألة رهن الوصير شاع البنييم في وجوبه وابنه ابي يوسف رحمه الله  
في باب رهن الوصير والوالد من كتاب الرهن وتساوى بين الاب  
والوصي في قضائهما وبين انفسهما من مال الصغير فكذا لا يكون لهما ان جفا  
وذكر صمد الاسلام رحمه الله لو قصص ودين نفسه من مال البنييم لا يجوز الاب  
لو فعل ذلك جاز لان قضاء الاب وبذر نفسه من مال الصغير بمنزلة بيع  
مال الصبر من نفسه والاب يملك ذلك بمنزلة القينة والوصير لا يملك  
الا اذا كان خيرا للبنييم قال الصمد الشهد جسم الدين رحمه الله في قضاء  
الصغير فيحصل على ان في المسئلة رايين شمس ظاهر الرواية اذا جاز الرهن

سبيل الرهن



بعينه المرخص مستوفيا وبه لو حلك وبغيره الاب او الوصر موفيا له وبغيره  
 للصبي لانه ينفذ دينه بماله كذا ذكر في الهداية وذكر في الفتا والصفحة واطل  
 الى الجامع الاصغر اذا رهن متاع ولده الصغير بدین نفسه وقبضه الرهن  
 اكثر من الدين فحلك عند المرخص فانما يقضن الاب مقدار الدين  
 لا ما زاد ولو كان وصيا ضمن القيمة لان الاب ان يبيع مال ولده بجلد  
 الوصر وفي اللقطة اذا رهن متاع ولده الصغير بدین نفسه فحلك يقضن  
 قدر الدين لا غير ولو كان وصيا ضمن القيمة وفي متفرقات رهن  
 المحبط ان الاب والوصي يقضنان مقدار الدين اذا كانت القيمة اكثر  
 من الدين لانه ينماز ومن مال الصغير ابداع ولها هذه الولاية ورايت  
 في بعض الشروح وان استدان الوصر على نفسه ورهن متاعا للبيتم  
 في ذلك جاز وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز وكذلك لو باعه  
 في دينه بعد ما رهنه منه يجوز ويقضن مثل الدين للبيتم وكذلك لو حلك  
 الرهن في يد المرخص يقضن مثل دينه لا قلنا وكذلك الوالد في هذا وذكر  
 في الهداية في هذه المسئلة وكذلك لو سطا المرخص على بيعه لانه  
 لو كيل بالبيع وهما يملكانه قالوا اصل هذه المسئلة البيع فان الاب  
 او الوصر اذا باع مال الصبر من غيبم نفسه جاز ويقضن القاضية ويقضن للصبر  
 عندهما وعند ابي يوسف رحمه الله لا يقع القاضية والرهن نظير البيع نظر الى  
 عاقبة من حيث وجوب الضمان واذا رهن الاب من نفسه او من  
 ابن له صغيرا وعبد له تاجر لا دين عليه جاز لان الاب لو نور شفعة  
 نزل منزلة شخصين وان ثبت عبارة مقام عيارين في هذا العقد  
 كما في بيع مال الصغير من نفسه فيقول في العقد ولو ارخصه الوصر من نفسه  
 او من هذين او رهن عبدا له بحق البيتم عليه من البيتم لم يجوز لانه وكيل محض  
 والواحد لا يتولى طرف في العقد في الرهن كما لا يتولاها في البيع وهو قاصر  
 الشفعة فلا يعدل عن الحقيقة في حقه كما قال بالاب والرهين من ابيه  
 وعبد الذر ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف ابنة  
 الكبير وابيه وعبد الذر عليه دين لانه لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل  
 بالبيع اذا باع من هو لا لانه متعصم في نفسه ولا لانه في الرهن لانه حكا واحدا

ولو استدان الوصر للبيتم في كسونه وطعامه فزهرن به متاعا للبيتم جاز  
 لان الاستدانة جازة للحاجة والرهن يقع ايضا للحق فيجوز وكذلك لو  
 ايجر للبيتم فارهن او رهن لان الاولى له التجرارة تثير المال البيتم فلا يجزى  
 من الارثها والرهن لانه ايضا واستيفاء واذا رهن الاب متاع  
 ابنة الصغير فادرك الابن ليس للابن ان يسره وانه حتى يقضه الدين  
 لو قوعه لانه ما من جانبه او تصرف الاب بمنزلة تصرفه في نفسه بعد  
 البلوغ لقيا به مقامه ولو كان الاب رهنه لنفسه نقضه الابن رجع  
 به في مال الاب لانه مضطر فيه لحاجته الى احصاء ملكه فاشبهه معين الرهن  
 وكذلك اذا ملك قبل ان يقضه لان الاب يصير قابضا وبه  
 بماله فله ان يرجع عليه ولو رهنه بدین نفسه ويدين على الصغير جاز فان  
 حلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد وكذا الوصر وكذلك الجدا بالاب  
 او الم يكن الاب او وصر الاب ولو رهن الوصر متاعا للبيتم في دينه استدان  
 عليه ويقضن المرخص شمس استعاره الوصر الى جنة البيتم نقضه في يده الرهن  
 فانه خرج من الرهن وحلك من مال البيتم لان فعل الوصر كفعلة نفسه بعد  
 البلوغ والمال دين على الوصر ومعناه هو المطالب به شمس يرجع بذلك  
 على لانه غير متعدي في حقه الاستعاره اذ هي لحاجة الصبر ولو استعاره لغيره  
 لنفسه ضمنه للصبي لانه متعدي اذ ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه  
 ولو غصبه الوصر بعد ما رهنه فاستعمله لحاجة نفسه حتى حلك عنده فالوصي  
 ضامن لقيمة لانه متعدي في حق المرخص بالغصب والاستعمال وفي حق الصبي  
 بالاستعمال في حاجة نفسه فيقضى به الدين ان كان قد حل فان كان قبضه  
 مثل الدين اذ ايا الى المثلين ولا يرجع على البيتم لانه وجب للبيتم عليه مثل  
 ما وجب له على البيتم فالنقيا قصاصا وان كانت قيمة اقل من الدين  
 او رقد القيمة الى المرخص وادى الزيادة من مال البيتم ولو كانت قيمة  
 اكثر من قدر الدين او رقد الدين الى المرخص والفضل للبيتم وان كان  
 لم يحل الدين فالقيمة رهن لانه ضامن للمثلين بنقوبت حقه المحرم فيكون  
 رهنا عنده شمس اذ حل الاجل كان الجواب على التفصيل الذر فصلنا  
 فلوانه غصبه واستعمله لحاجة الصغير حتى لو حلك في يده يقضه بحق المر



ولا يفتنه بحج الصغير لان استناده خارجة الصغير ليس بنسب وكذا الاخذ لان له ولاية  
اخذ مال اليكيم وهذا قال في كتاب الاثر اذا اقر الاب او الوصر بنصب مال  
الصغير لا يلزمه شي لانه لا يتصور عليه لان له ولاية الاخذ فاذا اهلك في يده  
بعض المهر نهن بدنه ان كان قد حل وان كان لم يحل لم يكرهنا عند المهر فتنش  
اذا وحل المهر بدنه منه ويرجع الوصر على الصغير بذلك لما ذكرناه هذه  
الجملة في رهن المهر بدنه رجل رهن جارية فارضعت حيا للمهر فتنش لا يسقط شي  
من بدنه لان لبن الاوصى عليه يقوم في رهن فتا ور قاضي فان ذكره محمد حرمه  
في باب رهن الوصر والوالد من الاصل اذا كان على الميت دين وله وصي فترك  
الوصر بعض تركه الميت عنه غريم من عوامته لم يكره لان في الوصر ايفاء من  
وجهه وللوصر لا يكون سبيل من ايفاء من بعض الومار دون البعض قال واذا  
ارثن الوصر بدنه الميت على رجل جاز لانه من باب الاستيفاء للوصر سبيل  
من ذلك وكذلك لو ايجز اليكيم باذن الوصر تركه وارضعت قال واذا كانت  
الورثة كبارا لم يكن للوصر ان يرهن من ماله من شئ ما وهذا على وجه امان  
كانت الورثة كلهم صفارا او كلهم كبارا او بعضهم صفارا وبعضهم كبارا والكبار  
غيب او حضور والرهن بدنه على الميت او بدنه استدان عليهم  
او بدنه استدان على التركة في شرا طعام الرقيق وكسوتهم وما يجري مجراه  
اما اذا كانت الورثة صفارا جاز في الاحوال كلها لعموم ولا بد عليهم وان  
كانوا كبارا ان كانوا حضورا لا يجوز في الاحوال كلها لفقه الولاية الاصل وان  
كانوا غيبا ان كان بدنه على الميت جاز ولم يذكر انه حل بملك ان يرهن  
بدنه عليهم والصحيح انه لا يملك لانه تصرف على الغائب ولا ولاية له  
على الغائب ولو كانوا صفارا وكبارا فان كان الكبار حضورا ملك بدنه على  
الميت عند أبي حنيفة رحمه الله لان المهر يرب عنده ان الولاية متى ثبتت في  
بعض التركة ثبتت في الكل وعندهما لا يرضح لانه لا ولاية له على الكبار ومنه لم يصح  
في حق الكبار لم يصح في حق الصفار لكان الشروع ولو كان الكبار غيبا  
صح في حق الكل لان له ولاية على الكبار في مثل هذا الموضع وان كان بدنه  
عليهم استدان او على الصفار لم يصح في حق الكل باجماع سواء كان الكبار  
حضورا او غيبا لانه لا ولاية له في حق الكبار في مثل هذا الموضع لان استدانته

عليهم

عليهم باطله لكان الرهن باطلا في صغرهم ومنه بطل في حق الكبار يستنح الوارث  
في حق الصفار لكان الشروع وكذلك بدنه استدانته على الصفار ولو استنح الوارث  
في حق الصفار الولاية في حق الكبار ولو كان الرهن بدنه استدانته في نفقة الرهن  
فاجواب بدنه كالجواب فيما اذا كان الرهن بدنه على الميت سواء كان هذه  
استدانته دفعت للميت معناه بما فيها من صيانة تركته ولو رهن الوارث  
الكبير شئ من متاع الميتات وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان قاصم  
الغريم في ذلك ابطال الرهن ويصح له في بدنه لان بدنه يخص غريم نفسه  
بذلك وانه لا يملك تخصيص غريم الميت لتعلق حق الكل بذلك ولا بد بملك  
تخصيص غريم نفسه كان اول فان نفس الوارث بدنه جاز الرهن واذا لم يكن  
دين للرهن الوارث الكبير شئ من متاعه بالانفقة على نفسه او على الوارث  
صغيرة افعل ذلك الوصر جاز ولا يشكل ظهوره في عليهم سلعة بالغيب  
كان الميت باعها فملك في ايديهم وصار ثمنها وينا في مال الميت وليس له  
مال غير ما رهن بالنفقة قال فالرهن جاز والراهن ضامن لقيمته وهذا على  
وجهين اما ان ظهر في التركة دين كان جفا او حدث دين لم يكن حقيقة بناء  
على سبب وجد في حال الحياة ان ظهر دين في التركة بان كان الميت باع عبدا  
من التركة وقضى ثمنه واكمله ثم استحق العبد بعد موته ورجع المشتري بثمنه  
في التركة وقد رهن الوارث شئ من اعيان التركة بدنه النفقة او نحو ذلك  
بطل الرهن لان عند الاستحقاق يتبين ان ما اخذه الميت من الثمن اخذه بعينه  
حق ثبته ان الضمان واجب في التركة من وقت القبض اليه بوق ثبته  
ان الوارث رهن بعينه من اعيان التركة وفيها دين لغريم الاخر ولو حدث  
دين بنا على سبب باشره الميت وهو سلمه الرد بالعيب فانه لم يثبت  
ان الدين كان واجبا قبل الوت ولكن استحق المشتري الرجوع بالثمن عند  
الرد بالعيب في التركة غير ان استدانته الى السبب السابق لا تنقضي ملكه  
في البيع بطل يوق الضم من الاصل وفي هذه الصورة لا يثبت ان الرهن باطل  
لوانه عن الدين حقيقة لكن يجب نفقته لاسناد الدين الى سببه السابق وثام  
هذا يظهر في هذا الباب وانما حصل ان الوصر اذا رهن شئ من مال اليكيم  
في نفقة اليكيم شئ استحق شئ كان باعه الميت نزع المشتري في ميراث



الميت بالتمتع فالرهن لا يجوز لان هذا لم يزل وبنينا على الميت ولو كان الميت  
بموجب جاز رهنه الوصر او الاستدانة النفقة او الكسوة لاجل الصغير ورهن  
به شيئا للغير جاز لان في الرهن نفا الدين وهو ملك ذلك في فوائده بعض الشك  
وفي اختلاف الفقهاء ابو اليشع رحمه الله الوصر اذا رهن مال الصغير بدین ا  
استدانه عليه لا يجوز ولو رهنه بدین استدانه نفسه يجوز وفي فوائده شيخ  
الاسلام برهان الدين رحمه الله سئل عن رهن عنده غيره مصحفا واجاز لولاه  
ان يعلم منه القرض ويقتر منه فذهب اليه به الى العلم ونسب عنده  
وضاع هل يضمن البصير **اجاب** لا لانه ابداع البصير وكان شيخ الاسلام  
علاء الدين على انه يضمن ولا يكون هذا ابداعا للبصير بل يكون بمنزلة ما اذا ائتمنه  
بصير هو في عياله لان تركه هناك استهلاك وتضييع بخلاف ما اذا هلك  
في حارة الاستعمال وسئل شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله الوصر  
هل يملك بيع عقار الصغير ببيعاً جائزاً ام لا **اجاب** بملك وكان شيخ الاسلام  
علاء الدين وغيره من ائمة السلف قد اختلفوا في ذلك وقد ذكرنا في سائر البصير اذا  
كان العدل في باب الرهن عبد المحجور عليه فان رهنه بغير اذن مولاه  
جاز ببيعه ايضا ولا ينفذ العهدة وكذا ملك البصير المحذور بعض منوع على هذا  
لو كان العدل صغيرا لا يعقل او كبيراً لا يعقل يجعل الرهن على يده لم يجز ولم  
يكن رهنه ولم يضمنه ثبنا فان كبر وعقل وبيع الرهن جاز ببيعه وتامه فيظهر  
في الباب الاول من رهن المبسوط وجنس هذا بابي في سائر الوكالات ان  
شاهد تعالى في **سائر البصير** اذا كان للبصير دار وعبد فادع رجل ببنه نصيبه  
ابوه على شئ من مال الصغير فهذا على وجهين ان كان للمدعى بيته على دعواه  
وكان ما اعطاه الاب من مال البصير مثل حق الدعوى او اكثر منه فبيته مقدار  
ما يتغابن الناس بيته جاز لانه بمنزلة البصير ويجوز بيع الاب بمقدار قيمته  
او بزيادة فبيته يتغابن الناس بيته ولو صالح على مال نفسه فيخسده ببيع ثوبه  
كان او كسبه وان لم يكن للمدعى بيته لا يجوز ان يصالح من مال نفسه ولو كان  
للصبي دين على رجل فصالح الاب على مال قيل فان لم يكن له بيته ولا ضرر  
للمدين جاز صلحه وان كان الدين ظاهراً بالبيته او بالاقرار فان صلحه على  
مخافة يتغابن الناس بيته جاز بمنزلة البصير وان حط مقدار ما يتغابن الناس

في بيع البصير

فيه لا يجوز وان كان الدين وجب بمعاذرة الاب جاز صلحه على نفسه و  
بعض الملاين مقدار الدين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه  
لا يجوز واجد الوصر في جميع ما ذكرنا كالاب ولو كانت الورثة كباراً وصغاراً  
وكان دعواهم في دار فصالح الوصر بمقدار ما يتغابن الناس بيته جاز عند  
أبي حنيفة رحمه الله في نصيب الصغار والكبار جميعاً وعندهما لا يجوز في نصيب  
الكبار الا برأهم وهو نظير الاختلاف في البيع ولو كانت الورثة كلهم  
كباراً لا يجوز صلح الوصر في شئ وان كانوا عتياً جاز صلح الوصر في الورث  
ولا يجوز في العفار ولا يجوز صلح غيره هو لا يصلح له الام والاي والعسم على البصير  
ولا عنه لانه لا ولاية له لم يمس ببيعاً او شئ الا ان يكون ذلك في غير العفار فيخسده  
بصير لان ولايتهم في غير العفار ببيعاً وشئ وانما يكون لهم هذا القدر اذ لم يكن  
له واحد من ذكرنا اما اذا كان فللا يجوز هذا القدر ايضا وقد ذكرناه في سائر  
الفقه ولو كانت الورثة كلهم صغار فادع رجل من وارثهم دعوى نصيبه  
الوصي من اموالهم على شئ فان لم يكن للمدعى بيته لا يجوز البصير صلح وان كان  
له بيته جاز بمقدار ما يتغابن الناس بيته ولم يذكر في الكتاب ان البيته  
قامت عند القاضي او عند الوصي فلو قامت عند القاضي فلا يشك ان  
للولي ان يصالح من ذلك لانه ظهر حق المدعى في الدعوى ولو عرفت الاب والوصي  
ان له شهوداً يشهدون على ذلك لو لم يصالح فصالح من غير ان يشهدوا  
عند القاضي هل يصح هذا الصلح اختلفت مشايخنا في هذا ذكره عن شهاب بن  
حكيم انه كان يقول اذا ادعى رجل على صبر او على بيت ودعوى  
الوصي ذلك باقرار البيت او بشهادة شهود وشهدوا عنده كان له ان  
يقضه الدين وذكره عن خلف بن ابوسب رحمه الله انه كان يقول ان ثبت  
عنده بالاقرار يقضه وان ثبت بالشهادة لا يقضه **ردوى** عن عيسى بن ابي  
انه لا يقضه في الوجهين فكذلك هذه المسئلة وذكر في كتاب الاستحسان  
ما يوجب قول حلف فانه قال اذا اقر رجل عنده رجل اني قد اخذت من ابنيك  
شيئاً فلما بين ان ياخذ منه ذلك الشئ كما اذا عابن ولو شهد عنده  
الشهود ان هذا قد اخذ من ابنيك شيئاً لا يجوز للملاين ان ياخذ منه  
مالم يقض القاضي وكذلك لو عابن الولي رجلاً قتل مورثه هل له ثلثه



وان شهد عند شهود ولا يجل له قتل ما لم يقض الفاضل به كذا هذا والاصح  
في سنده الصريح ان الالب او الوصر لو عوف صدق الشهود وعده التهم  
فيما قالو وعوف انهم يشهدون ولو شهدوا يقبل الفاضل شهادتهم بهي  
صلح بمنزلة الصلح بعد الشهادة ولو عوف انهم ليسوا بعدول ولا يشهدون  
ولو شهدوا بانماثل في شهادتهم لا يصح صلحهم قال ولا يجوز صلح الام على الوصر  
وكذلك الاخ والعسم ووصر الاخ والعسم والام الا في الودع والحيوان  
لان هؤلاء ولاية الحفظ والودع والحيوان محتاجة الى الحفظ بخلاف العقار  
وانما يجوز صلح هؤلاء اذا لم يكن اليك اب او وصيه او جده او ابنة وصيه  
او وصي الفاضل وقد مر واجد ابو الالب محبوب بالاب ما دام الالب  
حيا فاذا مات تحولت الولاية اليه هذه الجملة في صلح المبسوط وكنتها من  
الشرح المنقولة واذا كان في الورثة صفار وكبار فصالح الوصر الكبار  
والصفار من دعواهم على دارهم وقبضها الكبار وانفقوا على الصغار فصرهم  
لم يجوز ذلك على الصغار لانه ليس لهم ولاية القبض على الصغار و  
للصغار ان يرجعوا بصرهم على الوصر ويرجع الوصر على الكبار لانهم قبضوه  
على وجه الاستيفاء فكان مضمونا عليهم في باب صلح الوالد والصغير المبسوط  
وفي مبسوط الامام الشهيد ابن شجاع واذا صالح الالب او الوصر من  
الدين على مالي اخره فهو بمنزلة الشراء ان كان بقيمته او اقل ما يتقارب اليه  
فيه يجوز وذكر ينف في مهاباة الالب على الولد نصح وفي باب الاول  
من صلح الالب اصل رجل اشترى دارا فاختار باسجد اسم اعمى رجل فيها  
وعور فصالحه الذري في السجد او رجل من بين اظهرهم السجد فهو جاز  
وكذلك لو باع الدار او وصيها من ابن له صغيرا وغيره او غير باع حالف  
شتم صالح عنها مع المدعي جاز لان البائع او الواسع سقى خصما في الباء  
بعد البيع والهبة ويظهر ثامه وفي باب دعور الصلح من قتل ورشيد  
الدين رحمه الله امارة المتوفى اذا صالحت مع ابن البنت احدوها صغيرا  
كبير عن الميراث وعن جميع الدعاور والاخ البالغ قبل عن نفسه بالاصالة  
وعن انجبه باذن الحامس وظهر ان المصالح خير في حق الصغير منع ذلك لا بد  
من بيان التركة لجواز ان في التركة نفقوا او وبنوا فان كان دينا يصيبها

للدين

مسائل الوكالة

للدين وان كان نقدا لا بد من قبض بدل الصلح في المجلس في مسائل الوكالة  
ذكر محمد في الاصل الالب اذا وكل وكلما بيع ضياع للصبر ومات  
الالب بطلت الوكالة وذكر في الوكالة الجامع الصغير بطل وكل عبدا مجورا  
عليه يعقل البيع والشرايع عبده فباع جاز وكانت العهدة على الامر  
والعبد اذا اعتق يلزمه تلك العهدة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بيع  
الصبر المجور عليه وان كان عاقلا شتم اذا صح عنه نالزم العهدة  
على الموكل كما في السؤل والفاضل وايضا شتم الصبر وان بلغ لا يلزمه تلك  
العهدة لان المانع في حق الصبر حقه وحقه لا يزدول بالبلوغ وفي العبد عن  
المولى وقد زال بالعتق وان كانا ما ذونا لهما في التجارة جاز نصبر فترها و  
العهدة عليها ويرجعان بذلك على الموكل وكذا ذكر الفاضل الامام الذبي  
في شرح الجامع الصغير وفي وكالة العبد ابنة رهن ابن يوسف رحمه  
ان الشري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي او عبده فباعه فباعه  
لانه دخل في العقد على ان حقه يتعلق بالعتق فاذا ظهر خلافه بخرجه كما  
اذا عثر على عيب وفي وكالة الذخيرة اذا وكل صبي ببيع عبده او وكلته  
بشترى له شيئا فباع واشترى جاز اذا كان يعقل ذلك ولا عهدة على  
البصير وانما العهدة على الامر وكذا كل لو وكل صبي باحضاره جاز بعد  
ان يكون الصبر بحيث يعقل ما يقول وما يقول وهذه المسئلة في الاصل  
على وجهين اما ان يوكل صبي او صبي غيره فان وكل صبي جاز ولا يثبت امر  
احدا وان وكل صبي غيره فان كان ما ذونا له في التجارة لا يثبت امر له  
وان كان مجورا عليه يثبت امر له فان اذن وله جاز له ان يوكله وهذا  
لان استئصال صبر الغير بغير اذن المولى لا يجوز وباذنه يجوز قالوا وهذه  
المسئلة رابطة ان الالب ان يعبر ولده وقد اتفق عليه المشايخ  
وهل له ان يعبر مال ولده ببعض المتأخرين قالوا ذلك وعلمهم على  
انه ليس له ذلك شتم ان محمد رحمه الله جوز بيع الصبر المجور عليه  
وشتراه لغيره ولم يجوز بيعه وشتراه لنفسه لان بيعه وشتراه لنفسه  
منه وبين النفع والضرر اما بيعه وشتراه لغيره على وجه لا يلزم العهدة  
نفع محض لان بيعه شرايع عبارة عنه والصلح العاقل من اهل النظر فانت



ان فقه المحض كقبول المحنة وعبرة ذلك وانما لا يلزمه العهدة لان فيه  
منه الصغر هذا اذا كان الصغر مجزوا عليه فان كان ما ذكرنا في التجارة  
فان كان وكيله بالبيع بمن حال او موجد فباع جاز ببيعته ولزمته العهدة  
وان كان وكيله بالشر اما ان كان بمن حال او بمن موجد فان كان بمن موجد  
لا يلزمه العهدة فباع واستحسننا ويكون العهدة على الامر حتى ان البيع  
بطالب الامر باليمن دون البيع لان ما يلزمه من العهدة في هذه الصورة  
ضمان كفاية لا ضمان بمن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك للضامن  
في الشئ انما هذا يلزم مالا في دمه ولست وجب بذلك شئ على ماله  
وهذا معنى الكفاية والصحح المأذون له يلزمه ضمان الثمن ولا يلزمه ضمان  
الكفاية وان وكله بالشر بمن حال فالملك ان لا يلزمه العهدة و  
في الاستحسان يلزمه لان ما يلزم ضمان الثمن لان ضمان الثمن ما يفيد  
الملك في الشئ وهذه هي الصبي ما يلزمه من الثمن بملك الشئ من  
حيث الحكم والا اعتبار فانه يجبه باليمن حتى يستوفي من الموكل كما  
هو الشئ لنفسه شتم باع منه بخلاف ما اذا كان الثمن مؤجلا لانه  
ما يضمن من الثمن لا بملك الشئ لا من حيث الحقيقة ولا من حيث  
الحكم فانه لا بملك جبهه بذلك مكان ضمان كفاية من حيث المعنى قال  
والجواب في البعد اذا وكل بيع او شرا على التفصيل الذكر ذكرنا في الصبر  
ان كان البعد مجزوا عليه جاز ببيعته وشراؤه ولا يلزمه العهدة وان كان  
ما ذكرنا في التجارة كان وكيله بالبيع يلزمه العهدة على كل حال وان كان  
وكيله بالشر ان وكله بمن موجد لا يلزمه العهدة فباع واستحسننا وان  
وكله بمن حال يلزمه العهدة استحسننا والجواب في المكاتب نظير الجواب  
في العبد المأذون له وفي الشئ بشر عن ابي يوسف رحمه الله في رجل ام عبدا  
مجزوا عليه او صبيما مجزوا عليه ان يشتر له مائة فاشترى فان كان  
نقد الامر الثمن جاز وان لم ينقد الثمن وكان غايبا او كان حاضرا فقال انا  
انقد المال وقد رخصت بالشر انا امرته به فالباع بالخيار ان يشار  
لزمه البيع واحده بالمال وان شاد قال لا حاجة لي ان يكون المال  
عليك اذا لم يكن على من اشتراه شئ واذا وكل مجنوننا ان كان لا يقدر

البيع والشر لا يجوز وان كان بعقل البيع والشر بان كان جنونا في شئ اخر  
صح التوكيل واذا باع جاز ببيعته الا انه لا يلزم العهدة واذا وكل صبي لا يقدر  
او وكل مجنوننا لا بعقل البيع شتم فان حل بصبر وكيله من غير تجدد الوكالة  
لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في كتاب الوكالة وذكر في كتاب  
الرهين اذا كان العدل صغيرا او كبير لا بعقل وسقطه على البيع شتم كبير  
عقل جاز وقال الفقيه ابو الجعفر رحمه الله ما ذكر في العدل بصبر روايته في التوكيل  
بالبيع المفرد انه يصير وكيله اذا افان قال الفقيه هذا قد رد رده لا يصير وكيله  
الا بتجديد الوكالة فنعى ما ذكر الفقيه هذا يكون مسئلة التوكيل بالبيع المفرد  
ومسئلة العدل على روايتين وذكر شمس المالك السرخسي رحمه الله  
ان ما ذكر في كتاب الرهين في مسئلة العدل فوطها اما على قول  
ابي حنيفة رحمه الله فانه لا يجوز بيعه اذا افان فنعى ما ذكر شمس المالك السرخسي  
رحمه الله مسئلة التوكيل بالبيع المفرد يكون على الخلاف ايضا هذه الجملة في  
الفصل الرابع من وكالة الذخيرة وفي وكالة شرح الطحاوي التوكيل بال  
بيع اذا باع من نفسه او من ابن له صغيرا وعبد له غير مدبون لا يجوز  
وان امره التوكيل بالبيع من هو لاداء واجاز له ما وضع لان في هذه الصورة  
يكون الواحد باعيا وشتمه باعيا وفاضيا ومفضيا وسما وسما وانه  
خلاف موضوع ولا امره بان يبيع من ابويه او من اولاده الباقين او من  
زوجته او من الزوج بان كان التوكيل امرأة او من لا يقبل شهادته او اجاز  
له ما وضع فباع منه جاز وفي وكالة الذخيرة التوكيل بالبيع اذا باع من لا يقدر  
شهادته له ان كان باكثر من القيمة يجوز بالاجماع وان كان اقل بالقيمة  
بغيره فاحش لا يجوز باجماع وان كان بغيره يسير لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه  
الله وعندهما يجوز وان كان بمن العقل فغن ابي حنيفة رحمه الله روايته في رواية  
الوكالة والبيع لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز وبيع المضارب وشرا  
ومن لا يقبل شهادته بغيره يسير لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وبغيره  
باكثر من القيمة وشراؤه منه باقل من القيمة يجوز بلا خلاف وبمن القيمة  
يجوز عندهما وكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله باتفاق الروايات وتمام  
هذا ينظر في وكالة الذخيرة وفي وكالة فنادى بالشر وكل عبدا مجزوا



لغيره ببيع شئ فباع وبفض الثمن وهو محجور عليه ببيع نفسه ولو حلك  
 الثمن في يده حلك من مال الصغير وبرى الشئ من الثمن وذكر فيها ايضا  
 ما روي عنه بكى رافعت كفلان كس ثرا وكيل كروه است بتصرف معين  
 ورست بانه بخلات خبر عن كره ووثق بابك بن عدل بانه ياتون في  
 شهود وانما كفل ان الوكالة ثبت باخبار رجل واحد كما وعدا كان  
 او فاسد فاصحاب كان او باقيا وفي القول لابد من العدد او العدالة وقد  
 ذكرنا في الشفعة وتواجر هذا الواحد بالقول على وجه الرسالة بفعل سواء  
 كان عدلا او فاسدا وفي اول وكالة الخبر في شئ المطاوعة او اذا وكل  
 رجلا غريبا او اجيره رجل بالوكالة فانه يصير دكلا سواء كان الخيرة عدلا او  
 فاسدا فاجيره من تلقا نفسه او على سبيل الرسالة حسنة الوكيل في  
 ذلك او كونه ووثق بين الخيرة بالوكيل وبين الخيرة بالقول في الخيرة بالقول  
 عدل الخيرة او عدالة والقرن ان المحر ملزم فانه يوجب الامتناع عن التصرف  
 فيكون له شبه بالشهادة من هذا الوجه فيشترط فيه احد وصفي الشهادة  
 وفي وكالة التوازن لو قال لا خير اشتد لي جارية اطاحها فاشتر رجلا بين  
 صغيرة لا يوطا مشكها فهو في كلف وفي وكالة المختص ولو وكل البيه رجلا  
 في اموره فاجازته وصيه يجوز قال والوصي بملك ان يوكل رجلا بكل ما  
 يجوز له ان يعمل بنفسه في امور البيه فان بلغ البيه قبل ان يفعل الوكيل  
 ذلك لم يكن له ان يفعل ولو ما شغل نفسه بفعل الوكيل ولو مات البصير قبل  
 الوكيل ايضا لانه وكلة بالتصرف في ملك البصير ولم يبق ملكه وكذا الاب  
 لو وكل بذلك شئ مات البصير بطلت الوكالة وان كان الاب ورثه  
 وله الولاء به على هذا المال وتقليد اذا وكله ببيع ملك نفسه ثم باعه الموكل من  
 ابن له صغير بطلت الوكالة مع ان ولاية البصير ثابتة ولو مات الاب بفعل  
 الوكيل ايضا والاشكال ان يموت الاب ينبغي ان لا يتنزل الوكيل لان الذكر  
 يقع له التصرف بان وهو الصغير كالوكيل يوكل اخر باذن الموكل لا يتنزل  
 بموت الوكيل الاول وكالفاقة بنصب وصيا شئ يموت الفاضل لا يتنزل  
 الوصي الا ان الجواب عنه ان الاب يتصرف بموت ولابنه تصرف  
 وكيله كانه يقع له بطل يموت وتصرف الوكيل الثاني يقع للموكل وقام هذا

في الاصل ولو وكل رجل ببيع عبد ابنه الصغير شئ بلغ الصغير بفعل الوكيل  
 ولو اذن لعبد ابنه الصغير في التجارة فبلغ الابن لا يصير محجور عليه لان  
 مبنية الاذن على العموم فيشترط ان لا يكون وبني الوكالة على المقتضى فانما  
 رجل وكل عبد غيره لا يصير العبد على العمل بغير اذن مولاه ولو فعل بغير اذن  
 مولاه يجوز ولا يلزمه العسر واليسر في الكفالة وذكر كفاية  
 شرح الطحاوي في اذناكل صبي الذر لا يصير عن نفسه لا يتوقف الكفالة على  
 قبول ابه عند ابى حسنة ومحمد رحمهما الله وعند ابى يوسف رحمه الله يتوقف  
 على قبوله كالكفيل لخاصة وباني شرحه بعد هذا ان شأنا الله تعالى وقال  
 محمد رحمه الله في الاصل ولا يجوز كفاية البصير سواء كان البصير محجورا  
 او ناضرا ونال في التجارة وسواء اذن ابوه في الكفالة او لم ياذن له لان الاب  
 للبصير في الكفالة باطل لانه اذن بما هو شريع والتبرع غير داخل تحت ولاية  
 الاب فلا يملك الاذن قال ولو كان لرجل قبل رجل مال فادخل المملوك  
 ابنه في كفاية ذلك المال وقد راجع ولم يملك كان ذلك باطلا ولا يتوقف  
 على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يجتنبها حال وقوعها فان بلغ واقتر بالوكالة  
 قبل البلوغ فانه باطل لانه اقتر بكفاية باطله وان جد الكفالة بعد البلوغ  
 صححت الكفالة هذا اذا كان الدين دين الاب فان كان الدين البصير  
 بان الشئ في الاب او الوصير شيئا للصغير بالنسبة وامر البصير حرم ضمن  
 بالمال لصاحب الدين وضمن بنفس الاب والوصير ضمانه بالمال جاز  
 وضمانه بنفس الاب والوصير باطل اما ضمانه بالمال فلانه التزام شيئا كان  
 عليه قبل الضمان فان قبل الضمان كان يرجع ذلك المال عليه فلم يكن هذا  
 الضمان تبرعا واما الضمان بنفس الاب والوصير فلانه التزام شيئا كان  
 لا يلزمه ذلك قبل الضمان وهو احضارهما مجس الحكم ولو كفل رجل  
 لصبر ان كان الصبر تاجرا جازت الكفالة وان كان محجورا عليه ان طلب  
 وليه وقبل صححت الكفالة وان خاطب اجنبا وقبل عنه بوقف على اجازة  
 وليه وان لم يخاطب وليه ولا اجنبا وانما خاطب الصبر فاستلذه على الكفالة  
 على قول ابى حنيفة رحمه الله لا تصح الكفالة وهو قول محمد رحمه الله وعلى قول  
 ابى يوسف رحمه الله يصح لان في طلبة الصبر وهو ليس من اهل قبول الكفالة

مسألة كفاية



لا عبرة بها فخرجت هذه التي طهنت من البين والكفالة لا تنضم بالكفيل وحده  
عندهما خلا لآل يوسف رحمه الله قال ولو كفل رجل عن صبر بنفسه أو بأ  
عليه باذن وليه أو بغير اذن وليه صححت الكفالة سواء كان الصبر مجبورا  
عليه أو كان ما ذواته في التجارة لانه كفل بحق مضمون على الاصيل بحسب  
الاصيل على ايقافه وهو مفقود والتسليم للكفيل والكفيل من اهل التبرع  
أو ما يكون الكفيل من اهل التبرع وكون الكفول به مفقود والتسليم للكفيل  
نظاير واما كفالة بحق مضمون على الاصيل اما اذا كانت الكفالة بنفس  
فلان حضور البصير محاسن الحكم اذا كان الصبر ما ذواته في التجارة مستحق  
عليه بحسب حضوره او على غيره الخضم ضمان فعل او ضمان قول و  
ان كان الصبر مجبورا عليه بحضوره محاسن الحكم مستحق عليه للاشارة  
اذا ادعى خصمه عليه ضمان فعل لان الصبر يوافق اخذ بضمان الفعل بخلاف  
حضوره للاشارة اليه وان كان لا يوافق حضوره للجواب ثم اذا  
صححت الكفالة واخذ الكفيل باحضار الصبر فارد الكفيل ان يحضر البصير  
فخذ على وجهين ان حصلت الكفالة باذن من بلي عليه بحسب الوصية  
ان يحضر معه لان اذن من بلي على الصغير بالكفالة عن الصغير امر بقبضه  
ما عليه من الدين والاب والوصية يملكان الامر بقبضه والدين عن الصغير  
فيملكان الامر بالكفالة عنه واذا صح الامر بالكفالة عن الصغير منها صار  
ذلك بمنزلة امر الصبر بعد البلوغ والبالغ اذا امر اخر بان يكفل بنفسه  
اذا طو لب الكفيل باحضاره كان له مطالبة الكفول به حتى يحضر معه  
وان كان باذن البصير فان كان ما ذواته في التجارة يجبر على ان يحضر معه  
وكذا اذا كفل عنه بآل بامر وادرك ان له ان يرجع بذلك عليه لان  
امر البصير ما ذواته له بالكفالة بنفسه وبما عليه معتبر شرعا وان كان لا  
يجوز كفالة عن الغير لان كفالة عن الغير يبرع منه على الغير من وجه وهو ليس  
من اهل التبرع اما الاذن بالكفالة عنه فطلب التبرع عليه وهو من  
اهل التبرع عليه وان كان الصبر مجبورا عليه لا يجبر على ان يحضر مع  
الكفيل لان امره بالكفالة لم يصح وان كان البصير غير تاجر فطلب ابوه من  
رجل ان يضمنه فضمنه كان جائزا واخذ به الكفيل وكذلك وجهه او جده

ان كان الاب ميتا وكذلك الفاضل اذا لم يكن له وصي ولا جده فان قيل  
الفلام واخذ الكفيل بالاعلام وقال انت امرتني ان اضمنه فمضت فان  
الاب يوافق بذلك حتى يخلصه منه وليس طريقه ان الاب امره  
بالكفالة عن الصغير فان مجر والامر بالكفالة عن الصغير لا يثبت للمأمور حتى يطلب  
الامر الا برسر ان من قال بغيره كفل بنفس فلان بن فلان وكفل وغاب  
الطلب فارد الطالب ان يطلب الامر بالكفالة باحضار المطلوب  
لم يكن له ذلك ولكن طريقه ان البصير في يده وقبضه وتدبيره وتقدمه قالوا  
ان البصير ما ذواته له اذا اعطى كفيلة بنفسه ثم يغيب البصير فان الاب  
يطلب باحضاره وطريقه ان البصير في يده وتدبيره قال رجل دفع الى صبر  
مجبور عليه عشرة دراهم وقال انفقها على نفسك فجا انسان ضمير  
للدافع عن الصبر بهذه العشرة لا يجوز لانه ضمن ما ليس بمضمون على الاصيل  
وبشأنه لو ضمن قبل الدفع بان قال ادفع الى فلان الصغير عشرة دراهم  
على ان يضمن لك بهذه العشرة يجوز وطريقه الجواز ان الضامن بصبر  
سفرضا العشرة من الدافع وامره له بالدفع الى الصبر فنبوب قبض الصبر  
عن قبضه وكذا الصبر المجبور عليه اذا باع شيئا فجا ان وكفل بالدر  
للمشتري ان قبض ما قبض الصبر الثمن لا يجوز وان كان قبل ذلك جاز  
وفي الشئ عبد مجبور عليه اشتريه من رجل البائع الثمن عليه  
لا يلزم الكفيل ولو ضمن المتاع بعينه كان ضامنا هذه الجملة في كفالة العشرة  
في الفصل الثالث منها وذكر في باب اذن الصبر والمعتق من ما ذواته  
الاصيل اذا باع الصبر وهو يعقل البيع والشرع عباد من رجل وسلم  
العبد وقبض الثمن ثم ان رجلا ضمن للمشتري الدرك في العبد  
فما سخن العبد من بد المشتري فان كان الصبر ما ذواته رجوع المشتري  
بالثمن ان شاء على الصبر وان شاء على الكفيل فان اخذ الكفيل يرجع على البصير  
ان كفل باذنه وان كان الصبر مجبورا عليه فضمن الكفيل باطل ولا يجوز  
على الصبر سبيل ولا على الكفيل وان كان الثمن قاي اخذ المشتري وان  
استهلكه الصبر لا يجب عليه الضمان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
ايضا على ماعرف في الوديعة هذا اذا ضمن بعد الشر فان ضمن







اذا وكل غيره بالبيع والشرا فباعه واشترى جاز عندنا والمذهب  
عندنا ان البيع العاقل صحيح العبارة فيها ينفعه من التصرفات سواء  
كان موبيا عليه او لم يكن كقبول المحبته والسلام وقبها بين الضم  
والنفع كالتجارة فهو صحيح العبارة انعقادا ولا نقاداً وفيما يصح من كل وجه  
كالطلاق والعتاق فهو فاسد العبارة نقاداً وانعقاداً واعلم بان كل من  
له ولاية التصرف في التجارة في مال الصغير فله ولاية اذنه في التجارة وكذلك  
له ولاية اذن العبد الصغير فالاب اذا اذن للصغير او لعبد ابنه  
الصغير في التجارة يجوز وكذا وصي الاب بعد موت الاب وكذا اذن  
العبد الاب اذا لم يكن له وصي من جهة الاب يصح وان كان  
الاب حياً فانه لا يصح اذن العبد ولو اذن القاضى لعبد النبي في التجارة  
وليس للنبي وصي الاب جاز اذن القاضى واذا كان للصغير او المعتوه  
اب او وصي او عبد او الاب فزار القاضى ان ياذن للبيعه او  
المعتوه في التجارة فاذن له صح اذنه وان ابى الاب ذلك لان الاذن  
في التجارة حق البيع قبل الولي فاذا اطلب من الاب وابى صار الاب  
عاصياً فانقلت الولاية الى القاضى كاتولى في باب النكاح وقد ذكرنا  
في سبل النكاح وذكر في الهداية وكذا عبد الصغير الماذون يصح  
ماذوناً باذن البيع واذن ابيه ووصيه والعبد ولا يصح ماذوناً باذن  
العم ولا يجوز اذن الام وعمه وخاله واخيه لان هؤلاء ليس لهم  
ولاية الاذن فلا يكون لهم ولاية التجارة ولو ان امرأة ماتت وادست  
الى رجل وترك ابنها صغيراً ليس له اب ولا جد ولا وصي الاب تركه  
او الامير انما لهذا الصغير فاذن الوصي لعبد من عبده الذين ورثهم من  
الام لا يصح واذا صح الاذن للبيعه في التجارة يصح هو بمنزلة المراهق فيما يخر  
تحت الاذن فيجوز له ان يواجر نفسه وان استاجر لنفسه اجراً  
بيع ما يبيع ورث عقاراً كان او منقولاً كما يجوز ذلك من المراهق وان  
اثر به في التجارة صح اقراره وليس له ان يكاتب مملوكه ولا ان يعقده على  
مال وكذلك ليس له ان يزوجه امته عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند  
ابي يوسف رحمه الله ذلك ويصح اذن الاب او الوصي والقاضى

لعبد

لعبد النبي ولحق العبد دين ببيع رقبته في دين التجارة عندنا ولو قال القاضى  
لعبد النبي اخرج في الطعام حاصنه او قال اخرج في البر حاصنه فانه يصح لعبد  
ماذوناً في التجارة استكساً ولا يكون هذا المقتضى نصاً في فصل مختلف  
فيه وان كانت هذه المسئلة مختلفاً فيها ولو كان العبد تصرفه فلو  
يؤكل ويون من التجارة التي اذن له القاضى في ذلك ومن التجارة التي لم  
ياذن له القاضى في ذلك وخاصة ارباب الديون الى القاضى فابطل  
يون الغرض انما لحقته من تجارة لم ياذن له القاضى ولو رغب قضاءه الى القاضى  
احد لا يكون لذلك القاضى ان يبطل قضاءه كما في سائر المحتملات وكذلك  
لو قضى القاضى بجواز تصرفه في الانواع كلها وانبت ويون جميع الغرض  
بشخصه قضاءه ولا يكون القاضى احده بعد ذلك ان يبطله واذا اذن الرجل  
لابنه في التجارة وهو صغير او معتوه الا انه يعقل البيع والشراء اذن له  
وصيه شتم ان الاب او الوصي اقراهما عليه بدين او بيع وشراء  
اجازة لو ودعه في يده او مضاً ربه في يده او رهن او غيره ذلك مما في يده  
او جنباً به فان الاب والوصي لا يصدقان على شيء من ذلك اذا  
كذبهما البيع والمعتوه وكذلك لو اقرا الاب او الوصي على عبد اذنه  
له هذه الصغيرة في التجارة اما بالدين او بالجنبه كان اقراره باطلاً  
هذه الجملة في ماذون الذخيرة والمجمل وفي ماذون شيخ الاسلام  
القاضى اذا راي الصغير والمعتوه او عبد الصغير بيع وشراء وسكت  
لا يكون اذنه في التجارة وهذا ذكر المسئلة في الفتاوى الصغيرة وفي ماذون  
المعتوه والبيعه يصح ماذوناً له بكوة الولي اذا رآه بيع وشراء  
كما في العبد بل اولى لانه لا يحل السكوت على البصر ويحل في العبد وفي  
ماذون شيخ الطي ورا اذن لعبد في التجارة وهو لا يعلم لا يصح ماذوناً  
له كالكيل ولو قال لاهل السوق باعوا عبد رستم قال اذنت له في  
التجارة فيما يبيع وهو لا يعلم باذن الولي فانه يصح ماذوناً له قال  
وذكر في الزيادة است اذا قال الاب لاهل السوق باعوا ابني فلان فان  
اذنت له في التجارة فبايعوه والبيعه لا يعلم فانه لا يصح ماذوناً من  
الصحابنا من قال في المسئلة رايان ومنهم من فرق بين البيع



والعبد والقول في العبد بصير ما ذونا له وان لم يعلم والصبي لا بصير ما ذونا  
له عالم يعلم وكفاله الصبي الماذون له لا تصح سواء اذن له ابوه في الكفالة او لم يعلم  
لانه يبيع محض وقد ذكرناه في مصل الكفالة والصبي الماذون له لا يملك  
تزوج ماله لانه ليس من التجارة كذا ذكر في الهداية والصبي الماذون له  
هل يتمكن من ان يزوج امرأة هذا التعليق يشير الى انه لا يملك وذكر في محض  
القدور والعبد الماذون له لا يزوج ولا يزوج ماله ولا يكتسب ولا يفتن  
على مال ولا يهب بعهوض ولا بغير عوض وذكر فينا ايضا واذا اذن ولي  
الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد الماذون اذا كان يعقل البيع  
والشراء في ما ذون الجاهل في الفتن والاب اذا جاء به الى السوق وقال  
هذا ابن الصغير وقد اذنت له في التجارة فباعه شتم استحق بعد ما لحقه  
الدين صار الاب غاردا بوزم الاقل من قيمته ومن الدين ونماه ينظر في  
ما ذون شرح الطحاوي في ما ذون الجاهل في الفتن والاب اذا اذن  
لعبد الصبي في التجارة والاب كاره جاز ولا بصير محجورا عليه بموت القاتل  
ولو كان الاذن من الاب ومات صار محجورا عليه وفيه الاب اذا اذن  
لابنه في التجارة فاشتمه في احداهما من صاحبه جاز وفي الوصير لا يجوز ولو  
اذن لابنه وهما صغيران شتم امر رجلا بان يشر من احداهما للآخر شيا  
لا يصح اذا كان هو الصغير عنهما واذا عجز عن احداهما والآخر عطف عليه  
جاز وفي ما ذون الفتاوى والصغير المولى والاب اذا قال اذنت  
لك في التجارة فلا بيع بغير فاحش نباع يصح لان الاذن لا يقبل للتخصيص  
والعبد الماذون له والصبي الماذون له يملك البيع والشراء بغير فاحش  
عنه الى حنيفه رحمه الله في شرح خواهر زاده وحاصل الاذن له بغير عيب  
في البيع لا يجوز وتعييب يجوز ويجوز تاجيل الماذون له وفيه عن غيره  
وذكر في الذخيرة الصغير الماذون له اذا باع من ابيه فهو على وجوه اما  
ان باعه بمثل قيمته او باكثر من قيمته مقدار ما يتغابن الكسر في مثله  
او لا يتغابن او باقل من قيمته بحيث يتغابن الناس فيه وفي هذه  
الوجوه جاز بيعه عند جميعها واما ان باعه باقل من قيمته بحيث  
لا يتغابن الكسر في مثله وفي هذا الوجه اختلاف الروايات

عن ابي حنيفة رحمه الله ذكر في بعض النسخ انه لا يجوز وذكر في بعضها انه  
يجوز نصار عن ابي حنيفة رحمه الله في المسئلة ورايان واذا باع من الابن  
باقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عنه الى حنيفه رحمه الله بقوله  
الروايات وعندهما لا يجوز هذا اذا باع من الاب فان باع من  
وصيه ذكر ان لو باع بمثل القيمة او باكثر او باقل مقدار ما يتغابن الكسر  
فيه جاز قالوا ويجب ان يكون الجواب على التفصيل ان كان للصبي  
فيه منفعة ظاهرة بان باع منه باكثر من القيمة بمقدار ما لا يتغابن الناس  
فيه يجوز عنه الى حنيفة رحمه الله ولا يجوز عنه محمد رحمه الله  
على الخلاف في هذه الصورة في الجاهل الكبير ولو باع بمثل قيمته او باقل  
فيمتد بحيث يتغابن الناس فيه يقع قول ابي يوسف رحمه الله انه  
لا يجوز وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله يجب ان يكون المسئلة على رايان  
وان اقر الصبي بقبض الثمن الذر وجب عليه ابيه او وصيه اختلف الروايات  
في هذا الفصل ذكر في بعضها انه لا يجوز قال شيخ الاسلام خواجه زاده  
في شرحه ويجب ان يكون اختلاف الرواية في الاقرار على قول ابي حنيفة  
رحمه الله اما على قولها فلا قرار للاب والوصير لا يجوز رواية واحدة  
هذه الجملة في الذخيرة واذا اذن رجل لابنه في التجارة شتم حجر عليه صح  
حجره اذا كان الحجر مثل الاذن على ما عرفت في كتاب الماذون وكذلك  
الوصير اذا اذن للصغير شتم حجر عليه صح حجره وكذلك الفتاوى اذا اذن  
للصغير والمعهود او لعبد هما في التجارة شتم حجر عليه صح حجره وكذلك الفتاوى  
اذا كان الحجر مثل الاذن والاب اذا كان للصبي نباع الصغير واشتمه  
ولحقه ويون شتم جاور رجل فاستحق الصغير فؤاد الصغير يرجعون على  
الاب بدونهنهم ولا يبطل الاذن بموت الفتاوى وغلة وتعل حجر القاتل  
واذا اذن الرجل لابنه الصغير في التجارة او لعبد ابنه الصغير شتم مات  
الاب والابن صغير كان موته حجر عليه ولو كان الاذن من الفتاوى  
لم تكن موت الفتاوى حجر عليه وكذلك الامام الاكبر اذا مات لا يبطل  
الاذن ايضا واذا اذن الرجل لعبد ابنه الصغير في التجارة شتم درك  
الصغير فالعبد يرضى ما ذونا له على حاله فزنى بين هذا وبين ما اذا مات



الاب او جن والبصر صغير بحاله فان عبده يخرق وقرموا ايضا بين اذنه  
 وبين الاذن فان الاب اذا وكل رجلا ببيع مال ابنه الصغير او بشرا  
 لابنه الصغير ثم مات الاب او ادرى الصبي فان الوكيل ينزل  
 وفي الاذن قالوا اذا ادرى الصبي لا ينجر عبده واذا مات الاب  
 بنجر عبده والذركرنا من الجواب في الاب فكذا الجواب في الوصية  
 ان الوصية اذا اذن للصبي او المعنوه في التجارة ثم مات الوصيه او بنجر الصبي  
 والمعنوه واذا اذن الاب لعبده ابنه في التجارة ثم مات الابن وورثه  
 الاب فقد انجر العبد وكذا اذا اشتراه من كان هذا حجر على العبد هذه  
 الجمله في ما اذن الذخيره الصبي الا اذن له اذا ادعى عليه رجل دعوى  
 بخلف ويقتضيه عليه بالنكول وهو المختار وحكي عن نجم الدين النسفي رحمه الله  
 انه كان يقول كان الفقهاء يسمون قنده يفتنون ان الصبي الاذن له  
 لا يخلف من غير رواية شتم وجدت رواية في البسوط انه يخلف في  
 ما اذن كتاب الاحكام في الدعوى في قنا در الصغير وذكر في الباب  
 السادس وتسعين من ادب القاضي ولو ان رجلا ابن لم  
 يدرى اذن له في التجارة فاستدان وبناد مات الابن وترك  
 مائة وعقارا والدين يحيط بما تركه لم يكن لابيه ان يبيع شيئا مما ترك  
 لانه مشغول بحق الزمان فلا يملك البيع الا برضا الزمان وكذا العبد  
 الا اذن له المديون في **مسألة** ذكر في مختصر العدة ودر الاسباب  
 الموجبة للحرر الصغير والرق والجنون فلا يجوز نصرة الصبي الا باذن وليه  
 ولا نصرة العبد الا باذن سيده ولا يجوز نصرة الجنون المفلوب  
 بحال ومن باع من هو لا شيا او اشتراه وهو يعقل البيع ونقصه ثلثي  
 بالخير ان شاء اجازة ان كانت بينه مصلحة وان شاء نسخ وحلته  
 المعاني الثلاثة فوجب للحر في الاتوال ودون الافعال فالصبي والجنون  
 لا تصح عقودهما ولا اقرارهما ولا اطلاقهما ولا ائتمارهما وان ائتمارهما  
 لزوما ضمنا واما العبد فاقوله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق  
 مولاه فان اقر بمال لزمه بعد الحرية ولم يقر في الحال ولو اقر بعد اقراره  
 لزمه لانه سبق على اصل الحرية في الدم وهذا لا يصح اقرار المولى عليه

مسألة الحج

بالمر

بأحد والفصاح وبغض طلاقه لقوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب  
 شيئا الا الطلاق وفي شهادته انتفى السفيه المجبور عليه اذا زوج ابنته  
 او اخته الصغيرة لم ينجر كذا عن محمد رحمه الله وذكر في دعوى النكاح اذا وقع  
 الوصية الى الوارث حين ادرى ماله وهو من بنجر عليه نفسه وه  
 كان ونقد جايته او هو بر من ضمائه الصبي المجبور عليه اذا استقرض من  
 ماله لم يضمن صدق امره صحيح استقرضه فان لم يعطى المرأة وصرفت في حوائجها  
 لا يواخذ به قبل البلوغ ولا بعده والعقد المجبور عليه اذا استقرض مالا و  
 استهلكه لا يواخذ به في الحال ويواخذ به بعد العتق لان الصبي المجبور عليه  
 ليس من اهل الزمة فلا يصح التزامه اما العبد من اهل الالتزام الا انه لا يصح  
 التزامه في حق المولى ويصح في نفسه والمجور عليه البالغ بمنزلة الصبي والمجنون  
 في جرح قاتل فانه في حان وسئل استقرض الصبي المجبور عليه مائة في الكوفة  
 وفي **مسألة** الشهادت في شهادته انتفى الذخيرة شهادته لا يثبت  
 على الميت هل يقبل ان كان الابن الصغير لا يقبل بالانفاق وان كان  
 كبيرا وكذلك الجواب عنه ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يقبل وهذا  
 اذا كان الابن كبيرا حال ما قبل الوصية الوصاية فان كان صغيرا وشهد  
 بالدين بعد ما كبر لا يقبل الشهادت بالاجماع واذا شهد حران سكتا  
 بالغان في حق من اكلت وكانا يوم الشهادت صغيرين او كانا من اوعدين  
 قبلت شهادتهما العبد والوصي والكافر اذا شهدوا وزد القاضى شهادتهما  
 شتم اعتق العبد وبلغ الصبر واسلم الكافر شتم اعادوا تلك الشهادة  
 فانه يقبل شهادتهما بخلاف الفاسق اذا شهد وروى شهادته  
 شتم اعاد تلك الشهادت بعد التوبة لا يقبل وكذا الزوج اذا شهد زوجته  
 وهو حر وشهدت الزوجة لزوجها وهي حرة وزد القاضى شهادتهما شتم  
 ارتفعت الزوجية فاعاد تلك الشهادة لا يقبل هذه الجمله في الفصل  
 الثاني من شهادت الذخيرة وفي الذخيرة ايضا شهادة الصبيان فيما  
 يحدث في الملاعب لا يقبل وفي شهادت الفنا والصغيري شهادتهما  
 الصبيان فيما لا يحضرون الا الصبيان يقبل عند مالك وذكر في اقرار باب  
 كتاب القاضي الى القاضي من قنا در رشيد الدين وفي الشهادة

مسألة الشهادت







عند نصب الوصر لا شارة اليه هكذا ذكر في الفتاوى في كتاب البينة  
ومن مشايخ زماننا من ابي ذلك وقال لو كان العبد في المهر بغير  
احضار المهر مجلس الحكم لا شك ان اشرافه بعيد والا دل اثرب  
الى الصواب واشبه بالفقه وفي فتاوى القاضى الامام ظهير الدين الصحيح  
انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعاوى وفي العبد المأذون له  
بفصل او وديعة استهلكها او حجبها او باقراره بذلك او بيع  
او بشر او باجارة وانكر العبد ذلك ومولاه غائب قبلت  
شهادتهم ولا يشترط حضرة المولى ولو شهدوا على العبد المجبور عليه  
باستهلاك او بفصل او بحجب او بحجب العبد ذلك لا تقبل هذه البينة  
الا بحضرة المولى ومعناه انها لا تقبل حتى لا ينجى طلب المولى ببيع العبد اما  
تقبل الشهادة على العبد ويقضى القاضى عليه حتى يواخذ به بعد العتق  
وان كان المولى حاضرا مع العبد وادعى المدعى استهلاك مال او غصب  
مال والقاضى يقضيه على المولى وان ادعى استهلاك وديعة او استهلاك  
بضاعة على العبد المجبور عليه فعندهما لا يسمع القاضى هذه البينة على المولى  
وعند ابي يوسف رحمه الله يسمع البينة على المولى وان شهد الشهود على  
اقوال العبد بذلك لا يقضى على المولى بهذه البينة سواء كان المولى حاضرا  
او غائبا والصبر المأذون له الذرا اذن له ابو له او وصيه ابيه في التجارة بتمت  
العبد المأذون له في التجارة اذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمانات  
التجارة قبلت شهادتهم عليه وان كان الذرا اذن له غائبا واذا  
شهد الشهود على جميع ما ذن له او معنوه ما ذن له يقتل عدا وقد  
او شرب حمرا او زنى فبما عدا القتل لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن  
حاضرا او غائبا وفي القتل يقتل اذا كان الاذن حاضرا ويقضى بالدينه على  
العاقلة ولو كان الاذن غائبا لا تقبل واذا شهدوا على اقوال البصير او  
العتوه ببعض ما ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضرا او غائبا  
عند المجردة في دعوى الذخيرة والمجسط وذكر القاضى الامام فخر الدين  
رحمه الله في دعواته وبه وينبغي ان لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى  
كما ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وفي فتاوى ظهير الدين

على البيت وبناء ورشته صفار فان كان للبيت وصح لا يشترط حضرة  
الورثة وان لم يكن للبيت وصح وللصفار وصح يشترط حضرة الورثة  
الصفار وحضرة الصفار يكفي وذكر رشيد الدين رحمه الله في فتاويه  
في باب دعوى الالب والوصح القاضى بنصب وصيا عن الصغير عند الدعوى  
ولا يشترط حضرة الصغير بل يشترط ان يكون القاضى عالما بوجود الصغير  
يكون الصغير في ولاية القاضى لا نصب الوصر بغير قبض ولكنه من حال  
القضا فان هذا دليل على ان عند دعوى الوصر لا يشترط حضرة  
الصغير وعند القضا يشترط وذكر رحمه الله في باب دعوى الدين على المورث  
من فتاويه ولو ان رجلا ادعى دينه على الميت وورثته الكبار عني  
والصغير حاضرا فالقاضى بنصب عن الصغير وليا بدعي عليه واذا قضى الوكيل  
يكون قضا على جميع ورثته غير ان الوصم يستولى وبه من نصب الحاكم  
اذا لم يحد على نصب الكبار فاحضر الكبار يرجع بذلك عليهم لان  
الدين مضمون على البهائم ذكر شمس الالبه الحلواني رحمه الله هذا الفرع في ارب  
القاضى ويظهر ثم هذه المسئلة في باب اسباب الدين والحقوق على الميت  
من الباب القاضى للمصدر والشهيد وفي دعوى فتاوى القاضى خان ولو  
ادعى على عبد مجبور عليه مالا بالاستهلاك نقال الفقيه ابو جعفر  
ليس له ان يدعى بالعبد الى باب القاضى بغير اذن المولى لما فيه  
من شغل العبد عن خدمة العبد في تلك الساعة ولكن لو وجد في  
مجلس القاضى كان له ان يجلفه رجل ادعى على غيره ان وصرا باع الثمن  
ملك كذا وكذا ان حال صغيري وانه قد مات قبل استيفاشي من  
التمن فادفع الى تمن اتمشني فقد قبل لا تصح هذه الدعوى لان بعد  
موت الوصر حق قبض تمن ماباع الوصر يكون لوارثه او لوصيه فان لم  
يكن له وصي وارث فالقاضى بنصب له وصيا فان قال الدعا  
عليه قد ادبت الثمن الى الوصر فيطالب بالبينة فان لم يكن له بينة  
فيحلف الطالب على العلم قال وعلى قول من يقول من المنساج  
في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن بحق القبض ينقل الى الموكل  
ينبغي ان يقال هنا حق القبض ينقل الى الصغير بعد البلوغ وتصح الدعوى



كذا ذكر في اول دعور الذخيرة وقدم شئ منه في مسائل البيوع وذكر  
 في اول دعور الذخيرة ايضا دار في يد رجل او عاها اخر فاقام صاحب  
 البند بينه على المدعى اني اشتريت هذه الدار من وجبك في صغر  
 بكذا الا انه لم يسلم الوصر واقام على ذلك بينه حل تسمع دعواه وبينه اخلف  
 المشايخ فيه وكذا لو ادعى ان فلانا باع هذه الدار مني باطلا في القاض  
 في حال صغر كـ ولم يسلم القاض واقام على ذلك بينه حل تسمع دعواه  
 وبينه اخلف المشايخ فيه وعلى هذا اذا شهد الشهود على الوقف  
 وتسلم الواقف اياه الى المتولى الا انهم لم يسلموا الواقف او سمو الواقف  
 دون المتولى بينه اخلاف المشايخ والحاصل ان في دعور الفضل والشهادة  
 على الفعل حل بشرط تسمية الفاعل فيه اخلاف المشايخ واوله الكتب  
 فيه متعارضة وموضع هذه المسائل ودعور الذخيرة والمجسط وقد ذكرنا ما في  
 فصل القضاء في المجتهدة من كتاب الفصول وذكر في فصل السابع  
 من دعور الذخيرة واذا اختلفت رجلان في عهده كل واحد منهما يقول هو عبد  
 وهو في يد هاتان كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد  
 منهما بالملك ما لم يقر البينة وكذا يجعل في ايدهما وان كان الغلام كبيرا  
 يتكلم او صغيرا يعبر عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله ولا يقضي القاض  
 لهما بشئ لا بالملك ولا بالبيد ما لم يضيما البينة على ذلك ولو قال  
 انا عبد احد هاتين لم يصدق وهو عبد لهما بخلاف ما اذا قال انا حر الاصل  
 وكذا اذا كان العبد في يد رجل فاقرا انه لا حر لم يصدق والقول قول صاحب  
 اليد ثم شرط في الكتاب ان يكون الغلام كبيرا يتكلم وانا يقول  
 في بعض النسخ اذا كان يعبر عن نفسه وانا الشرط ان يتكلم ويعقل  
 ما يقول فاذا كان بهذه الصفة يرجع الى قوله وان كان العبد في يد  
 رجل وهو لا يعبر عن نفسه فقال صاحب اليد انه عبد فالقول  
 قوله ويقضي له بالملك وان كبر الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق الا  
 بجهة وكذا اذا قال انا لقيط فخذ كقول انا حر الاصل وان اقام ذو اليد  
 بينه انه عبده واقام العبد بينه انه حر الاصل فبينه العبد اول هذه كونه  
 في الذخيرة وفي قضا الجاهل الصغير جس في يد رجل يعبر عن نفسه فقال

انا حر فالقول قوله وان كان لا يعبر عن نفسه فقال اخر فهو  
 عبد للذخر في يده وذكر في الفصل التاسع من دعور الذخيرة رجل ادعى  
 على رجل انه نقاع بين عبدا له قيمة الف درهم ومحمد المدعي عليه  
 دعواه والمدعي مقر ان العبد حري فاقام المدعي بينه على دعواه فالقاضي  
 لا يسمع بينه ولا يقضي بالارص على المدعي عليه الا بمحض من العبد  
 ولو العبد ميتا وصغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضي بالارص للمدعي  
 على القاض ولا يشترط العبد وذكر في باب السادسة من الزيادة  
 التناقص كما يمنع صحة الدعور لنفسه يمنع الصحة لغيره وذكر القاضي  
 الامام جلال الدين رحمه الله في المحاضرين من اقر بعين لغيره وكالا بملك  
 يدعيه نفسه لا بملك ان يدعيه لغيره بوكالة او وصاية وذكر ربيعة الدين  
 رحمه الله في الباب الثالث عشر من فتاويه الوصر اذا اقر بعين لا حر لم  
 ادعى انه للصغير لا تسمع دعواه لاجل الصغير ورايت في شهادات النفي  
 رجل استعار من رجل ثوبا شتم اقام البينة انه لابنه الصغير قال قبل  
 منه البينة وذكر في السف ايضا رجل استأجر ثوبا شتم اقام بينه انه  
 لابنه الصغير يقبل وهكذا ذكر في دعور الجاهل في الفتاوى وذكر ابن تيمية  
 في فتاويه بهذا اللفظ متولى وقف راو عركه ومدعى عليه ونفع في  
 كنده مقر امدته كملك منعت دار من حريده حواسنه لا يصح هذا  
 الدفع لان اقرار المتولى على الوقف لا يصح فالقاضي ان اشارت الكتب  
 في جنس هذه المسائل متعارضة فجعل على ان السائل راو تين والآب  
 اذا باع مال ابنه بعين فاحش شتم ان البيع وقع بالعين حل بملك دعواه  
 ذكرناه في مسائل البيوع وذكر في مسائل الدفع من الذخيرة اشترى دارا  
 لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا فكبر الابن ولم يعلم  
 بما صنع الاب ثم باع الاب تلك الدار من رجل وسلمها اليه شتم ان  
 الابن استأجر الدار من المشتري شتم علم بما صنع الاب فادعى الدار  
 على المشتري وقال ان ابني كان ينفقني هذه الدار من نفسه  
 لي في صغيري وانها ملكي واقام على ذلك بينه فقال المدعي عليه في  
 دفع دعور المدعي انك ستاقتض في هذه الدعور لان استيجار الدار من



انوار منك ان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك  
يكون ثاقضا هل يكون هذا دفعا اخذت المشايخ فيه والصحيح انه لا يكون  
ومعنا وان ثبت الثاقض لانه ثاقض بينه طلقا فان الاب يستبدل  
للصغير وعسى لا يصح بعد البلوغ ولا يعرف الابن كون الدار ملكا له بنقض  
صحة البيع الاب فيقدم على الاستيلاء فلما منته ان الدار ملك المشتري  
وفي الحقيقة ان الدار ملكه كذا ذكر المسئلة في الذخيرة وفي المسئلة اشكال وهو  
ان دعور الدار من الابن في هذه الصورة انما يصح ان لو وقع بيع الاب  
بغيره فاحس اما اذا وقع بيع الاب بمثل القيمة فيبني ان لا يصح دعور  
الابن لان الاب يملك بيع عقار الصغير بمثل القيمة اذا كان مصلحا على  
ما قررنا في السبع وما في بعد هذا ما يريد هذا الاشكال من قنا ورشد  
الدين وذكر في دعور الدار من الذخيرة رجل مات وترك اولاداً صغيراً  
وكباراً فكلهم الصغار وادعوا دارا في يد رجل مبرأ عن ابيههم فادعى المدعي عليه  
في دفع دعواهم ان اشتهر بيت حصه الكبار منهم وحصه الصغار من حصتهم  
من حصه ابيههم او من حصه القاضيه بمن مثله او بعين ابيه عند حاجه  
الصغار اليه فخذ دفع صحيح لو اقام البيته عليهم يندفع ولو كان  
مكان الدار عرض لا يشترط ذكر الحاجة فالوصي يملك بيع العرض من غير  
حاجة ولا يملك بيع عقاره الا الحاجة وبنها ايضا رجل مات وترك ابنتين  
صغيرين وكل ابن قيم على حدة وفي ايدي احد القيمين دار بزعيم انما  
دار الصغير الذري في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الاخر ان الدار التي  
في يديك نصفها ملك الصغير الذري انا قيمه بسبب ان هذه الدار  
كانت كلها ملكا لوالد الصغيرين فادفع الى نصفها لان قيمته لاجل الصغير  
الذري انا قيمه فاقام القيم المدعى عليه بينة ان والد الصغير الذري قد كان  
اخرى حال حياته ان هذه الدار ملك الصغير الذري في ولايته يندفع  
عنه دعور القيم المدعى فان اقام القيم المدعى بينة لدفع دعور القيم  
المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف حصه  
الدار لاجل الصغير الذري ولا يملك ارباعا عن ابيه والآن كلها تدعى  
للصغير الذري ولا يملك بجمته اخرى يندفع القيم المدعى عليه

مكان

لمكان الثاقض ادعى دارا في يد رجل مبرأ عن ابيه فادعى المدعى عليه  
في دفع دعور المدعى اشتهر بيت حصه الدار من امك في حصه ك  
باطلاق القاضيه فهذا دفع صحيح اذا ثبت ان البيع لحاجة الصغير او  
لغضا وبن البيت وقد مر جفته من قبل كذا ذكر في الذخيرة وذكر  
بنها ايضا رجل ادعى في تركه ميت وصيته لابنه الصغير بثبت ماله  
واقام البيته على ورثة الميت وقضى القاضيه بالوصيه لانه ان لم يكن  
اقاموا بيته على المدعى بطريق الدفع انه قد كان امزج قبل الحكم ان على  
الميت وبنها مستغفرا لانه كان هذا دفعا صحيحا ويطلب حكم القاضيه  
ويطلبه رجل ادعى لابن ابنة بثبت ماله واحدهما صغير والاخر كبير  
وابوهما حي شتم مات الوصي فادعى ابو الصغير على وارث الوصي  
فادعى ابو الصغير لاجل ابنة الصغير الوصيه من حصه الميت وادعى الكبير  
الوصيه لنفسه من حصه الميت وانكر الوارث وبنها وقال  
في دفع دعواهما ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت ان الميت  
ما وصي له بشي هكذا ابو الصغير اقر ان الميت ما وصي لابي  
بشيء هل يكون هذا دفعا نفد قبل في حق الكبير هذا دفع لدعور  
الاب لا لدعور الابن حتى لو كبير الابن وادعى الوصيه لنفسه شتم عوا  
وقد قبل هذا ليس بدفع اصلا وهو الاظهر والاشبه باللفظ كذا  
ذكر في الذخيرة ولو ادعى احد الورثة وصيته لابنه الصغير بعد الفسخ هل  
يسمع دعواه فذكر بينة في مسائل الفسخ وفي الذخيرة ايضا ادعى رجل  
على اخر ان فلان بن فلان عندك كذا كذا وانه صبي وجعل القاضيه  
فلان بن فلان وصيا لهذا الصبر وهذا الصبر في ولايته هذا القاضيه  
شتم ان ابني فلانا وكلني بقبض مال الصغير هذا منك وذلك  
وذلك كذا كذا وقضى القاضيه بوكالة المدعى بشرطها وبنقض  
الآن شتم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك بزمان ادعى على  
هذا الوكيل ان هذا الصبر فلان بن فلان قد بلغ وكنه يفتقر  
ماله منك ايضا الوكيل عن الوصر فقالت الوكيل عن الوصر  
بعثت المال الى الوصر هل يصدر من نفد قبل لا يصدر في ذلك



ومثله الوكيل بالبيع اذا قال بعد ما عوله الموكل بعهه اسس ونسبها اجبا  
صبر له عقار است مورثة ادعى بعد بلوغه عقارا من عقاراته على رجل  
ان وجهه باعه مكرها وسلم مكرها واراد استرداد ذلك من يد  
المشتري شتم ادعى مرة اخرى ذلك العقار ان وجهه باع بغبن جائر  
فالقاضي يبيع منه المدعى الثانية ويجوز ان وجهه مكرها يبيع  
فاحس في ثا در القاضي الامم مخذ الدين رحمه الله اذا اقيمت البيعة  
على ناسب الصغير شتم بلغ الصغير بقضيه عليه بذلك البيعة ولا  
يكلف عادة البيعة وكذا لو اقيمت البيعة على احد من الورثة شتم  
غاب بقضيه بذلك البيعة على الوارث الاخر وذكر في دعوى الذخيرة  
رجل له ابنتان صغيرى وكبرى اقام رجل بيعة على هذا الرجل انه زوج  
امه الكبرى منه واقام الاب بيعة انه زوج امه الصغرى من هذا  
الرجل فالبينة بينة الزوج وذكر فيها ايضا رجل قال لامرأة زوجك  
ابوك وانت صغيرة وقالت المرأة زوجنيك واما كبري  
فالقول قول المرأة والبيعة بينة الزوج وذكر رشيد الدين في باب  
دعوى الاب والوصى من ثا و به احد الورثة بالغ والاخر صغير  
فادعى رجل الدين عليهما بدون الوصى صح الدعوى على الكبير ولا بشرط  
حضرة الصغير ووجهه لان احد الورثة ينصب خضا وفي محاصنه  
ثا و به مات رجل عن امرأة وابنتين احدهما صغير والاخر كبير غاب  
وترك بقره فادعى رجل هذه البقرة على هذه المرأة فقالت المرأة  
شتمها لي بالبراست والباقيين بين الولدين احدهما كبير غاب والاخر  
صغير لا وصير له قال دعوى شتم على المرأة ويقضى بالبقرة للمدعى لان  
احد الورثة يبيع خضا على الميت وتوان المرأة انكرت ولم يقبل  
انها مبراست لها حتى يقضى القاضي لا يكون قضا على رلدبرها وذكر  
باب دعوى الاب والوصى من ثا و به قاضي بلده جعل وصيا لثمن  
فباع الوصى عقاره بثمن النسل فبلغ الصغير وادعى العقار واقام البيعة  
واخذ العقار من المشتري بقضيه القاضي شتم علم القاضي انه باع الوصى  
بوحذ العقار منه ويسم الى الشتم لانه لما ظهر ان وجهه باع في زمان

الصبا

الصبا و باع بوجه شريعته صار الصغير باع ببيع وجهه فخرج عن ملكه فلا يملك  
دعواه بعد ذلك ملكا مطلقا وتو ادعى ان اشتريت من المشتري الذر  
المشتري من الوصى يبيع دعواه وفي هذا الباب ايضا اذا ادعى  
الوصى وبنا للصغير لا بد ان بين بسبب الدين انه بسبب الوارثة  
او بسبب اخر لانه ان كان بسبب الوارثة يحمل ان الشركة ضمن  
فوضع هذا الدين من نصيبه فيكون هذا شتم الدين وانه غير صحيح وفي  
هذا الباب ايضا رجل مات وله غيره دين فنصب القاضي وصيا  
لاجل الصغير والكبير غاب يجوز لان القاضي ولا ينفذ لاجل الكبير الغائب  
صيانة لحقه في الشركة وفي التي حضر المدونة من الذخيرة وكتاب الدعوى  
والبيتان في دعوى وصي صغير من جهة ابيه وبنا فزو بعله انه لم يكن في الحضرة  
ان الدين لحق هذا الصغير باي سبب ولا بد من بيان ذلك لما قلنا في  
هذا ولان الشهود في شتمها دشم لم يشهدوا على موت الاب  
والا ايضا الى هذا المدعى ولا بد من ذلك وورد في محضرة في دعوى العقار  
للصغير بالاذن الحكم وفيه كان اشتمر والد الصغير لاجل الصغير وقد استولى  
عليه احد مزد الحضرة بعلة انه لم يكن بينه ان الاذن الحكمي لهذا الدعوى  
من جهة هذا القاضي او من جهة غيره من القضاة وعلى نقذير ان  
يكون الاذن من جهة قاضي اخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي عند  
هذا القاضي بسمع خصومته ولانه لم يذكر فيه ان المدعى ما ذواته با  
لقبض انما المذكور فيه ادعى بالاذن الحكمي وتعل انه كان ما ذواته بالقبض  
والدعوى دون القبض وعلى نقذير ان لا يكون ما ذواته في القبض لا  
يكون له حق القبض عند زفر رحمه الله لانه بمنزلة الوكيل والوكيل لخصومة  
لا يملك القبض عنده وعليه الفتوى فلا بد من ذكر كونه ما ذواته  
له بالقبض اذ ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الاية اثبتت  
ولا ينفذ القبض ولا بد ايضا من ذكر الثمن لجواز انه لا يكون مالا ولا بد  
ان يذكر الثمن مثل العقود عليه وثبت العقد حتى كذا ذكر في  
الحضرة اشتمر به من معلوم هو مثل ثبوت الدار لا يبيع ما لم يقبل وثبت  
العقد قال وورد في محضرة في دعوى الصغير مزو بعلة ان الدعوى



من الصبر غير صحيح وهذا مستقيم في البصير المحجور عليه اما البصير المأذون  
وعنده صحبة ان كان مدعيا وان كان مدعا عليه مجازا به ايضا صحيح  
ولو كسبت محضه وعور البصير هو الوصر في التركة ايتام من جهة الحكم  
وصهم فلان وفلان ولم يكر ان التركة والايام حل كانت في ولاية  
القاضي بوجوب ذلك طالا عند بعض العلماء وفي محضه وعور الوصر  
اذا كسب وهو الوصر في امور هذا الصغير لا بد ان يذكر انه وصي  
من اي جهة لانه يختلف احكامه باختلاف نصيبه ولو كسب انه وصي من جهة  
الحاكم ولم يسم القاضي الذكر ولا به جاز كذا اجاب عطاء بن حمزة  
وكذا امثولي الا وقاتل وقد ذكرناه في فصل حل الجملات  
من كتاب الفصول وفي فتاوى رشيد الدين في دعور الوصر  
من جهة القاضي لا بد ان يذكر انه وصي من جهة الى حكم اذا لم يكن في التركة  
وصي من جهة التبت لانه اذا كان وصيا من جهة البيت لا يملك  
القاضي نصيبه اخر من غير سبب موجب والسبب الموجب  
الجنابة او غيرهما مما يستحق به الفرض وذكر في باب دعور النكاح  
من فتاوى رشيد الدين ماتت المرأة وعليه الزوج مهر ولها اولاد  
صغار لا يخلوا اما ان كان الاب مفعلا او شكوا فان كان مفعلا  
يؤخذ منه لان الاب يملك حفظ مال الصغير وان كان  
مفعلا ينصب القاضي وصيا وثبت المهر على الاب وبأخذ منه يرفع  
الى الوصر لانه لما انكر ظهوره خبايته وعنده ظهور الجنابة كان للقاضي  
ولاية رفع مال الصغير الى الوصر **باب** ادب القاضي وفي جميع  
النوازل السلطان اذا قال لصبر اذا ادرت فصل بالناس  
او افض جاز سبل شيخ الاسلام برهان الدين حمزة السلطان  
المولى اذا كان صبا يبلغ حل يعني سلطانا او يحتاج الى تقليد جديد  
اجاب يحتاج الى تقليد جديد وذكر في المتن عن محمد حمزة  
في النص ان اذا استمر فاسم ليس له بالناس وكذا البصير اذا  
استنقضت نسبه بلغ يحتاج الى تقليد جديد وفي العبد ودايان  
وفي الذخيرة اذا استنقض الصبر نسبه ادرت ليس له ان يقضي

بذلك الامر والعبد اذا استنقضت نسبه عنق كان له ان يقضي  
بذلك الامر وفي فتاوى السفي سلطان مات وانقضت الرجعة  
على ابن صغيره وجعله سلطانا ما حال القضاة والخطباء وتقليد صم  
اياهم مع عدم الولاية قال وينبغي ان يكون الاتفاق على  
والعظيم ينصب سلطانا لهم فيكون التقليد منه وهو بعد  
نفسه تبع لابن السلطان ويعظمه لشبهه ويكون السلطان في  
في الحقيقة هو القاضي اذا خرج الى القرى ونصب بينا في امور صغيره  
في وقت او في نكاح ايتام جاز كذا حل في فتاوى طهية الدين الكنتري  
رحمه الله لانه ليس بقضا ولا هو من اعيان القضا وذكر صاحب  
المجسط في الفصل الى در والشايعين من شهادات المجسط هذه  
المسئلة قال هذا شكل عند رلان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضا  
الاثر انه لو لم يؤذن له في ذلك لا يملك فكان من جملة القضا فينبغي ان يشترط  
المصير وكوامر ان سانا بالقسم في الرستاق جاز باتفاق الروايات  
وذكر في المنقذ الدعور من البصير لا تسع الا اذا كان ما ذناله وفي  
اقرار الدعور واينيات الصبر الناجر والعبد الناجر يستحق ويقضي  
عليه بالنكاح وذكر الفقيه ابو اليث رحمه الله البصير المأذون له بخلاف عند  
علمائنا وبه نأخذ وذكر في الفتاوى ورائه لا يبين على البصير المأذون له في  
ادرك وذكر في النوازل بخلاف للعبد المأذون له ويقضي بنكوله كذا ذكره  
اقرار الاصل وعن محمد رحمه الله لو خلف وهو صحيح نسبه ادرت  
لا يبين عليه فخذ دليل على ان يبين معتبرة والبصير المحجور عليه لا يصح  
اقراره فلا توجه عليه البين وينظر تمام هذه المسئلة مع اخلاف فانها في  
ادب القاضي من الذخيرة رجل ادعى على ولي صغيرة انه زوجها منه  
وانكر الولي لا يستحق عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما بناء على انه لا يصح  
اقرار الولي على وليته بالنكاح عند خلافا لهما ولانه لا يبين في النكاح عند  
خلافا لهما وكذا لو كانت الدعور في الرضا والامر بالنكاح فهو على الخلاف  
ولو ادعى انه زوج ابنته الكبيرة منه وانكر الاب لا يستحق با  
لا اتفاق بخلاف ما اذا كانت صغيرة فانه يستحق عندهما لان



اقراره عليها جاز عندهما ثم اذا كانت كبيرة يستخلف الابنة  
على العلم لانها يستخلف على فعل الجوز في ادب القاضي من الذخيرة  
الآب والصر فيها يدعى على الصغير حصتان في حق اقامة البيعة حتى  
تقبل البيعة عليهما وليس له خصمين في حق الاستخلاف حتى لا يخلط  
على ذلك في الباب الثاني والعشرين من ادب القاضي و  
ذكر القاضي الامام محمد بن في دعور فداويه وكذا ادعى ضبعة او عينا  
انها له فقال ذوليد هي لابن الصغير فلان لا يستخلف الدعا  
عليه وكذا لو ادعى شفعة في دار فقال المشتريان انها لابن الصغير  
لا يكون للمدعي ان يستخلفه لان اقراره لولده الصغير قد صح ولزم  
ولو استخلفه فكل لا يصح نكوله فان قال المدعي ان هذا قد سلك  
دارر باقراره لولده الصغير فاستخلفه لي حتى يضمن ضامنا عند النكول  
فهو على الخلف عندهما لا يستخلف وعند محمد رحمه الله يستخلف  
وانما يستخلف عند محمد رحمه الله اذا اراد ان ياخذ القيمة عند  
اما لو اراد ان ياخذ البيعة فانه لا يستخلف ايضا ثم اذا استخلف  
وكل يقض عليه بالقيمة عنده لان عند العقار يضمن بالنصيب وكذلك  
بالجود في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اجاب رشمس  
الابنة الخلداني وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله باقراره لولده الصغير لا يسقط عنه البيعة ويحلف ويقض عليه  
بالنكول ويدفع الدار الى المدعي ثم يظلم بلوغه فاذا بلغ وادعاه  
يدفع اليه ويضمن الاب للمدعي قيمة العين وعلى قول هذا القاضي لا  
قوت بين ما اذا اقر لابن الصغير او لابن الكبير الغائب او الاجنبي فانه  
لو اقر وقال هذه الدار لابن الكبير الغائب ولفلان الاجنبي كيقط  
عنه البيعة ويحلف واذا نكل يحلف بدفع الى المدعي فان حضر الغائب  
بعد ذلك وصدة كان له ان ياخذ الدار بسبب اقراره وبعض  
شايخنا ما نأخذ من بين الاقرار للصغير وبين الاقرار للغائب والفرق  
ان اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير واذا صح اقراره  
ولزم حصار الملك لولده الصغير حكاه فلا يفيد تخليف لانه لو نكل لا يصح

نكوله

نكوله على ولده الصغير اما الاقرار للغائب ولا يلزم بل يتوقف على التصديق  
فيصدق تخليفه بعد ما اقر لولده الكبير بوصح هذا انه لو اقر لولده الصغير  
معين ثم اقر انه لا حظ له لا يصح اقراره ولو اقر لولده الكبير او الغائب اجتمع ثم  
اقر به لآخر قبل حضور الغائب صح اقراره للثاني وقال القاضي الامام ابو  
على النسفي رحمه الله اذا اقر للصغير بسقط عنه البيعة سواء كان للصغير ابنا  
له او غيره ثم اذا لم يستخلف الاب على دعور المدعي عنه بعض الشايخ  
فلو اراد المدعي اقامة البيعة انه ملكه او اراد الشفع ان يقيم البيعة على الشرا  
كان له ذلك ويكون الاب حصنا ويسمع البيعة عليه لان الاب  
لا يقيم مقام الابن ولو كان الابن كبير كان خصما فكذا هذا كسبت من دعور  
فما ور القاضي الامام محمد بن في ادب القاضي من الذخيرة وذكر القاضي  
الامام محمد بن في دعور فداويه وكذا ادعى ارضا في يد رجل انها له غصبها منه  
ذوليد فقال المدعي عليه حتى وقف على سبيل الجوز المعلوم لا يندفع عنه  
اخصه منه فان اقام المدعي بيعة على ما ادعى يقضيه له وان لم يكن له بيعة  
قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بخلف المدعي عليه  
دعور المدعي فاحلف برس وان نكل ضمن قيمتها للمدعي على قول محمد رحمه الله  
لانها حارست وتفا باقراره فاذا نكل بعد رعيه تسليمها الى المدعي بحكم  
اقراره بالوقف يضمن قيمتها للمدعي ولو اقام المدعي عليه البيعة على الوقف  
شهد رانه وقف ولم يذكر والواقف لا يندفع عنه خصومة ولا يبرأ من  
الضمان لانها حارست وتفا باقراره وكان وجود هذه البيعة وعدها  
بمنزلة والاقرار بالوقف بمنزلة الاقرار لولده الصغير او لولده الصغير لغيره فكلاهما  
يلزم الاقرار لولده الصغير يلزمه الوقف وذكر رحمه الله في موضع اخر من  
دعوى تناويه الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله وينبغي ان يقض بقول  
محمد رحمه الله ويقض بالقيمة عند النكول كيلا يحال به هذه البيعة دفعا  
لبيعه عن نفسه قال وانما يستخلف عند محمد رحمه الله اذا اراد المدعي  
ان ياخذ القيمة عند النكول اما لو اراد ان ياخذ القيمة والعقار عند النكول  
فانه لا يستخلف ايضا وذكر في دعور النسفي ودعور الجامع في الفقه في القاضي  
اذا ادعى مال البيعة ثم ادعى المدعي الرد على القاضي وانكر القاضي بنظر



الوديعه فلا يمين عليه وكذا اذا باع شئ او على الشئ راد بالعب عليه  
فقال القاضي ابراهيم عن هذا العيب لا يمين على القاضى وذكر في باب عبور  
مال الشريك من فناء ورشد الدين في فناء ورشدهم عن محمد رحمه الله  
ان القاضى اذا قبض مال البتيم فوضعه في بيته ومات القاضى ولا بدري  
ابن المال ولم يمين ضمن في تركه وان مات انه دفع الى نوم ولا بدري  
الى من دفع لا يضمن ولو قال القاضى حال حياته ضاع مال البتيم عند رادف  
انفقته عليه لا ضمان عليه ولو مات قبل بيانه ضمن والايمان  
نقلت مضمونه بالموت عن محمد بن ابي ثعلبة ثلاث مسائل متوالي الاوقات  
واحد المفاوضين والى سلطان اذا ادع الغنيمة عند بعض الفاضين مات  
ولم يمين عند من ادع فانه لا ضمان عليهم وينظر في دية الفاء والفقير  
دفعه ودية الذخيرة القاضى اذا قبض اموال الناس ولم يمين فخذ على حين  
ان وضعها في بيته ولا بدري ابن المال ضمن وان دفعها فلا ضمان عليه  
دفعه ادب القاضى من التفتى قاض باع مال البتيم وادع ادب اعينه بامره  
وهو يعلم بذلك من رجل شئ مات هذا القاضى واستفذه غيره وشهد  
قوم عندهم انهم سموا القاضى الاول يقول بعث فلانا مال البتيم بكذا  
وكذا فخذوا شهادته يقبل ويؤخذ المشتري بالمال وكذلك الوديعه وان لم  
يكن الاول اشهدهم انه قبضه بذلك وذكر فيه ايضا القاضى اذا جعل  
لا يمين وكذا واجرى عليه من ماله جعل يقبض ويؤتم وتضا من فقير  
شيئا فملك في يده قال ان كان الجعل اجور عليه مشا حرة لا  
يضمن وكذا استاجره لقبض دين او عين يضمن على قول من يضمن الاجير  
المشترى وذكر في ادب القاضى من الذخيرة رجل النقط لقطا  
فجارجل وقال ان هذا اللقيط الذر النقط احق وانا احق به وانكر ذليد  
انه اخوه بجلف ذاليد على ذلك وتنا در القاضى الامام فخر الدين رحمه  
ادعى على رجل ان عنده الصغير انتف عليه شئ وادان بخلف المولى  
كيف يستخلفه با انه مالم يعلم بان عبدك هذا استهلك كذا وكذا وانه  
ليس له عليك شئ من الوجه الذر يدعى وذكر فيها ايضا اذا اتهم  
القاضى وصح البتيم او قيم الوقف ولم يدع عليه شئ معلوما فانه بجلف

نظرا

نظرا الوقف والصغير وتي سائر له عا در اذا ادعى شئ مجهولا فاما يمنع قبول  
البينة بمنع الاستخلاص حتى لو ادعى على رجل انه استهلك ماله وطلب  
التخفيف من القاضى او قال كان هذا شريكى وقد كان في الرج ولا  
ادري كم قدره لا ينفذ اليه وكذا لو قال بلغني ان فلانا ادعى لي ولا ادري كم  
قدره وادان بجلف الوارث لا يجيب القاضى الى ذلك وكذا الدويون  
اذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسبت  
قدره وادان بجلف الطالب لا ينفذ اليه وذكر القاضى الامام فخر  
الدين في دعوى فناء به الحر والعبد البالغ والصب والاذن في الجس سوا  
وكذا الاقارب والا جانب الا الوالد بن والاجداد والمجدات فانهم  
لا يجسون في ديون فروعهم الا في النفقة وغيرهم يجسون بعضهم في  
دين بعضهم وذكر في الذخيرة البصير التاجر الذر لم يجسم بمنزلة الرجل  
في الجس قال هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع  
لو ان علاما راحق الحلم استهلك لرجل مالا وله دارا وارض ولا اب  
له ولا وصير لم يجبر لذلك ولكن ان شاء القاضى جعل له وكيل بايع  
ماله حتى يوفي الطالب دينه وان كان له اب او وصير من يجوز بيعه عليه  
فانه يجس وبعض مشايخنا مالوا الى الجس مطلقا وجعلوه كالبايع وكان  
شيخ الاسلام خا حو زاده رحمه الله يقول اذا كان له وصي يجبر تاويب  
حتى لا يعود بمشكله ويضجر الوصي فيفسد راع الى قضاء الدين وان لم يكن له اب  
او وصير لم يوجد معنى الاضطرار والجس في حق البصير لم يسمع للنا وبيب  
بدون الاضطرار فلم يجس لهذا واما اذا كان مجورا عليه واستهلك لرجل  
مالا فان كان له اب او وصير يجبر بدينه يعني الاب او الوصي  
لان قضاء الدين الذر على الصغير على ابيه ووصيه فلا مشاع يصير ضامنا فحس  
وان لم يكن له اب او وصي نصيب القاضى فيما يبيع ماله بقدر الدين  
ويؤ في الوفا وحققهم هذه الجملة في ادب القاضى من الذخيرة وشهادت  
التفتى اذا اقام الوارث الكبير بينة على رجل بمال للميت وجس له شئ  
ارا وتخليته ونه الوارث صغار قال يلغى للقاضى ان يستوفى للصغار  
وان لا يجلى سبيل السجون حتى يوفي حق الصغار يعني هكذا ذكر المصلحة



في فتاوى سيد الدين بعد بل البص لا يجوز والاصل ان العدول في الزك  
 ورسول الفاضل الى الزك وفي المتن من الشاهد الابعس وعن المضم  
 الابعس ليس بشرط عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله والواحد  
 يكفي وعند محمد رحمه الله العدول بشرط والواحد لا يكفي وبكيفية الثالث  
 اذا كان الشهود به حقا ثبتت بشهادة عدلين وان كان حقا لا  
 ثبتت الا بشهادة الارباع واجمعوا على ان ماسور العدول من سائر  
 شروط الشهادة وسور التفظ بلفظ الشهادة من العدالة والبلغ  
 عن عقل والبصر وان لا يكون محروما في قدر شرط والآخر بشرط بالاجماع  
 في ظاهر الرواية والآلام شرط بالاجماع اذا كان الشهود على ما  
 واجمعوا على ان التفظ بلفظ الشهادة ليس بشرط وفي تركية النكاح  
 العدول بشرط بالاجماع لان معنى الشهادة فيها امين لا يختص بها الجلس  
 الفضا بخلات تركية البعدها قالك والغير اذا بلغ وشهد بشهادة  
 حكمه حكم الذيب اذا نزل بين قوم لا يعدلونه حتى ينظر عند هم صلاح  
 وعدالة وهكذا ذكر هذه الجملة في ادب الفاضل من الذخيرة وقد مر  
 من هذا في مسابيل الشهداءات من هذا الكتاب وفي سائر  
 الاقوال ذكر سمس الائمة الشرع في فتاوى رحمه الله في اقوال الاصل في  
 اقواله كان اقواله وهو وجه لفلان بالالف درهم وقال الطالب بل  
 اقترنت بهما بعد البعوض فالقول قول المزمع بمينه لانه اضاف  
 الاقوال الى حالة معهودة تنافي الضمان وكوقال اخذت منك الف  
 درهم وانا جيع او ذا سبب العقل من مرض يوت انه كان  
 اصحابه فهو ضامن الحال لان الاخذ فعل موجب للضمان على الاخذ  
 سواء كان الاخذ صيبا او بالغا او مجنوناً كان او عاقلاً وذكر فيه  
 ايضا اخذ الزوجين منه اضافة الاقوال بالنكاح الى حال بقاء اصل  
 العقد لانعدام الاهلية يكون القول قوله الا ان ثبتت الاجر  
 ما يدعيه بالبينته وذلك مثل ان يقول تزوجتك وانا جيع  
 او نائم او مجنون وقد عرفت منه المجنون فالقول قوله لانه افض  
 العقد الى حالة معهودة بنا في اهلية العقد فكما شكرنا من وان كان

لا يوجب جنونه فالنكاح لازم وذكر في اقوال الجاهح الا صغر ونه دعوى فتاوى  
 الفتاوى الامام محمد بن احمد رحمه الله رجل اقواله لامرته تزوجتك وانا جيع  
 لا بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله الا ان الفاضل لا يفرق بينهما بل  
 بسا له تزوجتها باذن وليك فان قال لا بل له حل رضى وليك  
 بعد ما تزوجت فان قال لا بل له حل رضى بعد ما بلغت فان قال لا  
 بسا له حل بغيره الا ان فان قال لا تخلف بغير بينهما وقدر في سائر  
 النكاح عند حصار البلوغ ذكر في باب ما يكون اقواله من الكد عليه  
 وما لا يكون من فتاوى رشيد رقت البهارة كنت صبياً يصح لانه اسند  
 البهارة الى حالة معهودة فتاوى صحة البهارة وفي اقوال الفتاوى الصغرى البصر  
 اذا اقترن بالبلوغ شمس قاسم الموصران كان مرا حقا صحيح الاقوال والعنة  
 ولم يقبل قوله ان لم يكن بالغاً وان لم يكن مرا حقا بل كان مثله لا يمتنع عادة  
 لا يصح الاقوال والعنة فاذا ثبت بجهنم المسئلة ان قبل ان يمتنع سنة  
 لا يصح الاقوال وبعد ان يمتنع سنة لا يصح ايضا لا محالة بل انما يصح بشرط  
 ان لا يكون بحال لا يمتنع مثله عادة وقدر في سائر الاقوال والعنة  
 وذكر في اقوال النقي رجل قال لرجل لك على الف درهم ولا يعلم قوله  
 بذلك ولم يجز بينهما خلطة ولا معاينة لا بسا ان يخله الا ان يعلم  
 ان له عليه وكذا قوله بدار والمقر له صغيرة فكبر وسعد اخذه منه وفي  
 اقوال النقي قال محمد رحمه الله رجل اعتق جارية له شمس اخلاطه ولدنا  
 فقال الولد اعتقتك بعد ما ولدته فهو عبيد روقالت الامة ولدته  
 بعد ما اعتقته فانه ينظر الى الولد فان كان يعبر عن نفسه فالقول قوله  
 من هو في يده منها وان اتا بينته قابلية بينة اذا اقترن الرجل ان هذا  
 الصغير على الف درهم من ثمن اقربته او من ثمن بيع باعنيه والبصر  
 ليس من اهل القرض والبيع فانه يصح اقواله وان كان لا يمتنع وجود  
 السبب من جهة الرضخ ولكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل ثبوت  
 الدين للصغير بمباشرة الولي سببه فالغنى السبب وجعلنا هذا من المقر  
 الزاما للامال بجهنم اخرى وهي مباشرة الولي سببه المذكور في جيل الذخيرة  
 في مسابيل النكاح على سبيل الاستنباط وفي مختصر الفقه وسر القبال



لحل فلان على الف فلان قال قد اوصى به فلان او مات ابو له فوريته فلا قرار صحيح وان اباهم الاقرار لم يصح وذكر المسئلة في اللحد اية كذا ثم قال ولو قال المقر باعني او اقرضني لم يلزمه شيء لانه بين شخصين وان اباهم الاقرار لم يصح عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يصح في سبيل دعوة النسب ذكر في شهرها واداة الجامع في الفاء ودرجهم الدين النسبي رحمه الله عند صغير في يد انسان جات امرأة وادعت انها سيدة وهذا الصغير ولد لها وهو حر وكل الرجل وكبلا وغاب فابنت ابنته على الوكيل يسمع في العتق ولا يسمع في النسب وذكر في دعوى الجامع الصغير يصح في يد رجل فقال هو ابن عبد فلان الغائب ثم قال هذا ابنه لم يكن ابنه ابدا وان جده العبد ان يكون ابنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذ اجد العبد فهو ابن المولى قال وتقبه المسئلة رجل في يده صبر ولد في يده وهو يبيعه ولا يبا من الشتر ان يدعيه البائع يوما فيطر البائع بالنسب للعبد خوفا من اتقا ض البسيع فان هذا يكون محررا عند ابي حنيفة رحمه الله لان الغائب ان صدقته او كذبه او لم يعرف عنه تصديقه ولا تكذيب لا يصح دعوة المقر عنه بحال وعندهما اذا صدق الغائب او لم يعرف تصديقه ولا تكذيب لا يصح دعوة المقر اما اذا كذب الغائب يصح دعوة المقر والعلل ثوث في الجاه الصغير يصح في بدسم ونصه في فقال النص ان هذا ابنه وقال المسلم هو عبد فهو ابنه النص ان لانه لا تغارض بين دعوة الرق ودعوى النسب لشرع بالاسلام والاسلام من اسباب التزجيح في دعوى النسب تغرض بين الدعوتين ولا تغارض بين دعوى النسب وبين دعوى الحرية فلم يثبت الا تقرر ان التزجيح بالاسلام واجب في النسب نظرا للصغير والنظر في الحرية فون النظر في الاسلام لانه يملك كسب الاسلام ولا يملك كسب الحرية امرأة ادعت حبسها انه ابنها لم تجز دعوتها حتى ياتي بامرأة تشهد على الولادة يريد به امرأة لها زوج لانها قصرت الزام النسب على الغير وسبب لزوم النسب قاييم وهو الكفاي لكن الحاجة الى اثبات الولادة وتعيين الولد وذلك ثبت بشهادة

القابلة وشهادة القابلة على تعيين الولد مقبولة بالاجماع وقد ذكرنا في الشهادات قال وهذا اذا كانت منكوبة فان كانت معنونة وادعت النسب احتاجت الى حجة ثامة عند ابي حنيفة رحمه الله فان لم يكن معنونة ولا منكوبة كان القول قولها من غير حجة وتام هذا بنظر في دعوى الجامع الصغير ذكر في كتاب دعوة النسب من الذخيرة وادعت المرأة على رجل انه تزوجها وان هذا الصبر الذي في يديها ابنها منه والزواج يحد ذلك شهيد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة فرد القائل شهادتهما بسبب من الاسباب ثم ان احد الشهادتين او في ذلك نفس لا يصح دعواه عند ابي حنيفة رحمه الله وعلى هذا اذا شهد امرأة على نسب صبر من امرأة ادعت نسبته فلم يقبل القاضى شهادتهما بسبب من الاسباب ثم ان الشاهدة ادعت نسب الولد لنفسها لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله ولو كبر الابن وادعاه ابن السمله واث واحدة تنكر واقام بينته على قبلت بينته امرأة لم يصح انه ابنها وشهد لها القابلة بثبت النسب منها اذا صدقها الصبر في ذلك قالوا ما ذكر في الكتاب من الجواب انه ثبت النسب بشهادة القابلة محمول على ما اذا لم يكن ثمة من زاع اما الجواب ثم من زاع بان ادعت نسب هذا الولد من رجل اخر وذلك الرجل ينكر فانه لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا يثبت بشهادة القابلة عند جميعهم وان كان النازع لها امرأة اخر في المسئلة واثان في احد الروايتين يقضى بالنسب منها اذا قامت كل واحدة منهما امرأة واحدة رواية اخر لا يقضى بالنسب من واحدة منهما مالم يقيم كل واحدة منهما امرأة واحدة رواية اخر رجلين او رجل وامرأتين والمسئلة موطنها كتاب اللقيط امرأة حرة لها ابن صغير يعرف انه ابنها وليس لهذا الولد نسب معروف من رجل قال رجل للمرأة هذا ابنك منك وصدقتك المرأة فهو ابنها وكذلك رجل حوله ابن صغير يعرف انه ابنه وليس للولد نسب معروف من امرأة قال الرجل لا امرأة حرة هذا ابنك منك وصدقتك المرأة



نحو ابنهما ويقتضيه بالنكاح بينهما يعني بنكاح صحيح لا فاسد تمام هذا  
ينظر في الفصل التاسع من كتاب دعوة النسب من الذخيرة عتبة  
صغير بين رجلين اعتقه احدهما ثم ادعى الآخر انه ابنه صحته دعوته  
عند ابي حنيفة رحمه الله ويكون مولد لهما ونحوه ينظر في الفصل العاشر منها  
وتذكر في اخر كتاب دعوى النسب رجل ادعى غلاما صغيرا لا يعرف  
نسبه ولا يعرف عن نفسه فان صدقته الذر الغلام في بدت بت نسبته  
والا فلا وان اقر الذر في بدية الغلام انه لغيره صحته دعوته هذه  
المجلة في كتاب دعوة النسب من الذخيرة وفي باب دعوة النسب  
من فتاوى رشيد الدين حسي في يد رجل فقال رجل اخر هذا ابني  
وابنيك او قال ابنيك وابني وقال الاخر صدقت فانه ابن القابل  
اولا وتو قال هذه الجارية ام ولدك وام ولدك او قال هي  
ام ولدك وام ولدك فقال الاخر صدقت تكون ام ولدها و  
قال ابو يوسف رحمه الله في الفصلين يكون لاسبغها ولا  
يعنف على قبول صاحبه وتو قال هذا الولد مني ثم قال ليس بولدي  
لا يصح النفي لان ثبت النسب فلا ينفي بالنفي عبد صغير لا يعرف عن نفسه  
بين رجلين ادعى احدهما انه ابنه ثم ادعى الشريك الاخر انه ابنه  
فصدقه المشتري الاول فالولد ثابت النسب من الاول لان بد  
عواه اذ لا ثبت النسب من الاول فلا يمكن من القطع الا اذا وقعت  
الدعوى ان معا تجب فيثبت النسب منها بوجه ابن عشر سنين بزوج  
بامراه وجات بولد لا يثبت النسب لان اول مدة البلوغ اثني عشر  
سنة فان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول عرضت على  
النبي عليه السلام يوم الحرب لم يزوج الحرب وكنت ابن عشر  
سنين فزوني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما صرت ابنة  
عشر سنة عرضت عليه فقبلني وانما ردا ولا لكان البصحة هذه المجلة  
في فتاوى رشيد الدين وتكون ما في ابن عمر قال عرضت على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد في القتال وانا ابن اربع عشر  
سنة فلم يجزني ثم عرضت يوم اختلف وانا ابن خمس عشرة

سنة فاجازني رجل تزوج امه من رضيع ثم جات بولد فادعاه المول  
انه منه فثبت النسب لانه اذ ينسب من بلكه وليس له نسب  
معلوم في دعوى الاصل صحة حر في يد انسان يدعي انه ابنه ولا يثبت  
له نكاح الاخر البينة انه ابنه من اول من ذر البس لان له بينة ولا يثبت لذر  
البس واذا قضت الفاضل للمدعي يكون الصبر حرا وان لم يعرف امه الا ان يكون  
المدعي عبدا والاصل في هذا ان المدعي اذا اقام البينة وهو حر يكون  
الولد حرا الا مملوكا ايضا الا ان يعرف ان امه امراه حرة وانما صار مملوكا  
الغالب ان الحر يزوج الحرة فاذا ثبت النسب منه فانظروا في  
الولد من الحرة مالم يبين خلاف ذلك فلهذا المعنى يكون ولد  
الحر حرا وولد العبد عبدا مالم يبين خلافه في يد رجل اقام بينة  
انه ابنه من امراه حسنة وادعى ان ذوليد بينة انه ابنه من امراه حسنة  
فقد ثبت اولي لانه ثبت الولادة وهو القابل فكان اول حقا في الشئ  
فكذلك في اثبات النسب ولو كان ذوليد عبدا وادعى ان بينة انه  
ابنه من امراه حسنة وهي امه وادعى رجل بينة انه ابنه من حسنة المرأة وهي  
حرة فالمراد بالاثبات النسب من العبد لان في بينة اثبات النسب  
والاثبات الحرة ولو كان الخارج من اهل الذمة والذر في يد عبده  
يقضيه للذي لان في بينة اثبات النسب والحرة غاية ما في الباب ان في  
بينة العبد اثبات الزيادة وهي الاسلام وفي اثبات لا يثبت ربا وه  
ينظر ولا زيادة ملك وكان الخارج اول وتو قال الخارج هو ابني  
من امراه حسنة وقال ذوليد هو ابني ولم ينسبه الى امه وهما حرا  
فالخارج اول لان في بينة اثبات النسب من الجانيين وفي بينة البس من  
جانب واحد في **باب الاكراه** ذكر في وصايا النوازل وصبر اخذ  
السلطان الغالب او شغل على لوره فطلب بعض مال البتيم  
فان اعطى فهو ضامن قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله ان كان  
الوصي على نفسه القتل او التلف عظم من اعضائه قد نفع فلا ضمة  
عليه وان كان على نفسه الجبس والقيد قد نفع فهو ضامن و  
ان كان ان باخذ ماله ويضع له قدر الكفاية لا يحل له ان يدفع مال



البنيم وله دفع فهو ضمان وان جسد احد مال كله فلا ضمان عليه ان دفع  
مال البنيم وهذا كله اذا كان الوصر هو الذر ودفع فان كان هو الذر اخذ فلا  
ضمان على الوصر وباني شس من هذا في سابل الاصابا ان شاء الله تعالى  
السلطان اذا طلع في مال البنيم فاعطاه الوصر شيئا من مال البنيم ان كان  
يعتد به على دفع الظلم من غير اعطاء شس لا يجوز له ان يعطيه وان اعطى ضمن  
وان كان لا يعتد به على دفع الظلم الا باعطاء المال كان له ان يعطيه صيانة  
للبياني ولا يضمن في فصل نصرة فاست الوصر من يبيع قنا ودية الامم مخز  
الدين رحمه الله ورايت في موضع اخر وكذا الحكم في الوصر والتمكة  
لو طلع منه السلطان وفي اصحابا العدة وجهه برمال البنيم على السلطان  
جابر وبجانب ان لم يبر نزعه من يده لا يضمن وكذا المضارب قال  
ابوبكر الاسكاف ليس هذا قول علماءنا بل هو قول محمد بن سنان وهو  
الاستحسان وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله قال الفقيه واكثر الشيوخ  
اخذوا بهذا القول الاصل اذا انفق على باب الفاضل على وجه الرسوة  
يضمن وما اعطى على وجه الاجازة لا يضمن مقدار اجر المثل وقدم في سابل  
الاجازات وفي اصحابا النوازل ولو ادعى الى امرته وترك ورثة صفار  
بنها سلطان جابر تنزل في داره فقبل لامرته ان لم تعط شيئا استول على  
العقار قال ابو القاسم مصنفها جابزه والله اعلم المصنف من المض  
و في قنا ودر الشس الوصر اذا حوّل بجناية دار البنيم وكان بحيث لو  
اشنع او دارت المونة قد دفع من التركة جناية داره فلا ضمان وكان  
كالصانع وهذا لان الجناية في هذا الضمان التعمق بالخروج ولو دفع  
الوصي خراج ارض البنيم من ماله لا يضمن كذا الجناية ويظهر جس جهن  
السابل في اصحابا الذخيرة في الذخيرة فصل نصرة فاست الوصر وفي كراه  
قنا ودر قاضي خان اذا اكرمت المرأة على ارضاع صغيره واكره الرجل  
على ان يرضع من لبن امراته صغيره ففعل ثبت احكام الرضاع وفي  
اكره قنا ودر قاضي خان ايضا اذا اكره الرجل ان يزوج ابنته الصغيرة  
من رجل ليس بكفولها او باقل من مهر مثلها فصل فان كان النكاح  
باقل من مهر مثلها لا ينفذ النكاح ان يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفولا لا يصح

الكل

النكاح في سابل الجنايت اذا كان محمد رحمه الله في الاصل البصير كالبالغ  
في دية النفس واطل انه اذا كان لها منفعة مقصودة نفوت بقطعها كاللش  
واليد والرجل واشباه ذلك **ويجب** الارش كلها بنفوتها اذا علم محنها  
في بعضها بانكره وفي اللسان بالكلية وفي العين بسند بجان النظر ولا يكتفى بال  
بالاصل فيقال الاصل هو الصحة لان هذا يحمل البطل والمحتمل لا  
يصح للارام وما كان في نفوته نفوت الجان دون المنفعة كالاذن الخاصة  
والشعور ونفوتها الدية كاملة من غير تقبيل لان الجان والزينة لا تقاوت  
قال في الاصل واذا قطع ذكر مولود فان كان قد به اصلاحه بانكره  
نفي العهد القصاص اذا قطعه من الشفة وفي الخط الدية كلها وان قطع بعض الشفة  
او بعض الزك فلا قصاص وان قطع الذكر من الاصل فذلك **ويجب** على رواية الا  
صل وارا بالتحرك التحرك للبول وفي قنا ودر الفضل وفي لسان البصير  
الدية اذا كان استعمل قنا ما اذا لم يستعمل ولم يحرك نفية حكومة عدل وفي  
الحاروني اذا قطع لسان صبي وكان يصيح فادع القاطع الدية اخر سر  
واصباح صباح اخر سر لم يقبل قوله وعليه الدية في الخط والقصاص  
في العهد وان لم يسمع له صيحه فعلى القاطع حكومة عدل وذكر الكرم  
رحمه الله ان في لسان الطفل حكومة عدل وذكر شيخ الامام الزاهد الطوال  
سبحه ان عامة اصحابه يقولون ان فيه كمال الدية لانه ازال عضو تنفع  
به حالة الانتفاع فانه صار بحال ينفع بساير اعطاه ينفع بلسانه ايضا  
هو الظاهر ودفع في بعض النسخ رواية الجامع ايضا عن محمد رحمه الله  
ان في لسان البصير ان استعمل حكومة عدل وان تخلف فالدية فامل  
وفي الحاروني عن محمد رحمه الله في امرته خراج راس ولدها ولم يخرج منه سر  
غير الراس فجارجل ونفا عينه جعلت عليه الدية ولا جعل عليه  
القصاص مالم يخرج مع الراس نصفه او اكثر وفي الحاروني وانفا  
عين صبي ساعة ولد او بعد ذلك بايام ونزعهم الفاني انه لم يصر  
بمسنة العين او قال لا ادري اصر بها ام لا كان عليه العدل والقول  
قوله الا اذا شهد الشهود انها كانت صحيحة لا يردن بها علة وانه  
كان بطلان بها فحينئذ يجب الدية وفي النقي قال محمد رحمه الله في



في الجنين اذا خرج راسه من بطن امه فقطع ان ساق اذنيه او فقا عينيه وقد علم  
انه يبصر ثم ولدته حيا فعليه الدية كلها وان التقت مينا كان عليه نصف  
او قال حكومته من فمتم الجنين وفي المحيط لوضرب سن انسان  
فتحرك بسبب ضربته يستاق حول اسود كان الجنين عليه بالغا او صبي  
وفي القلع بخلاف الجواب ان كان صغيرا يستاق وان كان كبيرا يستاق  
لان لا يتوهم العود والاسنان كلها سوانه كل سن حرم الا بالار  
حرمه انه ورهم قوله ان كان كبيرا يعني بالغا وقال ابو حنيفة رحمه  
سن البصير الذر لم يغير انه لاشي فيها وقال ابو يوسف رحمه  
فيها حكومته عدل هكذا ذكر في التقى وذكر في موضع اخر من التقى في سن  
البصير الذر لم يغير اذا لم يثبت دية كاملة وفي نوادر ابن سماعه قال  
سالت محمد رحمه الله عن قلع سن صبر او قلع راس امرأة فصالح الجاني  
اما البصير والمراة فكل واحد منهم ثبت الشعر والسن فاجبر في ان اجنب  
رحمه الله قال برود الدارهم وكذلك قول محمد رحمه الله الا ان قال تسك  
منها مقدار ما ودر به السن هذه الجملة في الفصل الثاني من جنابات المحيط  
وفي الذخيرة اذا قلع سن صبي واجل حولا فمات البصير قبل تمام الحول كاشي  
على الجاني عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله فيه حكومته  
عدل وذكر في التلقط في سن البصير يوجب سنه ووقوع بالغ يلزمه الارش  
في الكال وذكر الفقيه ابو البيث رحمه الله في النوازل جسد مات في المال او سقط  
من سطح فاست ان كان من حفظ نفسه لاشي على الابوين وان كان  
من لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة اما الاول فلا انه ان كانت له قوة  
حفظ نفسه كان في هذا كالبالغ وانما الثاني فلا ان حفظه عليه فصار شركه  
مستغنيا له فوجب الكفارة عليهما ان كان في حجرهما وان كان في حجر  
احدهما فعليه الكفارة حكاة عن نصير رحمه الله وذكر عن الفقيه ابى بكر والفقيه  
ابى القاسم رحمهما الله في الوالد بن اذا لم يتجاءر بعد البصير حتى سقط من سطح  
او وقع في قار ومات لاشي عليهما الا التوبة واجاب الفقيه ابو البيث  
رحمه الله لا كفارة على احدهما الا يكون سقط من يده لان الكفارة على الانسان  
انما تجب اذا اتصل فعله بالحوادث من حفر بئر او على فارة الطريق

فونع فيها انسان ومات او كان سايقا او قابلا للدية فاصابت الدية  
انسانا فمات انه لا كفارة عليه كذا حاشا وذكر في النوازل ايضا الام اذا  
ترككت البصير عند الاب وذهبت والبصير يقبل ثدر غير با فم باخذ الام  
للصبي قطرا حتى مات جوعا فالاب ياتم وعليه الكفارة والتوبة وان  
كان لا يقبل ثدر غير با ومن تعلم بذلك فالاشم عليها وعليه الكفارة  
حكاة عن نصير رحمه الله وبين ان يكون السكنة مختلفا بها كالا والى وفي فتاوى  
الهداية فتدعيه بنت سنين صحت وكان جالسة الى جنب النار  
فخرجت الام بعد خروج الوالد الى بعض الجيران فاحترقت الصبية وماتت  
لا دية على الام ولكن ان كان لها مال يجهن ان تعق رقبته مونة او تصوم  
شهرين متتابعين ان لم يكن لها مال وتكون على ذمته واستغفار لعل  
انه سبحانه يعفو عنها وهذا استنجا واما وجوب الكفارة فهو على  
ما ذكرنا قبل هذا قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل عصب صغيرا  
حرا فمات في يده بخر او بخر فليس عليه شئ وان مات بغير  
او ثمة حية فعلى عاقلة الغاصب الدية وهذا هو لفظ هذا الكتاب  
وفي الاصل يقول اذا عصب الرجل صبي حرا فذهب به فمات  
فهذا على وجهين اما ان مات بامر لا يمكن التحرز والتعقل عنه بان صاب  
حي فمات هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالاجماع واما ان مات بامر  
يكن التحرز والتعقل عنه بان قتل او احصا به جرحه او سقط عليه حائط  
او نزلت صاعقة من السماء فاصدقته نفسه لسعة حية او اكله  
سبع او نودر من حائط او جيل فان الغاصب يضمن في قول علي  
بنا الثلاثة رحمهم الله وقال زفر رحمه الله والثاني لا يضمن  
اجمعوا على انه لو قتل البصير نفسه فانه لا ضمان على الغاصب وفي العبد  
يضمن مات بامر يكن التحرز عنه اربا لم يكن التحرز عنه وفي المنع  
لو مات البصير في يد الغاصب من حرا او برد من غير فعل الغاصب  
كانت دية على عاقلة الغاصب وان عصب من الغاصب ولا يدر  
احي ام ميت ولا شئ على الغاصب واما زفر والشافعي رحمهما الله  
منه ذهبوا في ذلك الى ان الغاصب للبصير لو ضمن البصير له



الاسباب فانما يضمن اما بالغاصب او بالجنابة عليه ولا يجوز ان  
 يضمن بالغصب لان الحر لا يضمن بالغصب كالحمل الكبير وكما اذا مات  
 حنف النطفة ولو كان يضمن بسبب الغصب يضمن كانه العبد ولا يجوز  
 ان يضمن بالجنابة لان الجنابة اما مباشرة او تسبب ولم يوجد من العبد  
 مباشرة بخلافه على العبر لان حد المباشرة ان يتصل فعل الانسان  
 بغيره ويحدث منه التلف كالخروج والضرب وغيرهما وهذا التلف  
 لم يحدث من الفعل الذي اتصل بالغصب وهو الغصب وتلفه ما حدث  
 من انفس الجنابة فالباشرة لم توجد وهذا لا يجب عليه الكفارة ولم يوجد  
 حد التسبب لان حد السبب ان يتصل اثر فعله بغيره لاحقية الفعل وتلف  
 باثر فعله وهذا لم يحصل ذلك لان اثر فعله حصول العبر في المكان الذي  
 تلفه اليه ولم يحصل به التلف انما حصل التلف بانفس السبب وهذا  
 يمنع وجوب الضمان على السبب كما وقع في البير انسان فلم يمت  
 فوقع عليه اخر ومات من وقع الثاني عليه فانه لا ضمان على حافر  
 البير ولا تكلم بقولون بانه اذا قتل انسان فان الغاصب يضمن ولو كان  
 الغصب من الغاصب تسببا بالجنابة على العبر لمكان لا يضمن السبب  
 مع المباشرة كافي الحافر مع الدافع فنفذ فعلق زفر والساق في رجليهما  
 وانه واضح واختلفت عبارات مشايخنا رحمهم الله في هذه المسئلة  
 من مشايخنا من قال بان الغاصب انما يضمن عند تسبب الغصب  
 لا بالجنابة وذهب الى ان الاختلاف في العبر الذي لا يعبر عن نفسه العبر  
 والعبر الذي لا يعبر عن نفسه يشبه العبد من وجه لانه مما نسبت اليه  
 عليه كالعبد والحر الكبير من وجه لانه ليس بالفاعل فله بشبهه بالعبد  
 من وجه اذا هلك بابر لم يكن التحرر عنه يضمن واذا هلك بابر لا يكن  
 التحرر عنه لا يضمن لتوثير السبب بين حفرهما ومن سلك هذه العبارة  
 احتج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في قوله ومن غصب حبيبا  
 فانه اطلاق ولم يفصل بين صحيح يعبر عن نفسه او لا يعبر فانه من  
 قال هذا القابل يوجب الضمان اذا كان لا يعبر عن نفسه  
 وبعدهم وجوب الضمان اذا كان يعبر عن نفسه فثبتت تخصيضا

لم يذكره محمد رحمه الله ومن مشايخنا من قال بان الغاصب يضمن بالجنابة  
 على العبر لا بسبب الغصب ثم اختلفوا انه يضمن بالمباشرة او بالتسبب  
 قال بعضهم يضمن لانه باشر التلف حيث نقله الى ذلك المكان من حيث  
 ان التلف بهذه الاسباب لا يضمن الا ما كان كليهما والعبر عاجز عن حفظه  
 نفسه عن الاسباب المتلفة وانما يحفظه وبه فاذا قطع حفظه وبه عليه  
 اضيف التلف الى غصبه وتلفه وفعله من حيث الحكم نصار مباشرة  
 بالتلف من حيث الحكم وان لم يوجد حقيقة والمباشرة حكما كافيه  
 لا يجب الضمان كانه الكره وشهود القصاص واذا اعطيه مباشرة  
 حكما صار كانه العبر المجتهد على البصر حتى نشأه اذ الفع الجدار عليه ارض  
 بين ندر السبع حتى افترس واذا كان كذلك يضمن فكذلك هنا  
 وهذا القابل لا يحتاج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في البصر بخلاف ما لو  
 بالكره لان حد حدث بالحر لا يضاف الى غصبه ونقله قال الله تعالى  
 ايما نكروا نكروا نكروا الموت وسنهم من قال بان الغاصب يضمن  
 بالتسبب لا بالمباشرة لانه لم يوجد منه المباشرة حقيقة ولكن وجد  
 حد التسبب وهو اتصال اثر فعله به ريبه فيمضى اضافة التلف الى فعله كما  
 في الحفر البير اتصال التلف باثر فعله وهو العنق بواسطة فعل اخر وهو فعل  
 الحفر واستقامت اضافة التلف الى اثر فعله نصار سببا والمسبب  
 ضامن من لم يجب الضمان على المباشرة بخلاف ما لو غصب حر كبير ونقله  
 الى مكان خاص به سبي من هذه الصواعق لا يضمن لانه لم يوجد حد المباشرة  
 والتسبب اما المباشرة فظاهرا واما التسبب فلان التلف حيث لا يضاف  
 اليه لان الكبير يكتفه حفظ نفسه عن الاسباب المتلفة وكان كالا سبي  
 اذا علم بالبير ووقع فيها لا يضمن الحافر بخلاف الصغير لانه لا يكتفه حفظه  
 نفسه على ما سرقا سبي مسالمتا من سبله الكبير ان لو غل الكبير  
 المغنوب وقيد فاصابه سبي من هذه الصواعق التي يمكن التحرر  
 عنها وهناك يكون ضامنا لانه عجز عن نفسه حكما وذكر شيخ الاسلام  
 في سره واني جازا باستدعي قال ابو حنيفة رحمه الله في  
 رجل سقط رجله فطرحه فدام سبع فقتله سبع لم يكن على الذر فعل فود



ولا دونه ولكنه بعز و يضر ب رجبس حتى يموت قال ابو يوسف رحمه الله  
واما انا فامر ان يجلس ابد حتى يموت ولا يلزم على ما كنت لو جلس الطعام عن  
البصير حتى مات فانه لا يضمن لانه لم يوجد الباشرة والسبب لان التلف  
حصل من الجوع والجوع غير حادث من فعل الذر اصل به وهو الجوع وانما  
حدث من طبيعة فانه طعن على وجه الجوع الاثر انه من غير جيب يعتبر به  
الجوع فقار نظير الموت حتى انفع في المكان الذي جبه ولا يلزم على ما  
قلت اذا صاح رجل بصير على حائط او على شاطئ جبل فصر فسقط  
ومات فانه لا يضمن لقول علي بن ابي طالب هذا في مختصره لانه لم يوجد الباشرة  
والسبب لان هذا اثر قوله لا فعله الاثر ان من قال لغيره فولا ساء  
ومات عقيب لا يضمن لان التلف به القول لا الفعل ومن سلك هذه  
الطريق لا يحتاج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في البصير فانه يقول سوا  
كان البصير بعينه عن نفسه او لا بعينه فانه يضمن كما اطلقه ولكن يحتاج الى  
تخصيص ما قال محمد رحمه الله في قوله قتل البصير او اصابه حجران الغاصب  
ضامن فانه يحتاج الى ان يجل قول البصير اذا حصل القتل ممن لا يقبض  
جانبه فاما اذا قتل من بعينه جنبه بان قتل هذا البصير انسان  
في يد الغاصب يقول بان الغاصب لا يضمن لان عند هذا القابل  
الغاصب متسبب والتسبب لا يضمن من الممكن ايجاب الضمان  
على المباشر كما في الدافع والكافر وكافة المسك والفاعل هذه الجملة في  
الفصل الثالث عشر من جنائيات المحيط وينظر شرح هذه المعاني  
في على سبيل الاستقصاء ثم وانما نكثت منها قطرة من بحر رقيقة  
من عويلة ومسلة غضب البصير الحر اذا قتل رجل في يد الغاصب  
كتب من غضب المتق في سبيل الغضب من هذا الجوع فانه  
قال لو غضب حرا صغيرا فقتله رجل خطا في يديه فلا يلزم  
ان يتبعوا عاقلة اباها شادا وينظر تامة ثم ذكر في المحيط وذكر  
الناظر مسلة الصباح على البصير في صورة اخرز وذكر فيها خلافا  
بين علي بن ابي طالب صاحب به رجل فوقع ومات قال ابو حنيفة وابو يوسف  
رضي عنهما ومحمد بن الحسن رضي عنهما وابن ابي رستم اذا صاح فقال

لا نفع نوع لا يضمن وان قال نفع فوقع بضمنه لان قوله نفع امر بان يفعل  
فعل النوع فصار بمنزلة ما لو قال له اني لنفك في النار قال في النار  
و فعل بضمنه كذا هنا قال واذا قتل البصير المصوب رجلا لم يكن على  
الغاصب شيء بالاتفاق والاولى نفع في المحيط واذا حمل الرجل  
البصير الحر على دابة وقال له امسكها لي والى كل من ليس بول الصغير سقط  
البصير على الدابة وماست بضمنه الحمل سواء كان البصير بمنسك  
على الدابة او لا بمنسك لانه صار غاصبا للصغير بحمله على الدابة والغاصب  
الصغير ضامن اذا هلك بامر بكن الخرز عنه والسقوط عن الدابة يكن  
الخرز عنه بعد الحمل عليه ولانه صار مستعلا للبصير في عمل من اعماله  
وهو اساك الدابة بغير اذن وليه ومن استعمل صبا بغير اذن وليه وهلك  
بسبب استعماله يضمن كما لو قال لصبر اصعد هذه الشجرة و  
انقض لي ثمارها فصعد فسقط فاست ضمن وبشك لو قال اصعد هذه  
الشجرة وانقض ثمارها لانا كلنا فسقط وماست لم يضمن لانه ما استعمل  
نفسه ولو قال للبصير اصعد هذه الشجرة وانقض ثمارها ولم يقل لي ففعل  
البصير ذلك فغلب فيه اختصت فيه المشايخ والصحيح انه يضمن سواء قال  
انقض لي الثمار او قال انقض ولم يقل لي وتجيب بانه على عاقله الرجل لانه  
مخطى محض فانه قصد حمله على الدابة ولم يقصد اهلاكه وكان مخطيا وبه  
الحد يجب على العاقله فعلا او لا وتأويل هذه المسئلة اذا حمل على الدابة رجلي  
واقعة اما اذا كانت تسير فاختصت الروايات فيه قال بعضهم  
اذا سقط البصير والدابة تسير فهو ضامن وهكذا اثبت الحاكم في المختصر  
تأويله اذا كانت تسير بتسيير صاحبها حتى كان مضافا الى صاحبها سواء  
كان البصير بمنسك على الدابة او لا بمنسك فاما اذا سارت بنفسها  
فلا ضمان عليه لان التلفه هي الدابة فيكون جبارا وذكر في بعض الروايات  
اذا سقط البصير عليها وهو يسير الدابة يقنع البصير بفتح بصره وكان  
الرجل حرا البصير عليها وهي واقعة شمس يسير بالبصير فوقع ثمارها فاما  
على الرجل لان التسير مضاف الى البصير لا الى الرجل فصار كما اذا قتل  
البصير المصوب نفسه وان حمله عليها وبه واقعة فاد طائفت



ان ادطانه ومن راقفة فضائه على صاحبها وانه ظاهرا وان ادطانه بعد ما  
 سارت فان سارت بنسبة البصير والبصير من بسيرة الدابة فالضمان  
 على عاقلة البصير وكذلك ان انسدت مال ضمان ذلك في مال البصير  
 وليس على الرجل من ذلك شيء وكان بمنزلة مالوا وله السكن نقل  
 نفسه لم يكن عليه ضمان وصار كما اذا امره ان يصعد شجرة معينة  
 فصعد شجرة اخرى وهذا امره باسك الدابة لا بتسييرها وصار كما اذا امره  
 سكن وقال اسكه فقتله بذلك رجلا وجبت الدية على عاقلة البصير ولم  
 يكن لعاقلة البصير ان يرجعوا على عاقلة الامر لانه لم يستعمل في القتل وانما  
 انما استعمل في الاسك وان كان البصير لا يقتل على الدابة ولا يسير  
 الدابة ولا يسير الدابة وقد حمل الرجل والدابة واقفه ثم سارت  
 وادطت انسانا وانسدت ماله فلما ضمان على البصير ولا على الحامل  
 لان البصير بمنزلة الحمل والرجل لم يسير الدابة انما سارت بنفسها و  
 اختيار ما كانت منفقة وما اصاب النفقة فانه يحد لقوله عليه  
 السلام العمار جبار والراد به اذا كانت منفقة قال **روى** الحارث  
 بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال اذا نط صبيا والقاه في الشمس  
 حتى فتره او القاه في ظل يوم باود فقتله البرد فعلى عاقلة الدية وكذلك  
 اذا نطه والقاه بين بدر السبع حتى اكله فعلى عاقلة الدية ولو غضب صبي  
 حرا فذهب به الى بيته وقتله كان لاسب الجوار ان يشاء ضمن الدية على  
 عاقلة بالغصب وان شاد فقتله بالقتل ولو قتله اجنبية في يده كان الالب  
 باختيار ايضا فان قتل القاتل برر الغاصب وعاقلة وان ضمن عاقلة  
 الغاصب الدية رجعوا بها في مال القاتل وفي المتن رجل امر صبي ان  
 يسير له دابة من النهر وارسله في حاجة فمات او ظلم لم يكن على  
 الرجل شيء فان عن في النهر او ضربته دابة او ثلمته حينه كان الذر  
 امره فاما الدية على العاقلة واذا حمل الرجل صبي مع نفسه على الدابة على  
 فوطيت الدابة انسانا فمات على وجهين ان كان البصير يستمسك على  
 الدابة فدية القتل على عاقلة لانه سبب الدابة يكون مضيا فالبصير  
 وصار كما لو اردت بالغار على الرجل الكفارة لانها بغير قتل

ومن باشر قتل انسان تجب الكفارة عليه كذا حنا ولا كفارة على  
 البصير لانه ليس من اهل وان كان لا يسكن فدية القتل كلها  
 تجب على الرجل ويكون البصير كالنوب المبسوط على الدابة وكذا من  
 اتلف انسانا او انسدت ماله من انسان فاجبوا بدية على النفس  
 الذر ذكرنا ثم اذا كان البصير يستمسك لا يرجع عاقلة البصير على  
 عاقلة الرجل بشي لانها لو رجعت اما ترجع لانه صار غاصبا بجل البصير على  
 الدابة او يكسره امره للبصير بالسيرة لا وجه الى الاول لان غاصب البصير  
 الم لا يضمن ما تلف بفعل البصير الا اثر امره لو قتل نفسه او رجلا اخر فمات  
 الغاصب كذا حنا ولا وجه الى الثاني لان امره بالسيرة لا يابطا قال  
 وقد ذكرنا قبل هذا عن سبيل الاستسما وان من قال البصير صعد  
 هذه الشجرة وانقض لي ثمارها فصعد فنسقط ان الامر يضمن الدية على  
 عاقلة وكذا لو اعطاه عصا او سلا حاليه له ولم يامر به بشي عطب به  
 البصير ولم يرد يقول عطبت البصير انه قتل نفسه فان هناك على المعطى  
 اما اراد به انه سقط من يده على بعض بدنه وعطب به وكذلك لو امره  
 بجل شيء او كسر عطب بغير اذن وليه فقتل من ذلك يضمن ولو لم يقرر  
 له اسكه لي عطب بالسلاح اختلف الشايخ فيه وكذلك اختلف  
 الشايخ فيما اذا قال له اصعد هذه الشجرة ولم يقل شيئا اخر او قال  
 انقض النار لنفسك فسقط فيه اختلاف الشايخ رحمه الله ايضا وقد  
 ذكرناه في سائر الغصب ان المختار في المسلمين الضمان عليه  
 ولم يامر به بشي وكسر العبد لوطب نوقعت قطعة من ذلك على عبيز  
 الغلام وذهبت عينه فلما شى على صاحب لوطب هذه الحلة في الفصل  
 الثالث عشر من جنابات المحيط وفي الفنا وراثة الغرة له صاحب  
 المحيط في كتاب الغصب وروى في بعض البطلان ان رجلا كان  
 يكسر لوطب في غلام رجل وقال اعطيتك حتى اكسر لوطب فاني  
 ان يعطيه فاني عليه في ذلك واخذ منه القدر ثم كسر بعض لوطب  
 ثم قال ايت باخر حتى اكسر فاني بقطب فكم الغلام ففرب  
 بعض الكسور من لوطب على عينه وذهبت عينه لا تكون على صاحب



شئ لان صاحب الخطب لم يامر الغلام بكسر الخطب ولم يستعمل في شئ  
 وانما فعل العبد باختيار نفسه فلا يكون الرجل ضامنا شئ وقد ذكرنا  
 مسابيل غضب العبد واستعمال عهده الغير في فصل الضمان من كتاب  
 الفضول ذكر في الزبادات واقفا مال حابط الغير فاشهد على ابيه  
 او وصيه فلم ينقض حتى سقط والنفق شيئا فالضمان على الصبر ولا يجب  
 شئ من ذلك على الاب والصبر سواء في النقص او لم يفرط فان لم  
 يسقط الحابط حتى بلغ الصبر شتم سقط وقتل انسانا لو مات الاب  
 او الوصير شتم سقط فلا ضمان على احد لان حكم ذلك الاشهاد قد  
 بطل لان ولاية الاب والوصي زالت بموت الاب والوصي وبلغ  
 الصغير وان تقدم على الصبر بعد ما سقط شتم سقط الحابط على  
 انسان مذنبه على عاقلة الصبر وروى عن ابي يوسف رحمه الله  
 في رجل اخرج من دار ولده الصغير ضاها او كنيفا او فعل ذلك وكيل  
 الرجل في داره فتولد منه ثلث فالضمان على الصبر والوكيل لقيام فعلها  
 مقام فعل الصبي والوكيل نصار الوكيل والصبر حائرين واذا ضرب  
 الرجل بطن امراه فالقتل جنيته ميتة فعلى الضارب الوتره ومن عهده  
 او امه بئمة حسنة ورحمهم وهذا استحسان اخذ به علماءنا رحمهم  
 واليكسر ان لا يجب شئ وهو قول زفر رحمه الله وبسور في ذلك  
 الذكر والانشى لان الامار في هذا الباب مطلق ولا كفارة على الضمان  
 وحق الفوائد السموعة اذا ضرب بطن امراه فالقتل جنيته ميتة فعلى  
 العزه هذا اذا كان بعد اربعة اشهر حتى تنفخ فيه الروح اما اذا كان  
 اقل من ذلك لا يجب شئ وهل يكره اسقاط الجنين قبل ان تنفخ  
 فيه الروح قال عامة المشايخ لا يكره وانه صاحب الميعة و  
 قال الامام على القتي يكره وانه ابي ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 فالجنين اذا انفصل ميتا اعتبر ولدا ونفسا على حدة في حق غيره من العبد  
 في حق بعض الاحكام حتى نصير اكارية ام ولده ونصير المرأة نفسا وبه  
 وتخل العتقة للزواج وحق من نفسه اعتبر عضوا من اعضاء الام  
 حتى لا يسمى ولا يرث وكذلك في حق الله تعالى اعتبر عضوا من اعضاء

الام حتى لا تقام عليه صلاة النبي زكاة والكفارة حتى انه تعالى فبغير الجنين في حق حكم  
 الكفارة بمنزلة عضو من اعضائها وكفارة لا يجب بانكاف عضو من اعضائها  
 واذا خرج الجنين حيا شتم مات فعلى الضارب الدية الكاملة وعليه  
 الكفارة ويعتبر نفسا وولده اني حقه وحق من غيره سواء كان الحي لم ينج  
 او للعباد فيصلى عليه ويسمى ويرث ويصير اكارية ام ولده وتقتصر  
 العدة قال ويكون بدل الجنين بين ورثته على فرايض الله تعالى بريرة  
 به العدة اذا انفصل ميتا والام لا يرث من غيره اذا انفصل ميتا لان  
 ذلك من حقه وبما هو حقه اعتبر عضوا من اعضاء الام فان ماتت الام  
 من الضرب شتم خرج الجنين ميتا فلا عزه في الجنين بخلاف ما اذا خرج  
 الجنين حال حياة الام ثم ماتت الام بعد ذلك او لم يميت فانه يجب في  
 الجنين العدة وان ماتت الام من الضرب فعلى الضارب دية الام في ثلاث  
 سنين وان كان في بطنها جنينا فخرج اعداها قبل موت الام وخرج  
 الاخر بعد موت الام وهاهنا يجب في الذر خرج قبل موت الام لونه  
 ولا يجب في الذر خرج بعد موت الام شئ ولو خرجا ميتين بعد  
 الام لا يجب فيهما العزه والجنين الاول هو الذر خرج قبل موت الام  
 لا يرث من دية امه شيئا لانه لو انفصل حيا شتم مات قبل موت  
 الام لا يرث من دية امه شيئا قالوا انفصل ميتا اولي ويرث الام  
 منه ما ذكرنا والجنين الاخر وهو الذر خرج بعد موت الام لا يرث من احد  
 لانه انفصل ميتا ولا يرث عنه لانه لم يجب له شئ وان كان الذر خرج  
 بعد موت الام حيا لم مات فعلى الدية كاملة ويرث هذا الجنين  
 دية امه وما ورث اخوه من امه لانه كان حيا وقت موت امه فيرث  
 ما كان من ترك امه ومتركة امه وبناتها وما ورثت من اخيه ومتركة  
 هذا الجنين من الجنين الاول اذ كان الاب حيا لا يرث لان الاخ يصير  
 محجوبا عليه فان لم يكن حيا يرث هذا اذا ضرب بطن حرة فالقتل  
 جنيته ميتا فان ضرب بطن امه فالقتل جنيته ميتا والام حية ينظر  
 ان كان هذا الحمل حرا بان كان الحمل من المولى يجب العزه ذكره انا  
 اني وان كان في غير ذكر في ظاهر الرواية انه يقوم على المحبة والكون



التي انفصل لو كان حيا بنظر ان كان ذلك ذكرا يجب عليه نصف عشر  
 عنه وان كان انثى يجب عليه عشر بنتها **وروي الحسن بن زياد**  
**ابي يوسف** رحمه الله ان الضارب بضربة نقصان الولادة ولا شيء عليه  
 والكلام بين ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وبين ابي يوسف وزفر رحمه الله في  
 سلة اخر ان الجنابة الخطا على المايك عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله بمنزلة  
 الجنابة على الاحرار حتى قال لا يزداد موجبها على الدية ويحملها العاقلة شتم في  
 الجنين المولود وذلك نصف عشر دية ان كان ذكرا او عشر دية ان  
 كان انثى ففي الجنين الامة بحساب ذلك من قيمته **لان القيمة في المايك**  
**بمنزلة الدية في الاحرار** وعند ابي يوسف رحمه الله الجنابة في المايك بمنزلة  
 الجنابة في البراءة ومن ضرب بطن بهيمة فالقت جنينا ميتا فانه لا يضمن  
 في الجنين شيئا **بعض** نقصان الولادة ان نقصها الولادة كذا هنا  
 وتام هذا بنظر في جنابات المحيط **شتم** ما يجب في جنين الامة يكون على  
 الضارب في ماله لان الوجوب على العاقلة بخلاف القياس بالنقص  
 والنقص وروى **باب الضمان على العاقلة في جنين الحرة فيه وجنين الامة**  
**على اصل القياس وفي المتن** اذا ضرب بطن امة فالقت جنينا حيا  
 ومات وقد نقصها الولادة كان على الضارب قيمة الجنين حاله في ماله **وان**  
 كان فيها فانقصها الولادة فلا شيء عليه من نقصان الولادة وان  
 لم يكن فيها وفا فعلية تمام ذلك وذكر فيه ايضا رجل ضرب  
 بطن امة وماتت الامة قال **ابو حنيفة** رحمه الله على الضارب قيمة  
 الامة في ثلاث سنين **واما** اذا ضرب الرجل بطن امرأة فالقت  
 جنينا ميتا ذكر في الجماع الصغير ان على عاقلة الاب العزة ولا يرث  
 الاب منه لانه باشر قتله والباشر لا يرث وان مخطبا ولا  
 كفارة على الاب لا ذكرنا **وفي المتن** رجل ضرب بطن امرأة  
 فالقت جنينا حيا شتم مات ثم القت جنينا ميتا ثم ماتت الامة بعد  
 ذلك وللرجل الضارب بنون من غير هذه المرأة وليس له  
 ولد من هذه غير هذا الذر ولدت عند الضريرة ولها اخوة من غيرها  
 وامها فعلى عاقلة الاب دية المولود والذر وقع حيا شتم مات يرث

من ذلك

من ذلك **السدس** بطلب نكاحه هذا الولد الذي سقط ميتا وان فيه دية  
 على عاقلة الاب حسنة وروى **ابو حنيفة** رحمه الله عن ذلك السدس ما  
 بقي منه المولود الذي وقع حيا ويرث الامة من ذلك السدس ايضا لان  
 لها سدس جميع ما كان للابن الذي سقط حيا وبصير ما ورثت الامة من جميع  
 ذلك لاخوتها وانما ورثت الابن الحي من غير الميت لان العزة انما وجبت بالضريرة  
 وهو في ذلك الوقت حي وفي المتن قال **ابو حنيفة** رحمه الله **ابو يوسف** ومحمد  
 رحمه الله اذا ضرب الرجل بطن امرأة فالقت جنينا ميتا فلا كفارة عليه  
 ولا يرث منه **وان** القت جنينا ميتا وداسها من خلقه من خلقه  
 ثم ماتت هي من تلك الضريرة ثم القت جنينا حيا وماتت في الارل العزة  
 وفي الامة الدية وفي الجنين الثاني الدية كاملة قال في الزيادات رجل شتم  
 من اخرج جارية وثبتها ثم وطئها المشترى وجبت منه ثم ان الجارية ضربت  
 بطن نفسها متعمدة اربعة اسقاط الجنين والقوت جنينا ميتا ارشرب  
 من الدوا ما يوجب سقوط الولد متعمدة او وضعت في ميتها ما يطره  
 به الولد فادخلته في الرحم فسقط الجنين ميتا شتم استحقا رجل بالية  
 وقضى القاضي للسحق بالجارية وبالعرض على المشتري فقال للمشتري ان  
 اشك فقلت ولديا وانه ولد هذا الرجل وانه مولد له ولو ولد  
 العزور حر والجنين مضمون بالعزة فادفع اشك او انما بوزن الجنين  
 الحر وانما شرط محمد رحمه الله التعمد في فصل الجارية وتفسيره ان يقتله  
 اسقاط الجنين لا نهاليت بها شره الاتلاف بل هي منسببة الى ذلك  
 والنسب انما يوجب الضمان بوصف العمد بشرط تعمد اسقاط  
 الولد لشبهة متعمدة في النسب **على** هذا الحرة اذا فعلت ذلك لنفسها  
 كان على عاقلة العدة وبشرط ان تكون متعمدة في فعلها لا ذكرنا وهذا  
 اذا فعلت بغير اذن الزوج وبغير اذن المول فان فعلت ذلك باذنها  
 فلا ضمان **وسئل ابو القاسم** عن امرأة شربت الدوا فالقت جنينا  
 ميتا قال لا عدة عليها **وما** دله اذا شربت دوا لا يوجب سقوط الولد  
 ولا تعمد هي ذلك وقال ابو بكر في غير هذه الصورة انها اذا سقطت  
 سقطا فليس عليها التوبة والاستغفار وان كان جنينا فعليه



وتاد به اذا شربيت ووا يوجب سقوط الولد وتعدت ذلك في  
 فتاوى ابي حنيفة رحمه الله امره شربيت ووا وحلت حلالا فالتفت  
 جنيثا ميتا ان على عاقبتها حسماء وصح في سنة واحدة لو ارث الحمل  
 ابا كان او غيره وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة فانه ابو يوسف  
 بن عيسى وتاد به ما ذكرنا وفي التفت راية مجهولة امره شربيت وا  
 ما سقطت وكانت شربيت لغيرة ذلك يعني لغيرة اسقاط الولد فغيرها  
 الغيرة ولا كفارة عليها في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا ترضه وقال  
 بعضهم عليها الكفارة وهذا الجواب بخالف جواب الزبادات وفي فتاوى  
 الشافعي سئل عن مملوكة وهي حامل اخذت لاسقاط العدة بكسفا  
 الولد قال ان اسقطت بفعلها وجب عليها عده ويكون ذلك  
 للزوج وفي العيون اذا طرب بطن حامل فاصاب يد الولد في بطنها فقطعت  
 شحم ولدت حيا فنصف الدية على عاقلة لانه خطأ واذا اشتد راحة حاملها  
 فلم يقبضها حتى اعتن ما في بطنها شحم ضرب انسان بطنها فالتفت جنيثا  
 ميتا خير المشتر ان شاء واخذ الاية بجميع الثمن واتبع الجاني بارش حر  
 ويطلب له الفضل وان شافخ البيع في الامة وتزوم الولد بخمسة من  
 الثمن ولو كان للجنين اب حر او وارث اخر مقدم على مولى القاتلة  
 فارش له في الوجهين ولا شى للمشتري هذه الجدة في جنابات الميوط  
 الاب اذا ضرب ابنه الصغير تاديبا فغضب بذلك ينظر ان ضربه  
 حيث لا يضرب للتاديب اوجبت بضرب ولكن فوق ما يضرب  
 للتاديب فانه يضمن الدية وعليه الكفارة وان ضربه حيث لا يضرب  
 مثل ما يضرب للتاديب فعليه الدية والكفارة عند ابي حنيفة رحمه الله  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا شى عليه وفي فتاوى ربه عن ابي  
 يوسف رحمه الله ان عليه الكفارة وعلى هذا الخلاف الوص  
 اذا ضرب الصغير تاديبا والزواج اذا ضرب زوجته حيث  
 يضرب للتاديب مثل ما تضرب له حال نشوونتها ضمن بالاجماع  
 والاب والوص اذا سلم الصغير الى معلم يعلم له القرآن او علما  
 اخر فضربه المعلم للتعليم ان ضربه باذن الاب او الوص حيث يضرب

مثل ما يضرب للتعليم فلا ضمان على الاب والوص ولا على المعلم وفي  
 التفت عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان عليه الكفارة وان ضربه  
 من حيث لا يضرب او فوق ما يضرب للتعليم فالمعلم ضامن بالاصل  
 ان عند ابي حنيفة رحمه الله اذا ضرب الاب ابنه بنفسه حيث لا يضرب  
 مثل ما يضرب للتاديب يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله ولو امر المعلم بضرب  
 فضرب كذلك لا يضمن الاب والمعلم والعرق لابي حنيفة رحمه الله بين الاب  
 وبين المعلم معين في الضرب والاب ليس بمعين بل هو مستوفى  
 حقه لان منفعة ضرب الصغير راجعة الى الصغير وصلاحي الصغير يعود الى  
 الاب بحكم البعضية والسيادة الانسان حقه بتعدي بشرط السلامة  
 كما في الفصل الزوجية ثم انما ضمن الاب بضربه بنفسه ولم يضمن للمعلم  
 لان الاب في الضرب بنفسه مباشر والباشير مجوز ان يضمن  
 وان لم يكن متعديا بالبباشرة كما في الضرب الزوج زوجته وآمالا بال  
 بالامر فتسبب وليس مباشره المسبب انما يضمن اذا كان متعديا في  
 التسبب اما اذا لم يكن متعديا فلا والاب بالامر للمعلم بالضرب ليس  
 بمتعدي لان الاب ولاية ضرب الصغير لا صلاح الصغير فلهذا افتى قال  
 حشام في فتاوى رحمه عقيب سئل المعلم قلت لمحمد رحمه الله ان لم يكن  
 الاب قال له في امر الضرب شيئا قال يضمن المعلم وفي بعض  
 النسخ ان الاب اذا ضرب الصغير انما يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله  
 اذا كان الاب ضربه للتاديب اما اذا كان ضربه للتعليم القران  
 لا يضمن كالمعلم فاذا لا فرق بين ضرب المعلم باذن الاب وبين  
 ضرب الاب اذا كان الضرب للتعليم وذكر سمس الابيه اكله في  
 رحمه الله في شرح الاجار است ان في ضرب الاب ابنه وفي فتاوى  
 الزوج زوجته ورايين عن محمد رحمه الله في راية يضمن وفي راية  
 لا يضمن واما والده اذا ضربت ولده الصغير للتاديب لا شك انها تضمن  
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقد اختلف المشايخ على قولها قال بعضهم  
 لا يضمن وفي كتاب العلل للزوج ان يضرب امرأته ليعيدها الى  
 مضبوته واذا ماتت من ضربه ضمن وفيه ليس للزوج ان يضرب



امراته على ترك الصلوة واللاب ان يضرب ابنه على ترك الصلاة وذكره  
 كتاب الفوايد في باب ميراث القاتل **سنة الاب** اذا ضرب ولده  
 لثا وبيب على الخلقة الذر ذكرنا وذكره مسئلة المعلم اذا ضرب الصغير  
 باذن الاب على الاثان على نحو ما قلنا قال محمد رحمه الله عنه وهذا عن  
 ابي حنيفة رحمه الله ترك لقوله ويقتل هذا عن محمد وعمر الناقضه على ابي حنيفة  
 رحمه الله وجهه ان اذن الاب لما اتر في اسقاط الضمان عن المعلم ففعل  
 الاب بنفسه كيف يوجب الضمان على الاب وحال الاب اقوى من حال المعلم  
 وذكره الناطقي رحمه الله ان الانسان قد يستفيد امرا من جهة غيره ثم  
 يكون حاله اقوى من حاله كالمعلم والاب والوصير حصينا **وكذا الاب** يبيع  
 مال ولده الكبير وقسمه الاب بملك ذلك وكذا الميراث مرض الموت  
 اذا باع ماله بالباة البسيرة لا يجوز ولا يكون عقدا **والوصير** بملك البيع با  
 الحياة البسيرة ويقتل هذا عن محمد رحمه الله استدلالا على رجوع ابيه  
 عن قول فصل الاب وجهه ان اذن الاب لما اتر في سقوط فعل  
 المعلم قال ان موثقه في منع الضمان عن الاب اذا فعل بنفسه  
 واليه شمس الاركة السرخس رحمه الله وذكره في شرحه ان ابي حنيفة  
 رحمه الله رجع الى قولها وهو الصحيح **وفي المنقط** عن ابي يوسف رحمه الله  
 في الاب والوصير اذا ضربا الصغير انهما لا يضمنان ولا يجزمان في الاثر  
 وشي من مسائل ضرب الصبر ومقدار ما يضرب فذكر ما هو في  
 مسائل الصلاة البزاع والقصا والجحام اذا بزغ او قصدا وجسم  
 وكان باذن الولي في العبد او باذن الوصير في الصبر وسر الى النفس  
 ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان فهو لا يضمنون السرانية  
 بلا خلاصة واذا قطع الختان بعض الحشفة في العبد اذ في الصبر فضيب  
 حكومه عدل وان قطع الحشفة كلها فان برا فعليه في العبد كمال القيمة  
 وفي الصبر كمال الدية وان مات ففيه نصف الدية ففي الصبر ونصف  
 القيمة في العبد لانه اذا مات فالتلف حصل بفعلين احدهما  
 ما دون فيه وهو قطع الجلد والثاني غير ما دون فيه وهو قطع  
 الحشفة فيجب نصف الضمان اما اذا برا فقطع الحشفة ما دون فيه

فجعل

الفجمل كان لم يكن وقطع الحشفة غير ما دون فيه فوجب ضمان الحشفة  
 كمالا وهو الدية وثمام هذا ينظر في جنابات المحيط وفي نوادر صاحب  
 المحيط حتى جالي فساد ونال الفصد في نقصه فصد اعتاد انات من  
 ذلك السبب يجب دية على عاتق الفصا وكذلك العبد يجب قيمته  
 على عاتق الفصا وقد مر ذكره في سابل الغصب عند البصير والمجنون  
 حط وقبض الدية على عاتق المعتوه والمجنون وفي متفرقات جنابات  
 المحيط قال حشام في نوادره عن محمد رحمه الله في جارية بين عيين  
 جات بولد فجنى الولد جنابة ثم ادعاه احد بها بلزمه الدية كالمها في ماله  
 الى مع الاصفه عن محمد رحمه الله فبين اجتمع عليه الصبيان والمجانين بريرة  
 قتله ولا يقدر على دفعهم الا بالقتل قال ليس له ان يقتلهم قال  
 عمر بن سفيان قلت لمحمد ان قاضيا ابا يطبع يقول له ان ياتي على  
 انفسهم بالذبح عن نفسه قال عمر وفواني محمد في الطوائف فقال  
 با حرا سائل القول ما قال صاحبكم كذا **الحكم** بن سلمه وكان نصير يفتي بالضمان  
 في البصير والمجنون والبهيمة اذا قتل الرجل ذانعا وكان الفقيه ابو بكر يفتي  
 بعدم الضمان لانه لا جيلة له غيره قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا  
 القول خلاف ما قاله في الروايات الظاهرة هذه الجملة في متفرقات  
 جنابات المحيط وذكره في الفصل العشرين منها سبل محمد بن سلمه  
 جماعة كانوا يرمون على كلب عقور فاخطوا واحد منهم فاصاب  
 صغيره فانت وعرفت ان هذا سهم فلان ولكن لم يشهد احداه  
 رماه فلان فصالح الاب صاحب السهم على كرم ثم طالب المصالح  
 والصالح قال ان كان هذا بعلم ان الصالح هو الذر جرحها فالصالح ما فر  
 وان لم يعلم غير معرفة السهم فالصالح جبر باطل وان علم ان الجارح صاحب  
 السهم ولكن لا استقبال الصغيرة ابا لظيها ابو يوسف فسقطت دماست  
 ولا يدبر انما ماتت من اللطمة او من الدمي ما حال الصالح قال ان كان  
 صالح الاب باذن ساير الورثة فالصالح جازر والبديل ساير الورثة  
 ولا ميراث للاب وان كان الصالح بعينه اذ منهم فالصالح باطل وهذا  
 لانه لا حق للاب في موجب الجنابة حينذ حيث حرم عن الميراث





فيعتبر ان الورثة كان في الصلح الاجنبى وفي نوا ورحمهم قال سلت محمد  
 رحمه الله عن قلع سمن جميع او حلق رأس امرأة فصالح الجاني ابا الصبح  
 او المرأة على دارهم ثم ثبت الشعر او السن فاخبرني ان ابا حنيفة  
 قال برد الدارهم قال وكذلك قول محمد رحمه الله الا ان محمد يقول  
 يسكن منها مقدار ما دار به السن قلت وكذلك ان كان هذا  
 كسر يد مصالحة منها ثم حرت وصحت حتى لم يرد منها شيئا قال نعم  
 قلت فان زعم صاحب البعد ان يدر قد ضعف وليست كما  
 كانت قال امر من ينظر اليها فانه لا يكاد يخفى هذه الجملة في هذا الفصل  
 وذكر في الفصل الثاني عشر منها وتوان جبان في يد ابيه جذبه انسان بن  
 يد ابيه والاب ممسك له حتى مات فذبه الصبح على من جذبه وبرت  
 ابوه فان جذبه الرجل وجذبه الاب حتى مات فعليه الدية ولا يرثه  
 ابوه وفي متفرقات جنابات الحيط ذكر في غصب الضيق بكارية  
 ونفت جارية اخبر فذهبت عذرتها قال محمد رحمه الله عليها صدقات  
 قال بلغنا عن عمر رضي الله عنه في جاريته تدافعنا في حكم فذرت عذرة  
 احدهما ضمن الاخر صدقات شلها والمسئلة صارست واثمة الفتور بخار  
 او سمر تشد وقد وقعت في زماننا وهو رتاه زن مجزتان وحر كى  
 نار سيدة راكه شاكو داو بود بر دان فرست و كافران او را كرمه  
 و بكارست زایل كردند هكل يجب الضمان على الاستاذ لاشك انما  
 ارسلها باذن وليها لا ضمان عليها وان ارسلها بغير اذن هل يضمن  
 الاستاذ محرم شلها فعلى قياس ما ذكرنا فيما اذا غصب صبي حرا فقتله  
 انسان يجب الدية على الغاصب يعني ان تجب الضمان هناك  
 ولا يجب على الكافر اذا كان حربيا لانهم لا يواخذون بالضمان والقود  
 فيما فعلوا بانفسنا واموالنا لانهم يستحلون دمانا واموالنا فلا يعقدون  
 وجوب الضمان والقود عليهم ركس لنا ولانية عليهم حتى يلزمهم حكم  
 اعتقا وانا فلا يلزمهم شي في كراه البسوط في باب كراه الخوارج و  
 في ديات فتا ودر الدنيا رر صغيرة برنر و بان شمس استبر  
 نار سيدة آمد راین نزد بان را نداشت وسقط الصغيرة وبرت

عذرتها قال يجب الضمان بعد النفسان فيل بركه واجب شود قال هر چه  
 كم ارارش موضع بود بر جاني بود بر عاقله و في نوا بدشخ الاسلام  
 برهان الدين رحمه الله الزوج اذا ازال عذرتها بالاصح هل يضمن اجاب  
 لا ويعزر وقد ذكرنا بعض هذه السبل في سبيل الكدود و في الجامع  
 الا صغر رجل دفع بكرا اجنبية تسقط فذهبت عذرتها فعليه مهر المثل  
 في حاله والتزوير ولا تزن بين الصغيرة والكبيرة وينظر جنس هذه المسائل  
 في جنابات الفتا ودر الصغير و ذكر في الحيط و في فتا ورايو البيست رحمه  
 صبيان يلعبون بالرمي فزنت بهم امرأة فزمت صبي ابن سبع سنين  
 او نحوه سهرها فاذهب عذرتها قال الفقيه ابو بكر رحمه الله في مال الصبي  
 و دون والده فان لم يكن للصبي مال تنظره الى مبرة قال الفقيه انما يجب  
 الدية في مال الصبي لانه كان لا يرث للمعجم عاقلة و هكذا يفقه الفقيه ابو جعفر  
 رحمه الله لانه لا عاقلة للمعجم و كان يفقه فطهر الدين المرعشي و في جنابات  
 الملقط صرح في سهرها الى انسان فذهبت عذرة لاضمان على والده عند ابى  
 بكر لانه يقول لا عاقلة للمعجم لعدم الناصر واما العاقلة للعب للامانة فان  
 كان للصبي عاقلة شى و ذكر في الجامع الصغير اذا كان صبي او بالغا  
 في البحر لا قصاص عليه عند ابي حنيفة خلافا لهما و في الذخيرة ويفسر  
 الرجل بالاصح وكذا يقتل سبيهم الجوارح بنا نفس الاطمنة والقصر والجنون  
 كالبالغ في ذية النفس و ذية المرأة في النفس على نصف ذية الرجل كالعاقلة  
 اذا انحلت الدية لا يجب منها شى على النساء والعبيد والاماد والحيوان  
 والجانين و اذا وجب القصاص للصغير او معتوه في النفس او فيما دون  
 النفس ولاحق للاب في هذا القصاص فان الاب يملك استيفا  
 عند علمائنا خلافا للشافعي رحمه الله ولو اراد ان يصالح عن قصاص وجب  
 للصغير او للمعتوه في النفس او فيما دون النفس فله ذلك ولو اراد  
 ان يعفو عن ذلك فليس له ذلك واما الوصر فقل يملك استيفاد  
 قصاص وجب للصغير او للمعتوه فان كان القصاص في النفس لا يملك  
 بخلاف الاب وان كان فيما دون النفس و ذكر في بعض الروايات  
 ان له ولاية الاستيفاد و في بعض الروايات ليس له ذلك وان اراد



الوصير ان يصلح عن نفسه وجب للصغير ان كان القصاص في النفس  
 فيه رواية على رواية اصل ليس له ذلك وعلى رواية وبات  
 الاصل له ذلك وان كان القصاص فيها دون النفس فعلى الرواية التي يكمل  
 الصلح وهذا القصاص يجب ان يكون فيه رواية وان اراد الوصير  
 العقول ليس له ذلك النفس وما دون النفس فيه سواء وان صلح  
 الوصير عن نفسه وجب للصغير وحط من الدية شيئا لا يجوز ولا فرق  
 بين الفاحش والبسر من الخط والقاصي هل يكمل استيفاء القصاص  
 للصغير ذكره كثير من مشايخنا المتأخرين ان القاصي كالاب في هذا الباب  
 وذكر محمد رحمه الله في الكيسانيات ان القاصي لا يستوفي القصاص للصغير  
 في النفس وفيها دون النفس ولا يصلح قال الناطقي في واقعة وعنده  
 ان القاصي كالوصير ونعم هذا ينظر في المحيط والذخيرة واذا وجد القابل في  
 دار جنة او جنون لا يجب على الصلح والمجنون القاتل بالاجماع وانما يجب  
 القصاص في الدية على من ظن انها حقة بجلته من الذخيرة البرهانية وفي فوائد صاحب  
 المحيط امر صبي بمسكها كمال انسان يضمن الصلح ثم يرجع على العام  
 ولو تولى الصلح انقضت هذه الحاطة ففعل وهكذا لا يضمن ولو تولى انقضت  
 بضمن اجماعا ولو مال بصلح اصعد هذه الشجرة وانقضت في ثمارها فصعد كل  
 الشجرة وبقيت الثمرة في حلقه ومات من ذلك ضمان عليه لانه اعتدض  
 على فعله فعل الصلح وذكر في وصايا النبي ولو ان عبد الاتيم جن جنانه كان  
 له صهرهم ان يتخا لهم امساك العبد ويدفع ارش الجنانية من الصلح  
 الا ان يكون بين ارش الجنانية وبين قيمة العبد شئ متعارف فان قال  
 الوصير عند القاصي اخترت امساك العبد واستشهد على نفسه شهودا  
 فليس له بعد ذلك ان يرجع الى ان يدفع العبد فان لم يكن له من مال  
 غيره العبد فعليه ان يبيع العبد ويؤد ارش الجنانية من ثمنه فان مات  
 العبد قبل ان يبيعه بعد ما اختاره فالجنانية دين على الاتيم حتى يورثها  
 ولا قصاص من ثمين الصبيان لقوله عليه السلام رفع العلم عن ثلاث  
 وعقد الصبر وخطاؤه سواء عندنا ويجب الدية في الحالين ويكون الدية  
 في ماله في الفعل العمد لان العاقلة لا تعقل العمد ولا كفارة عليه في الخطا

عندنا ولا يحرم عن البسر خلافا للشافعي رحمه الله والجواب في المنة نظير  
 للجواب في الصلح والمجنون كالصبي ايضا في الفصل الثاني من جبايات المحيط  
 والصبي كالبالغ في الدية النفس ودية المرأة في النفس على نصف دية الرجل  
 وذكر في الفصل السابع من جبايات المحيط اذا قتل الرجل دله او اباه او  
 وكبار تلك كبار ان يقتل القاتل وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله البسر  
 لهم ذلك مع بذر ك الصغار كذا ذكر في هذا اللفظ في الجيع وذكر  
 في الاصل بلفظ اخر اذا قتل الرجل دله ورثته صغار وكبار فاراد الكبير ان  
 يستوفي موجب القتل اما ان يكون القتل عمدا او خطأ فان كان خطأ  
 فان كان الشريك الكبير اب استوفى جميع الدية حصته نفس حكمه لك  
 وحصته الصغير حكم الدلاية وان كان الكبير اخا او عمرا ولم يكن وصيا للصغير  
 يستوفي حصته نفس ولا يستوفي حصته الصغير وان كان الكبير يقتل  
 عمدا ان كان الشريك اب ابا كان كل من يستوفي القصاص بالاجماع وان  
 كان الشريك الكبير اخيا بان قتل عبد مشتركا بين اخين احدهما  
 صغير والاخر كبير ليس ان يستوفي القصاص بالاجماع وان كان الكبير اخا  
 او عمرا فغنى حنيفة رحمه الله ان يستوفي القصاص من طائفتها كما مر وان  
 اراد السلطان ان يستوفي حصته الصغير مع الكبير فغنى ابو حنيفة رحمه الله  
 له ذلك خلافا لها واجمعوا على ان القصاص اذا كان كله للصغير ليس  
 للاج والعسم ولاية الاستيفاء واقعة الفتور جمعة اذ بالغان ومارسجه  
 كان كور في باخند ومارسجه برسر ديوار رشت شه بود ونظاره  
 من كور بر بيشافى ورز ودرهه ان شب بدان سبب هلاك  
 شد و معلوم نبشت كه اين كور را كه زد و درين صورت موجب ان  
 قتل چه باشد ذكر في جنابيت فتا در قاصي الفضاء فخر الدين رحمه الله  
 اجتمعوا في موضع بلعبون و يرمون فاصاب سهم احد هم عين امرأة  
 و ذهبت والصبي ابن سبع سنين قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ارش  
 عين المرأة في مال الصلح ولا شئ على الاب وان لم يكن له مال تنظره  
 الى مبصرة وانما وجب الدية على الصبر لانه لا ير للعجم عاقلة قال  
 ثم انما ويجب الارش اذا ثبت ربه بشهادة الشهود لا بانذا الصبر



ولا يوجد سهم فيها لان اقراره على نفسه باطل وعلى قياس مسئلة  
الكلام بادروا بالرد وادركه ينبغي ان يجب الفدية على اهل تلك المحلة  
وتحريمها كلابادروا وادركه اذا اقتلوا فاجلوا عن قنبل يجعل القنبل  
قنبل محله فنجب الدية والفدية على اهل تلك المحلة في جنابات الجاهل  
الصغير فمؤم التقوا بالسجون فاجلوا عن قنبل فالدية والفدية على اهل  
الا اذا عينوا واحدا من العزيمين يعني بدعي او لبا والقنبل على رجل  
من الفريقين الذين اقتلوا بعينه فيضمن ذلك براءة اهل المحلة ويجوز الدية  
لا يظهر القنبل عليه ولو عينوا رجلا من اهل المحلة لا يضمن ذلك  
برأه اهل المحلة وينظر في قتله صاحب المحلة وذكر باب الفدية  
في اخره من شرح الظاهر وكذا رجل في محلة فاصابة سهم او حجر ولا يدور من  
الى موضع اصابه فان مات من تلك الجراحة فعلى اهل المحلة الفدية الدية  
وان كان مصابا يدب ويحبس فلا شئ فيه في الامر بالجناية على الغير  
وذكر في المحل رجل حرام حيا حيا القنبل رجل فقتله فعلى عاقلة البصر الدية  
في ثلاث سنين ثم عاقلة البصر يرجع بالزمهم على عاقلة الامر ونظيره هذا  
فيمن ربط بعير في قطار رجل فقاد صاحب القطار الابل فوطى العير  
رجلا فقتله يجب الدية على عاقلة صاحب القطار ثم يرجعون  
بذلك على من ادخلها فيه وكذا امر الحرجة كبر او صغيرا ما ذروا له ويجوز  
عليه بقتل رجل فقتل بغير المولى بين الدفع والفدية ثم يرجع المولى على الحرجة  
الامر بالقتل من قبة العبد ومن الفدية ثم يرجع لانه غصب بالاستعمال  
ومن غصب عبيدا فقتل عند الفاصب جناتية وخير مولاة بين والفدية  
على الفاصب بقتل عبيد كبير او عبيد صغيرا عبيد صغيرا بقتل رجل  
فقتله وخير مولاة بين الدفع والفدية لا يرجع على الامر حتى يعقوب وان كان  
الامر بقتل حرا وان في بخاله ضمن عاقلة البصر الدية ولا يرجع لهم على العبد  
الامر لانه الحال ولا بعد العتاق وكان العبد الامر صغيرا عبيدا عليه  
والامر بقتل صغيرا عبيدا عليه وبات المسئلة بحاله لا يكون للمولى الامور  
ان يرجع على العامر لانه الحار ولا بعد العتاق وكذا امر عبيد ما ذروا له  
صغيرا او كبيرا عبيدا عبيدا عليه او ما ذروا له صغيرا او كبيرا بقتل

١٠  
رجل فقتله وخير المولى بين الدفع والفدية يرجع بالامل في رقبته الامر وكذا امر  
العبد الما ذروا له صبيا حيا بقتل رجل فقتله فدية القنبل على عاقلة البصر  
ولا يكون له عاقلة البصر حتى الرجوع على الامر وكان حرا صغيرا ما ذروا  
له في التجارة امر عبيدا صغيرا او كبير ما ذروا له في التجارة او مجورا عليه  
بقتل رجل وخير المولى بين الدفع والفدية يرجع بالامل على الامر وكذا امر  
صبيا حيا ما ذروا له في التجارة او مجورا عليه بالقتل فقتل حتى رجبت  
الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين لا يرجعون بذلك على الامر  
ولا على عاقلة لانه الحال ولا بعد البلوغ لان هذا ضمان جناتية لا ضمان  
غصب والعبد الما ذروا له لا يضمن ضمان الجناتية وهو كالعبيد  
المجور عليه في ضمان الجناتية والعبد المجور عليه لو امر بقتل رجلا  
على عاقلة فقتله فقتله العبد الما ذروا له وكذا العبد الما ذروا له لا يضمن  
ضمان الجناتية وهو في ضمان الجناتية كالعبد المجور عليه في تمام هذا  
السائل في الفصل الثاني عشر من جنابات المحل **مسئلة في الجناب**  
**والا في الجناب** البصير والمجنون والمرأة حلال اذا كان يعقل ويظبط اما اذا  
لا يفهم ولا يعقل التسمية والجنينة فلا تحل لان التسمية في الجنينة  
شتر طاب النقص وذلك بالنقص وصحة النقص بما ذكرنا كذا ذكر في الهداية  
وذكر في الذخيرة معنى قوله يظبط امر يظبط شر بطا الذخ من قول الامام  
وكتوله يعقل تكلموا في معناه **قالت** بعض المشايخ معناه يعقل التسمية  
وقال بعضهم معناه ان يعلم ان الحبل يقطع الملقوم والادراج و  
الجنينة الاخرى حلال وبجدة عن التسمية حكم الحرس يعنى بالجنين حكم  
النسب ان لا يفلح والمجنون سوارا اذا كان الرجل غنيا وله اولاد  
مستار وكبار وليس لاولاد مال فليس عليه ان ينفق عن اولاده في  
ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه ذلك وقد  
قيل ايضا عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ان عليه ذلك وعند محمد  
وغيره من اهل البيت لا يلزمه ذلك وان كان لاولاد مال ذكره شمس الدين  
الشيخ رحمه الله **قالت** بعض مشايخنا على الاب والوصى ان ينفق  
عنهم ما ذروا له عند ابي حنيفة رحمه الله والاصح انه ليس عليه ذلك وذكر



سكن الالبه الحواني رحمه الله ان على قول محمد رحمه الله واني حنفية راي يوسف  
رحمهما الله بحجب عليه في ماله وان ضحي عنه الاب ضمن فاك القدوم  
رحمهما الله في شرحه والصحيح ان يقال بان يضي عنه وياكل البصير منه ما يملكه  
ومناع بالباطني ما ينفق بعينه وذكر الصدق الشريفة رحمه الله على الاب  
او الوصر ان يضي من ماله وعند محمد وزنه رحمهما الله ليس عليه  
ذلك فان فعل الاب او الوصر ذلك ضمن **وذكر الحسن بن ابي ح**  
**وابي يوسف** ان الاب والوصير ان تضحي من ماله نفعه قول محمد  
رحمهما الله في ماله واه الحزب الحنفية والشافعية قول ابي حنيفة و  
ابي يوسف رحمهما الله فالاب لا يضمن بلا خلاف على كل حال وفي  
الوصير اختلاف المشايخ رحمهم الله بعضهم قالوا ان كان البصير ياكل  
فلا ضمان على الوصر وان كان لا ياكل فعليه الضمان وتوفي هذا الفقير  
بين الاب والوصير من حيث ان تصرف الوصر انما ينفذ على الصغير  
اذا كان للصغير منه منفعة ظاهرة وانما يكون للبصير نفع ظاهرا اذا كان  
البصير ياكل انما تصرف الاب في ماله لا ينفذ اذا كان ضارا ولا  
ضررا هنا وسنهم من قال لا ضمان على الوصر على كل حال لا ضمان  
على الاب وعليه الفتور حقه الجدة من الذخيرة البريانية في بيع  
فتاوى القاطع الامام محمد بن زكريا رحمه الله الاب لا يضي من مال الصغير  
فان ضحي من مال نفسه يكون منه عا وني المجالس القاطع ابي جعفر الاسير وشي  
الاشعة يجب في مال البصير ويقوم به الاب او وصيه او الجد ولا يطعم منه  
احد بل يطعم البصير وجا دمه والابوان باكلان منه استحسانا ويجوز ان  
يشترى بذلك اللحم مطعوم للبصير وكما يشترى به سببا آخر وان صحح الاب  
من مال نفسه عن البصير يفعل به ما يفعل بغيره بان نفسه **في مسائل الوقف**  
اذا وقف على ثمانية نفلان فان وقف في جنانية وصحة وحكم يحسون  
لا يجوز وان كان بعد الموت يجوز لانه بصير وصية تقوم بحسب وان يجوز  
حتى اذا انفردوا بصيرهم اثناعشرهم وان كانوا لا يحسون يجوز في حال  
الحياة وبعد المات لانه موبدته وقف العدة وفي الملتقط اذا وقف  
على ثمانية نفلان مكل من اركب لاحق له ولو اختلفوا في بلوغه

فالقول قوله لم يدرك رجل قال ارضه وقف على اصابه ولد يرفع صغار  
ولله كان الوقف على الصغار خاصة ويغيبه في الاستحقاق من كان صغيرا  
عند الوقف لا عند وجود الغلة اذا اقر الورثة بارضه في ابديةهم ان  
مورثهم وقفها على كل واحد وجها غير ماسي الاخر يبيع اقرهم  
وتصرف حصته كل واحد منهم من الغلة الى الوجه الذي سماه ولا ياب  
هذا الوقف يكون للقاضي وان كان في الورثة صغيرا غائب  
لا يقضي في حصصهم حتى يحضر الغائب ويبلغ الصغير حقه الجدة المذكورة في  
الفتاوى وروى الذخيرة اذا وقف ارضه على قرابة نسبت الغلة على قرابته على  
عدد وروىهم الصغير والكبير والفني والفقر ينسب على السواء اذا اراد رجل  
اثبات قرابته ولله وفقره في الوقف فله ذلك ان كان صغيرا بطلان  
ما اذا كان كبيرا فانه ثبت فقره بنفسه وروى الاب في هذا بمنزلة الاب  
وان لم يكن اب ولا وصي لاب وله ان يحرم اوام او خال  
فهو لا اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان الصغير في حجره استحسانا  
الا ان بين قبول المحبة واثبات القرابة نوع فز نكاح الام يقبل  
المحبة على الصغير وان كان الاب حيا ولا ثبت قرابة الصغير وفقره اذا  
كان الاب حيا شتم ان كان الانح او العسم او الام موصفا فوضع الغلة  
في ابديةهم فانه هو نصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويومرون بالاتفاق  
وان لم يكن موصفا لذلك يوضع في ابديةهم رجل ثقة ويومر بالنفقة عليه  
واذا كان لقرايته ولد كبير لازمان به وهو فقير ولهذا الولد اولاد صغار  
فقرا فانه لا يعطى اولاد الولد من الوقف حقه الجدة في الفصل السادس  
من وقف الذخيرة واثامها ينظر ثم وفيه فادرسيد الدين رحمه الله  
القاضي اذا فوض التولية الى صير يجوز اذا كان اهلا للحفظ ويكون له  
ولاية التصرف كما ان القاضي يملك اذن البصير وان كان الولي لا ياذر  
لذلك التولية ويجوز نفوذ بعض التولية الى العبد المجور عليه لان القاضي  
حق الولي وقد زال ذلك بالاذن في مسائل الوصايا وذكر في بيع  
شرح الطحاوي وصية البصير لا يجوز وان اضافها الى بعد البلوغ وان  
مات قبل البلوغ او بعد بطلت وصيته كما روي في حال صغاره

سائله صاحب



بوجه لا يجوز الا اذا جاز ذلك بعد البلوغ فيجوز دفعه وتكون اجازته  
 بمنزلة الاستدانة وصايا النوازل عن محمد بن فضل بن محمد بن ابي بصير  
 سماه فقال اوصيت له بهذا المال فاعطوه اياه بعد موت ابيه او قال  
 اذا ادر كس وجبت له الوصية بعد موت الوصي ولو صرح ان لا يدفع  
 الى الصبر الا بعد الموت فان دفع الى قاض فان راي ابا الصغير موافقا  
 للمال امر بدفع المال اليه وكون قال الميت من مات ابراهيم هذا الصبر نقد  
 اوصيت له بكذا فنفذ وصية فيها ضعف للميت علمنا قال محمد بن مقاتل  
 واما عند فان المال الذرا اوصى به لوقف فان مات البصير قبل موت  
 ابيه بطلت الوصية وذكر في الهذلية ولا تصح وصية البصير وقاب الشافعي  
 رحمه الله اذا كان في رجوه للرجوع لان عمره اوصى به اجاز وصية نفع  
 او دفع وهو الذرا حقيقة الحكم وشرح اجاز وصية بصير لم يجز قلنا الا ان جاز  
 له ان كان في ريب العهد بالحكم جازا او كانت وصية في تجديده ودفن  
 وذلك جاز عندنا في الفنا ورجل اوصى ببقائه بنه فلان فان كان  
 يحصلون دخل في الوصية نفرا وحسم واغنيا وحسم وذكرهم راناهم لانه  
 ثلث في حقهم والوصية ثلث وان كانوا لا يحصلون فالوصية نفرا وحسم  
 ورون الاغنيا وينظر في وصايا الهذلية وجنس هذا من هذا الوقف  
 وذكر في الباب الخامس والستين في ادب القاضي رجل اوصى الى  
 الى عبد اوصى اخذها القاضي من الوصية وجعل مكانها وصيا للميت  
 لان العبد مشغول بخدمة الولي والبصير لا يستدر الى التصرف ولا ينفذ  
 تصرفها قبل ان يخرجها القاضي اما تصرف العبد فينفذ واختلف  
 الشافعي في تصرف الصبر والصحيح انه لا ينفذ بخلاف ما اذا وكله في  
 في حالة ايجابه فانه ينفذ تصرفه ثم وهنا لا ينفذ لان هذا التصرف لا يتكف  
 عن الزام العهدة فلا يمكن الزام العهدة على الميت ولا عليه لانها ليسان  
 اصل لزوم العهدة عليها وبدون لزوم العهدة لا ينفذ التصرف بخلاف  
 حالة الحياة لان العهدة تلزم الموكل ولو عتق العبد وبلغ البصير قبل ان  
 يخرجها القاضي من الوصاية فالعبد يقضى وصيا واما البصير فنفذ اخذها  
 فيه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يكون وصيا وقال ابو يوسف يكون

وذكر في كتاب الوكالة من وكل صبي في حال لا يعقل البيع والشراء  
 ثم صار بحال يعقل البيع والشراء فانه بصير وكبلا واختلف المشايخ فيه  
 منهم من جعل ذلك قول ابي حنيفة رحمه الله ومنهم من جعل على الاثني  
 وكون كان هكذا كان لابي حنيفة رحمه الله في هذا الفصل روايتان وكون  
 قال رجل اوصيت الى فلان هذا فاذا ادر كس ابني وكبر فهو وصي دون  
 فلان فنفذ ابي حنيفة رحمه الله لا يكون الابن وصيا في شيء من ذلك و  
 عتد ابي يوسف رحمه الله يكون وصيا على ما قال وكذلك لو دفن  
 شيئا وسد الى التولي ثم قال اذا ادر كس ابني فهو المتولي فيه نفذ  
 وروى بعض اصحابنا وحلال في كسبه عن ابي يوسف رحمه الله انه يبيع ارضا  
 هذه للجنة في الباب الخامس والستين في ادب القاضي  
 وفي وصايا الشافعي رجل اوصى الى ابن له صغير قال يجعل القاضي له وصيا  
 ويجوز له امر فاذا بلغ ابنته جعله وصيا واخرج الاول ان شاولا  
 يكون خارجا الى باخراج القاضي اياه مراتب الارضية القاضي فومان  
 ثور وضعيف فالقور وصي الاب ووصي لوصيه ووصي الجد في  
 حال وفاة الاب ووصي القاضي والضعيف وصي الام ووصي الاخ  
 ووصي العسم وكذا هم اما القور فيصرف في مال الصغير في المنقول  
 والعقار جميعا وله ولاية التصرف بمثل القيمة وغبن بسبه فيما ورثه  
 ابيه وغيره لانه يقوم مقام الاب والاب ولاية التصرف في جميع  
 ذلك فكذا من يقوم مقامه ويسس له ولاية التصرف في مال الكبير فانه  
 فان كان الكبير غابا فليبيع المنقول الذر من ابيه مخسب لانه من الحفظ  
 وحفظ ثمنه البصر من حفظ عينه وله الحفظ ويسس له بيع العقار  
 لانه يحصلون بغيره وحكم الوصية الضعيف على الصغير حكم الوصير القور  
 على الكبير الغائب يبيع منقول الصغير ما ورث من ابيه او من  
 لانه مقام الام او الاخ والعسم وحسم دون التصرف واما بلك  
 الوصية الضعيف هذا القور من التصرف عند عدم الوصية القوي  
 اما وجود الوصية القوي فلا يملك التصرف في مال الصغير أصلا  
 وفي هذه الصورة بسس للوصي الضعيف صور القيام بمصالح وصيه



كنفه الوجهة وقضا الدين ويجوز ولو كان الاب او وجهه او وجه  
 وجهه او ابجد او وجهه او القاضى غايبا او كان بحال لابل التصرف على  
 الصغار فوجه الام بيع ما تحب عليه التلف ويجوز ثمنه وكذا هذا  
 الحكم في وجه الاخ والعسم والحال والحالة وكل من رخص محرم حكمه  
 حكم وجه الام واذا لم يكن له واحد مما ذكرنا لا يكون له وجه الام ولا يشترط  
 على سبيل التجارة الا مشرا مالا بدلينهم من كسوة او نفقة وما استفاد اليهم  
 من مال من غير ميراث فليس لوجه الام ثمن ولا يه التصرّف منقولا كان  
 او غير منقول وتقدم بعض هذه المسائل في مسائل القسمة القاضى اذا  
 نصب وصيا للتييم فهو بمنزلة وجه الاب لكن اذا جعله وصيا في نوع  
 يصير وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف وجه الاب لكن اذا جعله  
 فان الاب اذا اوصى الى رجل واستثنى نوعا بان استثنى التصرف  
 في العقار لا يعل استثناء ولو فعل القاضى ذلك يعل استثناءه حتى  
 لا يجوز له التصرف في العقار وتام هذا ينظر في الباب الثامن والثلاثين  
 فحين مزاد ب القاضى وكومات ولم يرض الى احد وله اولاد صغار  
 وله اب كان ابوه بمنزلة الوجه في جميع ما تركه الميت لان الحكم قائم مقام  
 الاب عند عدم الاب فكان حق التصرف والحفظ في ذلك له وان  
 كان الميت اوصى بشي كان للاب ان ينفذ وصاياه وكومات  
 وعليه ديون كثيرة وله ورثة صغار وترك ما علم يكن للاب  
 ان يبيع شيئا من التركة وما كان عقارا المعصاة بين الميت وهكذا ذكر  
 في الباب الخامس والستين من ادب القاضى المصدر الشهيد وآخرا  
 يملك ابو الميت ان ينفذ وصاياه اذا كان شيئا لا يحتاج منه الى  
 البيع اما اذا احتاج الى البيع لينفذ الوصية لا يملك الاب بيع ذلك نص عليه  
 شمس الائمة اكلوا في رحمة الله في ادب القاضى ايضا وقال ابجد لا يملك  
 بيع ماله بسفد وصاها وقضا ديونه لانه في حياة ابيه لا يملك بيع ماله ثلثا  
 بعد وفاته شتم فرق في ادب القاضى بين ابجد والوجه قال لوجه  
 الاب ان يبيع التركة لقضا الدين وينفذ الوصايا وليس له بعد ذلك  
 ويثبت ان يحفظ هذا من الخصائص فان محمد ارحم الله لم يذكره في

المبسوط في هذا البيان وانما اقام ابجد مقام الاب فانه قال اذا ترك  
 وصيا وابا فالوجه اولي فان لم يكن له وصي فالاب اولي ثم ولهم الى ان  
 قال فوجه ابجد شتم وجه القاضى والخصائص بين ويقتضى بقول  
 الخصائص الاب اذا باع مال نفسه من ابنة الصغير او اشترى مال الصغير  
 لنفسه جاز ولا يشترط الايجاب والقبول في الصحيح حتى لو قال بعث  
 هذا من ولدي ثم العقد ولا يحتاج الى ان يقول اشتريت وكذلك على العكس  
 ويجوز هذا البيع من الاب بمثل القيمة وبما يتباين النكس فيه ودر عن  
 ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز هذا العقد الا بمثل القيمة ولا يدخل فيه الغبن  
 اليسير فعلى هذا الرواية فرق بينه وبين تصرفه مع الاب جانب والرواية  
 الاولى اصح وكذا كل الاب وكذا بيع عبد له من ابنة او اشترى  
 عبدا له والابن صغير لا يعبر عن نفسه ففصل الوكيل ذلك لا يجوز فان  
 كان الاب حاضرا وقبل من الوكيل جاز والعهد من جانب الابن  
 على الاب ومن جانب الاب على الوكيل وقيل على العكس وكذا باع  
 الاب مال احد ابنيه من الاخر وهما صغيران جاز واذا بلغا يكون العهد  
 عليهما هو الصحيح وكذا وكل رجلا يبيع مال احد هما من الاخر فباع لا يجوز  
 والاب اذا باع مال الصغير من اجنبية بمثل القيمة وكان الاب  
 محمدا وعند الناس او مستورا كان يجوز البيع حتى كبر الاب ليس له  
 ان ينقض البيع وان كان فاسدا في العقار لا يجوز حتى لو كبر الابن لكان  
 ينقض البيع عند بعض المشايخ وانه اخذ الصدر الشريعة ان اذا كان  
 خيرا للصغير بان باع نصف قيمته وان باع ما سوا العقار فيه روايتان  
 في رواية يجوز ويؤخذ الثمن ويوضع على بدر عدل آتية رواية لا  
 يجوز الا اذا كان خيرا للتييم على ما نحو ما قلنا وبه اخذ صدر الشريعة  
 في نوادر حشيم عن ابي يوسف رحمه الله الاب اذا باع لابنه الصغير  
 ما ثمنه عشرة دراهم بدرهم يعني باع من اجنبية يجوز وان اشترى  
 ما ثمنه درهم بعشرة دراهم لم يجوز ومنه الاصل سدور بين البيع  
 والشرا في هذه الصورة ولم يجوزها وذكر شمس الائمة اكلوا في  
 في ادب القاضى في ابواب الوصايا ان الصغير اذا ورث



بالا ولا اسب بذكر اسحق بن عيسى على قول من يرى ان الحجر لا ثبت الولاية  
 للاب روى نوادر ابن سماعة عن محمد بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن الصبيح  
 رجل بالغ ورع لم يمت في مرضه قد قبضت من فلان الثمن ثم مات في مرضه  
 لم يجز اقوال للاب وحاصل هذا الكلام ان الاب بائنه بائنه في الثمن  
 من المشتري او لابنه بمقدار من الثمن في ماله واخره الميراث لو ارثه باطل فصار  
 وجوه كعدة وكذا قال الاب في مرضه قبضتها فضاقت كان مصداقا  
 وكذا قال قبضتها واستهلكها لم يكن مصداقا ولا ميراثا المشتري منها ولا يكون للمشتري  
 اذا اخذ منه الثمن ان يرجع على الاب او ماله لان ذلك الاقوال قد بطلت ولا  
 يثبت عليه الحكم اذا باع الاب على الصغير واره فاذا هو صغيرا اخر هو ابنه فهو  
 جائز وعن محمد بن حماد اذا اشترى الاب للصغير شيئا ونقد الثمن بغير  
 الرجوع اليه عليه ولم يشهد على ذلك لم يقض القاض بالرجوع اليه  
 فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع روى نوادر بشر عن ابن يوسف رحمه الله  
 رجل اشترى دار لابن الصغير فعلى الاب ان ينقد الثمن فان مات قبل  
 ان ينقده فهو في ماله حاصلة يعني مال الاب ولا يرجع في مال الابن و  
 اذا اشترى دارا واشهد عند البيع ان يرجع عليه بالثمن كان له  
 ان يرجع به وكذلك كل شئ يشترطه مال لا يجبر الاب عليه وكذلك  
 كل دين على الابن فضله الاب عنه وذكر في التقي عز ابن يوسف  
 رحمه الله تفصيلا فيما اشتراه الاب لابنه قال ان كان ما اشترى شيئا  
 يجبر الاب عليه بان كان طعاما او كسوة ولا مال للصغير لا يرجع عليه  
 الاب وان اشهد عليه انه يرجع وان كان شيئا لا يجبر الاب عليه  
 بان اسرى طعاما او كسوة للصغير وللصغير مال او كان المشتري دارا  
 او فية ان اشهد وقت الشراء انه اشتراه ليرجع فله ان يرجع روى  
 لم يشهد لا يرجع وعن ابن يوسف رحمه الله فيما اذا اشترى دارا او فية  
 او مالا لابنه الصغير ان كان للابن مال فالرجوع بالثمن على التفصيل ان  
 اشهد وقت الشراء انه يرجع وان لم يشهد لا يرجع وان لم يكن للابن مال  
 لا يرجع اشهد على الرجوع او لم يشهد ثم في بعض المداخيع يشترط  
 الكسوة وقت الشراء في بعضها يشترط الاستهاد وقت نقد الثمن

ويقول ان اشهد وقت نقد الثمن انه انما نقد الثمن ليرجع عليه يرجع  
 وروى الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل  
 اشترى لابنه الصغير بوباد وادله اليه في صحته ثم ادرك الثمن في مرضه لا يرجع  
 على الابن بشئ وروى بشر عن ابن يوسف رحمه الله في رجل يبيع  
 امرأة على انه لابنه الصغير فهو جائز واذا سلم الامة بصير مائة مائة مائة  
 فرضا فاسدا فيضمن قيمة الامة في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي  
 يوسف رحمه الله لا يصح امهارة الامة ويكون على الاب قيمتها للزوجة وقد  
 ذكرنا في بعض هذا السائل في سائل الكفاح وسائل ابوسعاد الاب  
 اذا رهن من ماله الصغير بدین نفسه جائز استحسانا وهو قول ابي حنيفة  
 ومحمد بن حماد وقد ذكرناه في سائل الرهن وروى المسئلة بنا على ان  
 الاب اذا باع مال الصغير بدین نفسه من ربه الدين بمثل ما عليه  
 من الدين على قول ابي حنيفة ومحمد بن حماد يجوز وبصير الثمن نقدا صا بدينه  
 وبصير هو ضامن للصغير خلا لابي يوسف رحمه الله وادرجعوا على ان الاب  
 لو اراد ان يوفى دينه من مال الصغير ليس ذلك كذا ذكر شمس الائمة  
 السرخسي رحمه الله في شرح كتاب الرهن وذكر القاض الامام صدر  
 الاسلام في شرحه ان الاب يملك قضا دينه نفسه من مال الصغير فيجوز  
 ان في المسألة رابطين وتسل للاب ان يشتري من مال ولله الصغير  
 حكم المباح فيه وعاشروهم على انه يملك ذلك وتسل له ان يقرض ماله  
 وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان في الروايات الظاهرة ليس له  
 ذلك وكذا في مال الاب مال نفسه لولده واخذ رهن من مال ولله جائز  
 وله ذلك وقد ذكرنا تمام هذه المسئلة في الرهن والبيع استقر على الاب  
 لابنه الصغير يجوز وكذا لو اقر بالاستقراض الوصي للصغير نقد ذكر في رهن  
 للصدقة ولو استدان الوصي لليتيم في كسوة وطعام ورهن به مائة  
 لليتيم جائز لان الاستدانة جائزة للهاجة والرهن يفيج ايفا والحق يجوز  
 وقد مر في رهن هذا الكتاب واذا اشترى الاب لابنه الصغير شيئا  
 فادام الابن صغيرا نحن القبض للاب وان بلغ الابن فان اشتراه  
 من نفسه نحن القبض للابن ولا يجوز قبض الاب عليه في جيل الاصل



ذكره طريق براءة الاب من النمن الذر وجب عليه لانه الصغير فقال يخرج  
 الاب مقدار النمن من مال نفسه وذلك ما به دينار مثلاً ثم يقول  
 الاب اني اشتريت من متاع ابني كذا بمانه دينار وسبعة مائة دينار  
 قد اخرجتها من مالي تمت لهذا الذر لثمنه ببيت وقد قبضتها لاني لكون له  
 في يد رديشه على ذلك وعن محمد بن حماد انه في النواذر انه قال لا يبر  
 عن النمن ما لم يشتر لانه بذلك النمن من مال نفسه شيئاً وعلى هذا اذا  
 انفق من مال ابنه الصغير في حاجة نفسه حتى وجب عليه الفضان او  
 غصب شيئاً من مال ابنه الصغير حتى وجب عليه الفضان ثم اراد ان  
 يبر عنه فهو على ما قلنا في المحار وفي النمن الذر لزم الاب بشر ما مال  
 ولله الصغير لا يبره الاب عنه حتى ينصب القاضى وكذا عن الصغير يقبض  
 ثم بعد القبض بامه القاضى يردده على الاب حتى يكون في يده ابنة ودية  
 حقه اجملة في وصايا الذخيرة وقد ذكرنا اكثر هذه المسائل في مسائل البيوع  
 وذكره رشيد الدين في باب دخول الاب والوجه من فتاويه اذا  
 كان على الرجل مهر وماتت المرأة وابنها صغير والاب ينفق على الولد  
 من المهر الذر في ذمته لا ينفق المهر عن ذمته الزوج الا اذا صرح الاب اني  
 اشتريت لاجل الولد لا لاخيه منه من المال الذر على واستشهد على ذلك  
 بحيث يجوز ختمه كبر الابن ليس له ان يرجع على الاب وفيها يبره  
 انه تعالى جاز للاب الشراء من المهر وانما شرط الاستشهاد في القضا لا  
 لو لم يشهد كان للابن ان يطالبه بذلك ولا يقبل قول الاب  
 اني صرنت اليك لان المديون اذا قال قعنت الدين الذر على لا يقبل  
 قوله كذا هذا ولو البس البص من ثوب نفسه واعطاه من ثمنه  
 ويحتمل ذلك من المال الذر عليه يجوز ايضا اذا شهد على ذلك  
 اذا باع الاب داره من ابنه في عياله والاب ساكن فيها لا يصير الابن  
 قابضاً حتى يفر عنها الاب حتى لو اهدى والاب ساكن فيها يملك على  
 الاب وكذلك لو كان متاع الاب او عياله وهو غير ساكن فيها  
 وان فرغها الاب صار الابن قابضاً فاذا عاد الاب بعد ما خور  
 عنها فملكها او حول فيها ما عاله او اسكنها عياله وكان غنياً كان

بمنزلة الغاصب ذكر المحار وفي لو باع الاب من ابنه الصغير جنة له وحده  
 الاب او طيناً او هو لانه اراد ان يبيع لانه الصغير الابن قابضاً حتى  
 يخرج الاب ذلك وكذلك في الدابة والاب ركبها وكونا كاسته  
 اني قد اشتريت جارية ابني حقه بالغ درهم وابنه صغير في عياله جاز  
 الشراء ويصير الاب قابضاً لها بنفس الشراء كما كانت في يده والنمن  
 دين عليه لا يبره الا بطريق الذر قلنا اذا استاجر الاب للصغير  
 اجيراً باكثر من اجر مثل عمل الاجير بحيث لا يتغابن الناس فيه  
 الا ان الاب لا يعلم بذلك ذكره شيخ الاسلام في شرح البيان الاجارة  
 يتخذ على الصغير الا ان على الصغير اجر مثل عمله والاسب اذا اجر منزل  
 ابنه الصغير دون اجر المثل يلزم المتأجر اجر المثل ومن غصب دار جميع  
 يجب عليه اجر المثل هكذا قال بعض الشايخ وقال بعضهم اذا كان  
 النقصان فيه اليقيم يجب النقصان وقد مر في مسائل الاجارات  
 القاضى اذا باع مال الصغير من رجل وسلمه اليه ثم علم المشتري بالشراء  
 عيباً فليس له ان يخاصم القاضى في الرد بالعيب لان القاضى بمنزلة  
 الرسول على الصغير لان يبعه حتى على وجه القضا بالنظر للصغير ولو صار  
 حضماً في سدا خرج ببعه من ان يكون قضا بالنظر للصغير وكذا لو باع  
 بعض امنا القضا مال الصغير لاسبيل للمشتري في الخصومة في الرد  
 مع البائع لانه ما يب عن القاضى القاضى اذا باع دار الصغير فاذا هو الصغير  
 احز في ولايته لا يجوز والتعق فيه انه تنفيذ حكم والحكم اذا وقع  
 لاشيان لا يقع لغيره والقاضى اذا باع مال اليقيم من نفسه او باع ماله  
 من اليقيم ذكره في السيرة لا يجوز القاضى اذا زوج الصغير اليقيمة من ابنة  
 لا يجوز وكذا لو زوجها من لا يقبل شهادته وقد ذكرنا مسائل بيع  
 القاضى من نفسه ومن غيره مال اليقيم في مسائل البيوع القاضى اذا  
 استأجر اجيراً اليقيم باكثر من اجر المثل بحيث لا يتغابن الناس  
 فيه ولم يعلم القاضى بذلك فلا جبر اجر مثل عمله في مال اليقيم  
 لو قال القاضى نعمت بكونه يتخذ الاجارة على القاضى ويجب جميع  
 الاجر في مال القاضى القاضى اذا اقترض مال اليقيم يجوز وقد مر في



سأل يسوع الوصي اذا باع التركة فخذ في ثلثة اوجه اما ان يكون  
 الورثة كلهم كبار او صغار كلهم او كبارا او صغارا فان كانوا صغارا  
 كلهم فالوصي يبيع كل شئ من تركته البيت ضياءا كان او عورثا  
 او عقارا اسودا كانوا حضورا او غيبا على البيت وبين اولم يكن يكن  
 انا يبيع بثلث القيمة او بما يتغابن في مشقة ذكر في الاقبضة اذا لم يكن  
 في التركة دين لا يبيع الوصي العقار الا الحاجة الصغير الى ثمنه لانفاق  
 وغيره او ضرورة دعوت الى ذلك من كثرة خراجها وموتها منها  
 من كانت تربو على غلاتها فاك شمس الابنة اكلوا في رحمة الله وهذا  
 جواب السلف فاما التاخر من من مشايخنا قالوا انما يجوز للوصي  
 يبيع عقار الصغير اذا كان على البيت دين لا وفاد له الا من ثمن العقار  
 او يكون للصغير حاجة لما ثمن العقار او يدعيب المستقر في شرايه  
 بخصف القيمة من كان الورثة كبارا كلهم وهم حضور وليس  
 على البيت دين فالوصي يملك التهرن في التركة اصله ولكن يتقاضي  
 ويون البيت ويقبض حقه ويبيع ذلك الى الورثة هكذا  
 ذكر في الاصل في النسخة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهما  
 في رجل اوصى الى رجل وله اولاد كبار وكلهم حضور وليس  
 على البيت دين ولو يوصى لوصيه انه يجوز بيع الوصي في كل شئ  
 ما خلا العقار وكذلك تقول ابي يوسف رحمه الله قال ابو الفضل  
 وهذا خلاف جواب الاصل فقد ذكر في الاصل انه  
 لا يملك بيع ما سوا العقار ايضا وان كان على البيت دين  
 والورثة كبار حضورا جمعوا على انه كل التركة بقدر الدين وبقاوا  
 على الدين اخذوا منه قال ابو حنيفة رحمه الله يبيع وقال لا يبيع  
 وهذا اذا لم يقبض الورثة الدين من خالص ما لهم فان قالوا  
 نحن نقبض الدين لم يكن للوصي ولا يبيع التركة اصلا هذا اذا  
 كانت الورثة كبارا وحكم حضور فان كانوا غيبا فان لم يكن  
 في التركة دين ولا وصيه يبيع المنقول لان بيع المنقول من  
 جملة الحفظ قال ابا حنيفة سالت محمد رحمه الله عن غيبه الكبير

الان

الذي يجوز عليه بيع الوصي في الشئ فكل واذا كان الرجل بالكونة  
 في مسيرة في ثلثة ايام فلا يبيع العقار لانه محفوظ ولو جف حلاك  
 العقار حل بملك بيعه اخذ في الشئ فيه قال بعضهم بملك استئجاره لا يجوز  
 وقال بعضهم لا يملك هو العقار لان الدار لا تملك قال فينبغي الحكم عليه  
 لا على النذرة هذا اذا كانوا كبارا غيبا وليس في التركة دين ولا وصيه  
 فان كان في التركة دين وحكم غيب فان كان مستقرا فله ان  
 يبيع العقار والمنقول جميعا وان لم يكن مستقرا يبيع نذر الدين من  
 العقار والمنقول جميعا ويهل ببيع الزيادة ان كانت منقولة فان  
 يبيع وان كان عقارا فله ذلك ايضا عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا  
 لهما وهذا اذا كانت الورثة كلهم كبارا وبعضهم صغارا فان  
 كان الكبار غيبا والتركة خالية عن الدين فالوصي يبيع المنقول  
 بالاجماع وله بيع حصة الصغار من العقار ويهل ببيع حصة الكبار من العقار  
 فعلى الخلاف الذم وان كانت التركة مستقولة بالدين والكبار  
 غيب ان كان مستقرا يبيع العقار والمنقول جميعا وان لم يكن مستقرا  
 يبيع بقدر الثمن من العقار والمنقول بالاجماع ويهل ببيع الزيادة على  
 ذلك ففي المنقول يجوز بيعه وفي العقار خلاف على مائة وان كان  
 الكبار حضورا والتركة خالية عن الدين والوصي فانه يبيع حصة الصغار  
 من العقار بالاجماع ويهل ببيع حصة الكبار فالمسئلة على الخلاف وان  
 كانت التركة مستقولة بالدين فان كان مستقرا يبيع الكل وانه غير  
 المستقر يبيع بقدر الدين ويهل ببيع الزيادة فعلى الخلاف والاصل  
 عند ابي حنيفة رحمه الله انه من ثمن البيت للوصي ولا يبيع بعض التركة  
 ثمنه ولا يبيع الباقي فان الوصي كالمالك يبيع نصيب الصغير  
 من المنقول بملك يبيع نصيب الكبير الغائب ايضا وتام هذا  
 مع ما فيه ينظر في وصايا الذخير واذا باع الوصي شيئا من التركة  
 بالنسيئة فان كان ذلك ضررا لليتيم فان كان يخشى عليه المنع  
 والحد وتبطل محل الاجل لا يجوز واذا يجوز وعين هذا قال مشايخنا  
 اذا استباع رجل شيئا من مال اليتيم بالف والاخر بالف ومائة دينار



اما ينبغي للوصي ان يبيع من الاول الذر لا ينجس عليه البيع ويجوز  
 عند الطلب وكذا اجارة دار اليتيم وكذا شئ الا رقات جميع  
 اشياء الا وثاقا وصبرا باع حبيبة اليتيم من مفسر يعلم انه لا يملكه اذا  
 القى ذكره في الفتاوى عن ابي تاسم ان كان هذا بيع رجلة  
 اجل الف في المشتري كقائمة ايام فان امكنه اذا القى وقال نقص البيع  
 وتني هذا يجوز اسب اشارة الى جواز البيع وانه مخالف للذكر  
 في الكتب عن اصحابنا رحمهم الله وينبغي ان لا يجوز هذا البيع  
 الا ان المشتري اذا نفذ الثمن قبل ان يرد الفاضل البيع على الوصي  
 والبيع مصلحة للصغير فالفاضل يفي ويحكم بجدازه الا ان فتاوى الفضلي  
 وكس باع عقارا بفضة بئنه دين البيت وفي يده من المال ما يفي بقضا  
 الدين جاز هذا البيع لانه قائم مقام الوصي وكذا فعل الوصي بنفسه  
 ذلك جاز فكذا الوصي وتني قمارا بالبيت رحمه الله رجل مات  
 وادعى ثلث ماله وخلف صنفان من العقارات والوصي يبيع صنف  
 للوصي فللوارث ان لا يرد من الايمن كل شئ الثلث مما يمكن بيع  
 الثلث منه وحي اجر بعض التركة اجارة مرسومة طويلة بفضة بئنه  
 البيت لا يجوز لانه من الغبن في السنين الاول وتني هذا الفصل كلام  
 ينظر في اجارات الصغيرة وحي باع شئ من الاموال اليتيم ثم طلب  
 منه باكثر من ذلك ينظر في ذلك اثنان من اسل البصر والامانة  
 فان قال بان الدرايع الوصي به قيمته لا يلتفت الى زيادة من يذو وان  
 كان في الزيادة مشتري باكثر في السوق فاقول لا يجب على الوصي في  
 ما باع بالزيادة بل يرد ذلك اسل البصر والامانة فان اجتمع على ذلك  
 رجلا ان اخذ الوصي قولها وتني بعض المواضع يقول يعتمد الوصي  
 على قول الواحد وتني بعضها شرط المثني وقيل اشتراط الثلثة قول  
 محمد رحمه الله والا كفاء بالواحد قولها كانه التركة والفرجة الكتاب  
 اذ الوصي اذا باع مال الصغير شئ اقال البيع مع المشتري صحت  
 الاقالة وفيه وقفة تنظر في سائل البيوع اذ ارهن الوصي  
 شئ اليتيم بدین استدان عليه وقبض المرحقن شئ ان الوصي

استفاده

استدان من المرحقن لاجرة اليتيم فضاع في يد الوصي يملك من مال اليتيم وحي  
 المرحقن على اليتيم بحاله يطالب به الوصي وان غضب الوصي من يد  
 المرحقن واستعمله في حاجة الصغير يملك بغير الوصي قيمة الحق المرحقن  
 لا يحل اليتيم وكذا استعمله بعد غضب في حاجة نفسه فخرها حق في  
 في الفصل الاول اذا اراد من المرحقن جمع بذلك في مال اليتيم وتني  
 الفصل الثاني لا يرجع بذلك على اليتيم وان غضب الوصي بعد ارجاء  
 واستعمله في حاجة اليتيم وخرقه قيمة الموصوب منه حل يرجع بذلك  
 في مال اليتيم لا ردا عنه عن اصحابنا فيه قال مشايخنا ينبغي ان لا يرجع  
 وتدمرة المسئلة في سائل الغصب الوصي اذا استاجر اجرة اليتيم  
 باكثر من اجر المثل قال الفاضل الامام ركن الاسلام السفدراني الوصي  
 يصير مستأجرا لنفسه ويجب جميع الاجر في ماله ذكره شيخ الاسلام  
 حواهر زاده في شرحه ان الاجارة يقع للصغير ويجب اجر المثل عليه  
 ويرد الفضل على الصغير الوصي اذا احتال بمال اليتيم والشافعي اطلاق  
 من الاول جاز وان كان وودنه في الملا يجوز وان كان مثله مختلف  
 الشافعي فيه واشار في الكتاب الى انه لا يجوز وتدمرة في مسئلة  
 الكوالة اذا باع الوصي دار الصغير فاذا هي لصغير اخر هو وصيه فذلك  
 جاز الوصي اذا باع مال اليتيم من نفسه او باع مال نفسه من اليتيم  
 فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله في احد الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله  
 يجوز اذا كان فيه شفعة ظاهرة وتني قول محمد رحمه الله في ظاهر  
 الرازيين عن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز على كل حال وتكلم الشيخ  
 في تفسير الشفعة الظاهرة على قول ابي حنيفة رحمه الله بعضهم قالوا ان  
 يبيع الوصي ما يسهل في رهن بئنه ماله وبيع مال الصغير  
 من نفسه ما يسهل في رهن ماله بالظن وبيعهم قالوا ان يبيع مال  
 نفسه ما يسهل في رهن بئنه ماله الصغير من نفسه ما يسهل في رهن ماله  
 وبيع مال الصغير من نفسه ما يسهل في رهن بئنه ماله جاز بيع  
 الوصي من نفسه على قول ابي حنيفة رحمه الله سهل يكتفي بقوله بعث  
 واشترى بئنه كانه الاب ام يحتاج الى الشطرين تجلا نالاب ذكره للفرق



وجها وقال ولاية الاسب تبنت وولاية الوصع ما تبنت بنفسه لا قبول  
 ثم ما لا قبول فكذا يبيع بغيره الى قبول وجه البتة ان اذا باع مال احد  
 من الآخر لا يجوز القصر الاذون له من جهة الوصع اذا باع ماله من الوصع  
 فهو كبيع الوصع بنفسه وكذا كانت ينظر لاحاله في وصايا الذخيرة  
 في فصل تصرفات الوصع منها وفيها فاعت ان طفي الوصع  
 اذا امره انسان بان يشتر له شيئا من القيمة فاشتره له لا يجوز بكذا  
 ما اذا اشتر لنفسه على قول ابن حنيفة رحمه الله الوصع اذا اخذ من  
 القيمة مزارعة اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يجوز مطلقا  
 وقال بعضهم ان كان البذر من قبل القيمة يجوز وان كان من جهة الوصع  
 لا يجوز وانه شكل وقامة الشايخ على انه لو كان اجر المثل او  
 ضمان النقصان خيرا للقيم مما يصيبه من الخارج لا يجوز المزارعة وان  
 كان مما يصيبه من الخارج خيرا له من اجر المثل وضمن النقصان  
 جازت المزارعة هذا كما ذكر في وصايا الامالي عن ابي يوسف  
 رحمه الله ان وصي القيمة اذا زرع بذرا القيمة في ارض القيمة  
 واشترى عند الزرع انه اخذ البذر قرضا عليه وانه استاجر  
 الارض من نفسه فان كان الاجر خيرا للقيم فانه اجعل الاجر للقيم  
 ولو زرع الوصع وان كان الزرع خيرا للقيم فانه اجعل الزرع للقيم  
 وذكر المستقرض البذر منهم بركات القيمة وزعه في ارض نفسه  
 فالزرع للوصع والقول قوله انه زرع نفسه وكذلك ان زرع بذرا  
 نفسه في ارض القيمة وقال زرعها لنفسه فان كان في ذلك بيع  
 ظاهر لم يصدق شتم اصل هذه المسئلة دليل على ان الوصع يملك  
 الاستقراض من مال القيمة وذكر في المتقى عن محمد بن عبد الله  
 لا يملك ذلك ويحوزها الوصع اذا استقرض شيئا من مال  
 القيمة واشترى في ذلك انه اخذه مرقضا شتم ضائع فلا ضمان على  
 الوصع الا ان ذكره فحينئذ يجب الضمان ولو كان يملك الاستقراض  
 لا وجب عليه الضمان وان حركه وقال هشام في نوادره  
 سمعت محمد بن احمد رحمه الله ليس للوصع ان يستقرض من مال

البنيم عند ابن حنيفة رحمه الله واما انما سر ان فعل ذلك  
 وله وفاد لا بأس به وذكر سمس الائمة الكلواني رحمه الله في شرح  
 كتاب الرهن ان بينه اختلاف المشايخ والوصع يملك اخذ  
 مال البنيم مضاربة وان اخذ على ان عشرة وارهم له ربع نفسه  
 مضاربة فاسدة ولا اجرة وهذا مشكل لان المضاربة في مئدة  
 يشق اجارة فاسدة ويجب اجر المثل ومع هذا قال لا يجب  
 لان حاصل هذا راجع الى ان الوصع يواجر نفسه للبنيم وانه لا يجوز  
 وتكون وصيا اشتمل من رجل وانه يعمل بها علما من مال البنيم  
 فعل حتى جاوز عن اكد صار مخالفا اذا عطي الدابة فان ضاها  
 في مال البنيم يعني نضار الضمان على القيمة وفيه اختلاف كونه  
 في سابل العارية وفي مضاربة سبيع الاسلام ضاها هو الوصع اذا  
 اجر نفسه للبنيم باقل من اجر مثل غيره كان للصغير منه منفعة  
 ظاهرة يجوز والوصع يملك التزويج بامرة الصغيرة رداه في كالح  
 الشاسل الوصع اذا رهن مال القيمة بدون نفسه لا يجوز قياسا  
 ويجوز استحسانا وهو قول ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف  
 رحمه الله وهذه المسئلة بنا على ان للوصع اذا باع مال البنيم بدون  
 نفسه من رهن الدين بمثل ما عليه من الدين عند ابن حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله يجوز ويصير هو ضامنا للصغير ويحكي قول ابي يوسف  
 رحمه الله لا يجوز واجمعوا على انه لو اراد ان يوجع بين نفسه  
 من مال الصغير ليس له ذلك فاذا صح الرهن بدون نفسه عند  
 وهك في يد المرفق حلك بما فيه وبضمن الوصع للصغير قيمة الرهن  
 اذا كانت القيمة مثل الدين ولا يضمن الزيادة لانه فيما زاد  
 مودع مال الصغير وله حصة الولاية وفي المتقى قال ابراهيم  
 قلت لمحمد رحمه الله هل للوصع ان يركب دابة البنيم الى بلد  
 يتقاضي دية قال لا تكن النفقة في مال البنيم ويركب دابة  
 نفسه قال وان في الفاضل حتى يعطيه ذلك اجزاء كونه فاضل  
 النفقة ويخرج في عمل البنيم واستاجر دابة مال البنيم ويتفق على



نفه من مال اليتيم قال له ذلك فيما لا بد له وتنه فانه في البيت  
 قال نصير للوصي ان ياكل من مال اليتيم ويركب دابة اذا ذهب  
 في حاجته قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله هذا اذا كان محتاجا لقوله  
 تعالى ومن كان غنيا فليستعفف وهذا استحسانا بقدر ما يتفق  
 في مال والقياس ان لا يكون له لقوله تعالى ان الذين ياكلون اموال  
 اليتامى ظلما من غير تفصيل وكعمل ان الادلة صارست منسوخة  
 بآية الية سهل ابن مقاتل عن وجه النفق مال اليتيم في  
 حاجة نفسه قال لا يبرأ برده على اليتيم ولا يقبضه من نفسه الا ان  
 يشترى لليتيم ما يجوز شراره ثم يقول للشهود وكان لليتيم على  
 كذا وكذا فانما اشترى هذا له يصير نصا صا ويبرأ من الدين وكذلك  
 هذا الحكم فيما اذا اشترى الوصي مال اليتيم وقال بعض مشايخنا  
 لا يبرأ منه ياتي الحكم بخبره بالقصد فيضمنه وياخذ منه فيضمنه  
 يبرأ الا ان يتعذر عليه الدفع الى الحكم بان لا يأخذ القاضي ارباب  
 غلبة فيجوز يشترى شيئا لليتيم بمال نفسه وفي الواقعات وهو  
 اخذ مال يتيمن في حرمه وانفقه شتم وضع له بمثل ما انفق  
 لا يبرأ الا ان يكون منه نفع اليه وذكر في النوازل عن نصير  
 انه يشترى للصغير شيئا ويعطيه ثمنه من مال نفسه هذه الجملة  
 في وصايا الذخير وذكر في النوازل في موضع اخر ان الوصي اذا  
 اشتمل وراهم الوصية شتم وضع من عنده في وصية البيت  
 او انفق على ايتام قال محمد بن سنان رجوان يبرأ منه وهو  
 آثم في نفعه والقياس ان لا يبرأ وذكر في موضع آخر من  
 النوازل وصح استحلال مال اليتيم وهو صغير يشترى شيئا ويبيع  
 ثمنه من مال نفسه فيبرأ ان شاد الله وذكر في موضع آخر وصح  
 للميت عليه دين قال ينفذ الوصايا من مال نفسه ويقض  
 دينه من مال نفسه او يقول انفق من مال لا يرجع في مال اليتيم  
 حتى يصير نصا صا وتنه فوايد صاحب المحيط كوا استحلال التوك  
 مال الوقف في صار ضامنا شتم وضع مثل ذلك على مال

السجد

السجد لا يخرج عن العهد والجملة ان يرفع الامر الى القاضي حتى  
 ينصب احدا ينفذ اليه ثم يدع ذلك الرجل اليه ركن انفق  
 في عارة السجد يخرج عن العهد وتنه العدة اذا صرف اليتيم مال  
 الوقف في حاجة نفسه ثم انفق في حاجة الوقف يبرأ وكذا يبرأ  
 وخطه بدراهم الوقف يضمنه الكل لانه صار مستهلكا وطريق برائه  
 ان يصرف في عارة الوقف او يامر القاضي رجلا يقبضه منه  
 للوقف وذكر ابن سماعه في نوادره عن ابي يوسف رحمه الله  
 اذا انفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ومال اليتيم غائب لم ينفذ  
 من ماله الا ان يشهد انه قد خر عليه او انه يرجع في ماله فيضمنه  
 له ان يرجع في واقعات ان طلق الوصي اذا اشترى للصغير  
 كسوة او ما ينفق عليه لا يكون من ماله من غير فصل الوصي اذا  
 اشترى الكفن من مال نفسه كان له ان يرجع في مال اليتيم  
 كالكسوة يبرأ اذا نفق الثمن من ماله وكذا لو نفق الوصي دين  
 الميت من مال نفسه كان له ان يرجع قالوا رث كالموهر  
 في هذا وتنه وعورثا ورثته رجل مات عن امرأة وارلاء  
 صغار وكبار فادعى الى امراته فاحاج الصغار الى النفقة لما زعمته  
 وتعت في النفقة فانفقت على الصغار ليرجع في ماله من بعد النفقة  
 اذا اشهدت عند الانفاق انها انما ينفق لزوج رجعت والا فلا  
 الغالب من شفقة الوالد بين انهما ينفقان على اولادها للبر والصلة  
 والمسئلة مذكورة في الوالد اذا نفق مراه ابنة الصغير انه لا يرجع  
 اذا لم يشهد وفي النوازل اذا اشترى الوالد لولاه الصغير شيئا  
 وادرك الثمن من مال نفسه ليرجع في مال ابنة ان لم يشهد عند الاداء  
 لم يرجع وتكون بين الوالد وبين الوصي هكذا يقضون بين الوالدة  
 اذا كانت الوصية وبين ان يكون الوصية غير تام النسبان  
 وتنه فتاوى ابي الليث رحمه الله الوصي اذا نفق الرعية ثم  
 مال نفسه فيقبل ان كان وارثا يرجع وان لم يكن لا يرجع وتنه  
 ان كانت الوصية للعباد يرجع وان كان له تعالى للبرجع وتنه



يرجع على كل حال وذكر الحاكم في فصل البرد است من شرط الوارث  
 الوارث اذا قضى دين الميت ان شرط الرجوع فله ان يرجع فاما  
 اذا اراد ولم يقبل شيئا ثم قال ادبت لا يرجع فانه لا يصدق  
 وذكر القاضي الامام محمد بن الف في الوارث اذا قضى دين الميت  
 من مال نفسه فله الرجوع في التركة وان لم يقبل وقت الفضا انا قضى لا  
 يرجع في التركة ورايت في بعض الفتا وير القيم اذا انفق في عارة  
 الوقف من ماله ان استشهد انه انفق ليرجع فله الرجوع والا فلا يخلو  
 الوارث اذا استمر في القيم او قضى دين الميت او نفذ الوصية فانه  
 لا يكون منوطا بشرط الرجوع ام لا والوارث في هذا كالموصي وذكر  
 شيخنا في فتاواه المتولي اذا صرف في عارة الوقف من حشبه  
 مملوك له ووقع قيمته من ماله الوقف كان له ذلك لانه يملك  
 المعارضة من مال نفسه كالموصي يملك صرف التوب المملوك له  
 في الصبر ووجد في نفسه من مال الصبر وذكر في العدة قيم الوقف اذا  
 او حل جد ماله وار الوقف ليرجع في غنتها له ذلك لان الوارث اذا  
 انفق من ماله على القيم ليرجع له ذلك والا حطبا ان يبيع الجسج  
 من اخر شمس يستدبره للوقف وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن  
 محمد واذا اتوا بالتولي ان ينفق في عارة السجد من ماله ويكون له  
 حق الرجوع بقبض ان يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بالاستقراض او  
 الانفاق وتسمى فداء صاحب الموطا لو انفق على الوقف من مال نفسه  
 له الرجوع وان لم يشترط كالموصي وذكر في الفقهاء من قال في  
 ان القيم او الوارث لو انفق في الوقف وسحق مصلحة القيم من ماله لير  
 جع عليه فله الرجوع من غير ان يرفع الامر الى القاضي اما اذا  
 رجع لا يصدق الا بينة فانه ذكر قيم الوقف اذا انفق في الوقف  
 من ماله ليرجع فخلته فله الرجوع وكذلك الوارث ولكن ان ادعى  
 لا يكون القول من له وقد مر ما يتعلق به في فصل تصرفات الا  
 وصيا وذكر في المبسوط الوارث اذا استمر الطعام او الكسوة بشرا  
 الشهود يرجع في مال الميت اذا كان على ذلك بينة ولا يصدق

على اداء الخراج ونقد الغنم من ماله حتى يقسم البينة على اداء الكسوة  
 ذلك بخلاف ما اذا كان عند الوارث مال فقال ادبت الخراج  
 او من الطعام والكسوة من المال الذي عنده وكذبه الوارث كان  
 الوارث مصداقا فيها قال من غير بينة وذكر الصدر الشهيد  
 في الباب السادس من ادب القاضي وان ادعى الوارث القيم  
 انه انفق من مال نفسه وادى الرجوع على القيم والوقف لا يكون  
 له ذلك لانه يدعى في نفسه على القيم والوقف فلا يصح تجرد  
 الدعوى عنه وصايا الجاهل الكبير وكذا قال الوارث ادبت خراج ارض  
 القيم او جعل الفقه او ضمان شئ استهلكه الصغير او نفقه انا به  
 بعد القرض او عن عبدا شترته له او انفقت عليه كذا وذلك نفقة  
 مشهورة او عن ابيه او عن هذه الجملة من مال نفسه ليرجع على القيم  
 لا يصدق الا بينة وانما هذا ينظر في وصايا الجاهل ويأتي بعد هذا  
 شئ منه ان شاء الله تعالى وذكر محمد رحمه الله في وصايا الجاهل  
 الوارث اذا قال بعد البلوغ انفقت عليك مالك في صغر ك  
 يصدق في نفقة مشهورة في تلك المدة ولا يصدق في الفضل لانه في  
 نفقة المشمل سبطا عليه شرعا والفضل على ذلك اسراف  
 فلا يكون سبطا عليه شرعا والاصل ان الوارث في التبرع من  
 في مال الصغير بعد بلوغه وكذبه الصغير ان كان نصرا فليس له سبط  
 عليه من جهة البلوغ لا يقبل قوله الا بينة او يتصدق بين الصغير بعد  
 بلوغه وكذلك لو قال ان اباك ترك رقيقا وانفقت عليهم  
 كذا او قال استديت لك رقيقا بالف درهم وانفقت عليهم  
 كذا والرفيق قائم او حاكم وانكر الصغير ذلك بعد بلوغه بشرط  
 قوله مع بينة في نفقة مشهورة لانه سبط عليه شرعا لان ذلك اصلاح  
 مال الصغير وحفظه والوصي كمالك اصلاح نفس الصغير بالانفاق  
 بملك اصلاح ماله بالانفاق ايضا وكذا كان الغلام في بد رجلا  
 يدعيه فقال الوارث القيم في اشترت هذا الغلام بالف من مالك



وقبضته وانفقت عليه كذا وكذا من مالك الا انه غصبه عنه وانكر  
 الابن ذلك لا يصدق الوصري صاحب اليد والفلان  
 له لانه في حقه شاهد او مدعي ولكن يصدق في حق البنيين  
 حتى لا يفتن به شيئا لانه انما هو وسط عليه من مال البنيين  
 بمال الصغير والانفاق عليه بنفقة النسل من باب الحفظ  
 فصار كالودع اذا قال للمالك امر بشي بدفع الوديعة الى فلانا  
 ودفعها اليه وصدة المالك في الامر بالدفع وكذبه فالدفع  
 يصدق في المودع في حق براءة نفسه لانه في وجوب الضمان  
 على الوكيل والرسول ولو قال الوصي ان عبدك هذا قد ابى  
 فجا به رجل من مسيرة ثلاثة ايام واعطيتني حمله اربعين درهما من مال  
 كذا به الابن في ذلك وقال لم يابى علي يصدق الوصي في هذا  
 مع يمينه عنه ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يصدق  
 ولو احضر الوصي رجلا وقال ان هذا قد اخذ عبد هذا الصبر كان  
 قد ابى وجا به من مسيرة ثلاثة ايام فان القاضي لا يلزم شيئا من  
 مال الابن الا بينته على الابن والودع بمسئله لو قال اني اشتريت  
 للصغير فلانا من هذا الرجل بالف درهم وقبضته وحكك عنده  
 فان القاضي يلزمه ان يعطيه صاحب الفلام منه من مال البنيين  
 ولو قال الوصي للمالك بعد ما كبر اديت خراج عشرة سنين قال  
 الابن ما انت ابي سند سنين واديت خراج سنين فالقول  
 قول الوصي عنه ابي يوسف رحمه الله وعنه محمد رحمه الله القول  
 قول الوارث والوصي ضامن حتى يقوم له البينة وعلى هذا  
 الخلاف اذا خلف في الارض ما يقال الوصي نزلت الا ان  
 واديت خراجا عن سنين وقال الوارث لم تنزل كان في هذه  
 الارض ما منده مات ابي ولو لم يكن في الارض ما يدم المضمونة  
 فالقول قول الوصي مع يمينه بالاجماع تخلفا للمالك كانه الطاحونة  
 اذا خلف في جريان الماء وانقطعت عنه وكذا الوصي انه ادى

ضمان شئ استهلكه الصغير وقال الصغير بعد البلوغ لم استهلك شيئا فافترق  
 قول الابن وكذا كذا ادعى انه ادى ونفقة القارب الصبر يرضى  
 القاضي وانكر البنيين الوصي لا يصدق الوصي الا بينته ولو قال له ان  
 عبدك قد ابى الى الشئ فاستاجر رجلا بانه درهم فجا به  
 وانكر البنيين ذلك فالقول قوله لانه يدعي ما هو وسط عليه  
 لانه انما يلزم المال بالاسيجار قال ولو قال الوصي في جميع ما ذكرنا  
 ادبت من مالي لا رجوع على البنيين لا يصدق الابن في حقه اجملة في  
 وصا بالاجماع وذكر الصدر الشهيد في الباب السادس  
 من ارب القاضية فيبني للقاضي ان يحاسب الامانة على ما جرت  
 على ايدى يهم من اموال البنيين ومن غلاتهم فان احسن بنية عزله  
 واستبدل بغيره وان وجد ايمنا فزده وتقبل قول الوصي فيهم  
 فيما يدعي من الانفاق على الضيعة والبنيين وكذا ذلك اذا ادعى ما  
 ينفق على شملها في ذلك المدة لان الوصي القيم قائم مقام القاض  
 وكما يقبل قول القاضي فيما يكون محظا فكذا قول الوصي القيم قال  
 وان انهم احدا منهم في شئ استخلف واختلف المتابع فيه منهم  
 من قال انما يستخلف القاضي الوصي القيم اذا ادعى عليه شئ معلوم  
 اما اذا لم يدع عليه شئ معلوم لا يستخلف واكثرهم قالوا يستخلف  
 لان هذا استخلاف لا حياطة والنظر للبنيين ومال الوقت منه حسن  
 بشئ من الجناية بحناط الامر في الوقت والبنيين وهذا حكم بغير البنيين  
 والوقت وفي سائر الامور لا يستخلف مالم يدع عليه شئ  
 معلوم وقد ذكرناه في سائر ادب القاضي من هذا الكتاب  
 وذكر القاضي الامام ابو جعفر في الزيادة ان لو كبر الصغير وطلبوا  
 المال من الوصي فقال الوصي انفق عليكم منه كذا وكذا شيئا  
 يكون نفقة شملهم في تلك المدة وكذبه الورثة فالقول قول الوصي  
 بالاجماع وان كان القاضي اخبره من الوصاية وذكر شيخ الاسلام  
 ابو بكر في شرح وصا بالاجماع اذا كانت الورثة صفاء فقال



الوصية انفق عليهم كذا وكذا ورعا من مالهم ان كان ما يدعي  
 النفقة من تلك المدة نفقة مثلهم او زيادة بسيرة على نفقة  
 المشرك تكون القول قوله وعليه اليمين ان ائتمته الورثة بعد البيع  
 في ذلك بان قالوا نذاجر مالك ونفق عليها من الاجرة او قالوا  
 بانك لا تنفق علينا وانما تنفق علينا غيرك على سبيل التبرع اذا  
 ادعى مثل ذلك على الوصي وجب اليمين على الوصي فاما اذا ادعى  
 امرأ على الوصي وكذبهم الظاهر بان قالوا انفقنا كذا وكذا شيئا  
 قليلا لا يكفي ذلك القدر لنفقتهم في تلك المدة في الغالب لا يكون  
 على الوصي يمين في هذه الحالة هكذا اذا ادعى الوصي انه انفق عليهم  
 في هذه المدة نفقة مثلهم او زيادة بسيرة على نفقة المشرك فاما  
 اذا ادعى زيادة على نفقة المشرك بحيث يكون الاحتراز عنها فانه  
 لا يصدق الوصي ويجب عليه ضمان الا اذا شر ما ادعى تفسير  
 محمد بن بان قال اشتريت لحم طعنا ما ينس من لحم اشتريت  
 ثانيا فطعنا او مثل ذلك فانه يصدق مع اليمين لانه امين  
 وفيه ما يضره في رر شريد الدين رجل مات ترك ابنا كبيرا  
 وصغيرا بنين كبيرين ومن جهة البيت او من جهة القاضى فانفق  
 على الصغار في حال ضرهم والفاضة ان يجاسب الوصي ولا يجبره  
 على ذلك لو امتنع والقول قوله في الفراج وفيما انفق بالمعروف  
 ولم يفسد لانه امين من جهة البيت والقول قول الامين  
 مع اليمين فيما جعل امينا وذكرني وصايا الذخيرة قال محمد  
 رحمه الله اوصى رجل بان يباع عنده وينفق في بيته على الكفاية  
 فباع الوصي ونبض المثل وصحك النعمة في يده ثم استحق العبد  
 من يد المشتري فنفق الوصي النعمة للمشتري ثم يرجع في جميع تركته  
 البيت ويحتاج جواب ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله  
 انه يرجع في ثلث تركته البيت واذا طعنت التركة لا يرجع  
 على احد لا على الورثة ولا على الساكنين ان كان قد نفق في

الساكنين وكو شتم الوصي التركة فاحاسب صغيرا من الورثة بعد نفق  
 الوصي وقبض النعمة وصحك عنده واستحق العبد من يد المشتري  
 المشتري بالنفقة على الوصي ورجع الوصي في مال الصغير ويرجع الصغير  
 على الورثة لبطالان الفسخ وكفى المتفق اوصى الى رجل ان يبيع عبده  
 وينفق في بيته على الساكنين فباع ونفق في بيته ثم استحق العبد  
 رجع المشتري بالنفقة على الوصي ولم يرجع الوصي في مال البيت بشي  
 والما يرجع على الساكنين الذي يصدق عليهم بالنفقة وحسنه الرواية  
 مخالفة رواية الجاهل الصغير مات وعليه دين الف ورحمهم ولم يترك  
 الا عبدا فباعه الوصي بغير امر القاضى وقبض النعمة فباع عنده ثم استحق  
 العبد ورجع المشتري على الوصي فالوصي لا يرجع على الغريم بشي الا ان يكون  
 الغريم قال له بعد واقض دية فحينئذ يرجع الوصي على الغريم اذا مات  
 وفي يده ودايع شتى وترك اموالا وعليه دين يحيط به فقبض  
 الوصي الواويع من منزل البيت ليرد ما على اصحابها او قبض مال الغريم  
 ليقض به الدين فطعنا المقبوض في يده فلا ضمان عليه وكذا اذا لم يكن  
 على الميت دين فقبض الوصي مال من ماله وطعنا في يده لا ضمان عليه لان يده  
 القبض ليرده على الورثة الوصي اذا انفق التركة على الصغار في قبض التركة  
 ولم يبق منها شي ثم جاء غريم ادعى على الميت وبناديت بالينة عند القاضى  
 وقضى القاضى بذلك هل لهذا الغريم ان يضمن الوصي قبيل يجب ان يكون  
 الجواب في هذه المسئلة نظير الجواب فيما قبله فنفق الوصي دين البيت ثم  
 طعم دين البيت اخر الجواب ثم ان الوصي ان دفع الى الاول بامر القاضى  
 فلا ضمان عليه ولا على القاضى ولكن الغريم ان يبيع غريم الاول وبناديت  
 فيما قبض وان كان لا قبض فابا وان كان حالكا فخر حفته من المقبوض  
 وان دفع الى الاول بغير امر القاضى فلا ضمان ان يضمن الوصي حفته من المقبوض  
 ان شاء وهل يرجع الوصي باضمن على الاول ينظر ان كان في زعم  
 الوصي ان الثاني بطل في دعواه وفيما اقام من البيعة لا يرجع على الاول  
 ينظر ان كان في زعم الثاني محق في دعواه وفيما اقليم من البيعة يرجع  
 بذلك على الاول فيضمن لان وجه الثاني زعم الوصي انه صار



صاحب نقيب ان في بالدفع الى الاول فيضمن ولا كذلك الوجه الآخر  
 ففي سائر النسخة كذلك يقول ان اتفق عليهم بامر القاضي فلا ضمان  
 على الوجه وان اتفق بغير امره فعليه الضمان لان الدين مقدم على  
 الميراث وعلى حق الورثة الوجه اذا خلط مال اليتيم بمال نفسه لا يضمن  
 لان الاحترار عنه في حق الوجه مستغذرا او مستغذرا سقط اعتباره فلهذا  
 الجمل في وصايا الذخيرة وفي المتق اذا خلط الوجه بماله بمال اليتيم فلا  
 ضمان عليه كذا قال ابو يوسف رحمه الله في مجموع التوازل في  
 سفر فانه للوجه ان يخلط طعامه بطعام اليتيم وبما كل منه بالورد  
 وفي قادر رجب الدين الام اذا خلطت مالها بمال الوالد واسرة  
 الطعام واكملت مع الصغير ان اكلت ما زاد على حصتها لا يجوز لانها  
 اكلت مال اليتيم الوجه اذا قبض دين اليتيم بعد ما خرج من الوصاية  
 ان كان الدين موروثا للصغير او وجب بعقد الوجه عقد لا يرجع  
 المحقق في نفسه الى العاقبة لا يصح ولا يبرر المديون وان وجب  
 بعقد الوجه عقد يرجع فيه المحقق الى العاقبة يصح بغير المديون  
 وفي المسئلة في باب مكاتبة الوجه من كتاب المكاتب وفي ادب  
 القاضي من العقد الوجه اذا دفع المال الى البصير لا يضمن وفي ظاهري  
 يضمن وفي المتن عن محمد رحمه الله رجل اودع الى رجل ولدين صغيرين  
 فادرك الصغير والليت دين على رجل فقبض الوجه الدين بعد ما  
 ادرك هو جاز ولم يفضل قال شمس ولو كان الابن ثمة  
 عن القبض بعد ما ادرك فقبض لم يجوز قبضه الوجه اذا اجر دين البيت  
 فان لم يكن الوجه تولى العقد لا يجوز وان تولى العقد يجوز عند ابي  
 حنيفة ومحمد رحمهما الله ويضمن الورثة ذكره في صحيح البسوط واذا  
 ابرأ الوجه غنما من عمار البيت فخذاه على وجهين ان كان الدين  
 وجب بمعاقة الوجه فانه يصح اخراجه في قول ابي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله قياسا ويضمن من ماله ولا يصح في قول ابو يوسف  
 رحمه الله استئناسا والاختلاف في نفسه نظير الاختلاف في وكيل  
 المحي وان كان دينه وجب لمعاقة الوجه فانه لا يصح الا براءه عند

جميعا لانه يضمن له المحي في الوكالة بالقبض والوكيل يقبض الدين لا يملك الا براء  
 الوجه اذا قبض دين وجب على البيت واذا ان يكتسب كتاب الهبة  
 للبيت يكتسب صاحب الدين في ذلك الكتاب ان قبضت جميع ما  
 كان على البيت بخلاف ما لو قبض الوجه دين للبيت فاذا وان  
 يكتسب الوكيل كتاب براءة على فانه يكتسب الوجه ان قبضت من فلان  
 كذا كذا ورهنا ولا يكتسب ان قبضت جميع ما للبيت عليه والفرق  
 ان الوجه في قبض دين البيت فاذا ابرأ صاحب الدين في الكتاب  
 انه استوفى من الوجه جميع ماله على البيت فصاحب الدين بهذا  
 الاقرار موقوف على نفسه واقرار الانسان على نفسه صحيح فاما الوجه  
 اذا اقبض دين البيت ويحتمل قوله استوفى جميع ما على الوكيل  
 يكون الوجه مقفرا على الورثة لا على نفسه واقرار الانسان على غيره  
 باطل وذكره شيخ الاسلام ابو بكر في الاصل الوجه اذا قال في  
 على البيت دين لا يخرج القاضي الشركة من يده كذا قال شمس او ان  
 ادعى شيئا بعينه اخبره قال الفقيه وقد ينسب ان الوجه من  
 ادعى دين على البيت ولا يضمن له فالحق في بخرجه من الوصاية لانه  
 يستعمل اخذ مال اليتيم والاخبار عند ان القاضي يقول له اما ان  
 شبريه من الدين الذر يدعي واما ان يقيم البيعة عليه في يثبته  
 واما ان اخبرك من الوصاية فان ابراه والاخوه وجعل مكانه اخرا  
 سئل ابو نصر عن وجه باع دادا شمس ادعى ان الدار كانت  
 بينه وبين البيت قال ان كانت الدار في حياة البيت في يده  
 رحت بغيره لم يصدن الوجه عا ما ادعى الا اذا قام البيعة  
 عادة فيجعلها لكم وصيا للبيت حتى يقيم الوجه البيعة على  
 الذر نصبه القاضي وكذا اذا ادعى الوجه دين على البيت جعل  
 القاضي للبيت وصيه حتى يقيم البيعة على الوجه شمس الحاكم  
 بالخيار ان شاء تركه خارجا عن الوصاية وان شاء اعاده اليها بعد ما  
 قضى دينه قال الفقيه وذكر الخصائص في ادب القاضي ان  
 القاضي يجعل للبيت وصيا في ذلك الدين خاصة ولا يخرج



هذا من الوصاية وذلك القول أصح وبه تأخذ في موارث  
 الفنا در سئل أبو القاسم عن له على اخذ دين فوات والطلب  
 واية قال له ان ياخذ مقدار حصة من غير علم الورثة وانه  
 العيون اذا اراد من امرائه ولا عليه مهران كان له من الهبات  
 مثل مهر ما فلا لاخذ من الصامت وان لم يكن له حاست فلما ان  
 يبيع ما كان اصيل يبيع ذل سنة هذا منها من ثمنه رجل اقر عند  
 القاضى ان يفلان البيت على كذا من مال وعلى الميت ديون  
 كثير من ذلك الجنس فامر القاضى المديون بما دام عليه الى  
 غنا والميت مع امره واذا دفع بر من دين الميت وتوفى  
 هذا الميت دين الميت بغير امر القاضى حكى فتا در شمس الالبية  
 السرخس رحمه الله ان القضا عنه صحيح ويسقط دين الميت  
 وتنه اتركه شمس شيخ الاسلام رحمه الله مديون الميت  
 الى غريم له على الميت دين كان ذلك مملوكا للغريم الذر له  
 على الميت دين فله الجعلة في الذخيرة وقد ذكرنا هذه المسئلة في  
 كتاب الفصول احد الورثة اذا قضى دين التركة من خاص ملكه  
 له الرجوع في التركة فله ملك التركة قبل ان يرجع فيها شمس وروا  
 عن ميت اخذ لا يكون للذر قضى دين الميت ارجع ذر له الميت  
 الثاني في المتق رجل مات وترك ديناً وقد كان اشترى  
 عبداً في حياته ولم يقضه ولم يقد النعم وعليه ديون فقضى ابنه  
 ابا بى النعم وقضى العبد فانه يكون بينه وبين غنا بلخص  
 قال وهذا بمنزلة الوهن وصورة مسئلة الوهن رجل مات  
 وعليه ديون وبعض الديون رهن فقضى بعض الورثة  
 وبين الذبسم الذر بدينه رهن وافسك الرهن فانه  
 يكون بين الغنا ولا يكون العارث الذر فقضى الدين وله  
 به من بقية الغنا في الذخيرة وذكر في الفتا در القاضى اذا  
 نصب وصيا في تركة ايتام وخصص في ولايته والتركة ما  
 ليست في ولايته اذ كانت التركة في ولايته والايام لم يكونا

في ولايته اذ كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته فآل  
 شمس الالبية اكلوا رحمه الله بضم النصب على كل حال وبغية  
 النظام والاسناد ويصير الوصر وصيا في جميع التركة ايها كانت  
 التركة وكان ركن الاسلام على السفسر رحمه الله يقول ما كان  
 من التركة ولايته يصير وصيا وما لا فلا وقيل بشرط لصحة النصب  
 كون البتيم في ولايته ولا بشرط كون التركة في ولايته ورايت  
 بحفظ بعض الشايخ القاضى اذا نصب وصيا في تركة ليست  
 في ولايته لا يجوز وهو فتاوى وفقر مشايخ مرته وقال الامام اكلوا  
 رحمه الله يجوز والعبرة بالخصوص وذكر رشيد الدين في فتاوه  
 البتيم اذا كان سحر لا يجوز نصب الوصر من قاضى سفسر  
 ونصب المتول في وقف ليس في ولايته القاضى قد كتبه على اكل  
 في الفصل الاول من كتاب الفصول الوصر اذا كان اختلف الشايخ  
 فيه ان القاضى يضم اليه امين ثقة بمنعه من الجانة او يخرج  
 من الوصاية وآثار محمد رحمه الله في باب مكانه الوصر ان  
 القاضى يخرج من الوصاية واذا كان الوصر عدلا الا انه يجوز غير القيم  
 بصالح الصغير وعن النضر في ماله اختلف الشايخ فيه ايضا والصحيح  
 ان القاضى لا يخرج من الوصاية بل يضم اليه امين ثقة وآما اذا  
 كان عدلا كافيا فلا يشترط للقاضى ان يقر له ولكن مع هذا الوصر له  
 ينزل وينصب وصيا اخذ وذكر شيخ الاسلام في كتاب الوصايا  
 في باب الوصر والوصية وهكذا ذكر الصمد الشهيد في ارب  
 القاضى الخصايف وكان ظهير الدين المرغيناني رحمه الله يبعد  
 هذا القول ويقول انه مقدم على القاضى لانه فمنا البيت نظام  
 مقام الميت وفي فتا در الفقيه وحقه عجز عن القيام بامر الميت فام  
 الحاكم فيما اخذ شمس قال الوصر بعد ايام صرت قار على القيام  
 بامر الميت هل يعيده الحاكم الى ما كان قال هو وصي على حاله  
 لا يحتاج الى اعادة الحاكم لانه لم يذكر في المسئلة اقام فيما اخر  
 مقاسه في بضمه ذلك عن الاول وذكر الفذ در ريسر للقاضى



ان يخرج الوصية من الوصاية ولا بد من فيها مع احد فان ظهرت خيانة  
او كان فاسقا مودنا بالسوء اخذ به ونصب غيره الوصية اذا قدم  
غريم الوصية الى القاضي فاقرا العزيم بالدين والموت وانما الوصاية  
الى الذي قاله في ان شاء جعل هذا الذي وصيا وان شاء جعل  
غيره وصيا في احزاب اب ان في السنين من ادب القاضي  
حكمة بجلته في الذخيرة في كتاب الوصايا الوصية اذا اراد ان  
يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضي ليس له ذلك كالوكيل  
وبخبرة القاضي ان كان عدلا كاتب لا ينبغي ان يخرج وان عزله  
مع هذا ينزل وينتخب اختلاف الشايخ في ادب القاضي من العدة  
وذكر محمد رحمه الله في الجامع الصغير في الرجل يوصي الى غيره فيقبل  
الوصية في حياة الوصي فالوصية لازمة حتى لو اراد الخروج منها بعد موت  
الوصي ليس له ذلك وان رده في حياته ان رده في وجهه صح الرد  
وان رده في غير وجهه لا يصح الرد ومنه قوله في وجهه لا يصح ومنه  
قوله في غير وجهه بغير علم وتام هذا ينظر في ادب القاضي للصدر  
الشهيد وفي وصايا الذخيرة قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير  
الوصية لا في البطن جائز والميراث له واجب والحبته له باطل الوصية  
اذا اقر على الميت بالدين لا يصح اقراره والمسئلة مودقة ولكن بهذا  
الاقرار على الميت بالدين لا يصح اقراره لا يخرج من ان يكون خصما للذم  
حتى لو اقام الغريم بينة عليه بالدين يقبل بينته من بين الوصير  
وبين الوكيل باكتفائه في الدين منه قبل المدعي عليه اذا اقر بالدين  
على موكله في غير مجلس القضاء لا يصح اقراره فانه يخرج من الخصومة  
مع المدعي حتى لو اقام المدعي بينة عليه بالدين بعد ذلك لا يصح  
والفرق في شهادات وصايا الذخيرة الوصية اذا اراد ان هذا بعد  
فلان وفي بعد شتم او عرانه للصغير لا يصح وعده لاجل الصغير  
في نقاد وشيخ الدين واذا اقر الوصية لاحد الورثة بعينه ان لم يكن  
ميراثه عنه كذا في رواية جارا وبقيته الورثة ان يرجعوا على الوصير  
بمقتضى ما كان هذا فقال الوصير لم يكن عند رخص هذا فانه لا يضمن

لهم شيا هكذا ذكر المسئلة في كتاب الصلح وفي كتاب الوصايا  
اذا اقر الوصية لاحد الورثة وهو كبير بالف درهم من ميراثه عنده في  
الورثة صغير شتم جود الوصية وقال لم يكن عند رخص هذا يضمن  
للمصغر مثل ذلك من شايخنا من قال انما اخلف الجواب قلت  
الوصية والصحيح ان يقال ان في المسئلة رابين اذا كان بعض  
الورثة صفارا وبعضهم كبارا واذا كان الكبار وصية عن الصغار واذا  
الفقهاء قال الشيخ الامام ابو جعفر الكبير رحمه الله في فتاواه  
ان الوصية يقسم بين الصغار والكبار ويفوز نصيب الصغار شتم  
يباع نصيبه من اجتهت شتم يقسم بين الاجتهت المشتري وبين الصغار  
شتم يشترى نصيبه من المشتري فيحقق الفقه بين على هذا الوجه  
الوارث لا يملك بيع الشركة المشغولة بالدين المصطط بالبرضا الفوار  
حتى لو باع لا ينفذ وقدم من قبل هذه بجلته في وصايا الذخيرة انه  
هائية وذكر في وصايا النوازل والجامع في الفوار وفي باع شيا  
من مال النبي فادرك النبي فابرا الشتر في الثمن وهو صحيح غير مفيد قال  
بري ما عليك لا يبر المشتري لانه ليس له على شئ وكذا الوكيل اذا باع  
شيا فقال المدعي انك اشتريت بر مالي عليك لا لانه ليس له عليه شئ  
الا يبر ان لو اراد ان يشتري ليس له ذلك وانما الدين للوكيل قال  
الفقيه ابو الليث رحمه الله ولا ياخذ به بل يبر من الدين كله والدين له  
والوكيل حق المطالبة وكذلك الوصية حق المطالبة وذكر في النوازل عن  
محمد بن حشرم قال اجبت ابا يوسف في صغير لانه لما مات الى كان  
الوصير يعطى كل يوم ثمن درهم فاشتت ابا يوسف وثقت له  
انه لا يضمن فذا ابو يوسف رحمه الله الوصية وامره ان يكل كل يوم  
درهما وقال شيخ رحمه الله تعالى اسبقوا على التام الموالم  
فان ماتوا فقد اكوا الموالم وان عاشوا فببر زفهم انه ففقه  
وفي الذخيرة والوصية ان لا يضمن على الصبر في الفقه بل يوسع عليه  
لا على وجه الاسرار وذلك بتفادست بقية مال الصبر وكثر به  
فينظر الى ماله ويتحقق عليه بحسب حاله وذكر فيها ايضا وجه الفقه



مال البنين على البنين في تقديم القرآن والادب فان كان البصر  
 لا يصلح لذلك لا بد ان يتكلم له شيئا مما يقرأ في الصلاة وذكره  
 في وصايا النبي صلى الله عليه وآله قال رجل اضرب عن نكاح الميت وبنه نكح  
 الرجل ذلك ما به القاضى واداه قال يرجع الضامن مما ادرى في  
 مال الميت وياخذ الوصية به حتى يودي به من مال الميت ولا يرجع  
 على الوصية في ماله لانه انما ضمن عن الميت ولم يضمن عن الوصية الا ان  
 ان الوصية يجوز امره في مال الميت والضمان عنه وان كان الذر  
 امره الوصية فليطاله بما له وبما خذ منه استخسنت ان يرجع الضامن  
 على الوصية في ماله قال وكوان وصيا قال رجل ضمن انا وابت ما  
 في فلان الميت او وصي الى من الدين فضمنه على ان كل واحد منهما  
 يقبل عن صاحبه ضامن عنه فلعنوا الوصية الوصية فاخذه با  
 المال كله فاداه اليه من ماله فان الوصية يرجع على الذر ضمن  
 معه بنصف الدين ثم يرجع ذلك الرجل في مال الميت وبما خذ الوصية  
 به ان كان في يده من مال الميت وبنها ان رجل مات وادى  
 الى رجل نسيم ان رجلا سدر الوصية انفق على بعض الورثة  
 نفقة وقال بعد ما انفق انفقها ما به القاضى واداه الوصية بذلك  
 ولا يعلم ذلك الا بقول الوصية بعد ما انفق قال قول قول الوصية اذا  
 كان الوارث الذر انفق عليه صغيرا وصي مر يكره ان يكره  
 ما خذت من سبعة اعمار رت كند باغله وارخاه بنيم راكفت  
 ما ورا ان خانه عار رت كند وكرد وصل يرجع على الصغير من غير شرط  
 الرجوع فلعن قبايس مسلمة الامر بالانفاق من الوصية بنفي ان يرجع  
 ويتبنى ان يكون على الاختلاف الذر فيها اذا قال لغيره انفق في عارة  
 وارر فانفق قال الامام السرخسي رحمه الله يرجع من غير  
 شرط الرجوع وقال الامام خواهر زاده لا يرجع بغير الشرط و  
 ذكره في التقي رجل مات وترك اثنين صغيرا وكبيرا وادى  
 الى رجل جميع التركة وقاسمت الكبير وضاع نصيب الصغير من  
 نذر فكلب الصغير ونحوه من الكبير مال نفسه من التركة فقال مات ترك

ابن الامانة بد اخي الكبير هذا وما قبض الوصية شيئا قال قول في ذلك قاله  
 الوصية اذا قاله قبل البلوغ ولا يشترك الكبير فيها في يده وبنه ايضا على  
 مات وادى الى رجل وادى بنون كبار وصغار مات بعض الكبار  
 وترك ولدا صغيرا قال يكون وصي اجد وصيا له يجوز بيعه بحسبه فيما  
 كان يجوز بيعه على ابنه فيما دون العقار وبنه ارجع الى رجل  
 ومات نذخ الوصية الى الوارث ميراثه وكل شئ كان له زبده  
 من تركته ابية واستشهد الابن على نفسه انه قبض منه جميع تركته والله  
 فلم يبين من تركته والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك  
 دارا في يد هذا الوصية وقال خذ من تركته والذر تركها ميراثا ولم يقبضها قال  
 فهو على حجة واقبل بينته وانفقه بهالة ارايت لو قال قد استوفيت  
 جميع ما ترك والدرفه الدين على الناس وقبضت كله ثم جاز رجل  
 يدان لا بينته عليه مالا قبل بينته وانفقه له بالدين وصي مر  
 بمال البنين على جابر وهو بخاف انه ان لم يبر ينزع المال من يده فبتر  
 بمال البنين قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا الضارب اذا بر مال  
 قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله ليس هذا قول اصحابنا جهلهم  
 وانما هذا قول ابن سدة وهو استخسان وعنه الفقيه ابو الهيثم عن  
 ابن يوسف رحمه الله انه كان يجوز للاداء المصاحبة في احوال البنين  
 واخرا ابن سدة موافق لقول ابن يوسف رحمه الله وبه يفتي  
 واليه اشار في كتابه انه تعالى اما السفينة فكانت لمساكين  
 يعلمون في البحر فاروت ان اعجبها اجاز العيب في مال البنين فخانه  
 اخذ التقلب ذكره قاضى خان في وصايا قاضيه وبنها ايضا  
 وصي انفق على باب القاضى من مال البنين فاعطى على وجه الجارة  
 لا يضمن قال محمد بن الفضل رحمه الله لا يضمن هذا لا بطرف  
 المشل والغبن البسر وما اعطى على الرشوة كان ضامنا وبنها  
 ايضا رجل مات وادى الى امرائه وترك وصفا فقول  
 سلطان جابر دارهم فقبل لها ان لم تعطيه شيئا استولى على الذر  
 والعقار فاعطت شيئا من العقار قال يجوز مصا نفقها في مال الفقير



من شرط القتل الذي ينعق به حرمان الميراث ان يكون المباشرة  
 للقتل من طبا حتى ان البصر والجحون اذا قتل مورثه لا يحرم عن  
 الميراث لان حرمان الميراث عقوبة وهما ليسا من اهل العقوبة  
 وذكر في جنابك الملتقط الاب والوصى اذا ادب البصر  
 فانت ضمن ولا ريب لهما وعن ابنه يوسف رحمه الله في كتاب  
 والوصى انهما لا يضمنان ولا يحرمان عن الارث وقد ذكرنا  
 في مسائل الجنائز ان ابا حنيفة رحمه الله رجح الى قولهما وقال بان  
 الاب اذا ضرب ابنه ضربا معتا واغتات لا يضمن كما في المعتم  
 وذكره في المحيط عن شمس الائمة السرخس رحمه الله فاعلم هذا  
 فيسفي ان لا يحرم الاب عن الميراث عنده ايضا وفي اخر  
 جنابك فتاوى صاحب المحيط وتوضيح الاب والوصى  
 الصغير على قول ابن حنيفة رحمه الله ضمن وحرم عن الميراث  
 وهذا اذا ضرب به للثا ويحب وتوضيح للتعليم لا يضمن كالمعلم فاذا  
 لا فرق بين ضرب المعلم باذن الاب وبين ضرب الاب  
 اذا كان للتعليم وفي جنابك فتاوى صاحب قان رجل جذب  
 صغيرا من يد والده والاب يمسكه حتى مات الصغير قال ابو حنيفة  
 رحمه الله وفيه الصغير على الجاذب ويرثه والده وذكر صدر  
 الشريعة في خاتمة ان الجنين يورث اذا كان موجودا في البطن  
 عند موت المورث وانفصل جيا وطريق مودة وجوه في البطن  
 عند موت المورث بان جاز لا نقل من سنة اشهر من ذوات  
 المورث هكذا ذكر رحمه الله المسئلة مطلقا وهذا القول  
 في استحقاق الجنين الميراث عن غير الاب لا في حق استحقاق  
 الميراث عن الاب فانه اذا جاز لا نقل من سنة اشهر من ذوات  
 الاب فانه يرث اذا لم يكن المرأة اوتت بانفصال العدة نقص  
 عليه محمد رحمه الله في كتاب الفرائض وان جازت به لاكثر من  
 سنتين لا ثبت النسب من اليك فلا يرث وطريق مودة  
 انفصاله جيا ان يستهل او يسمع عظاما ويشفس او يتحرك

بعض

بعض اعضاءه وما ينقل بذلك وان انفصل بتمام يرث وان  
 ونوع الاختلاف في انفصاله جيا ريبنا فشهدت القابلة على  
 انفصاله جيا اجماع على انه يقبل شهادتها في حق الصلاة عليه وهل  
 يقبل شهادتها في حق الارث قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقبل  
 وقال لا يقبل اذا مات الرجل عن امرأة جسيه يوفى للمحل ميراث  
 اربعين دينار في رواية ابن حنيفة رحمه الله وعن محمد رحمه الله  
 رواية في رواية يوفى نصيب ابنين وفي رواية يوفى نصيب  
 وهو احد والدين ابنين اخرها يوفى نصيب ابن واحد وتقبل القنطرة  
 حقة الجمل في فرائض المحيط وفي موارث الملتقط عن نصير في  
 لم يخرج الا بالنسب وهو نصيب فانت لا ميراث له الا ان يخرج اكثر  
 البدن وذكر في سبيل كجامع الا صغر من حربي اسم وله بنون  
 صغار فلما اذكر كوا قبلوا الاسلام ورثوه وان اسلم بعد ما خرج  
 الى دار الاسلام وحكم في دار الحرب فلا ميراث لهم

- ثم وكل وصلى الله على سيدنا
- محمد وآله وصحبه
- وسلم سلما
- كثيرا





Handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a historical document or letter. The text is written in a cursive style and is enclosed within a rectangular border. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim:	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yer:	Kasım
Eski Kütüphane No:	174

Handwritten text in Ottoman Turkish script, located at the bottom left of the page.